هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

اللسانيات العربية
Allisaniyat Al Arabiyah
مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٧ شوال ١٤٣٩هـ - يوليو ٢٠١٨ م

- ترجمة المصطلح وتوطين اللسانيات.

- من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث..

- البعد التفاعليّ في الكتابة الأكاديميّة من خلال ظاهرة التأدّب اللّغويّ.

- أنظمة الكتابة: النظرية وإشكالية التصنيف.

- اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص.

- منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجا.

- مراجعة كتاب: المصطلحات المفاتيح في اكتساب اللغة الثانية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

كلمة المركز

تقوم مجلة (اللسانيات العربية) بجهد علمي مميز، حيث تنهض بالجانب الأكاديمي المتخصص في الدراسات اللسانية في المركز، وتتولى هيئة التحرير مسؤولية الضبط المنهجي والعلمي.

ويتناول هذا العدد جوانب علمية متخصصة ترتبط بالترجمة واللسانيات وعلم الدلالة، وجهود الباحثين العرب اللسانية، ودراسة أنظمة الكتابة والكتابة الأكاديمية بوجه خاص.

ويأتي هذا العدد من المجلة مواكباً لبرامج أخرى في المركز، ولعل من أبرزها: إقرار المجلة الأكاديمية الثالثة للمركز التي تتخصص في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، مع استمرار صدور مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، إضافة إلى صدور المرحلة الأولى من الدراسات المتخصصة في التدريب اللغوي، والأجزاء الجديدة من دراسات اللغة العربية في العالم، وانطلاق برامج المركز الجديدة في نشر العربية في إندونيسيا وروسيا وتشاد وأوغندا وأذربيجان وكوريا، لتضاف إلى سلسلة البرامج والفعاليات والدراسات التي يهتم بها المركز.

وإذ أتقدم بالشكر إلى هيئة التحرير والفريق العلمي المتميز المشارك في أبحاث هذا العدد، فإني أتطلع إلى تراكم إضافي في القيمة والعطاء والتواصل في أعداد المجلة القادمة، حيث يجيء هذا العدد السابع من المجلة ليكمل مرحلة أولى أسّست فيها المجلة حضورها الأكاديمي المميز، مؤملا أن يتوفر لها من التواصل العلمي والحضور الأكاديمي ما يجعلها قادرة على العطاء المستمر لسنوات قادمة بإذن الله.

الأمين العام للمركز
المشرف العام على المجلة
د. عبدالله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

هيئة التحرير:

أ.د عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي
رئيس التحرير

د. ناصر بن عبدالله الغالي
مدير التحرير

أ.د. عبدالرّحمن بن حسن العارف
عضو هيئة التحرير

أ.د محي الدين محسب
عضو هيئة التحرير

د. محمد لطفي الزليطني
عضو هيئة التحرير

د. عبدالعزيز بن عبدالله المهيوبي
أمين المجلة

الهيئة الاستشارية

أ.د. ابراهيم بن مراد (تونس).
أ.د. بسام بركة (لبنان).
أ.د. سعد مصلوح (مصر).
أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري (المغرب).
أ.د. علي القاسمي (العراق).
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس).
أ.د. محمد غاليم (المغرب).
أ.د. محمود إسماعيل صالح (السعودية).
أ.د. محمود فهمي حجازي (مصر).
أ.د. نهاد الموسى (الأردن).
أ.د. يوسف الخليفة أبو بكر (السودان).

اللسانيات العربية
Alilsaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية فصلية محكمة
شوال ١٤٣٩هـ - يوليو ٢٠١٨ م

الإسهامات

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير
ص.ب ٢٩٨٨ الرياض ١٨٤٥٢
المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٧٢١٥٦٩٨ - فاكس ٤٧٥٢٣٦٩
www.kaica.org.sa

للاشتراكات السنوية
مراسلة بريد المجلة
arabiclisa@kaica.org.sa

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

قواعد النشر بالمجلة:

تنشر المجلة البحوث الرصينة المتعلقة بقضايا اللغة العربية واللسانيات العربية باللغة العربية، مع إمكان النشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية وإحدى اللغات العالمية الأخرى؛ إذا رأت هيئة التحرير أهمية ذلك في خدمة اللغة العربية.

تنشر البحوث في المجلة بعد أن تخضع لفحص لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص؛ للتقييم وإبداء الرأي في صلاحيتها للنشر أو عدمها.

لا تلتزم المجلة بردِّ ما يصلها من مشاركات إلى أصحابها، سواءً نُشِرتْ أم لم تُنْشر.

يُشترط في المشاركات المعدَّة للنشر في المجلة أن تُرسَل مطبوعةً ومصححةً على أقراص حاسوبية (CD) ، أو من خلال البريد الإلكتروني للمجلة.

أن لا تقل صفحات المشاركة عن عشرين صفحة، ولا تزيد عن أربعين صفحة من الحجم العادي (A4) .

يُراعى في تنسيق خط المشاركات المرسلة إلى المجلة الالتزام بالآتي:

في متن النص يُستخدم الخط (Traditional Arabic) عادي (حجم16).

في الهوامش يُستخدم الخط (Traditional Arabic) عادي (حجم12).

في العناوين الرئيسة يُستخدم الخط (Traditional Arabic) غامق (حجم 18).

في العناوين الفرعية يُستخدم الخط (Traditional Arabic) غامق (حجم 16)

تُكْتَب الإحالات العلمية والتعليقات جميعها بعد المشاركة مباشرةً، وفق تسلسل ورودها في المشاركة، مع التزام وضع أرقام الصفحات.

تُكْتَب معلومات المصادر والمراجع مفصلةً في آخر المشاركة في قائمة خاصة بها ، وفق الهيئة الآتية: المؤلف (الاسم الأخير، الاسم الأول ثم الثاني)، عنوان المصدر أو المرجع، اسم المحقق أو المترجم، الطبعة، معلومات النشر (بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر).

يُرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود (200كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وإن كانت المشاركة مكتوبةً بالإنجليزية أو الفرنسية أو غيرهما، فعلية إرفاق ملخص مشاركته باللغة العربية فقط.

يشترط في المشاركة المقدّمة ألَّا تكون منشورةً أو قُدّمت للنَّشر في أيِّ وسيلة نشر أخرى، كما يلتزم الباحث بعدم إرسال مشاركته إلى أيِّ جهة أخرى للنشر حتى يصله رد المجلة.

يحق للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر بعد نشره في (مجلة اللسانيات العربية) بعد مرور سنة بشرط أن يشير إلى ذلك.

يخبر أصحاب المشاركات الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلمها.

يخبر أصحاب المشاركات بقرار لجنة التحكيم بصلاحيتها للنشر أو عدمها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وصولها لإدارة التحرير.

قرارات هيئة التحرير بشأن المشاركة المقدمة إلى المجلة نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم الإفصاح عن مبررات قراراتها.

أن يلتزم الباحث تعديل البحث في ضوء ملحوظات المحكّمين وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ إرسالها إليه.

- أحكام عامة:

الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية أو المجلة، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملةً عن صحة المعلومات والاستنتاجات ودقتها.

يراعى في أوليَّة النشر في المجلة تاريخ تسلم البحث وتاريخ قرار التحكيم وتنوع موضوع المشاركات.

ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية.

يرسل الكاتب الذي لم يسبق له الكتابة في المجلة مع بحثه سيرته الذاتية والعلمية مختصرةً وعنوان مراسلته.

تُرْسَل إلى الباحث (5نسخٍ) من العدد الذي شارك فيه، و(20مستلةً) من بحثه أو دراسته.

لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد إرساله إلى لجنة التحكيم إلا لأسباب تقتنع بها إدارة التحرير، وللمجلة مطالبة الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم إذا أصرَّ الباحث على طلبه بسحب مشاركته وعدم متابعة إجراءات نشرها، ولم تقتنع إدارة التحرير بمبررات طلبه.

خطوات النشر في المجلة:

تكون المراسلة موجهة لإدارة تحرير المجلة بالأمانة العامة للمركز على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة أو على صندوق بريدها.

يقوم رئيس التحرير بإشعار صاحب المشاركة بوصولها.

تعرض المشاركات في اجتماع هيئة التحرير بعد حذف أسماء المشاركين وعناوينهم وكل ما يدل عليهم ؛ توخياً للحيادية والعدالة.

في حال قبولها المبدئي يتم إرسالها مع خطاب مذيل باسم رئيس التحرير إلى الفاحص الذي قررته هيئة التحرير، ويُنَبَّه إلى ضرورة الرَّد خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ تسلُّمه خطاب التحكيم.

تعرض النتيجة على هيئة التحرير في اللقاء الدوري ، ثم يُبلّغ صاحب المشاركة بالنتيجة قبولاً أو اعتذاراً عن عدم القبول مرفقاً معها تعديلات الفاحص.

بعد وصول المشاركة المعدَّلة تُعرض على هيئة التحرير، وفي حال الإقرار يرسل للباحث خطاب الموافقة على النشر ويبلغ بالوقت المتوقع لنشر مشاركته.

صفتها

مجلة تختص بالدراسات والبحوث التي تعنى باللسانيات العربية والمدارس اللسانية المختلفة وعلاقتها باللغة العربية وتنشر المشاركات التي تتناول اللسانيات النظرية منها والتطبيقية مثل الأصوات والتراكيب وتحليل النص وتحليل الخطاب والتداولية وكذلك علم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي بفروعهما المختلفة وجوانبهما النظرية والتطبيقية ، كما تهتم بتعليم اللغات لأهلها وللناطقين بها من غير أهلها واكتساب اللغة الأولى والثانية والتخطيط اللغوي واختبارات اللغة ودراسات الترجمة والمدونات اللغوية.

محتويات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

6
ترجمة المصطلح وتوطين اللسانيات.
د. حسين السوداني

58
من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث.
أ.د. محمد صاري.

93
البعد التفاعليّ في الكتابة الأكاديميّة من خلال ظاهرة التأدّب اللّغويّ .
أ د. حاتم عبيد.

142
أنظمة الكتابة: النظرية وإشكالية التصنيف.
د. هشام بن صالح القاضي.

اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص.
د. محمد خاين.

177
منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجا.
أ.د. حسين ياغي.
د. محمد يونس غضية.
د. حسام ياغي.

220
مراجعة كتاب: المصطلحات المفاتيح في اكتساب اللغة الثانية.
أ. د. صالح بن ناصر الشويرخ.

271

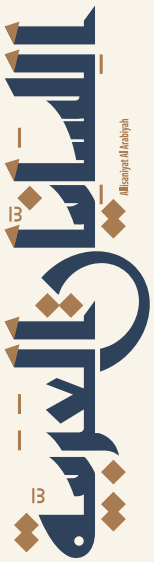

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

المقدمة

هذا هو العددُ السابعُ من مجلّة (اللّسانيات العربية)، الذي لم يختلِف عن الأعداد السابقَةِ من حيث الجَمعُ بين الأصالَةِ والمعاصَرَة، وبين النظريةِ والتطبيق، بما يتَّفق مع طبيعَة لغتِنا العربيةِ، وأساليب البحثِ فيها، ويُيَسِّر نشرَها وتعلّمَها وتعليمَها. بيدَ أنه تميِّز بتنوُّع موضوعاتِه اللّسانيةِ بفروعها النظرية والتطبيقية، التي رُتِّبت ترتيبًا مَنطِقيًّا يتّفق مع تنوّع فُروع اللّسانيات وأهمّيتها. لقد تضمَن العددُ دراساتٍ في ترجمة المصطلَح، والنّقد اللساني، والبُعد التفاعُلي في الكتابة الأكاديمية، وأنظِمَة الكتابة، واللسانيات التطبيقية وسؤال التّخصص، ومنهج في علم الدلالة الصرفي، إضافةً إلى مراجعة لكتاب مترجَمٍ في مصطلحات اكتساب اللغة.

وهيئة التحرير، إذ تشكُر الزملاءَ الباحثين الذين أسهَموا في إخراج هذا العدَد، فإنها تأمُل أن يستَمرّ عطاؤهم، وأن يُسهم زملاء آخَرون في الأعداد القادِمة، خِدْمةً للغَتنا العربية، على أسس علمية سليمة، وتذكِّرهم بأن النشرَ في هذه المجلة فرصَةٌ للتعريف بالباحث في عدَد كبيرٍ من الهيئات والمؤسسات المعنيةِ باللغة العربية خاصةً، واللّسانيات عامةً، من جامعات ومعاهدَ ومراكزَ وأقسامٍ علمية، داخلَ الأقطار العربية وخارِجَها.

واللّه الموفق والهادي، إلى سواء السبيل.

رئيس التحرير
أ. د. عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ترجمة المصطلح وتوطين اللسانيات

مثال الترجمات العربية الخمس لدروس فردينان دي سوسير

د. حسين السوداني (*)

ملخّص:

نهدف من هذه الورقة إلى دراسة مسألتين مترابطتين؛ أولاهما ترجمة المصطلح اللسانيّ، والثانية هي توطين المعرفة اللسانية، ولتبيّن أوجه ذلك ودقائقه نستند إلى منظور مقارن بين الترجمات العربية الخمس لدروس فردينان دي سوسير، وهي الدروس التي تعدّ في تقدير اللسانيين دستور اللسانيات، وقد اخترناها سياقا بحثيا لموضوعنا لأنّها توفّر عينة تمثيلية لما يمكن أن يعتري المعرفة المختصة من أعراض حين تعريبها، فلذلك يمثل فحص هذه القضايا دراسة لأهمّ القضايا التي تثيرها قضية توطين المعرفة المختصة في الفضاءات العلمية العربية، وذلك في مستويات ثلاثة هي: الخلفيات الثقافية والحضارية المتحكمة والمؤسسات العلمية الحاضنة والأعراف البحثية والعلمية الموجِّهة.

Abstract

We aim, by this paper, to study the issue of translation of the linguistic term, through the five Arabic translations of Saussure's Course in General Linguistics , which is considered as the constitution of linguistics. We have chosen to examine the translations of these lectures because they provide a representative sample of what can happen to

*- المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

the specialized knowledge in context of Arabization. Therefore, the examination of these issues is a study of the most important problems raised by the settlement of sciences. This implies three factors: The cultural and civilizational background, the incubating scientific institutions, and the orienting research and scientific environment.

يُنزِّل اللسانيون فرديناند دي سوسير (1857–1913) ودروسَه في اللسانيات منزلة سيبويه وكتابه في النحو. ورغم ما ارتبط بجمع هذه الدروس وظهورها من ملابسات، فإن سوسير يُعدّ في مسار اللسانيات لحظة فارقة، بها يحدد الباحثون ما قبل سوسير وما بعده في المناهج والدراسات. فلقد صاغ سيشهاي وبالي دروس أستاذهما ونشراها سنة 1916 أي بعد وفاة سوسير بثلاث سنوات، فتُرجِمَتْ إلى اليابانيّة سنة 1928 وإلى الألمانيّة سنة 1931 وإلى الرّوسيّة سنة 1933 وإلى الإسبانيّة سنة 1945 وإلى الإنجليزية سنة 1959 وإلى البولونيّة سنة 1961 وإلى المجريّة والإيطالية سنة 1967، وقد صدرت منذ أشهر فقط ترجمة لدروس سوسير إلى الإستونية (2017).

أمّا إلى العربيّة فإنّ أولى ترجمات دروس سوسير لم يُفرغ منها إلاّ في أواسط العقد التّاسع من القرن العشرين على أنّ أولى الإحالات عليه تعود إلى علي عبد الواحد وافي في مطلع أربعينيّات القرن العشرين.

وترجمة دروس سوسير إلى العربيّة في أواسط الثمانينيّات تجعل الدّارس يلتمس، مبدئيّا، من وراء «كمال التّرجمة» أن تكون أمارة تبصّر أعمق باللّسانيّات السّوسيريّة. لكنّ هذا الافتراض يُواجه باحتمالين أوّلهما ما يتوقّعه الدّارس من أعراض التّرجمة إذ هي عمل معرفيّ دقيق الصّلة بالحقل العلميّ المعرفيّ الذي ينتمي إليه المشتغل بها، وهي من ثمّة تحمل رواسب المقام المعرفيّ في مختلف مستوياته لاسيّما المصطلحيّة والتّعريفيّة منها. وثاني الاحتمالين هو ما يمكن أن يحمله التّنسيق في جهود التّرجمة من تقريب المعرفة اللّسانيّة وتوفير الجهاز المصطلحي الموحّد لاحتوائها وتطويعها. وخلاصة الاحتمالين أن نتساءل: هل تَوفّر في التّرجمة العربيّة لدروس سوسير من الدّقة والوضوح ما لم يتوفّر في بعض البحوث اللّغويّة العربيّة التي استحضرته أم ظلّت التّرجمة بدورها تحمل مظاهر الغموض والتّذبذب في التّعامل مع المعرفة من وراء حجب اللّغة؟

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إنّ أوّل ما تنبغي الإشارة إليه في هذا السّياق هو أنّ تأخّر التّرجمة العربيّة لدروس سوسير قد وفّر حاجزا لغويّا عاق كلاّ من ذوي الخلفيّة المعرفيّة الأنجلوسكسونيّة وذوي الخلفيّة المعرفيّة العربية عن أن يطّلعوا على ثمرة الدّرس السّوسيريّ إلاّ من خلال ما توفّره المدرسة اللّسانيّة الإنجليزية من إشارات عابرة إليه. وقد تجسّدت هذه الواقعة أساسا في دراسات جيل كامل من خرّيجي مدرسة لندن وهو ما يستنتجه الدّارس بوضوح من خلال السّياقات التي يورد فيها لغويّو هذه الفترة آراء سوسير. فقد كان استحضارهم لسوسير ملازما للإشارة إلى إشادة أستاذهم فيرث (1890 - 1960) (John Rupert Firth) بمقولة من مقولاته، ولذلك ظلّ إلمامهم باللّسانيّات السّوسيريّة جزئيّا فضلا عن أنّ التّرجمة الإنجليزية لم تظهر إلاّ سنة 1959 وقد أعدّها مجموعة من اللّسانيّين كان منهم أندري مارتينيه (1908 - 1999) (André Martinet)، ويُعدّ صدور هذه التّرجمة حافزا هامّا لإقبال اللّغويّين العرب في المشرق على آراء سوسير لأنّ أعراف البحث اللّغويّ هناك لم يتوفّر فيها ما ييسّر الاطّلاع على اللّغويّات الفرنكوفونية، ومردّ ذلك إلى سببين أوّلهما أنّ الجامعة المصريّة نشأ فيها تعاقد في البداية مع الجامعة الألمانيّة لمّا استقطبت أساتذة ألمانا لتدريس علوم اللّغة فكانت الدّراسات اللّغويّة في المشرق تحاكي ما ترسّخ في ألمانيا من المناهج التّاريخيّة المقارنة. وأما السبب الثاني فهو أنّ الجامعة المصرية اتّجهت في فترة لاحقة إلى التّعاقد مع الجامعة الإنجليزية فكان إيفاد مجموعة من الطّلبة ليدرسوا علوم اللّغة في مدرسة لندن.

لكن إذا كان اللّغويّون العرب قد انتبهوا منذ وقت مبكّر نسبيّا إلى أهميّة اللّسانيّات في صياغة المعرفة العمليّة وفي توفير أداة منهجيّة إجرائيّة في العلوم الإنسانيّة والاجتماعية فإنّ السّؤال الذي يطرح هو: لماذا تأخّرت ترجمة دروس سوسير إلى العربيّة رغم تواتر الإشارة عند اللّغويّين العرب المعاصرين إلى القيمة التّأسيسيّة لها في مناهج البحث اللّغويّ الحديث؟

من هذه الزّاوية يغدو البحث في تأخّر التّرجمة «محاكمة» لوعي اللّغويّين بالدّرس السّوسيريّ من خلال الحفر في حوافز العمليّة المعرفيّة والنّظر في حركة المعرفة اللّسانيّة العربيّة ذاتها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

1. خصوصيّة دروس سوسير وأسباب تأخّر ترجمتها العربيّة

لعلّ أوّل ما يعرض إليه الدّارس في أعمال من اشتغلوا بترجمة دورس سوسير هو إقرارهم بخصوصيّة المنعرج السّوسيريّ، وقد عزا محمّد الشّاوش ومحمّد عجينة هذه الخصوصيّة إلى أنّ سوسير وجّه اهتمامه أساسا إلى وضع الحدود وضبط المفاهيم وتصنيف مختلف الظّواهر اللّسانيّة، وقد فسّرا ذلك استنادا إلى ما جاء في إحدى رسائله بما لاحظه من قصور في المصطلحات الشّائعة وبشعوره بضرورة إصلاح ذلك. وقد كان لحرص سوسير على الضّبط والتّصنيف أثره في صيغة الكتاب الذي نشره تلاميذه بعد وفاته، فانعكس ذلك في ما تمتاز به شبكة المصطلحات التي استعملها ومجموعة الشّواهد والأمثلة التي استعان بها

وقد صدّرت التّرجمة المغربيّة بنظير هذا الموقف إذ أشار عبد القادر قنّيني وأحمد حبيبي إلى أنّ سوسير انطلق في تأسيس جهازه المصطلحيّ من التّسليم بطبيعة اللّغة من حيث هي متعدّدة الأشكال ومتنافرتها؛ فهي تنتمي في الآن نفسه إلى الفيزيائيّ والبيولوجيّ والنّفسيّ والاجتماعي، غير أنّ هذا التّنوّع وتلك الفوضى تزولان إذا تمّ استنباط موضوع معيّن من هذا الكلّ المتنافر والمتضادّ، فكانت أولى خطى هذا الاتّساق المقابلة بين مصطلحات قد يبدو الجمع بينها مستحيلا من خارج المنطلق السّوسيريّ مثل الآنيّة (synchrony) والزّمانيّة (diachrony).

ووجه الصّعوبة الثّاني الذي صدّرت التّرجمة المغربيّة بالإشارة إليه هو أنّ بعض المفاهيم السّوسيريّة لم يبق على لفظه السّوسيريّ بل تحقّقت له نظائر عند التّيارات المعرفيّة اللاّحقة، فمثال ذلك مقابلة مصطلح «العلاقات النّظاميّة» (Rapports systématiques) عند رولان بارت لعبارة «العلاقات الجدوليّة» (Rapports Paradigmatiques) عند سوسير. والإلمام بهذا التّطوّر المصطلحيّ من مقتضيات التّرجمة. فلذلك نجد يوئيل يوسف عزيز قد حصر صعوبات ترجمة دروس سوسير في كثافة جهازها المصطلحيّ.

أمّا عزّ الدّين المجدوب فيري أنّ العرب لم يكادوا يهتمّون بهذا العلم إلاّ أخيرا فلا بدّ من وقت لتأنس فيه الأوساط العلميّة والجامعيّة به وتشيع فيها مفاهيمه ومناهجه

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

قبل أن يتصدّى النّاس لتعريب أمّهات مصنّفاته ونقل مصطلحاته. ومرجع الصّعوبة الثاني في التّعامل مع دروس سوسير يعود -حسب رأي المجذوب -إلى الفترة التّاريخيّة التي شهدت ظهور نشرها وما حفّ بها من ملابسات.

أمّا خصوصيّة الجهاز المصطلحيّ السّوسيريّ فمرجعه إلى كونه واقعا بين مرجعيّتين مصطلحيّتين مختلفتين؛ أولاهما هي التي كانت رائجة في الأوساط العلميّة قبيْل ظهور كتاب سوسير أيّام كانت المقارنة بين اللّغات وأطوارها وما يقوم بينها من علاقات موضوع اللّسانيّات وقوام ثقافة المختصّين فيها؛ لذلك لم نستغرب فيه كثرة الشّواهد المستمدّة من لغات مختلفة أو الممثّلة لأطوار تاريخيّة مختلفة للّغة الواحدة، وهي دقائق لا يتيسّر الإلمام بها من قبل عامّة المثقفين العرب ويعسر إيجاد نظير لها في العربيّة.

وتستنتج المرجعيّة الثّانية انطلاقا من إشارة المجذوب إلى أنّ الكتاب رهين فترة تاريخيّة معيّنة وشاهد من شواهد تطوّر هذا العلم. فقد وردت فيه مصطلحات عديدة استعملها سوسير بمعنى ثمّ تطوّر علم اللّسانيّات فأكسبها محتوى جديدا يخالف مضمونها عند سوسير إن لم يناقضه فوجب الإلمام بكلّ ذلك والاحتيال إن أمكن للوفاء لجانبها الوثائقيّ.

لكنّ لتأخّر التّرجمة إلى جانب ذلك سببا آخر يعود إلى هيكل الكتاب ذاته، فقد ظهر الكتاب بعد وفاة سوسير بثلاث سنوات وهو يُنسب -كما يدقّق ذلك عزّ الدّين المجذوب -تجوّزًا إلى سوسير، وإنّما هو صياغة طلبته وعملهم. فقد فكّر سوسير في تأليف هذا الكتاب سنة 1894 ولكنّه أعرض عنه في آخر حياته وإنّما حرص على إخراجه للنّاس بعد موته اثنان من طلبته هما «شارل بالي» و«ألبار سيشهاي» (Albert Sechehaye). فلمّا عادا إلى مذكّراته لم يجدا شيئا من هذه الدّروس لأنّ أستاذهم كان يرتجل ثمّ يتلف ما يستعين به من جذاذات. ولم يبق لهما من وثيقة يعوّلان عليها إلاّ ما قيّده طلبته. فجمعا تقييداتهم وقابلا بينها وحقّقاها وتوفّرت عندهم مادّة تلك الدّروس إلاّ أنّها كانت غير قابلة للنّشر على صورتها تلك لغلبة طابع الارتجال عليها. وبعد أخذ وردّ قرّ قرارهما على أن يقدّما انطلاقا من الدّرس الثالث وبالاعتماد على كلّ ما توفّر بين أيديهما من موادّ بما في ذلك المذّكرات الخاصّة صياغة جديدة لفكر

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

معلّمهما وخلاصة تأليفيّة له وهي كما يقولان خلق جديد له.

وقد خلص المجدوب من رصد هذه الملابسات إلى أنّ سيشهاي وبالي لم يوفّقا دائما في فهم فكر معلّمهما وفي إعادة صياغته، فانعكس ذلك على متن الكتاب إذ كان فيه بعض التردّد في المصطلح ولم يخْل أحيانا من الغموض والتّناقض. وأضاف المجدوب إلى كلّ هذه الصّعوبات بعض الأخطاء المطبعيّة التي تسرّبت إلى النّص الأصليّ في طبعاته المختلفة

وإذا كان لبنية الكتاب وللظروف الحافة بإخراجه للنّاس أثر بالغ في تأخير الترجمة وفي إرباكها فإنّ إيضاح العلّة المعرفيّة العميقة الثّاوية وراء تأخّر التّرجمة العربية يقتضي من الدّارس الانتقال من استقراء السّياق المعرفي للأثر المترجم إلى رصد ملابسات الوسط المعرفي الذي يعيد إنتاج المعرفة الوافدة صياغة ولغة.

يمكن من وجهة نظر زمنيّة اعتبار ترجمة سوسير تتويجا لما سبق من مراحل استحضار اللغويّين العرب لسوسير، فقد استقرّ لمقولاته في آخر الثّمانينيّات موقع مكين في البحوث اللغويّة العربيّة، وقد تجسّد ذلك أساسا في تطوّر الوعي «الكيفيّ» بآرائه وفي تنامي حضوره «الكمّي» إذ أضحى من مسلّمات البحوث اللّغويّة العربيّة المعاصرة إسناد النّقلة النّوعيّة في دراسة اللّغة إلى سوسير حتّى غدت الإشارة إليه لازمة ضروريّة لكلّ بحث لغويّ يروم صاحبه النّظر في اللّغة بمنظار علوم اللّغة الحديثة. وقد كان من ثمرات تنامي الحضور الكمّي لسوسير في البحوث اللّغويّة إفراده بدراسات ومؤلّفات بعد أن كان التّعرّض إليه يتمّ بصفة عرضيّة.

ولعلّ أسباب تأخّر التّرجمة العربيّة لدروس سوسير هي العلل ذاتها الكامنة وراء تأخّر الوعي المعرفي العميق بها، فالإشارة التي تضمّها البحوث اللّغويّة لأجيال الأربعينيّات والخمسينيّات ومطلع السّتينيّات لم تكن إشارات كافية لتأسيس رؤية متماسكة للنّظريّة السّوسيريّة. فلقد ظلّ البحث اللّغويّ محكوما خلال هذه الفترة بما ترسّخ في المشرق من تبعيّة إلى اللّغويّات الألمانيّة ثمّ من انفتاح على اللّسانيّات الأنجلوسكسونيّة ولكن لم يتوفّر من المعطيات السوسيوثقافيّة ما يوجّه الاهتمام المباشر إلى اللّغويّات الفرنكوفونية عدا الاشارات العرضيّة القليلة التي ظفر بها خرّيجو مدرسة لندن من دروس أستاذهم فيرث وهي إشارات متعلّقة أساسا بمبحث

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

السّيميولوجيا وبالتّمييز بين دراسة آنيّة سكونيّة للّغة وأخرى زمانيّة تطوّريّة لها.

وممّا نسجّله في سيرورة تطوّر الوعي بالنّظريّة السّوسيريّة أنّ دخول المغرب العربيّ إلى البحث اللّسانيّ من جهة وصعود التّيارات اللّغويّة الأنجلوسكسونيّة من جهة ثانية هما الحدثان اللّذان جعلا العقدين السّابع والثّامن من القرن العشرين منعرج النّقلة النّوعيّة في تبصّر اللّغويّين العرب باللّسانيّات السّوسيريّة. وإذا اِستندنا إلى الفرضيّة التي انطلقنا منها حول ارتباط التّرجمة بالوعي اللّسانيّ كان من المفترض أن تعرف ترجمة دروس سوسير تكوّنها الجنينيّ بداية من هذه الفترة لاسيّما وقد انتهينا في استنطاقنا للبحوث اللّغويّة العربيّة إلى أنّ الوعي المتماسك بمختلف المستويات المفاهيميّة للّسانيّات السّوسيريّة قد بدأ يتبلور مع بعض لغويّي هذه الفترة، ونخص بالذكر منهم كمال محمّد بشر وعبد الرّحمان الحاج صالح اللّذين أشارا لأوّل مرّة في البحوث اللّغويّة العربيّة إلى أنّ سوسير كان يرمي إلى حصر موضوع اللّسانيّات في المستوى الاجتماعيّ من الظّاهرة اللّغويّة أي مستوى اللّسان.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه يغدو من المنطقي في تقديرنا أن يكون هذان اللّغويّان قد اندفعا بوعيهما اللّساني العميق إلى ترجمة دروس سوسير، وهو ما قد تمّ فعلا إذ أنجز كلّ منهما ترجمة جزئيّة لدروس سوسير كما أنّ كلاّ منهما قد صرّح عن عزمه إنجاز ترجمة كاملة للأثر السّوسيري

ولعلّ في هذا التّوازي بين بداية الوعي اللساني المتماسك وانطلاق التفكير في ترجمة دروس سوسير ما ينهض حجّة للفرضية التي انطلقنا منها لمّا رأينا أنّ ترجمة دروس سوسير حاجة معرفيّة يفترض أن يكون قاعدتها حدّ أدنى من الوعي المتماسك بالجهاز النّظري الذي تقوم عليه.

إنّ المقارن بين سيرورة البحوث اللّغويّة في استحضارها لسوسير وبين مساعي الدّارسين إلى ترجمة دروسه ينتهي بنا إلى استخلاص توازٍ بين الحركتين المعرفيّتين على نحو يجعل النّظر في مجهودات ترجمة دروس سوسير وجها آخر للبحث في أثره في الدراسات اللّغويّة العربيّة. وإعادة ترتيب هذه العلاقة تنتهي بنا إلى أنّ أوّل اِستحضار لسوسير في الدّراسات اللّغويّة العربيّة جسّم أولى المحاولات لاستيعاب فكره، غير أنّها محاولة وقفت عند عتبة النّص فلم تحقّق من الوعي المتماسك ما يحتّم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

محاولة الترجمة لأكثر من مصطلح العلم على نحو ما فعل علي عبد الواحد وافي إذ اقتصر من النّظريّة السّوسيريّة على ما يفي ببحثه في علاقة اللّغة بالمجتمع.

أمّا جيل الخمسينيّات والسّتينيّات المتكوّن أساسا من خرّيجي مدرسة لندن فقد كانت إشارات لغويّيه إلى بعض الثّنائيّات السّوسيريّة ملازمة لمحاولة إيراد مصطلحها بلفظ عربيّ، وذلك على نحو ما فعل محمود السّعران وتمّام حسّان ومحمود فهمي حجازي.

ولكنّ جهود التّرجمة عند هؤلاء توقّفت عند حدود المصطلح اللّسانيّ السّوسيريّ دون سائر النّص، وإنّما انطلقت التّرجمة الجزئيّة لمّا أنجزت أولى البحوث اللّغويّة العربيّة المتطرّقة لأغلب مقوّمات الجهاز المصطلحيّ السّوسيريّ، فكان من ذلك ترجمة عبد الرّحمان الحاج صالح وكمال محمّد بشر لفقرات من دروس سوسير. فالتّرجمة إذن حدث معرفيّ بدأ يتبلور فعليّا انطلاقا من جيل هذه الفترة وإنّما اكتمل السّعي في أواسط الثّمانينيّات لمّا ظهرت في ظرف وجيز خمس ترجمات عربيّة، فحاكت ضخامةُ عددها تهافتَ اللّغويّين على تمثّل النّظريّة السوسيريّة وعلى استثمارها وإن كانت بداية الاشتغال بإعدادها تعود حسب إشارات بعض المترجمين إلى أواسط السّبعينيّات. وهذا الأمر يجعلنا إزاء معادلتين في علاقة الترجمة بالمعرفة المختصة، فالأولى هي الرأي الذي يقدّر أن الترجمة شرط لنشر الوعي بالمعرفة، والثانية هي الموقف الذي يعتبر أنّ الترجمة عمل معرفيّ شرطه الأساسيّ إلمام الجهة المترجمة بدقائق النظريات التي تُتَرجَم كتبها.

هكذا إذن نسجّل الجدل والتّوازي القائمين بين تمثّل اللّغويّين العرب لآراء سوسير من جهة واشتغالهم بترجمة دروسه من جهة أخرى. وهو جدل يكشف كيف أنّ التّرجمة فعل لاحق للاستيعاب من النّاحيّة الزّمنيّة، وهو عمل معرفيّ يقتضي إطارا معرفيا حاضنا.

ولعلّ ذلك يكشف معطى عامّا في هجرة المعارف لاسيّما المختصّة منها؛ فسيرورة تمثّل أي معرفة تحاكيها طرديّا سيرورة ترجمة مدوّنتها. وإذا كان الأمر كذلك تُعكس المعادلة التي انتهى الدّارسون من خلالها إلى القول بأنّ تأخّر ترجمة سوسير أدّى إلى تأخّر الوعي به؛ فواقع الأمر يحيلنا على أنّ تأخّر التّرجمة مردّه إلى تأخّر الوعي، وهي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

معادلة لا تتنافى مع القول بأهميّة التّرجمة في ترسيخ الوعي اللّسانيّ العميق؛ إذ التّرجمة متى اكتملت كانت بالضرورة قائمة على وعي متماسك بالمعرفة الوافدة، ولكنّ الوعي بالمعرفة -وإن كان ثاقبا -ليس بالضرورة حصيلة اطّلاع على ترجمة «مثاليّة» للمدوّنة.

فمن رأى في ترجمة دروس سوسير شرطا ضروريّا لتمثّل نظريّته كمن نشط لترجمة سوسير دون تبصّر عميق بجهازها النّظريّ: كلاهما قلَب المعادلة الإبستمولوجية التي تقتضي سبق التّمثّل لفعل التّرجمة وجَعَلَ التّرجمة شرطا ضروريّا للوعي وسابقا له.

وإذا كان الأمر كذلك، أفلا يكون قلب هذه المعادلة الإبستمولوجية هو الخلفيّة الكامنة وراء المآخذ التي تشوب بعض التّرجمات العربيّة لدروس سوسير؟

2. التّرجمات العربيّة لدروس فردينان دي سوسير

ربّما بدا للدّارس أن يربط بين ما انتهينا إليه من ضرورة تلازم الوعي اللّسانيّ وترجمة المدوّنة اللّسانيّة، فيخلص إلى أنّ الموجود بالقوّة من وراء تعدّد التّرجمات العربيّة لدروس سوسير هو تجدّد الوعي اللّسانيّ وعمق التّبصّر بالنّظريّة السّوسيريّة، ولكنّ هـذا الموقف إذا وازاه إدراك الباحث لتقارب ظهور التّرجمات غدا من الصّعب زمانيّا القول بتوفّر التّرجمات على تفاعـــل أو استفادة لاحق من جهد سابق، وعندئذ يتّخذ التساؤل وجهة أخرى بمقتضاها نبحث -على حدّ عبارة عبد السّلام المسدّي- إن كان تكرّر التّرجمات أو تلاحقها ينخرط في الشّرط المعرفيّ العميق ألا وهو التراكم النّوعيّ النّافي لأعراض التجميع الكمّي.

فمن المعلوم في أعراف البحث العلميّ أنّ كلّ ترجمة تكشف عن وجه من أوجه التّعامل مع المعرفة، فتحتوي بالضّرورة نمطا مّا من القراءات للمدوّنة المترجمة تماما كما تحيل على درجة وعي المترجم بخطر التّرجمة ومدى تقديره للصّعوبات التي تحفّ بترجمة المعرفة المختصّة. وهي صعوبات مضاعفة الأوجه في حقل اللّغويّات، فمن ذلك ما نعلمه من صعوبات التفكير باللّغة في اللّغة.

لقد انطلقت ترجمة دروس سوسير جزئيّة على نحو ما فعل عبد الرّحمان الحاج صالح وكمال محمّد بشر. وقد ارتبطت هذه البداية بأواسط العقد السّابع من القرن

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

العشرين لّما بدأت تتبلور ملامح وعي متماسك بمقوّمات اللّسانيّات السّوسيريّة. وإنّما اكتمل السّعي في أواسط الثمانينيّات لّما أنجزت خمس ترجمات عربيّــة لدروس سوسـير في فترة متلاحمـة الأطراف: بين ســنة 1984 وسنة 1987.

إنّ أوّل ما نُسجّله في هذه التّرجمات هو اختلاف الأصل المترجم عنه، فقد أنجزت كلّ من التّرجمات التّونسيّة والسّوريّة والمغربيّة انطلاقا من الاشتغال المباشر على النّصّ الفرنسيّ بينما أُعدّت التّرجمتان العراقيّة والفلسطينية انطلاقا من التّرجمة الإنجليزية التي أعدّها «وايد باسكن»، فكانتا ترجمة لترجمة مع ما يعنيه ذلك من أعراض الترجمة عن ترجمة.

2 - 1 - النّقل بوساطة التّرجمة الإنجليزية

ظهرت التّرجمتان الفلسطينية والعراقيّة لدروس سوسير في نفس السنة أي سنة 1985. وقد أنجز التّرجمة الفلسطينية أحمد نعيم الكراعين (1944–2010) ونشرها سنة 1985 بعنوان «فصول في علم اللّغة العامّ». والمترجم باحث لغويّ من مواليد القدس، اضطلع بالتّدريس في جامعة بيرزيت وقد صدرت له إلى جانب ترجمة كتاب سوسير ترجمة لكتاب جيفري سمبسون «المدارس اللّغويّة» سنة 1993.

وقد أشار المترجم في مقدّمة عمله إلى أنّه سعى –على حدّ عبارته–إلى أن يكون «دقيقا أو بمعنى أدقّ حرْفيّا»، ولا يخفى ما في هذا الالتزام المنهجيّ من خطأ في تحديد لوازم الدّقة في الترجمة. وهو ما نقده عزّ الدّين المجدوب إذ رأى في هذا التّصوّر المنهجيّ تقديرا خاطئا لمقتضيات التّرجمة لأنّه يقوم على اعتبار أنّ اللّغات لا تختلف فيما بينها إلاّ في دلالتها، بينما هي تتباين في دوالّها ومدلولاتها وبصفة عامّة في كيفيّة تقطيعها للتّجربة البشريّة.

ومن تبعات الحرْفيّة في الترجمة ما أشار إليه المترجم نفسه قائلا: قد عانيت الكثير أثناء ترجمته [أي الأثر] لأنّ المترجم الإنجليزي أطال في جملته الإنجليزية بشكل كبير حتّى يستطيع الوصول إلى المعنى الذي عبّرت عنه الفرنسيّة، وقد أجاد وتصرّف حتى يكون واضحا، ولكنّني لم أحاول التصرّف، وحاولت المحافظة على الحرْفيّة مع ما يسبّبه من ارتباك في صورة النّصّ من ناحية الصّورة التركيبيّة للّغة العربيّة، لكنّه مع

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

هذا العيب الواضح أقرب إلى الأصل من وجهة نظري ممّا لو حاولت التصرّف فيه فسيكون الكتاب فهمي لترجمة فصول دي سوسير وليس كتاب دي سوسير»

وإنّ المراجع لترجمة الكراعين لكتاب جيفري سمبسون الذي ذكرناه ليقف على الخلل نفسه في منهج التّرجمة على نحو أدّى إلى طول العبارة ومجانبة التّركيب العربيّ. أمّا التّرجمة العراقيّة فقد أنجزها يوئيل يوسف عزيز وراجعها مالك يوسف المطلبيّ، وللمترجم جهود أخرى في مجال التّرجمة ولاسيّما في ترجمة الدّراسات اللّغويّة ويذكر عبد السّلام المسدّي أنّ للمترجم جهودا أخرى في حركة نقل المعارف إلى اللّغة العربيّة، فقد صدرت له سنة 1987 ترجمة لكتاب تشومسكي «البنى النّحويّة»، نشرته بالتّوازي دار الشّؤون الثّقافيّة ببغداد ودار عيون المقالات بالدّار البيضاء، كما صدرت له عن دار المأمون ببغداد في السنة نفسها – 1987 – ترجمة لكتاب وليم راي «المعنى الأدبيّ من الظّاهراتيّة إلى التفكيكيّة:، وقد راجع هذه الترجمة العراقيّة لدروس سوسير مالك يوسف المطلبيّ وكتب لها مقدّمة وذيّلها بهوامش أثبتها النّاشر منسوبة بالتّعيين إلى صاحبها. أمّا مراجع التّرجمة فهو من الباحثين المتخصّصين وقد كتب مقالات دقيقة عن «الزّمن النّحويّ» وعن «استجابة العربيّة للتحديات المعاصرة».

ومن تجليّات الخلفيّة المعرفيّة الأنجلوسكسونيّة عند المترجم أنّه أرجع تفضيله لإيراد المصطلح الإنجليزي أمام المصطلح العربيّ إلى أنّ هذا العلم قد تطوّر كثيرا في البلدان النّاطقة بالإنجليزية ولم يبرّر ذلك بانطلاقه من نصّ إنجليزي، والحال أنّ في نسبة النّصّ إلى سوسير ما يجعل إثبات المصطلح الفرنسيّ أقْوم لأنّ النّصّ الأصليّ كتب باللّسان الفرنسيّ.

وقد اعتمد المترجم خمسة أنواع من الحواشي قدّمها بقوله: «وقد استخدمت خمسة أنواع من الحواشي كالآتي: (سوسور) وهي التي وردت في مذكّراته و(بالي) وهي التي ذكرها طالباه و(باسكن) وهي الملاحظات التي أبداها مترجم هذا الكتاب إلى الإنجليزية، وملاحظاتي التي وردت تحت لفظة (المترجم) وملاحظات المراجع مالك المطلبي التي وردت تحت لفظة (المراجع).

وقد صُدّرت التّرجمة بمقدّمة للمترجم وأخرى للمراجع انطلق فيها مالك المطلبي من الإشارة إلى أهميّة النّظريّة السّوسيريّة وإلى بعض مقوّماتها ثمّ عرّج على

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

اللّغويّات العربيّة انطلاقا من العمل التّأسيسيّ للخليل بن أحمد الفراهيدي والوعي الثّاقب الذي يبدو من خلال آراء عبد القاهر الجرجانيّ.

ويذكر المراجع أنّه أشير إليه رفقة المترجم أنّ ترجمة أخرى لدروس سوسير قد أنجزها يوسف غازي ومجيد النّصر إلاّ أنّ وجودها لم يكن ليقف حائلا دون إصدار التّرجمة التي كان بصدد مراجعتها. ولا نقف في الأسباب التي يذكرها مالك المطلبيّ على ما يشير إلى مؤاخذته لمضمون التّرجمة السّوريّة فقد ذكر أنّ أوّلى السّببين اللّذين يحفّزان إلى إصدار دار آفاق عربيّة لهذه التّرجمة هو أنّ دروس سوسير قد ترجمت على نحو أو آخر من خلال مؤلّفات المعنيّين بالدّراسات اللّغويّة والبنيوية وبحوثهم منذ منتصف هذا القرن. وصارت أفكار سوسير منتشرة تؤلّف على نحو مّا كتابا مترجما. وقد ذكر من هؤلاء اللّغويّين زكريا إبراهيم ومحمود فهمي حجازي ومحمود السّعران ونهاد الموسى وريمون طحّان فضلا عمّا أوردته مجلّة «اللّسانيّات» ومجلّة اللّسان العربيّ من بحوث لسانيّة. وثاني السّببين أنّ عبد الرحمان الحاج صالح ذكر في مجلّة اللّسانيّات في مطلع السبعينيات أنّه يعكف على إعداد التّرجمة الكاملة لدروس سوسير.

وإنّما ساقنا إلى استقراء هذه المعطيات الجزئيّة ما نراه فيها من دقّة يقتضيها استقراؤنا لمدى تحقّق تواصل أو قطيعة بين جهود التّرجمة العربيّة لدروس سوسير بعد أن استقرأنا ذلك في البحوث اللّغويّة العربيّة. فالإشارة التي تضمّنتها التّرجمة العراقيّة هي الوحيدة التي نعرض إليها عند منجزي التّرجمات من جهة وهي فضلا عن ذلك لا تشي بمراجعة لمجهود الآخرين في التّرجمة أو بنقد واستثمار له.

ولعلّ من جوانب الفضل في التّرجمة العراقيّة أنّها أعقبت بثبت مصطلحيّ عربيّ المدخل لما يقارب الخمسمائة مصطلح لسانيّ كما أنّ منجزيْها قد فعلا ما فعله أحمد نعيم الكراعين من تصدير التّرجمة بنقل المقدّمة التي صدّر بها سيشهاي وبالي الطّبعة الأولى لدروس أستاذهما.

وإذا كان الأمر كذلك في مناهج من ترجموا دروس سوسير اعتمادا على التّرجمة الإنجليزية فإنّ من المفترض مبدئيّا أن يكون العمل أكثر إتقانا عند من أنجزوا التّرجمة اعتمادا على النّصّ الفرنسيّ مباشرة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

2 - 2 - التّرجمة اعتمادا على النّصّ الفرنسيّ مباشرة

تحقّق الاعتماد على النّص الفرنسيّ لدروس سوسير انطلاقا من التّرجمات التّونسيّة والسّوريّة والمغربيّة، وقد أنجز كل منها انطلاقا من عمل جماعيّ، كما أنّ منها ما حظي بتسيير أستاذ مشرف ومنها ما عُني بنقد مراجع.

ولعلّ أولى هذه التّرجمات بدءًا في الإنجاز هي التّرجمة التّونسيّة، وقد اجتمعت لهذا العمل معطيات عدّة تؤهّله ليكون على مستوى من الدّقة، وفي هذا السياق يذكر عبد السّلام المسدّي أنّ مشروع ترجمة كتاب سوسير انطلق في مركز الدّراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّـــــة بتونس ضمن برامج قسم اللّسانيّات سنة 1975، وتعهّد بإنجازها الباحثان محمّد الشّاوش ومحمّد عجينة، وكلاهما كان من هيئة التدريس في الجامعة التّونسيّة، واصل الأوّل اختصاصه الدّقيق في مجال اللّسانيّات، وتفرّغ الثّاني للبحث النّقدي والحضاري في نطاق علاقة الأسطورة بالشعر العربيّ القديم. وتحقّقت التّرجمة برعاية صالح القرمادي (1933–1982) الذي كان يرأس قسم اللّسانيّات في مركز الدّراسات منذ تأسّس إلى أن وافاه الأجل سنة 1982.

ولا خلاف في أنّ الفضل يعود إلى صالح القرمادي في إرساء الوعي الثقافي والمعرفيّ باللّسانيّات في الجامعة التّونسيّة. ولئن كان فضله محلّ إجماع في تونس وفي المغرب العربيّ، فإنّ اللّغويّين في المشرق العربيّ قد أدركوا فضله وأقرّوا بعلمه يوم اطّلعوا على ترجمته لكتاب المستشرق جون كانتينو (1899 - 1956) (Jean Cantineau) بعنوان «دروس في علم أصوات العربيّة» الذي صدر سنة 1966.

ويفصّل المسدي ملابسات الترجمة، فيذكر أنّ المترجمين اقتسما فصول الكتاب ثمّ راجع كلّ واحد منهما عمل الآخر، وبعد ذلك جلسا إلى أستاذهما المشرف يوجّههما، ثمّ يراجعون معا بالرّويّة والتّحرّي ما صنعه جميعهم، ويدقّقون المصطلح ويجوّدون النّصّ حتّى استقامت التّرجمة، وعهد بها إلى الدّار العربيّة للكتاب لنشرها بعد أن ذيّلها المترجمان بكشوف اصطلاحيّة مثلّثة المداخل وأردفا إليها تعريبهما لبحث حول نظريّة فردينان دي سوسير كان صالح القرمادي قد كتبه باللّغة الفرنسيّة سنة 1974 وصدرت التّرجمة أواسط 1985 بعنوان «دروس في الألسنيّة العامّة».

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ومن أوجه الاجتهاد في عمل المترجمَيْن التّونسيّين اعتبارهما خصوصيّة السّياق المعرفيّ الذي تنتمي إليه المصطلحات السّوسيريّة، فقد ذكرا أنّ قسما كبيرا من المصطلحات ينمّ عن رغبة سوسير في ضبط المفاهيم وتدقيقها من جهة كما أنّ سوسير استعمل بعض المصطلحات استعمالا خاصّا لم يكتب له البقاء في ما شاع من الدّراسات اللّغويّة من جهة أخرى.

وانطلاقا من هذين المعطيين يشير المترجمان إلى أنّهما أخذا بعين الاعتبار مقوّمات الخصوصيّة هذه عند القيام بترجمة المصطلحات فعالجاها بطريقة تحفظ لصاحب الكتاب خصوصيته وللكتاب ما يجعله ممثلا للطّور الذي ظهر فيه من تاريخ هذا العلم.

وإذا كان في هذا التّقدير المنهجيّ ما يمكن أن يحقق دقّة المصطلح، فإنّ ما نسجّل أهمّيته في توفير أرضيّة لغويّة عربيّة للمقولات السّوسيريّة أنّ القائمين بالتّرجمة التّونسيّة قد عمدوا في معالجة الأمثلة والشّواهد الواردة في النّصّ الفرنسيّ إلى البحث عمّا يناسبها في اللّغة العربيّة إذا أمكن ذلك وإلى الإبقاء عليها في لغتها الأصليّة مع ذكر ترجمتها كلّما تعذّر عليهم إيجاد مقابل مناسب لها في اللّغة العربيّة. وهو ما يشكّل جانبا من جوانب الفرادة في التّرجمة التّونسيّة، فضلا عن أنّ صفحاتها قد رقّمت ترقيما مزدوجا يجعل الرّجوع إلى النّص الفرنسيّ يسيرا.

ولكن ممّا أغفله المترجمان إيراد المقدّمة التي صدّر بها سيشهاي وبالي صياغتهما لدروس أستاذهما وقد اكتفيا بدلا عن ذلك بإيراد أهمّ ما جاء فيها ضمن التوطئة التي كتباها وهو أيسر ما ينبغي أن ينتبه إليه دارس الكتاب أو مترجمه في إدراك مدى حضور تلاميذ سوسير في هيكلة الكتاب وصياغته على شكله النّهائيّ النّاجز.

ورغم أهمية هذا الجانب فإنّ كلاّ من التّرجمتين اللّبنانيّة والمغربيّة لم تحتو نقلا لهذه المقدّمة أو يتولّ منجزوها الإيماء إلى بعض ما ورد فيها.

وهكذا يحصل لدينا معطى عامّ حول التّرجمات العربيّة لدروس سوسير، فما يبدو من المفارقات أنّ المنطلقين من الأصل الفرنسيّ أهملوا مقدّمة سيشهاي وبالي للدّروس وأثبتها النّاقلون عن التّرجمة الإنجليزية. وهو ما لا نجد له من العلل

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المعرفيّة سوى أنّ المترجمين من الإنجليزية أثبتوا ما تضمّنته ترجمة وايد باسكن التي اعتمدوها في عملهم، فالمنطلقون من النّصّ الفرنسيّ طرحوا هذه المقدّمة وأثبتها مترجمو التّرجمة الإنجليزية طالما أنّ المترجم الإنجليزي أوردها في عمله فعُدّت من صميم الكتاب. والأمر أعسر على التبرير فيما يتعلّق بمن نقل عن النّصّ الفرنسيّ، فلا نستبعد أن يكون المترجمون قد ألّموا بهذه المقدّمة إلماما حتّى وضعوها في مقام ما يغيّب عن النّص وهو منه. وإنّما ندرك خطر هذا المعلوم المطروح ما إن ندرك أنّ كثيرا ممّا هــو للمترجم معلوم وبديهة هو لمن لا يقرأ إلاّ التّرجمة مجهول وضروريّ لإدراك عمق الظواهر؛ بل إنّ هذه الواقعة ربّما كانت عائدة إلى نسق تعاملنا مع المعرفة، فعبد السّلام المسدّي يرى أنّ غياب تعريب هذه المقدّمة الوجيزة في ترجمات ثلاث قد أوجــدته نزعة من المجهود الأدنى، لكنّه – إذا أجرينا التّنقيب في طوايا الظّواهر الفكريّة – امتداد لحقيقة ناسجة في تضاريس الثّقافة، مدارها الحرص على تلقّي النّص الجاهز المكتمل. أمّا نشأته ومراحل تكوّنه وتقلّباته الجنينيّة وما سبق تشييد معماره من حفريّات ثمّ ما رافق الإرساء من تعديلات، فإنّ كلّ ذلك ممّا نحن أقرب إلى الملل منه أو الضّيق به. وإذا ما صدقت هذه الحقيقة على القارئ المتلقّي، فإنّها ليست أقلّ صدقا على زمرة المتابعين المستثمرين للمعلومة المعرفيّة وهي معهم أدعى إلى الاستغراب. فالكثيرون في واقعنا الثّقافي لا يسلّمون بأنّ هوامش النّص ومرفقات البحث هي المستودع لأسرار الحقيقة العلميّة في أدقّ شقائقها المعرفيّة، وهي التي تقي القارئ مزالق العجلة في الفهم كما تقيه فرط الإبطاء فيه .

وإذ سبق الحديث عن التّرجمة التونسيّة فإنّ ما نشير إليه في تقديم التّرجمة السّوريّة هو أنّها ظهرت سنة 1984 وقد أنجزها كلّ من يوسف غازي ومجيد نصر وكلاهما من ذوي الاختصاص في اللّسانيّات الفرنسيّة حسب ما ورد في ظهر الكتاب، فالأوّل حصل على دكتوراه الدّولة في اللّسانيّات الفرنسيّة من جامعة السوربون، والثاني يعدّ دكتوراه الدّولة في اللّسانيّات العامّة في الجامعة نفسها. وقد صدّر يوسف غازي هذا العمل بتمهيد سعى فيه إلى تقديم بعض مقوّمات اللّسانيّات السّوسيريّة وأشار في خاتمته إلى أنّ المصطلحات اللّسانيّة الواردة في الكتاب مستقاة من معجم لسانيّ كان قد عكف على إعداده. ولكنّ ما نلاحظه رغم ذلك هو أنّ هذه التّرجمة خلت من ثبت مصطلحيّ يعقب به العمل.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

أمّا التّرجمة المغربيّة – وهي كالتّرجمتين التّونسيّة والسّوريّة في انطلاقها من النّصّ الفرنسيّ– فقد أنجزها عبد القادر قنيني وقام بمراجعتها أحمد حبيبي، وقد استُهلّت التّرجمة بتصدير لم يحمل توقيع صاحبه، وتضمّن تنويها بموقع سوسير في اللّسانيّات الحديثة وفي العلوم اللّسانيّة بإطلاق، ونحا المترجم ما نحاه يوسف غازي ومجيد النصر من إيراد الأمثلة نفسها التي اعتمدت في النّسخة الفرنسيّة، كما أنّه أردف العديد من العناوين والمصطلحات بمقابلها الفرنسيّ.

إنّ ما نخلص إليه من تتبّع خطط التّرجمة هو تأثير اختلاف آليّات التّعريب في نسق عرض المعرفة اللّسانيّة وإعادة صياغتها، ولعلّ من أهمّ ما نسجّله في هذا السّياق هو احتواء التّرجمة التّونسيّة على أوجه صرامة علمية تكشف وعيا بخطر التّرجمة وتقديرا لأهمّيتها في إرساء المعرفة اللّسانيّة كما أسلفنا، ولذلك فإنّ مراجعة التّرجمة وتجاوز بعض المآخذ التي تحتويها يمكن أن يوفّرا صياغة عربيّة أخرى لدروس سوسير تكون قناة أوفق لعرض نظريّته وتقريبها إلى اللّغويّين العرب. وما يدعو إلى هذه المراجعة هو ما يلاحظ في التّرجمات العربيّة المتوفّرة لدروس سوسير من تباين آليّات التّرجمة على نحو لم يرسّخ الثراء المرجوّ من الاختلاف وإنّما أدّى إلى تجاف في أنساق عرض المعرفة اللّسانيّة وإعادة صياغتها، ولعلّ أشدّ أوجه التّجافي جلاء لإدراك الدّارس هو التباين في نقل عنوان كتاب سوسير فهو «محاضرات في الألسنيّة العامّة» عند يوسف غازي ومجيد النصر، و«علم اللّغة العامّ» عند يوئيل يوسف عزيز، و«فصول في علم اللّغة العامّ» عند أحمد نعيم الكراعين، و«دروس في الألسنيّة العامّة» عند محمّد الشّاوش ومحمّد عجينة، و«محاضرات في علم اللّسان العامّ» عند عبد القادر قنّيني.

ومن اليسير لدى المطّلع على النّص الفرنسيّ وللملمّ بالتّرجمة الإنجليزية أن يسجّل من وراء تباين العناوين تباينا في ترجمة مصطلح العلم نفسه وهو ما يفتح بحثنا على وجه آخر من تعامل اللّغويّين العرب مع اللّسانيّات السّوسيريّة أشدّ خطرا وأمسّ بجوهر المعرفة، هو ذاك الذي يمسّ مصطلح المعرفة الذي هو أساس عبارتها وجماع معانيها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

3. إشكاليّة تعريب المصطلح اللّسانيّ السّوسيريّ

إنّ مراجعة بنية أيّ من المعارف المختصّة تحيل على أنّ جهازها المصطلحيّ يختزل على نحو جدليّ نظامها المعرفيّ في مختلف أبعاده لكأن حياة أيّ من العلوم صنو سيرورة تبلور مصطلحاتها، فلذلك نؤيد ما يذهب إليه عبد السلام المسدي إذ يعدّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى فهي مجمع حقائقها المعرفيّة وعنوان ما به يتميّز كلّ واحد منها عمّا سواه (...) فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحيّ لكلّ علم صورة مطابقة لبنية قياساته متى فسد فسدت صورته واختلّت بنيته فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته.

وإذا كان الأمر كذلك فإنّ المعرفة اللّسانيّة -كسائر المعارف - يحاكي تبلورها واتّضاحها محاكاةً طرديّة اتّضاحَ جهازها المصطلحيّ واستقلاله. وهو ما يشكّل قانونا يحكم المعرفة في مختلف لحظاتها، فيتأسّس منه قانون زمانيّ بمقتضاه يغدو تبلور المصطلح متناميا تناميا طرديّا مع تبلور المعرفة، فالمصطلح إذا بلغ سنم التّجريد الذهنيّ أحال في مفرد لفظه على جماع النّظريّة واستجمع في أحاديّ عبارته شتات المفاهيم. فإذا كان الأمر كذلك أدرك الباحث خطورة المصطلح في بنية المعرفة لاسيّما المختصّة منها، ولعلّ الخطورة مضاعفة في النّظريّة السّوسيريّة نظرا للمعطيات التي تجعل في مصطلحها أوجه خصوصيّة دقيقة.

3 - 1 - خصوصية المصطلح اللّسانيّ السّوسيريّ

إنّ متابع انفتاح العرب على الدّراسات اللّغويّة الحديثة يكتشف العلاقة التلازميّة بين العلم ومصطلحه انطلاقا من أن نقل المعرفة اللّسانيّة وازاه في كلّ أطواره تبنّ لمصطلحاتها، غير أنّه تبنٍّ لم يخْل في أيّ طور من أطواره من إشكاليّات لعلّ نقل المصطلح السّوسيريّ جماعها، حتّى إنّه من الممكن لدارس اللّغويّات العربيّة المعاصرة أن يختزل قضاياه الكبرى في البعض ممّا أثير حول مصطلح العلم من حيث أصالته ودرجة جدّته، على نحو ما فعلت ألفة يوسف في دراستها للمساجلة بين فقه اللغة واللسانيات، بل إنّ في اختزال المصطلح لبنية العلم ما يجعل من السّائغ مراجعة تاريخ العلم في تتبّع تاريخ مصطلحه على نحو ما فعل عبد السّلام المسدّي مستقرئًا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

تطوّر صيغ تعريب مصطلح «Linguistique».

ولكنّ دراسة البعد الإشكاليّ في المصطلح اللّسانيّ لا تُستخرج من تطوّره فحسب وإنّما ينضاف إلى ذلك مستوى آنيّ أفقيّ هو ذاك الذي يستنتجه الدّارس من تعدّد ترجمات المصطلح الواحد. وإذا وصلنا هذا المنطلق النّظريّ بترجمة اللّغويّين العرب للمصطلح السّوسيري عزوْنا التّشتّت المصطلحيّ بوجهيه الآنيّ السكونيّ والتّطوريّ الزّمانيّ إلى غياب الوعي بخصوصيّة المصطلح السّوسيريّ وبالمزالق الممكنة في نقله. فمن أوجه الدّقة في المصطلح السّوسيريّ خصوصيّة سياقه المعرفيّ، فقد سعى سوسير إلى ضبط بعض المفاهيم المتداولة من قبْله وتدقيقها كما أنّه استعمل بعض المصطلحات استعمالا خاصّا لم يكتب له البقاء في ما شاع من الدّراسات اللّغويّة.

إنّ الموقع «الانتقاليّ» للّسانيّات السّوسيريّة يقتضي من المترجم والدّارس الحصيف إلماما دقيقا بمختلف السّياقات اللّسانيّة التي تحتوي المصطلح الواحد، آية ذلك أنّ سوسير أطلق مصطلح «Phonologie» على تلك الدّراسة العامّة التي تعالج عادة تحت اسم «Phonétique» عند غيره من الدّراسين، وخصّص هذا القسم الأخير للدّراسة التّاريخيّة للأصوات كما أنّ بعض المفاهيم والثّنائيّات التي أقرّها بمصطلح قد باشرها غيره بعبارة أخرى تحمل رواسب المقام الذي يحتويها.

إنّ دراسة كيفيّة مباشرة اللّغويّين للمصطلح السّوسيريّ تنتقل بعملنا من استقراء بصمات سوسير في البحث اللّغويّ إلى البحث في أثر اللّغويّين في المصطلح اللّسانيّ السّوسيريّ، وهو بحث يحيلنا على مناهجهم في توليد المصطلح وعلى المقابلات العربيّة التي يضعونها للمصطلحات اللّسانيّة السّوسيريّة.

3 - 2 - موارد المصطلح اللّسانيّ العربيّ المعاصر

تحيلنا دراسة موارد المصطلح اللّسانيّ العربيّ على الخصيصة التّوليديّة في النّظام المعجميّ للّغة العربيّة لأنّ في ذلك ما يوفّر أرضيّة تعاملها مع المصطلحات الوافدة عليها فتخضعها لنظامها المعجميّ المخصوص. وهو ما يوقفنا على وجه آخر من إشكالات المصطلح اللّغويّ مردّه إلى اختلاف الأنظمة التّوليديّة بين اللّسان المترجم عنه ونظيره المنقول إليه.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

فاللّغة الفرنسيّة التي صيغ بها كتاب سوسير هي من عائلة اللّغات الهنديّة الأوربيّة التي تتآلف في السّمة النّحتيّة، في حين أنّ العربيّة من أسرة طبيعتها التّوليديّة اشتقاقيّة. ومن تجلّيات أثر انتماء اللّغة أنّ مسألة المصطلح اللّسانيّ لا تطرح في إطار العائلة اللّغويّة الواحدة بنفس ما تطرح عليه لمّا ينتقل المصطلح إلى غير عائلته اللّغويّة. وإنّما مرجع ذلك إلى أنّ النّظام التّوليديّ للعائلة اللّغويّة المخصوصة هو نظام على مستوى من الانغلاق فلا يقبل الدّخيل حتّى يمرّره على مصفاة جهازه الصّوتيّ ويخضعه لقوالبه الاشتقاقيّة ويوائمه مع تراثه اللّغويّ.

ولعلّ من أهمّ ما يواجه اللّسانيّ العربيّ المعاصر هو هذا التّراث اللّغويّ الضّخم الذي يقدّم مقاربة للّغة على مستوى من الخصوصيّة في مستوى الآلة المنهجيّة والجهاز المفاهيميّ. فأمام ثراء التّراث اللّغويّ العربيّ ومركزيّته في الثّقافة العربيّة من جهة وأمام حداثة المقولة اللّسانيّة وإجرائيّتها من جهة أخرى، كثيرا ما يجد اللّغويّ نفسه في مضيق المصطلحات باحثا للمفهوم التّراثيّ عن صنو في اللّسانيّات الحديثة أو ناشدا للمصطلح اللّسانيّ عن دالّ يناظره في التّراث القوميّ.

فبهذا الجدل بين التّراث اللّغويّ واللّسانيّات الحديثة تتأسّس القضيّة المصطلحيّة في تعامل اللّغويّين العرب المعاصرين مع اللّسانيّات السّوسيريّة، فليس النّظر في المصطلح اللّسانيّ العربيّ الحديث إلاّ تقليبا لأوجه العلاقة الحضوريّة أو الغيابيّة بين قطبي التّراث اللّغويّ واللّسانيّات الحديثة في تكوين العلامة المصطلحيّة دالاّ ومدلولا.

ومن النّاحية النّظريّة تنتهي بنا العمليّة التّوليديّة إلى حصر إمكانيّات التّوليد المصطلحيّ في خمسة موارد محتملة:

* المورد الأوّل: شحن الدّال التّراثيّ بمدلول لسانيّ سوسيريّ.

* المورد الثاني: اقتراض الدّال والمدلول اللّسانيّين السّوسيريّين.

* المورد الثالث: اشتقاق دالّ جديد لمدلول لسانيّ سوسيريّ جديد.

* المورد الرّابع: التّوسّل بالنّظام التّوليديّ غير العربيّ في توليد مصطلحات جديدة.

* المورد الخامس: التّوسّل بدال لسانيّ جديد لمدلول تراثيّ قديم.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وبمقتضى الفرضيّة الأولى يمثّل التّراث اللّغويّ العربيّ المورد الأساسيّ للمصطلحات اللّسانيّة الحديثة على أنّ المدلولات الحديثة لهذه الدّوال ليست بالضرورة مناقضة لنظائرها في التّراث، فقد يقتصر الأمر في بعض السّياقات على إعادة ترتيب الدّوال وتجميعها تجميعا مخصوصا نحو الثّنائيّات والثواليث السّوسيريّة؛ فالتّمييز الجوهريّ الذي يقيمه سوسير بين مستويات ثلاثة في الظّاهرة اللّغويّة «اللّغة واللّسان والكلام» لم يشكّل الجوهر في تحديد موضوع البحث اللّغويّ في التّراث وإن توفّرت هذه الدّوال فيه. وهذا النّمط من «التّوليد» يقتضي من اللّغويّ أن يعيد إنتاج الدّال التّراثيّ باستثماره في سياق جديد. ومن نتائج ذلك أنّ المصطلح التّراثيّ الواحد يغدو ثنائيّ الدّلالة ومزدوج السّياق، فالدّلالة الأولى هي التي يكتسبها من أصالة سياقه التّراثيّ، والثّانية هي التي يأخذها من جدّة المنظومة اللّسانيّة.

وليس الأمر وقفا على ترجمة اللّغويّين للمصطلحات السّوسيريّة، فهذا النّمط من استخراج المصطلح اللّغويّ يكاد يكون آليّة اللّغويّين في الاشتغال على المدوّنات اللّسانيّة الحديثة، من ذلك أنّ صالح القرمادي يشير في مقدّمة ترجمته لكتاب كانتينو إلى أنّ أهمّ الصعوبات التي اعترضته في التّرجمة هي «قلّة الألفاظ الاصطلاحيّة العربيّة الموافقة للمفاهيم الصّوتيّة الجديدة» وإلى أنّه سعى إلى التغلّب على ذلك بأن استقرأ أهمّ النّصوص النّحويّة العربيّة لاسيّما نصوص سيبويه ونصوص شرح ابن يعيش والزّمخشري. ويذكر أنّه اجتهد اجتهادا في وضع بعض الألفاظ معتمدا في ذلك عادة على طريقة «التّوليد» أي توسيع معاني الكلمات الموجودة بعد في اللّغة».

والوجه الثّاني من موارد المصطلح اللّسانيّ أن يقترض اللّغويّ الدّال والمدلول معا. وهو ما يشكّل ظاهرة «التّعريب»، وقد عرّفه عبد السلام المسدّي بأنّه مصطلح نوعيّ يقترن بمعالجة اللّسان العربيّ للألفاظ التي يستقبلها من الألسنة الأخرى مستوعبا إيّاها دالاّ ومدلولا، لذا فهو نعت لما يتبع ظاهرة التداخل اللّغويّ حضاريّا، ولذلك دقّق القدماء التّسميّة فأسموا الظّاهرة العامّة «دخيلا» وخصّوا قولبة اللّفظ الدّخيل بمصطلح «التّعريب»، فقالوا: تعريب الاسم الأعجميّ أن تتفوّه به العرب على مناهجها، على أنّ منهم من تجاوز الفصل المفهوميّ فأطلق التّعريب على الظّاهرة وعلى عوارضها في نفس الوقت، ويستحضر المسدي في ذلك ما يذهب إليه السيوطيّ

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في تعريف المعرّب بأنه «هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها».

وممّا ينبغي الانتباه إليه في هذا السّياق أنّ «التّعريب» ظاهرة تلازم بداية الاطّلاع على المنظومات الفكريّة الوافدة حتّى إذا تمّ هضم هذه المقولات جعلت الثّقافة المتقبّلة دالاّ خاصّا من داخل معجمها. وإذا أمكن استخراج أمثلة لذلك من نقل العرب للفكر اليونانيّ، فإنّ الدّارس للّغويّات العربيّة المعاصرة يجد أنّ أوّل الاطّلاع على اللّسانيّات الحديثة لازمه تعريب مصطلحاتها فلذلك نقل رفاعة رافع الطّهطاوي علم النّحو الفرنسيّ متوسّلا بعبارات «الأجروميّة» و«السنتاكس» وكذلك فعل محمد الأنطاكي في استعمال كلمة «اللاّنغويستيك»، ونظير ذلك كثير في دراسات من عرضوا النّظريّة السّوسيريّة إذ استعملوا عبارات «السّيميولوجيا» و«الفونيتيك» و«الفونولوجيا» و«الفلّلوجيا» و«الفونيم» و«المورفيم»...

ولهذه الظّاهرة اللّغويّة وجهان إشكاليّان؛ فمرجع الأول إلى أنّ اللّغويّين أوجدوا لهذه الدّخائل اللّغويّة نظائر عربيّة، فأصبح للمدلول الواحد دالاّن مختلفان على نحو يهدر طاقة اللّغة ولا يتماشى ومبدأ الاقتصاد اللّغويّ، وثاني الوجهين أنّه رغم إقرار مقابلات عربيّة يبقي بعض اللّغويّين العرب على اللّفظ الدّخيل، لكأنّ في ذلك ما يحفظ نخبويّة المعرفة أو يُبقي على أصل منشئها، فلذلك تظلّ المعرفة اللّسانيّة محتجبة وراء غربة المصطلح على آحاديّ اللّغة الذي قد لا يدرك مدلولات دوال مثل «الأيقونة» (Icone) و«السنكرونيّة» و«الدّياكرونيّة» وغيرها.

ولكنّ اللّغويّ العربيّ المعاصر ربّما أعرض عن المصطلح التّراثيّ وعن نظيره اللّسانيّ واستنجد بالنّظام الاشتقاقيّ للّغة العربيّة ليشتقّ دالاّ جديدا لمدلول جديد. وفي هذا السّياق يشير محمود فهمي حجازي إلى أنّ البحث اللّغويّ الحديث قد أفاد من عدّة أبنية اشتقاقيّة لتكوين كلمات جديدة تعبّر عن مفاهيم مستحدثة، وفي مقدّمتها أبنية المصادر وصيغة المصدر الصّناعيّ. ولكنّ حجازي يرى إلى جانب ذلك أنّ مشكلة المصدر الصّناعيّ ليست في بنيته، فهي بنية تنتهي بالنّهاية (ـــيّـــة) وما أسهل أن يقال «الخيشـــوميّة» أو «التّركيبيّة» أو «المعجميّة» أو «الألسنيّة» أو «السّلوكيّة». ولكـــن المشكـــلة تـكـمـــن في دلالـــة هذه الصيغة، فهي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

تدلّ على المذاهب والاتّجاهات مثل السّلوكيّة والبنيويّة والتّحويليّة، وهذه الصّيغة تقابل المصطلحات الأوربيّة المنتهية بـ «ism» في الإنجليزية أو «isme» في الفرنسية. وهكذا فإن المشكلة كامنة من وجهة نظر محمود فهمي حجازي في دلالة هذه الصّيغة أيضا على العلوم ومجالاتها، وذلك مثل استخدام كلمة «الألسنيّة» أي علم اللّغة و«الاجتماعيّة» أي علم الاجتماع، وكذلك «الصّوتميّة» و«الصّرفميّة» و«التّركيبيّة» و«المعجميّة» بدلا من علم الأصوات وعلم الصّرف وعلم التّركيب وعلم المعجم. ويرى حجازي أن هذا ينطبق أيضا على مصطلح الأسلوبيّة بمعنى «علم الأسلوب»، ويرفض كثير من اللّغويّن استخدام هذه النّهاية الواحدة لدلالتين مختلفتين، ويرون تحديد دلالة المصدر الصّناعيّ للتّعبير عن المذاهب والاتّجاهات.

قد يجد المراجع للبحوث اللغوية العربية المعاصرة ضيقا بالمصطلح الجديد، فيفسر به الضيق بالعلم نفسه، وتقديرنا أنّ الأمر قد لا يكون على ذلك النحو، آية ذلك أنّ مصطلح لسانيات نفسه ليس غريبا عن العربية اشتقاقيا ومفهوميا، فللفظ «اللسانيات» تداول في اللغة العربية منذ القرن الخامس الميلادي، فابن سيدة (ت٤٥٨هـ) مثلا يشير منذ مقدمة كتابه «المحكم والمحيط الأعظم» إلى تمييز في العلوم بين الديانيات واللسانيات، فكأن الأمر متعلق بالأساس بهوية العلم لا بماهيته. فلذلك نجد أنّ ما نشأ من مصطلحات على هامش اللسانيات قد ظلّ خلافيا من أحد وجوهه. فمن المشتقّات الجديدة في ترجمة اللّغويّين للمصطلح السّوسيريّ مفردات «الأعراضيّة» و«العلاميّة» كمقابلين لمصطلح «Sémiologie»، وكذلك مصطلح «التّصويتيّة» كمقابل للفظ الفرنسيّ «Phonologie» على نحو ما نجد في التّرجمة التي أنجزها يوسف غازي ومجيد النّصر.

ويمكن حصر الأوزان المصدريّة التي تكوّنت بها مصطلحات جديدة في علوم اللّغة انطلاقا من تبويب محمود فهمي حجازي لذلك تبويبا ثلاثيا؛ أوّله وزن «تفاعُل» مثل: «تعالق» و«تعامل» و«تقابل» و«تماثل» و«تناوب». وثانيه وزن «انفعال» مثل: «انجهار» و«انحباس». وثالثه وزن «تفعيل» نحو: «تصويت» و«تحنيك».

ومن تبعات الثّراء المصطلحيّ للّسانيات الحديثة أنّ بعض المصطلحات لم يمكن استخراج نظير له في التّراث العربي، كما أنّ الطّاقة التّوليديّة الاشتقاقيّة لم تف حسب

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ما أنجزه اللّغويّون بملء الفراغ المصطلحي ولذلك توفَّر من المصطلحات اللّغويّة ما يستجيب للخصيصة التّوليديّة النّحتيّة اعتمادا على اللواحق والسّوابق، وهي آلية يرى عبد السّلام المسدّي أنّها سمة الألسنة الهنديّة الأوربية، وذهب رمزي المنير البعلبكيّ في تقديرها إلى أنّها مجافية لطبيعة العربيّة الاشتقاقيّة وخلص من ذلك إلى تفضيل التزام طبيعة العربيّة وجبلّتها على السّعي وراء المصطلح النّاتج عن نحت لأنّ أذواق الخاصّة والعامّة تنبو عنه، على حدّ عبارته.

ولعلّ أولى المحاولات في اعتماد هذا النّمط التّوليديّ قد كانت لصالح القرمادي لمّا ترجم مصطلح «Phonème» بمصطلح «صوتم»، وقد تبنّاه عنه فيما بعد تلميذاه محمّد الشّاوش ومحمّد عجينة في ترجمتهما لكتاب سوسير، ومن ثمّ صار المصطلح متداولا في الأوساط الجامعيّة بتونس. ويرى عبد السّلام المسدّي أنّ هذه الصّيغة مستساغة وعلّل ذلك بأنّها تعتمد الاشتقاق لأنّها من مادّة (صوت) العربيّة وتعتمد التّوليد المعنويّ لأنّها تحويل للدّلالة الأصليّة من مجرّد الوحدة الأدائيّة الصغرى إلى الوحدة الوظيفيّة الدّنيا إلاّ أنّه يرى إلى جانب ذلك أنّها صيغة تعتمد الدّخيل المعرّب، فيها الميم التي اقتبست من اللّفظ الأجنبيّ، وفيها القالب الصّرفيّ الذي وضع وضعا موازيا إذ هو على ميزان (فَعْلَم) ممّا لا تعرفه لغة العرب، ولكن تستسيغه لتَجانسه مع (مَفْعَل).

وإذا كان الأمر على هذا النّحو في تحديد موارد المصطلح اللّسانيّ العربيّ الذي وضع مقابلا للمصطلح السّوسيريّ فإنّ ما نسجّله في إطار رصد المصطلحات اللّغويّة العربيّة الحديثة هو قلب بعض اللّغويّين للمعادلة الاشتقاقيّة الأولى وهي التي تقتضي استخراج دالّ تراثيّ لمدلول حديث، فقد سعى بعض اللّغويّين – وهم المستشرقون أساسا– إلى الاستعاضة عن المصطلح التّراثيّ بنظير لسانيّ حديث؛ فمن ذلك ما أشار إليه محمود فهمي حجازي من أنّ برجشتراسر لم يكن يفيد من المصطلح التّراثيّ إلاّ عند يقينه من مطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التّراثيّ، ولهذا رأى من الضّروريّ عند التّعبير عن مصطلح (Assimilation) أن يضع مصطلح التّشابه أو التّماثل وأن يوضّح الفرق بين مفهوم التّماثل في علم اللّغة الحديث ومفهوم الإدغام عند النّحاة العرب. ويضاف إلى ذلك أنّ برجشتراسر قد استعاض عن صفتي الجهر

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

والهمس بعبارتي (صوتيّ) و(غير صوتيّ)، وقد استشهد حجازي في ما ذهب إليه بقول برجشتراسر: «لهم مصطلحات غير مصطلحاتنا، أصل بعضها غامض ولكنّ معناها واضح وهي: «مجهور» بمعنى «صوتيّ» و«مهموس» بمعنى «غير صوتيّ».

إنّ مراجعة تعامل اللّغويّين مع المصطلح اللّسانيّ توقفنا على مجموعة من الإشكالات لعلّها تكوّن مجتمعة الطّابع الإشكاليّ لترجمة المعرفة اللّسانيّة الحديثة، فقد أدّى غياب التّنسيق بين أصحاب البحوث اللّغويّة ومترجمي دروس سوسير إلى تعدّد الدّوال للمدلول الواحد حتّى إنّ المصطلح الواحد تُشغَّل لاستخراجه أكثر من أداة توليديّة واحدة فمصطلح «Sémiologie» يقابل «السّيميولوجيا» عند من توسّل بآلية التّعريب، وهو «علم العلامات» عند من استعمل الألفاظ التّراثيّة، وهو «الأعراضيّة» عند من اتّبع الاشتقاق بصيغة المصدر الصّناعيّ.

إنّ في هذا التّعدّد المصطلحيّ هدرا للطّاقة المصطلحيّة حسب رأي محمود فهمي حجازي، ولكن له إلى جانب ذلك خطرا أشدّ وقعا وأبعد أثرا؛ فالاطّلاع على توزّع المصطلحات اللّسانيّة ينتهي إلى اكتشاف عدم التّجانس بين الجداول المصطلحيّة في كلّ من الأصقاع العربيّة، وفي غياب التّجانس ما ينتهي إلى خلق «جزر لسانيّة» أدناها تشتّتا أن يقول الدّارس بوجود «لسانيّات مغربيّة» و«لسانيات مشرقيّة». ولا تتمثل خلفيّة هذا التمييز في خصوصيّة القنوات المعرفيّة التي وقع عبرها تقبّل العلم اللّسانيّ على نحو ما بيّنّا في مطلع عملنا، وإنّما مرجعه إلى اختلاف ألفاظ المعرفة اللّسانيّة هنا عنها هناك. وأولى تبعات التّشتّت المصطلحيّ أن يغيب التّواصل بين كلّ من هذه «الجزر اللّسانيّة» أو يعسر.

ولكنّ لهذا التّعدّد المصطلحي وجها آخر هو الذي يشير إليه منير بعلبكيّ بظاهرة «التّرادف» في المصطلح اللّسانيّ، فهو يشير إلى أنّ الشرط الأوّل لصحّة المصطلح العلميّ أن يكون متميّزا عن سائر المصطلحات، ولا شكّ أنّ في ظاهرة التّرادف ما يفضي إلى الاضطراب والاختلاط. وإنّ متابع البحوث اللّغويّة العربيّة لتأخذه الحيرة أمام الكمّ الهائل من الدّوال التي تطلق على المدلول الواحد، وهو تعدّد لا ينبئُ دائما بتطوّر في المصطلح من فترة إلى أخرى إذ تشهد الفترة نفسها تداول أكثر من دالٍّ للمدلول الواحد ومن سمات هذا الاختلاف عمومه؛ إذ ينطلق من مصطلح

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

العلم ليشمل دقائق تفريعاته الجزئيّة. وقد اتّجهت بعض الدّراسات إلى رصد هذه السيرورة المصطلحيّة في بعدها التّطوّريّ؛ فقد تتبّع محمود فهمي حجازي حركة الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث من خلال أطوار تكوّن مصطلحاته وتناسلها بدءًا بالطّهطاوي في القرن التّاسع عشر وانتهاء بمطلع الثمانينيّات، وكذلك فعل عبد السّلام المسدّي مستقرئا ترجمة مصطلح «Linguistique» من «اللاّنغويستيك» إلى «اللّسانيّات».

إنّ الجانب المدروس من المصطلح اللّغويّ -سواء مع عبد السّلام المسدّي أو محمود فهمي حجازي- هو الجانب الزّمانيّ التطوري، ولكن لعلّ استقراءنا للجانب المصطلحيّ من حضور سوسير في البحث اللّغويّ العربيّ يحيلنا على ضرورة دراسة المصطلحات اللّسانيّة في تطوّرها العموديّ وتوازيها الأفقيّ في آن، مستقرئين من وراء تشكلّ المصطلح حياةَ المعرفة. وللوفاء بتلك الغاية سننطلق من تسمية العلم الذي سخّر سوسير جهده النّظريّ لضبطه ونتدرّج في تفريعاته لننتهي إلى دقائق جزئيّاته، وسنعتمد في ذلك على التّرجمات العربيّة لدروس سوسير من حيث هي شاهد على مدى تبلور المفاهيم اللّسانيّة السّوسيريّة وعلى مدى تشكلّ المصطلحات الملائمة لها، وسندعم ذلك باستنطاق شهادة معرفيّة أخرى نستنبطها من القواميس اللّسانيّة العربيّة المنجزة إلى حدود ظهور آخر ترجمة لسوسير. ولاستخراج الوجه الزّمانيّ التّطوّريّ من المصطلح سنراجع تعاقب تداوله في البحوث اللّغويّة حتّى استقرّ آحاديّ الصّيغة أو متعدّدها.

3 - 3 - التّرجمة العربيّة لأهمّ المفاهيم اللّسانيّة السّوسيريّة

يستنتج المتابع للبحوث اللّغويّة العربيّة بجلاء اختلاف التّرجمات العربيّة للمصطلح السّوسيريّ منذ يلاحظ تباين المترجمين في كلّ جزئيّات عنوان الكتاب انطلاقا من رسم اسم صاحبه وانتهاء بمفردات عنوانه. فلفظ «Linguistique» هو «الألسنيّة» عند محمّد الشّاوش ومحمّد عجينة وعند يوسف غازي ومجيد النّصر، وهو «علم اللّسان» عند عبد القادر قنيني، وهو «علم اللّغة» عند يوئيل يوسف عزيز وعند أحمد نعيم الكراعين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

والتّباعد في نقل مصطلح العلم يمكن أن نلاحظه من جهة أخرى ما إن نقم بترجمة عكسيّة لبعض المصطلحات المنقولة إلى العربيّة، فالأكيد أنّ من يقوم بهذه التّرجمة العكسيّة سينتهي من ترجمة «محاضرات» و«دروس» و«فصول» إلى عبارة فرنسيّة غير موحّدة وأشدّ من ذلك خطرا عدم التّدقيق في نسبة صفة «Générale»، فإذا كانت النّسبة متّضحة في اللّفظ الفرنسيّ نظرا لمجانسة الصّفة موصوفها عددا وجنسا، فإنّ الأمر يلتبس أمام قارئ التّرجمة المغربيّة حيث العلاقات السّياقيّة بين المفردات تقتضي نسبة الصّفة «العامّ» إلى ما يسبقها مباشرة وهو «اللّسان» وهو ما يجعل العنوان «محاضرات في علم اللّسان العام» مُلْبسا وفي حاجة إلى تعديل لتصحّ نسبة النّعت فيه. فربّما بدا التّمييز في نسبة النّعت ثانويّا لدى مزدوج اللّسان ولكنّه في واقع الأمر جوهريّ لمن يتطلّع إلى المعرفة اللّسانيّة بلسان واحد.

وممّا نسجّله في إطار تعدّد مصطلح العلم أنّ كلّ التّرجمات العربيّة لدروس سوسير قد شهدت تمام إنجازها بعد النّدوة الدّوليّة للّسانيّات المنعقدة في تونس سنة 1978 والتّي أشارت من ضمن توصياتها إلى أن يوحّد مصطلح العلم إلى «لسانيّات» غير أنّ أيًّا من المترجمين لم يعتمد ذلك رغم أنّ النّدوة سابقة الذّكر أمّنت اتّساع القرار لمّا استقطبت متخصّصين من تونس والمغرب وليبيا ومصر والعراق والكويت وسوريا إضافة إلى متخصّص يمثّل مكتب تنسيق التّعريب بالرّباط وممثّل للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم. ولكن ظلّ المصطلح على تعدّده عند أكثر اللّغويّين على نحو ما رأينا لدى من ترجموا دروس سوسير في أواسط الثّمانينيّات.

وممّا نشير إليه في استنباط الخلفيّات الثّاوية وراء تعدّد المصطلح أنّ ترجمة لفظ العلم متّصلة اتّصالا وثيقا بالجهاز المصطلحيّ السّوسيريّ في تفريعاته الجزئيّة ذلك أنّ مصطلح «Linguistique» -كما ورد عند سوسير- هو نسبة نعتيّة إلى مصطلح «Langue»، وهو المستوى اللّغويّ الذي رأى ضرورة حصر موضوع الدّراسة فيه. فمن اصطلح على هذا المصطلح بمفردة «لسان» اشتقّ منها تسمية العلم نحو «علم اللّسان» و«الألسنية» و«علم اللّسانة» و«الألسنيّات» و«اللّسنيّات» و«اللسانيات». وكذلك فعل من استعمل مفردة «لغة» فحافظ عليها في اشتقاق اسم العلم نحو «فقه اللّغة» و«علم اللّغة» و«علم اللّغة الحديث» و«علم اللّغة العامّ»

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

و«علم اللّغة الحديث» و«علم الفقه» و«علم اللّغات» و«علم اللّغات العامّ» و«علوم اللّغة» و«الدراسات اللّغويّة الحديثة» و«الدراسات اللّغويّة المعاصرة» و«النظر اللّغويّ الحديث» و«علم اللّغويّات الحديث» و«اللغويات الجديدة» و«اللغويات». وإنما شذّ عن هذا القياس من تبنّى اللّفظ الدّخيل (اللاّنغويستيك) على نحو ما فعل محمّد الأنطاكي.

ومن هذا المنطلق تحيلنا ترجمة اللّفظ الدّال على العلم إحالة مباشرة على مصطلح (Langue) المرتبط بدوره بثالوث: (Langage) و(Langue) و(Parole) في التّصوّر السّوسيريّ.

ولئن كانت ترجمة هذا الثّالوث تدور في فلك ثالوث «اللّغة» و«اللسان» و«الكلام» فإنّ توزيعها على الثّالوث الفرنسيّ متباين، فهي على التّوالي «الكلام» و«اللغة» و«اللفظ» في التّرجمة التّونسيّة؛ وهي: «اللّسان» و«اللغة» و«الكلام» في التّرجمة السّوريّة والعراقيّة؛ وهي «اللّغة» و«اللسان» و«الكلام» في التّرجمة المغربيّة. أمّا في التّرجمة الفلسطينية فإنّ أحمد نعيم الكراعين لم يتّبع مصطلحا مستقرا إذ أطلق عبارة «اللّغة» على مستوى «Langue»، ولكنّه راوح في إطلاق مصطلح «الكلام» بين مستوى المكلة المجرّدة «Langage» ومستوى الظّاهرة الفرديّة «Parole» التي أطلق عليها في سياقات أخرى لفظ «التّكلّم»، ولعلّه جارى في ذلك «وايد باسكن» الذي ترجمها إلى الإنجليزية بعبارة «speaking» التي تعني في الإنجليزية عمليّة التّلفّظ والتكلّم، ولا يحتمل معنى كلمة «Langue» في المعجم الفرنسيّ أو في الاصطلاح السّوسيريّ، ولذلك لا يزيح هذا الغموضَ في ترجمة الكراعين إيرادُ المصطلح الإنجليزي إلى جانب اللفظ العربيّ المقترح ترجمة له.

وليس الأمر دون ذلك غموضا في القواميس اللّسانيّة الإنجليزية العربيّة، فما كان منها إنجليزي المدخل لم يتوفّر على مفردة «Langue» لأنّها لا تتوفّر في اللّسان الإنجليزي على صيغتها الفرنسيّة، فقد ترجم وايد باسكن ثالوث «Langage» و «Langue» و«Parole» على التّوالي إلى «Speech» و«speaking» و«Language»

والمتواتر عند ذوي الخلفيّة المعرفيّة الأنجلوسكسونيّة أن لا يميّزوا بين ثالوث على

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

نحو تمييز سوسير وإنّما المطّرد أن يميّزوا بين ثنائيّ «اللّغة» و«الكلام» على نحو تمييز تشومسكي بين «القدرة» (Compétence) و«الإنجاز» (Performance).

فممّن ذهبوا هذا المذهب مجدي وهبه وكامل المهندس في «معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب» وكذلك فعل عبد الرّسول شاني في «معجم علوم اللّغة»، بل إنّ من ذكر مفردة «Langue» بلفظها الإنجليزي أثبت مع ذكرها نسبتها إلى سوسير في تمييزه بينها وبين مصطلح «Parole»، فمن ذلك رمزي البعلبكيّ وأصحاب «معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث». ولكن نجد في كلّ من المعجمين فضلا عن ذلك إطلاقا لعبارة «لغة» على مستويي «Langage» و«Langue» معًا.

وإنّما نقف على تمييز واضح بين هذا الثالوث المصطلحيّ السّوسيريّ في «قاموس اللّسانيّات» لعبد السّلام المسدّي وفي «المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات» الذي أشرفت المنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم على إعداده. ففي كلّ من المعجمين عرّب ثالوث «Langage» و«Langue» و«Parole» على التّوالي بالمقابلات «لغة» و«لسان» و«كلام».

وإذا كان ذلك هو الوجه الآنيّ من ترجمة هذا الثالوث السّوسيريّ في المعاجم المصطلحيّة التي وازى وضعها إنجاز التّرجمات فإنّ استقراء الوجه الزّمانيّ «التّأثيليّ» لحضوره في البحوث اللّغويّة العربيّة المعاصرة يحيلنا على أنّ بدايات الاطّلاع على سوسير لازمها عند جيل الخمسينيّات ومطلع السّتينيّات نقل لهذا الثّالوث في لفظه الفرنسيّ وإعقاب له بتعريفه بعبارة عربيّة على نحو ما فعل محمود السّعران، وقد أضاف تمّام حسّان إلى المصطلح الفرنسيّ وإلى التّعريف تقديمَ المثال والتّمييزَ العربيّ للمصطلحات، فلذلك قابل مصطلح «Langage» بمصطلح «اللّغة» وأشار إلى مستوى «Langue» بعبارة «اللّغة المعيّنة» وعرّفها بأنّها «التّي تتّخذ موضوعا للدّراسة كاللّغة العربيّة»، ثمّ اصطلح على مفردة «Parole» بلفظ «الكلام».

أمّا خلال السّبعينيّات والثّمانينيّات فإنّ أغلب اللّغويّين اصطلحوا على المصطلحين الفرنسيّين «Langage» و«Langue» بمصطلح عربيّ واحد هو «اللّغة». وإنّما أقيم التّمييز في المصطلح أو في تحديد مفهومه إذا أسندوهما إلى سوسير، ومن ثمّ إنّما انطلق

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الوعي بخطورة التّمييز بين هذا الثالوث المصطلحيّ بالتّوازي مع بدءِ التّفكير في ترجمة كتاب سوسير كما أسلفنا.

وإذا كان الأمر كذلك في ترجمة ثالوث «Langage» و«Langue» و «Parole»، فإنّ التّدرّج في بنية الجهاز المصطلحي السّوسيريّ يوقفنا على ثنائي آخر يُعدّ التّمييز بين طرفيه مكوّنا أساسيّا في اللّسانيّات السّوسيريّة. وهو ما استقرّ في الدّرس اللّسانيّ في الجامعة التّونسيّة بثنائيّ «الآنيّة والزّمانيّة» ويتّصل هذا الثّنائيّ بالثّالوث السّابق من حيث أنّ هذا الثّالوث به يتحدّد المستوى الذي يشتغل به اللّسانيّ موضوعا لعمله، وبثنائيّ الآنيّة والزّمانيّة يتقرّر الجانب الزّمنيّ من البحث: إلى لحظة من حياة اللّغة أو إلى سيرورتها.

ومن ملامح وعي اللّغويّين بأهميّة هذا الثّنائيّ في اللّسانيّات السّوسيريّة أنّ بعضهم يجمع جهازها النّظريّ حوله. غير أنّ وضع مصطلح هذا الثّنائيّ لا يختلف تشتّتا عن ثالوث اللّغة واللّسان والكلام؛ فالمصطلحان في اللّفظ الفرنسيّ «Synchronie» و«Diachronie»، وهما على التّوالي «التّزمنيّة» و«التّزامنيّة» عند يوسف غازي ومجيد النّصر، وهما «الوصفيّة» و«التّاريخيّة» عند أحمد نعيم الكراعين. وهما «التّزامنيّة» و«التّواتريّة» عند عبد القادر قنيني الذي استعملهما على سبيل الاستبدال مع مصطلحي «السّانكرونيّة» و«الدّياكرونيّة»، وهما المصطلحان اللذان قصر يوئيل يوسف عزيز استعماله عليهما.

وإنّ الأمر ليبدو أكثر اختلافا عند أصحاب المعاجم اللّسانيّة إذ الاختلاف عندهم لا يشمل لفظ المصطلح وحده، وإنّما هو يمسّ آليّة توليده؛ فعبد الرسول شاني اصطلح على هذا الثّنائيّ بتركيبين هما «دراسة اللّغة في حالة استقرار» و«دراسة اللّغة في حالة تغيّر».

أمّا من أسبق المصطلح بعبارة، نحو «علم اللّغة» أو «اللّسانيّات»، فقد اضطرّ إلى إلحاق العبارة بنعت يستوفي به دلالة المصطلحين الفرنسيّين، ولذلك نجد «علم اللّغة الوصفيّ» و«علم اللّغة التّاريخيّ» عند محمّد الخولي، ونعرض لعبارتيْ «علم اللّغة التزامنيّ» و«علم اللّغة التّاريخيّ» في «معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث». ونقف على «اللّسانيّات الآنيّة» و«اللسانيات التّاريخيّة» في «المعجم الموحّد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

لمصطلحات اللّسانيّات». أمّا رمزي منير بعلبكيّ فقد أحصى في معجمه مجموعة من المترادفات المتداولة لكلّ من المصطلحين مضافين إلى «علم اللّغة» أو إلى أحد فروع الدّراسة اللّغويّة، فلذلك نجده يضع مصطلح «تزامنيّ» على رأس جدول اختياريّ فيه مصطلحات «آنيّ» و«وصفي» و«استقرائيّ» و«أفقيّ» و«سكونيّ» و«متزامن». وهو يضع كذلك مصطلح «زمانيّ» على رأس جدول اختياريّ آخر فيه مصطلحات «تاريخيّ» و«تعاقبيّ» و«حركيّ».

أمّا في معجم «المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة» لمحمّد رشاد الحمـزاوي فيـقف الدّراس على مجموعة من المترادفات لصفة «Synchronique» هي «سكونيّ» و«أفقيّ» في حال النّعت و«حال الثّبات» و«حال الاستقرار» عند الإسميّة. أمّا مصطلح «Diachronique» فيوافقه «رأسيّ» في حال النّعتيّة و«التّطوّريّة» في حال الاسميّة.

وإذا رمنا دراسة المصطلحين من وجهة نظر تأثيليّة انتهينا إلى أنّه لم يتحقّق لهما الرّصيد الحاليّ من المترادفات إلاّ بعد أن تواتر استعمالهما بصيغتيهما الدّخيلتين في أواسط هذا القرن إذ أشار إليهما إبراهيم أنيس بمصطلحي «السّانكرونيّة» و«الدّياكرونيّة»، ثمّ تدرّجا في اصطلاح اللّغويّين فأصبحا «الوصفيّة» و«التّاريخيّة» عند كلّ من محمود السّعران وتمّام حسّان حتّى إذا دخل المغرب العربيّ ساحة البحث اللّسانيّ اتّجه الاستعمال إلى مصطلحي «الآنيّة» و«الزّمانيّة» مع عبد الرّحمان الحاج صالح ثمّ مع محمّد الشّاوش ومحمّد عجينة في ترجمتهما لكتاب سوسير ولمقال أستاذهما صالح القرمادي.

إنّ قوام التّمييز بين الآنيّة والزّمانيّة في النّظريّة السّوسيريّة هو النّظر في نظام اللّغة من زاوية عموديّة تطوريّة أو أفقيّة ثابتة، فلذلك يفضي تمييز اللّغويّين بين هاتين الوجهتين إلى أن يتناولوا مصطلح «Système» الذي تقوم الدّراسة اللّسانيّة عليه في بعديها «الآنيّ» و«الزّمانيّ». والمتواتر استعماله لهذا المفهوم هو مصطلح «نظام» في أغلب اللّغويّات العربيّة المعاصرة: دراساتٍ وترجمةً ومعاجمَ. وإنّما شذّ عن ذلك يوسف غازي ومجيد النّصر إذ اصطلحا عليه بعبارة «منظومة» على ما فيها من التباس مع المدلول الفلسفيّ لهذه العبارة كما أنّ رمزي منير البعلبكيّ وعبد القادر قنيني

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

استعملا مصطلحي «نظام» و«نسق» على التّرادف.

وترتبط «نظاميّة اللّغة» ارتباطا وثيقا بالمفهوم الذي أشار إليه عبد السّلام المسدّي بمصطلح «العلامة» بمكوّنيها «الدّال» و«المدلول» وبارتباط أحدهما بالآخر على هيئة «اِعتباطيّة»، وهو ما يكوّن خليّة من المصطلحات المتعالقة هي على التّوالي «Signe» و«Signifiant» و«Signifié» و«Arbitraire».

ولئن اتّفقت الـتّرجمات العربيّة لدروس ســوسير على تعريب لفــظ كلّ من «Signifiant» و«Signifié» على النّحو الذي ورد في «قاموس اللّسانيّات» لعبد السّلام المسدّي، أي نقلهما على التوالي إلى «دالّ» و«مدلول»، فإنّها اختلفت في ترجمة مصطلح «Signe»؛ فهو «الدّليل» في التّرجمة التّونسيّة و«العلامة» في التّرجمتين السّوريّة والفلسطينية، وهو «الإشارة» في التّرجمة العراقيّة و«الدلالة» في التّرجمة المغربيّة. ولا يخفى في هذا السّياق أنّ مصطلح «الإشارة» أدنى إلى مفردة «Signal» كما أنّ مصطلح «الدّلالة» أقرب إلى «Signification».

وإنّ التّشتّت الاصطلاحيّ أشدّ وضوحا في المعاجم اللّسانيّة، فلفظ «Signe» يوافق «الرّمز» عند محمّد علي الخولي. وهو عند رمزي البعلبكيّ على رأس جدول اختياريّ نجد ضمنه «الإشارة» و«العلامة». ومن تمسك بترجمة ثالوث «Signe» و«Signifiant» و«Signifié» على التوالي بمصطلحات «الدليل» و«الدال» و«المدلول» فلعله أراد ضربا من الاشتقاق يعود إلى جذر واحد على نحو يحاكي الاشتقاق الموجود في الثالوث الفرنسي.

أمّا العلاقة بين الدّال والمدلول فيكاد يُجمع اللّغويّون على الاصطلاح عليها بمصطلح «الاعتباطية»، ويُستثنى من ذلك محمّد حسن عبد العزيز إذ استعمل صفة «العشوائيّة» ورمزي منير البعلبكيّ الذي استعمل ثلاثة مترادفات هي «الاعتباطية» و«الاتّفاقيّة» و«الكيفية».

وتحيلنا بدايات تداول المصطلح في البحوث اللّغويّة العربيّة المعاصرة على تسوية في المعنى بين «الرّمز» و«العلامة» في استعمال اللّغويّين لاسيّما عند محمود السّعران، وهو خلط دقّقه صالح القرمادي لمّا وضّح حدود التّمايز بينهما انطلاقا من تباين

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

نمط العلاقة بين «الدّال» و«المدلول» في كلّ منهما فهي اعتباطيّة في سياق «العلامة» ومنطقيّة طبيعيّة في سياق «الرّمز».

وترتبط «العلامة» في التّصوّر السّوسيريّ بعلم أوسع موضوعا من اللّسانيّات وهو العلم الذي يدرس حياة سائر العلامات، وقد اصطلح عليه سوسير بلفظ «Sémiologie». واختلفت طرق تعريبه بحسب تعريب عبارة «Signe» حتّى إنّ عدديْ صيغهما متكافئان في التّرجمات العربيّة لدروس سوسير، فلذلك نجد مصطلح «علم الدّلائل» في التّرجمة التّونسيّة، و«علم العلامات» في التّرجمة الفلسطينية، و«علم الإشارات» في التّرجمة العراقيّة، و«علم الدّلالة» في التّرجمة المغربيّة، و «الأعراضيّة» في التّرجمة السّوريّة.

ونعرض للتّوازي نفسه بين المصطلحين في المعاجم اللّسانيّة، فقد اشتق في كلّ معجم اسم العلْم من المصطلح الذي أطلقه على مفردة «Signe»، ولذلك نجد «علم الرّموز» عند «محمّد علي الخولي» و «العلاميّة» عند عبد السّلام المسدّي و«علم الأدلّــة» في معجم المنظّمة العربيّة للتّربيّة والثقافة والعلوم، و«علم الرّموز» في «معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث»، ونجد «السّيميولوجيا» و«علم العلامات» عند محمّد رشاد الحمزاوي. أمّا رمزي منير البعلبكيّ فقد استخرج لهذا العلم ثمانية مترادفات هي «علم السّيمياء» و«السيميولوجيا» و«سيامة» و«سيماء» و«العلاميّة» و«علم الإشارات» و«علم الرّموز» و«علم العلاقات».

وبحكم العلاقة التي أشرنا إليها بين مصطلحي «Signe» و«Sémiologie» نلاحظ توازيا بين سيرورة ترجمة الأوّل وترجمة الثّاني. وهو ما يتّضح من وجهة نظر تأثيليّة انطلاقا من المقارنة بين توليد المصطلح عند سوسير واشتقاق ترجمته عند محمود السّعران في مطلع السّتينيّات، فقد أرجع سوسير تسمية العلم بلفظ «Sémiologie» إلى الكلمة اليونانيّة «Sémeîon» وأرجع محمود السّعران تسمية «علم العلامات» إلى مفردة «علامة» على أنّه زاوج في التّسمية بين هذا المصطلح العربيّ والمصطلح الدّخيل «السّيميولوجيا».

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ثمّ إنّ العلامة إذا تجاوزت حدّ المفرد أحالتنا على أنماط العلاقة التي يفترض أن تكون بين العلامات، وهي ما يشكّل في ما ترسّخ في الدّرس اللّسانيّ بالجامعة التّونسيّة «العلاقات النّسقيّة» و«العلاقات الجدوليّة»، ويوافق في المصطلح السّوسيريّ على التّوالي «Rapports Syntagmatiques» و«Rapports Paradigmatiques».

ونلاحظ أن لا اتّفاق على مقابل عربيّ موحّد لهما في التّرجمات العربيّة لدروس سوسير؛ فهما على التّوالي «العلاقات التّركيبيّة والعلاقات التّرابطيّة» في التّرجمة السّوريّة و«العلاقات السّنتاكميّة والعلاقات الإيحائيّة» في التّرجمة العراقيّة. أمّا أحمد نعيم الكراعين فقد ميّز بين «علاقات محور المركّب التّرتيبيّ» و«علاقات محور الاستبدال ذي التّداعي التّرابطيّ» في حين ميّز عبد القادر قنيني بين «علاقات تبادل الدّلالة بحسب السّياق» و«علاقات تداعي المعاني». وليس الأمر دون ذلك اختلافا في المعاجم اللّسانيّة؛ فمحمّد علي الخولي يميّز بين «علاقات أفقية وعلاقات رأسيّة» ويناظر عبد السّلام المسدّي بين «علاقات نسقيّة» و«علاقات جدوليّة» ويفرّق أصحاب «معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث» بين «علاقات أفقيّة سنتاكميّة» و«علاقات رأسيّة». أمّا رمزي منير البعلبكيّ فيميّز بين جدولين مصطلحيّين لكلّ من النّمطين من العلاقات؛ ففي الأوّل نجد صفات «تتابعيّة» و«أفقيّة» و«سنتاجميّة» و«سياقيّة» و«نسقيّة» وفي الثاني نعرض لصفات «جدوليّة» و«استبداليّة» و«براديجماتيّة» و«رأسيّة».

أمّا من النّاحية التّأثيليّة فلا نظفر بإشارة إلى تمييز بين هذين النّمطين من العلاقات إلاّ بداية من السّبعينيّات، لاسيّما مع صالح القرمادي إذ قابل بين «علاقات سياقيّة» و«علاقات ترابطيّة». أمّا جيل خرّيجي مدرسة لندن فقد اتّجه الاهتمام عندهم أساسا إلى تأسيس مقاربة «وصفيّة» بحكم الصّبغة التّجريبيّة التي حكمت البحوث التي أنجزوها ووجّهت الجهاز المصطلحيّ الذي استحضروه.

إنّ هذا التّعدّد المصطلحيّ الذي يباشر به اللّغويّون العرب المعاصرون علم اللّسانيّات يمكن أن نستجليه بوضوح من خلال فقرة ميّز فيها سوسير بين الثّالوث الذي استقرّ في الدّرس اللّسانيّ بالجامعة التّونسيّة بمصطلحات: اللّغة واللّسان والكلام وسنورد ذلك في نصّه الفرنسيّ متبوعا بالتّرجمات العربيّة المنجزة انطلاقا منه ثمّ التّرجمة الإنجليزية ملحقة بالتّرجمات العربيّة التي أعدّت انطلاقا منها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

– **النّصّ الفرنسيّ:** (من الصفحة 112 من المصدر)

Evitant de stériles définitions de mots, nous avons d'abord distingué, au sein du phénomène total que représente le langage, deux facteurs : la langue et la parole. La langue est pour nous le langage moins la parole. Elle est l'ensemble des habitudes linguistiques qui permettent à un sujet de comprendre et de se faire comprendre

– **التّرجمة التّونسيّة: فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، تعريب: صالح القرمادي ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة** (ص 123)

«تجنّبا لتعريف الكلمات تعريفا عقيما ميّزنا أوّلا في نطق [كذا] الظّاهرة الكليّة التي يمثّلها الكلام Langage بين أمرين اثنين هما: اللّغة Langue واللّفظ Parole. واللّغة بالنّسبة إلينا هي الكلام إذا طرحت منه اللّفظ. وهي مجموع العادات اللّغويّة التي تمكّن المتكلّم من الفهم والإفهام».

– **التّرجمة المغربيّة: فردينان دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان، ترجمة: عبد القادر قنيني، مراجعة: أحمد حبيبي** (ص 99)

«ولمّا كنّا قد تجنّبنا التّعاريف العقيمة للألفاظ فإنّنا قد ميّزنا أولا في الظّاهرة العامّة التي تختصّ بها اللّغة عنصرين اثنين: اللّسان والكلام. فاللّسان فيما نرى هو اللّغة بعد حذف الكلام، إنّه إذن مجموعة من العادات اللّسانيّة التي تتيح للفرد أن يفهم ويتفاهم».

– **التّرجمة السّوريّة: فردينان ده سوسّر، محاضرات في الألسنيّة العامّة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النّصر** (ص 99).

«وتحاشيا لتعريفات عقيمة للكلمات، فقد ميّزنا أوّلا عاملين ضمن الظّاهرة العامّة التي يمثّلها اللّسان: وهي [كذا] اللّغة والكلام. إنّ اللّغة في نظرنا إنّما هي اللّسان مفتقدا الكلام، وهي مجموعة العادات اللّغويّة التي تسمح للفرد أن يَفهم ويُفهِم».

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

– **التّرجمة الإنجليزية:** Course in General Linguistics (ص٧٧)

Avoiding sterile word definitions, within the total phenomenon represented by speech we first singled out two parts : Language and speaking. Language is speech less speaking It is the whole set of linguistic habits which allow an individual to understand and to be understood

– **التّرجمة العراقيّة: علم اللّغة العامّ، تأليف: فردينان دي سوسور، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبيّ.** (ص 95)

«إذا تركنا التّعريف العقيم للكلمات، فإنّنا نجد ضمن الظّاهرة العامّة للّسان جزأين هما: اللّغة والكلام، فاللّغة هي ظاهرة اللّسان مطروحا منها الكلام. فهي المجموع الكليّ للعادات اللّغويّة التي تساعد الفرد على أن يفهم غيره ويفهمه غيره».

– **التّرجمة الفلسطينية: فصول في علم اللّغة، ف. د. سوسير، تعريب: أحمد نعيم الكراعين** (ص 140)

«متجنّبين التّعريفات العقيمة للكلمة، من خلال مجموع الظّاهرة الممثّلة بالكلام سنتناول قسمين في البداية: اللّغة والكلام. اللّغة كلام ينقصه التكلّم. إنّها المجموعة الكليّة للعادات اللّغويّة التي تسمح للفرد بأن يفهم ويفهم».

إنّ أوّل ما نستجليه من المقارنة بين هذه التّرجمات هو التّباين في خطط التّرجمة وفي مصطلحاتها حتّى إنّ المتطلّع إلى المعرفة اللّسانيّة بلسان واحد عربيّ يتوه أمام فوضى المصطلحات، بل إنّ الأمر يغلق عليه في فهم عبارات نحو «اللّغة كلام ينقصه التكلّم» أو «اللّسان هو اللّغة بعد حذف الكلام».

هكذا إذن نستجلي التّشتّت المصطلحيّ في المستوى الآنيّ الأفقيّ، وفي المستوى التّاريخيّ العموديّ من الدّال الذي يطلقه اللّغويّون على المدلول اللّسانيّ. وقد كان من المفروض من وجهة نظر معرفيّة أن يكون المصطلح في المستوى الثاني في خدمة استقرار المصطلح في المستوى الأوّل، غير أنّ ذلك لم يحصل تاريخيّا إذ ظلّ المصطلح

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

اللّسانيّ على تشتّته وتعدّده على نحو خلّف جزرا لسانيّة يكاد بعضها يكون منعزلاً عن بعض، وهي وضعيّة تفسّر صدور خمس ترجمات عربيّة لكتاب سوسير دون أن يستثمر أحدها جهد نظيره أو يشير إليه إشارة نقديّة. وهذا التعدّد جلوناه في مصطلح العلم ولكنّه متكرّس في مختلف ملابسات المعرفة اللّسانيّة: في قنواتها وفي مضمونها وفي استثمارها.

إنّ أهمّ ما نخلص إليه من رصد تداول الجهاز المصطلحيّ السّوسيريّ في البحوث اللّغويّة العربيّة هو التّنامي الحاصل في وعي اللّغويّين العرب العاصرين بالمصطلح السّوسيريّ. وهو تنام حاصل في مستوى الوعي بالمفهوم من جهة وفي مستوى الأداة التّوليديّة من جهة أخرى.

ففي المستوى التّعريفيّ أصبح الوعي متّجها أكثر فأكثر إلى استجلاء المركّبات المفهوميّة السّوسيريّة على نحو يجعل الجهاز النّظريّ السّوسيريّ شبكة من المصطلحات المتضافرة في هيكل نظام، وحداته بعضها متوالد من بعضٍ. ولقد وازى تحقّق هذه الغاية تبلور تعريف المفهوم الواحد بعد أن ظلّ بعض المفاهيم ملتبسا ببعض نحو «العلامة» و«الرمز» عند لغويّي الخمسينيّات والسّتينيّات من القرن العشرين.

وإنّ هذا التّنامي الحاصل في تبلور المفاهيم إنّما هو حصيلة تطوّر الأداة التّوليديّة التي يباشر بها اللّغويّون المصطلح اللّسانيّ في لفظه الدّخيل، فقد شاع عند اللّغويّين في أواسط هذا القرن أن يتوسّل بالتّعريب أداة توليديّة، وهو توسّل خلفيّته الحذرُ من مجانبة مدلول الدّال الأجنبيّ، لذلك نجد من اللّغويّين – نحو تمّام حسّان ومحمود السّعران وكمال محمّد بشر – من يحرص على إيراد اللّفظ الفرنسيّ إلى جانب اللّفظ العربيّ، على أنّ هذه الفترة لم تخل من محاولات لتركيز مقابلات عربيّة للدّوال اللّسانيّة الوافدة، ولكنها محاولات ربّما أبطأها الحرص على الأمانة المعرفية أو الخشية من التباسها بالتّراث القوميّ.

وإنّما بدأ الاتّجاه الواضح نحو المقابل العربيّ لمّا انبثقت بواكير السّعي إلى ترجمة دروس سوسير إذ الخلفيّة المباشرة لبدء هذا السّعي هي تركّز وعي لسانيّ على درجة من التماسك، فالتّرجمة هي التي دفعت اللّغويّين إلى أن يستجلوا دقائق الفرق بين وحدات مثل «Langage» و«Langue» بعد أن كانوا يواجهونهما بنفس العبارة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

«لغة». فمن هذا التّدقيق المصطلحيّ اضطرّ الدّارسون –ولاسيّما المترجمون منهم–إلى أن يركّزوا الدّوال العربيّة التي تحفظ تمايز المستويات المصطلحيّة المتقاربة.

وما نسجّل أثره البالغ في هذا المسار هو الوظيفة الأساسية التي يمكن أن تنهض بها المعاجم اللسانية العربية، فقد أتى بعضها مدقّقا ما تباين لفظه العربيّ، كما أنّ لها من الصّبغة الرّسميّة ما يؤهّلها لتُضيّق دائرة شتات المصطلح اللّسانيّ؛ إذ هي تظلّ نظريّا المرجع في توحيد ترجمة العلم ومصطلحاته المركزية. ولكنّ ما نسجّله في هذا السّياق هو أنّ من المعاجم ما ظلّ رغم خطره المعرفيّ غير قائم على الضّوابط العلميّة لعلم المصطلح والتي أوّلُها تمييز المصطلح الواحد عن سائر المصطلحات بما يضيّق دائرة المترادفات. ولذلك ظلّت المعاجم اللّغويّة إلاّ اليسير منها تورد أكثر من مقابل عربيّ للمصطلح الواحد، وإنّ المطّلع على «معجم المصطلحات اللّغويّة» لرمزي منير البعلبكيّ ليدرك من خلال هذا العمل التّأليفيّ هذا التّراكم المصطلحيّ الذي يمكن أن يحجب دقّة المعرفة وراء حجب المترادفات، فالتعدد الاصطلاحي يكشف عن ثلاثة أمور؛ أولها وجود خلل تصوريّ في تلقي المعرفة وفي تمثلها، والثاني هو غياب التنسيق بين الجهات العلمية المتخصصة، وهو ما يعتبر شرطا أساسيا في نشر المعرفة واستقرار جهازها المصطلحيّ بين المتعلمين، وثالث الأمور أنّ تعدد البدائل المصطلحية يتجافى ومقتضيات أن يكون اللفظ مصطلحا، وهو ما يبطئ توطين المعرفة ويعرقله.

ثمّ إنّ هذا التّرادف يكشف من وراء تعدّد الدّوال تعدّدا آخر هو ذلك الذي يمسّ آلية التّوليد المصطلحيّ. وليس تعدّد آليّات التّوليد ممّا يُجانب مقتضيات الدّقة في المصطلح وإنّما الذي نسجّله وراء ذلك هو توالد أكثر من مصطلح واحد للمفهوم الواحد بحكم توفّر أكثر من آلة توليديّة لترجمته، فالمصطلح «Sémiologie» هو «السّيميولوجيا» لمن اعتمد التّعريب، وهو «الأعراضيّة» لمن توسّل بالاشتقاق، وهو «علم العلامات» لمن التجأ إلى تركيب كلمات التّراث.

واستقراؤنا لأنظمة توفير المصطلح اللّغويّ العربيّ المعاصر يوقفنا على وجه آخر من المسألة هو ذاك الذي نستجليه من عدم اتّباع اللّغويّين لنظام صارم وواضح في اشتقاق المصطلح فلذلك لا يقف الدّارس على تمييز واضح لما يجب أن تعرّب به الوحدات المصطلحيّة الفرنسيّة التي تنتهي باللاّحقتين (isme) و(que) أي ما يقابل

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

في الإنجليزية الوحدات التي تنتهي باللاّحقتين (ism) و(ics) فأحيانا ينتهي كلاهما عند التّعريب بـــ (يــة) نحو «البنيويّة» للفظ«structuralisme» و«الأسلوبية» للفظ «stylistique». وقد تحمل كلمتان على صفة العلم نحو «علم الأصوات» مقابل «phonétique».

ويصبح الأمر أشدّ تعقيدا إذا اعتبرنا أنّ بعض الوحدات المعجميّة السّوسيريّة لا تتوفّر في المعاجم اللّسانيّة إنجليزية المدخل، فمن ذلك مصطلح «Langue»، وهو ما يضطرّ اللّسانيّ إمّا إلى أن ينقلها بلفظها الفرنسيّ، وإمّا أن يستخرج لها من مفردات الإنجليزية نظيرا، ولربّما وقع عند ذلك في ما وقع فيه وايد باسكن عند ترجمته مفردة «Langue» بمصطلح «Speaking» كما أسلفنا.

هكذا إذن تتراكب مشكلات التّرجمة مع قضايا المصطلح اللّسانيّ في خلق طابع إشكاليّ لمسألة ترجمة دروس سوسير إلى العربيّة: فالتّرجمات النّاجزة -إذا استثنينا منها التّرجمة التّونسيّة -تخلق مسافة بين المعرفة اللّسانيّة والمتطلّع إليها بلسان واحد هو اللّسان العربيّ نظرا لما وراء هذه التّرجمات من تباين في المصطلح واختلاف في خطط التّرجمة. وهو تعدّد لا يحقّق التّراكم النّوعيّ وإنّما هو يكرّس التّجميع الكمّي.

فإذا جمعنا قضيّة المصطلح اللّسانيّ إلى إشكاليّة التّرجمة أمكن صهر ذلك في مشروع ترجمة لدروس سوسير تحقّق شروط الدّقة المعرفيّة. وهو مشروع لا يكتمل ما لم تحقّق ضوابط التّدقيق المعرفيّ القاطع في علم التّرجمة، فعبد السّلام المسدّي يرى أنّ أهميّة دروس سوسير من جهة والرّيادة التي يتبوّؤها أهل اللّغة العربيّة اليوم على صعيد المعارف العالميّة من جهة ثانية تستدعيان أن تتكفّل إحدى مؤسّساتنا العلميّة العربيّة -مــن الجامعات أو مراكز البحث -بإحكام مشروع متكامل لإعداد ترجمة نقديّة تحقّق شروط الاستيفاء المعرفيّ القاطع، ويعهد به إلى فريق عمل يرى المسدّي أن يلتزم بضوابط منهجيّة في عمله هي على التّوالي:

أ- أن ينكبّ على ترجمة دروس سوسير من نصّها الفرنسيّ.

ب- أن يعمل على ترجمة كلّ النّصوص التّوثيقيّة المرافقة كما جاءت بها طبعة توليودي مورو المنشورة سنة 1972.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ج- أن يقارن في كلّ خطوة الاجتهادات التي تضمّنتها التّرجمات العربيّة الخمس المتداولة الآن بين أيدينا.

د- ويجري الموازنات الدّلاليّة الدّقيقة التي تولّدت عن حصول ترجمتين عربيتين عبر لغة وسيط هي اللّغة الإنجليزية، وذلك بتبيان ما هو انزياح في النّص الإنجليزي عن النّصّ الفرنسيّ، وما هو عدول بالنّص العربيّ عن النّص الإنجليزي.

هـ- ثمّ يحسم الأمر في قضيّة المصطلحات المفاتيح بحيث يستصفى من التّرجمات الخمس، ومن القواميس المتخصّصة التي باتت متوفّرة في اللّسانيّات العربيّة ما يمثّل القاسم المشترك الأعظم فيكون الاختيار إيذانا بانبثاق سند مرجعيّ في المصطلحات اللّسانيّة يمثّل الاقتداء به انخراطا في ميثاق الوحدة المعرفيّة بين أبناء اللّغة العربيّة

فبتوحيد المصطلحات اللّسانيّة تتّضح القناة اللّغويّة التي تحمل المعرفة وتتّسق، وبوضوح خطّة التّرجمة يتيّسر عمل المترجم، وبهذا وذاك تنفتح قناة معرفيّة تكون أيسر متناولا وأقرب إلى روح المدوّنة المنقولة، وعندئذٍ قد يكفّ التّرجمان عن أن يكون خائنا خوّانا.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الهوامش

1 – علي عبد الواحد وَافِي، علم اللّغة، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر، 1976، ص: 67–65

2 – راجع قائمة من ساعدوا وايد باسكن في التّرجمة في مقدّمة عمله:

Ferdinand de Saussure, Course in General Linguistics, Translated by Wade Baskin. Edited by Perry Meisel and Haun Saussy, Columbia University Press. 2011, p : XV.

3 – توسعنا في هذه المسألة وأشبعناها بحثا في بحثنا الذي أعددناه تحت إشراف الأستاذ عبد السلام المسدي، بعنوان: أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي، وقد ناقشته سنة 1997 لجنة تتألف من الدكتور عبد السلام المسدي مشرفا والدكتور عز الدين المجدوب رئيسا ومحمد الصالح بن عمر عضوا، وأسندت عن البحث ملاحظة «حسن جدا».

4 – صالح القرمادي ومحمّد الشاوش ومحمّد عجينة، دروس في الألسنيّة العامّة، الدّار العربيّة للكتاب، تونس – ليبيا، 1985، ص 8–9

5 – فردينان دي سوسور، علم اللّغة العامّ، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربيّة، بغداد 1985، ص 4.

6 – عزّ الدّين المجدوب، ثلاث ترجمات لكتاب فردينان دي سوسير، حوليات الجامعة التونسيّة، عدد 26، ص 43–46

7 – نفسه.

8 – نفسه.

9 – قام عبد الرّحمان الحاج صالح بترجمة لفقرات من كتاب سوسير في المقال الذي نشره بمجلّة «اللّسانيات» م2 –السّنة 1972 ص 45–51

10 – انظر: – فردينان دي سوسير، فصول في علم اللّغة العامّ، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعيّة –الإسكندريّة 1985، ص 4.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

11 – عبد الرّحمن الحاج صالح: مدخل إلى علم اللّسان الحديث. اللّسانيّات، المجلّد 2 عدد 1، جامعة الجزائر، سنة 1972. ص 42 (الإحالة عدد 8).

12 – انظر: فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ترجمة: صالح القرمادي ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة، الدّار العربيّة للكتاب، تونس – ليبيا، 1985.ص 7.

13 – جيفري سامبسون، المدارس اللغوية، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، 1993.

14 - Geoffrey Sampson, Schools of Linguistics, Evolution and competition, London, Hutchinson, 1980.

15 – عزّ الدّين المجدوب، حول ترجمة رابعة لسوسير، ضمن حوليّات الجامعة التّونسيّة عدد 31 ص 153.

16 – أحمد نعيم الكراعين: فصول في علم اللّغة العامّ ص 5.

17 – عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة: بحث في الخلفيات المعرفية، مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله للنّشر والتّوزيع. تونس1986ص 14.

18 – يوئيل يوسف عزيز: علم اللّغة العام ص 4.

19 – عبد السّلام المسدّي، ما وراء اللّغة، بحث في الخلفيّات المعرفيّة ص 11.

20 – صالح القرمادي ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة، دروس في الألسنيّة العامّة ص 9–10

21 – عبد السّلام المسدّي، ما وراء اللّغة، بحث في الخلفيّات المعرفيّة ص 33–34

22 – ممّن نوّهوا بالتّرجمة التّونسيّة، عماد الحاج ساسي وعزّ الدّين المجدوب وحمزة بن قبلان المزيني.

23 – عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984 ص 11.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

24 – في هذا المضمار أنجز محمود فهمي حجازي دراسة تتبّع فيها تبلور المصطلحات اللّسانيّة العربيّة منذ القرن التّاسع عشر وحتى مطلع الثمانينيّات

25 – انظر: عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات ص 56–72

26 – راجع التّرجمة التّونسيّة لدروس سوسير ص 9

27 – فصل ذلك بإطناب: كمال محمّد بشر، انظر:

كمال محمّد بشر، علم اللّغة العامّ: الأصوات مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1980 ص 33.

28 – انظر: يوسف غازي ومجيد النّصر: محاضرات في الألسنيّة العامّة ص 5–8

29 – فصّل ذلك عبد السّلام المسدّي في مقدّمة – قاموس اللّسانيّات» ص 28–32

30 – مثال ذلك أنّ تسميات العلوم التّي تنتهي باللاّحقة (gie) في الفرنسيّة تقتصر ترجمتها إلى الإنجليزية عادة على تغيير هذه اللّاحقة باللّاحقة (gy)

31 – جون كانتينو، دروس في علم الأصوات العربيّة، نقله إلى العربية وذيله بمعجم صوتي فرنسي ـ عربي: صالح القرمادي، منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، والجامعة التونسية، 1966.

32 – عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات ص 28

33 – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1998، ج 1، ص 211.

34 – محمود فهمي حجازي، قضيّة المصطلح اللّغويّ الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 57، 1985، ص 130.

35 – ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000، ج 1، ص 32.

36 – نفسه ص 130–131

37 – انظر: عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات ص 31.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

38 – رمزي منير البعلبكيّ، معجم المصطلحات اللغوية (إنكليزي–عربي) مع 16 مسرداً عربياً، دار العلم للملايين، 1990، ص 13.

39 – عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات ص 76.

40 – محمود فهمي حجازي، قضيّة المصطلح اللّغويّ الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 57، 1985، ص 124

41 – رمزي منير البعلبكيّ، معجم المصطلحات اللّغويّة ص 8–9

42 – راجع محمود فهمي حجازي، قضيّة المصطلح اللّغويّ الحديث ص 122–128.

43 – انظر: عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات ص 65–72.

44 – انظر: عبد السّلام المسدّي، ما وراء اللّغة، بحث في الخلفيّات المعرفيّة ص 25–26.

45 – المرجع نفسه، ص 19 – 21.

46 – أفدنا في حصر هذه المصطلحات من الإحصاء الذي أنجزه الأستاذ عبد السّلام المسدّي لترجمة «Linguistique».

46 – انظر: عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات ص 72

47 – الصّفحة السّابعة والسّبعون من النّسخة الإنجليزية توافق الصّفحة الثانية عشرة بعد المائة من النّسخة الفرنسيّة من دروس سوسير. وفي كل من هاتين الصّفحتين ورد هذا الثالوث المصطلحيّ السّوسيريّ.

48 – معجم المصطلحات اللّغويّة ص 276، مادّة: Langue .

49 – ص 49 من المعجم المذكور

50 – محمود السّعران، علم اللّغة، مقدّمة للقارئ العربّي ص 301–302

51 – تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، الشركة الجديدة، دار الثّقافة، المغرب، 1979، ص 39

52 – محمّد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة المنظمة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريبي، 1980 ص 23 – 48–53

53 – إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة 1965، ص 179.

54 – عبد الرّحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث ص 44

55 - Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, publié par Charles Bailly et Albert Séchehaye avec la collaboration d'Albert Riedlinger, Edition critique préparée par Tulio de Mauro, postface de Louis-Jean Calvet, 1997, p. 33.

56 – محمّد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة، ص 78 (وقد أوردنا الصّفحة في هذا السّياق دون سواه لأنّ هذا المعجم عربيّ المدخل).

57 - Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, publié par Charles Bailly et Albert Sechehaye avec la collaboration d'Albert Riedlinger, Edition critique préparée par Tulio de Mauro, postface de Louis-Jean Calvet, 1997, p. 33.

58 – محمود السّعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت 1964.ص 65.

59 – عبد السّلام المسدّي، ما وراء اللّغة، بحث في الخلفيّات المعرفيّة ص 46 – 47.

المراجع العربية

– **أنيس، إبراهيم**، الأصوات اللّغويّة، الأصوات اللّغويّة، مكتبة الأنجلو المصريّة 1987.

– **أنيس، إبراهيم**، اللّغة بين القوميّة والعالميّة، دار المعارف بمصر 1970.

– **أنيس، إبراهيم**، النّقد المنهجيّ عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللّغة، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر القاهـــــرة، (د.ت) (ط 1: 1946).

– **أنيس، إبراهيم**، طرق تنمية الألفاظ في اللّغة، مطبعة النّهضة الجديدة، القاهرة: 1966 / 1977.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

– **أنيس، إبراهيم** ، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة 1965

– **أنيس إبراهيم** ، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، 1972، (ط 2: 1958).

– **برجشتراسر**، التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالقاهرة: 1982

– **بشر، كمال محمّد** ، كتاب محاضرات في علم اللغة العام للعالم السويسري (دي سوسير) وموقعه في الدراسات اللغوية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1973.

– **بو خلخال، عبد الله** ، الدّعوة إلى العاميّة: أصولها وأهدافها، الدّعوة إلى العامّية أصولها وأهدافها، مجلّة الآداب عدد 1 (الجزائر) سنة 1994.

– **بو عتّور، طارق** ، ترجمة قسم من كتاب «اللّسانيّات دليل ألفبائي» لأندري مارتناي (1991) إشراف الأستاذ عبد القادر المهيري

– **الحاج صالح، عبد الرّحمن**: مدخل إلى علم اللّسان الحديث. اللّسانيّات، المجلّد 2 عدد 1، جامعة الجزائر، سنة 1972.

– **حجازي، محمود فهمي** ، اِتّجاهات البحث اللّغويّ في مصر المعاصرة، ضمن ندوة: اللّسانيّات واللّغة العربيّة، منشورات الجامعة التّونسيّة، مركز لدّراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة بتونس، سلسلة «اللّسانيّات» عدد 4 تونس 1978.

– **حجازي، محمود فهمي** ، قضيّة المصطلح اللّغويّ الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 57، 1985.

– **حسّام الدّين، كريم زكيّ** ، أصول تراثيّة في علم اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة 1993.

– **حسّان، تمّام**، مناهج البحث في اللّغة، الشركة الجديدة، دار الثّقافة، المغرب، 1979.

– **الحنّاش، محمّد** ، البنيويّة في اللّسانيّات، دار الرّشاد الحديثة، الدّار البيضاء 1980.

– **حنون، مبارك**، مدخل للسانيّات سوسير دار توبقال للنّشر، المغرب، 1987.

– **خليل، حلمي** ، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة 1988.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

– **خليل، حلمي**، الكلمة دراسة لغويّة معجميّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة 1993.

– **خليل، حلمي**، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2003.

– **خليل، حلمي**، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية،2000

– **خليل، حلمي**، المولد في العربية: دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع , 2008

– **خليل، حلمي**، العربية والغموض: دراسات لغوية في دلالة المبنى على المعنى، دار المعرفية الجامعية للنشر، مصر، ط 2، 2013.

– **خليل، حلمي**، اللغة والطفل: دراسة في ضوء علم اللغة النفسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع 1986.

– **ده سوسّر، فردیناند**، محاضرات في الألسنيّة العامّة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النّصر، دار نعمان للثّقافة –بيروت 1984.

– **دي سوسور، فردينان**، علم اللّغة العامّ، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربيّة، بغداد 1985

– **دي سوسير، فردينان**، دروس في الألسنيّة العامّة، ترجمة: صالح القرمادي ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة، الدّار العربيّة للكتاب، تونس– ليبيا، 1985.

– **دي سوسير، فردينان**، فصول في علم اللّغة العامّ، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعيّة –الإسكندريّة 1985

– **دي سوسير، فردیناند**، محاضرات في علم اللّسان العام، ترجمة: عبد القادر قنّيني، مراجعة: أحمد حبيبي، أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء 1987.

– **الرّاجحي، عبده**، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، دار النهضة العربيّة، لبنان،1972

– **الرّاجحي، عبده**، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، دار النهضة العربيّة، لبنان.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- **زكريا، ميشال**، الألسنيّة: علم اللّغة الحديث: المبادئ والأعلام، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت 1983.

- **زيدان، جرجي**، الألفاظ العربية واللغوية اللغوية، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، 1886.

- **الزّيدي، توفيق**، أثر اللّسانيّات في النّقد العربيّ الحديث من خلال بعض نماذجه، الدار العربية للكتاب، 1984.

- **السّعدي، شكري**، ترجمة قسم من كتاب جورج مونان « اللّسانيّات في القرن العشرين « (من البداية إلى الصّفحة السّادسة والسّبعين) (1992)؛ إشراف الأستاذ عبد القادر المهيري (1992).

- **السّعران، محمود** ، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت 1964.

- **السيوطي، جلال الدين**، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1998.

- **الشاوش، محمد**، سوسير والألسنيّة، ضمن: أهمّ المدارس اللّسانيّة، المعهد القومي لعلوم التّربيّة 1990

- **شيخة، جمعة**، البحث اللّغويّ في الوطن العربيّ من خلال العمل الببليوغرافي، الحياة الثقافية، عدد 56 سنة 1990.

- **الصالح، صبحي**، دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت 1989.

- **صولة، عبد الله والقاضي، محمد**، الفكر الإصلاحي عند العرب في عصر النهضة، دار الجنوب للنشر، تونس،1992

- **طحّان، ريمون وطحّان، دينيز بيطار**، اللّغة العربيّة وتحدّيات العصر، دار الكتاب اللبناني، 1984.

- **الطهطاوي، رفاعة رافع**، التّحفة المكتبيّة في تقريب اللّغة العربيّة، مخطوط طبعة مصر 1870.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

– **الطهطاوي، رفاعة رافع**، المُرْشِدُ الأَمِينِ للبَنَاتِ والبنَينِ، مطبعة المدارس الملكية عام 1872.

– **الطهطاوي، رفاعة رافع**، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، تقديم: عبده إبراهيم علي، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

– **عبد التّواب، رمضان**، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ، اللّغة، دار الثّقافة للطّباعة والنّشر، القاهرة 1978.

– **عبد العزيز، محمّد حسن**، سوسير رائد علم اللّغة الحديث، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 1989.

– **عفيف، عبد الرحمن**، الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1981.

– **عمايريّـة، حفناوي**، دراسة في وضع اللّغة العربيّة وتطوّرها بتونس في القرن التّاسع عشر، الحياة الثقافيّة، عدد 56، سنة 1984.

– **عيد، محمّد**، أصول النّحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب القاهرة، مصر، ط 4، 1989.

– **الغزالي، سالم والمعموري، محمّد وعبيد، عبد اللّطيف والهبايلي، حسين**، نحو إعداد أطلس لغويّ تونسيّ، ضمن ندوة: اللّسانيّات واللّغة العربيّة، الجامعة التّونسيّة، مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة بتونس، سلسلة اللّسانيّات، عدد 4 تونس 1978.

– **فريحة، أنيس**، نظريّات في اللّغة، سلسلة المكتبة الجامعيّة، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت 1973.

– **الفضيلي، جليلة**، ترجمة من الفرنسيّة إلى العربيّة لقسم من كتاب « مفاتيح الألسنيّة « تأليف جورج مونان (1981). إشراف الأستاذ منجي الشّملي.

– **فندريس، اللّغة، ترجمة**: عبد الحميد الدّواخلي ومحمّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، (ط 1: 1950).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

– **قاسم رياض**، اتجاهات البحث اللّغوي العربيّ الحديث في العالم العربيّ.

– **القرمادي، صالح**، أمّهات نظريّات فردينان دي سوسير، ضمن «دروس في الألسنيّة العامّة»، الدّار العربيّة للكتاب، تونس – ليبيا، 1985.

– **قريرة، توفيق**، ترجمة قسم من « اللّسانيّات دليل ألفبائي» لأندري مارتناي (1990). إشراف: عبد القادر المهيري

– **كون، توماس**، بنية الثورات العلمية، ترجمة: شوقي، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، عدد 168.

– **المبارك، محمّد**، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العربيّة وعرض لمنهج العربيّة الأصيل في التّجديد والتّوليد، دار الفكر للطّباعة والنّشر، لبنان 1981.

– **المجدوب، عزّ الدّين**، ثلاث ترجمات لكتاب فردينان دي سوسير، حوليّات الجامعة التونسيّة عدد 26، 1987.

– **المجدوب، عزّ الدّين**، حول ترجمة رابعة لسوسير، ضمن حوليّات الجامعة التّونسيّة عدد 31 ص 153.

– **المسدّي، عبد السّلام**، الفكر العربيّ والألسنيّة، ضمن ندوة: اللّسانيّات واللّغة العربيّة، الجامعة التّونسيّة، مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة بتونس، سلسلة اللّسانيّات، عدد 4 تونس 1978.

– **المسدّي، عبد السّلام**، اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، الدّار التّونسيّة للنّشر، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب الجزائر. تونس 1986.

– **المسدّي، عبد السّلام** ، قاموس اللّسانيّات، الدّار العربيّة للكتاب، تونس 1984

– **المسدّي، عبد السّلام**، ما وراء اللّغة: بحث في الخلفيّات المعرفيّة، مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله للنّشر والتّوزيع، تونس، 1994.

– **مطر، عبد العزيز**، علم اللّغة وفقه اللّغة، تحديد وتوضيح، دار قطري بن الفجاءة، قطر 1985.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

– **المهيري، عبد القادر** ، نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، دار الغرب الإسلاميّ، 1993.

– **مونان، جورج**، مفاتيح الألسنيّة، تعريب: الطّيب البكّوش، منشورات، العهد الجديد، تونس، 1981.

– **وَافِي، علي عبد الواحد** ، اللّغة والمجتمع، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر، 1971

– **وَافِي، علي عبد الواحد** ، علم اللّغة، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر، 1976.

– **وَافِي، علي عبد الواحد** ، فقه اللّغة، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر، 1973

– **الوعر، مازن** ، اللّسانيّات والعلم والتّكنولوجيا: نحو تعريب موحّد للّسانيّات التّطبيقيّة العربيّة وبرمجتها في الحاسبات الإلكترونية، اللّسان العربيّ عدد 24 سنة 1984.

– **مرمرجي الدومنكي**، الأب أ. س.، الثّنائيّة والألسنيّة السّاميّة، ضمن: مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، ج 8 س 1955.

– **مرمرجي الدومنكي**، الأب أ. س.، المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، مطبعة الآباء القديسين، القدس 1937.

– **مرمرجي الدومنكي**، الأب أ. س.، هل العربية منطقية؟ أبحاث ثنائية ألسنية، طبعة المرسلين اللبنانيّين، جونية (لبنان) 1947.

– **مصطفى، إبراهيم**، إحياء النّحو، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة 1951.

– **ياقوت، أحمد سليمان**، الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة 1995.

– **يعقوب، إيميل بديع**، فقه اللّغة العربيّة وخصائصها، دار العلم للملايين، لبنان 1986.

– **يوسف، ألفة**، المساجلة بين فقه اللّغة واللّسانيّات عند بعض اللّغويّين العرب المعاصرين، دار سحر للنشر، ط 1 : 1997.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المراجع الأجنبية

- Amsterdamska, Olga: Schools of Thought: The Development of Linguistics from Bopp to Saussure, Springer; 1987.

- Bakallah M.H, Arabic Linguistics: An Introduction Bibliography, De Gruyter, 1983.

- Darwin, Charles: On the Origin of Species by Means of Natural Selection, or the Preservation of Favored Races in the Struggle for Life, London, 1959.

- De Saussure, Ferdinand : Cours de linguistique générale, publié par Charles Bailly et Albert Sechehaye avec la collaboration d'Albert Riedlinger, Edition critique préparée par Tulio de Mauro, postface de Louis-Jean Calvet, 1997.

- De Saussure, Ferdinand : De l'emploi du génitif absolu en sanscrit, Impr. J.G. Fick, Genève, 1881.

- De Saussure, Ferdinand: Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes. Leipsick: B. G. Teubner, 1879. In-8, 303 p. (Numérisation BNF, 1995).

- Grim, Jacob Ludwig Carl: Deutsche Grammatik (Göttingen, 1819, 2nd Ed., Göttingen, 1822–1840), reprinted 1870 by Wilhelm Scherer, Berlin.

- Levine Gera, Deborah: Ancient Greek Ideas on Speech, Language, and Civilization, Oxford University Press, 2003.

- Lévi-Strauss, Claude : Anthropologie structurale, Paris, Plon 1958.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

- Mounin, Georges : La Linguistique du XXème Siècle, Paris, Presses Universitaires de France, 1972.

- Sampson, Geoffrey : Schools of Linguistics, Evolution and Competition, London, Hutchinson, 1980.

- Starobinski, J: Les mots sous les mots. Les anagrammes de Ferdinand de Saussure, Paris, Gallimard, 1971. (nlle éd. Limoges, Lambert-Lucas, 2009).

- Von Schleicher, Kurt, A compendium of the comparative grammar of the Indo-European, Sanskrit, Greek, and Latin languages, London, Trübner & co. Year 1874.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث:

قراءة في «النقد اللساني» عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

أ.د. محمد صاري (*)

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن طبيعة الحس النقدي في الخطاب اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، وما تتفرَّد به قراءته الناقدة من حمولة علمية ومعرفية متميزة، إذ تتخللها إشارات ذكية إلى العلامات الفارقة بين الفكر الأصيل والمستنسخ، تعكس جدة القديم، وقدم الجديد، وتجدد الاعتبار للمنجز اللساني التراثي، وتُثْبت الكفاية النظرية والمنهجية التي صدر عنها النحاة القدامى الذين كانوا لسانيين قبل أن تنشأ اللسانيات. وتتجلى الروح النقدية والتفتح الذهني في قراءته من خلال عديد النماذج التي جمعت بين مهارتيْ الفهم والتفسير وبين آلية المقارنة، لا يسع المقام لذكرها تفصيلا، ولكن سنكشف عن ملامحها من خلال أمثلة عديدة في صميم «النقد اللساني»، ناقش من خلالها قضايا لغوية متنوعة. وسيتم استقراؤها في ضوء مؤلفاته، وعلى الخصوص كتابه الأخير «البنى النحوية العربية»، الذي نجده يتناص عن قصد مع كتاب أحدث ثورة في التفكير اللساني المعاصر هو «البنى النحوية» لتشومسكي.

Abstract

This paper aims at revealing the critical mind in Abderrahman Hadj-Salah's linguistic discourse and his unique critical

*- جامعة محمد الشريف مساعدية. سوق أهراس. الجزائر.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

reading loaded with an outstanding scientific knowledge and smart indications of the distinctive marks between authentic and artificial thought, which reflects the newness in old thoughts and the obsolescence of new ones. This would confirm the competence, both theoretically and methodologically, of the ancient Arab grammarians who were linguists before linguistics was born. The spirit of criticism and intellectual openness in Dr. Abderrahman Hadj–Salah's analysis is reflected in the many models where he combined the skills of understanding and interpreting with the mechanism of comparison. This cannot be described in detail here, but an attempt will be made to reveal some of its features through various examples at the core of «linguistic criticism» in which Hadj-Salah discussed various linguistic issues that will be analyzed in the light of his writings, and in particular his latest work, «Arabic Syntactic Structures», which according to us deliberately recalls Chomsky's book «Syntactic Structures» which produced a revolution in contemporary linguistic thought.

مقدمة:

سُئل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح[1] في ندوة علمية عرَّف من خلالها بمشروعه في القراءة التجديدية للتراث اللغوي العربي: «هل أنتم من المحافظين؟» فأجاب بصريح العبارة: «لست محافظا، ولا مجددا، ولكن أبحث عن المفيد، اكتشفنا في القديم شيئا عظيما لم نجده في الحديث، ولو اكتشفناه لأخذنا به».[2]

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وللكشف عن المفيد، ولإثبات جدة القديم وأصالته، وقدم الجديد، وتحديدا للعلامات الفارقة بين الفكرين: التراثي والمستحدث، اتجه الحاج صالح إلى إعادة قراءة التراث الأصيل[3] والبحث عن خباياه، لا حُباً في القديم لذاته، ولا محافظة من أجل المحافظة، ولكن قناعة بقيمة المنجز، ووعيا بالطفرة التلقائية المفاجئة التي أحدثها «سيبويه» وشيوخه وتلاميذه في تاريخ علوم اللسان؛ فقد أمضى حياته العلمية باحثا ومدرِّسا، يُعرِّف من خلال مشروع قراءة التراث معشر الباحثين العرب والغربيين في علوم اللسان بخصائص لسانيات اللغة العربية، وما تتفرد به من مضامين نوعية، ويثبت في المناسبات العلمية المختلفة الحلقة المفقودة التي تجاهلها بعض الغربيين عندما أرّخوا للفكر اللساني البشري.[4]

ومن ينظر في ناتج القراءة لديه، يكتشف ناقدا مبدعا لا ناقلا ومكررا، وسنسعى لتوضيح ذلك من خلال هذه الورقة البحثية التي تهدف إلى دراسة البعد النقدي اللساني عند الحاج صالح، وما يتميز به من قدرة على فهم واستنباط للمعقول من المنقول، والتمييز بين الوجوه والفروق. فأين يتجلى الحس النقدي في كتاباته؟ وكيف يتمظهر؟ وما طبيعته ومميزاته؟ وما وجه الأصالة فيه...؟ لاسيما في كتابه الأخير «البنى النحوية العربية»، الذي نجد عنوانه يتناص ربما عن قصد مع كتاب أحدث ثورة في التفكير اللساني المعاصر هو «البنى النحوية» لتشومسكي.

1 - أزمة فهم اللسانيات:

أمام موضة الحداثة والانفتاح على الآخر، انزلق بعض رواد الفكر اللغوي الحديث، الذين اطلعوا على اللسانيات الغربية، ونقلوها إلى القارئ العربي، إما في مَطَبِّ القطيعة مع التراث، وإما في مطب الإسقاط الذي حاول أصحابه عَوْرَبَة اللسانيات،[5] وأَسْلَمَةَ مفاهيم وتصورات[6] لا يمكن أن تنشأ أصلا ومنطقا إلا في زماننا الراهن، فقد راح بعضهم يعرضها (أي اللسانيات) وكأنها نقيض النحو العربي، وفي بعض الأحيان عصا سحرية، قادرة على حل جميع مشكلات اللغة العربية. ومنهم من قدمها في صورة توهم أنها علم تجريبي، وكل مقاربة للغة خارج هذا الإطار تُعَدُّ في زعمهم من قبيل الدراسة التقليدية أو الانطباعية.[7]

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

لا نعثر في أبحاث الحاج صالح ودراساته على عنوان مستقل يناقش من خلاله أزمة اللسانيات العربية الحديثة كما هو الحال عند بعض اللسانيين العرب،[8] لكن القارئ المتتبع لبحوثه ومؤلفاته يستشف وعيا واضحا بواقع البحث اللساني العربي وسلبياته. يتبين ذلك من خلال التحليل النقدي الذي قدَّم به لكتابه «بحوث ودراسات في علوم اللسان»، وحديثه عن «الأصالة والبحوث اللغوية» الذي ورد في مقدمة كتابه «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية».[9] ومن مظاهر الواقع السلبي لأزمة اللسانيات إشارته إلى أن كثيرا ممن كتب أو يكتب في اللسانيات ليسوا من فرسان الميدان،[10] فبعضهم يمرق ملاحظات مبعثرة من مؤلفات اللسانيات الغربية؛ يَدْرُسها اليوم، ثم يتجرأ في اليوم الموالي على نقد كتب الأئمة والفطاحل من النحاة والبلاغيين كما يُنتقد أي كتاب مدرسي لتعليم الصبيان، يفعل هذا وهو قليل المؤونة، جاهل بالتراث، غير مدرك لمقاصد القدماء، مثل نبذهم لمفهوم العامل بحجة أنه لا يوجد في اللسانيات البنيوية.[11] وبعضهم يعرض اللسانيات الغربية على المثقف العربي وكأنها حقائق أو مسلَّمات، فلا يُنزلها من مستوى التقديس الأعمى إلى مستوى النظر والتمحيص،[12] ولا يتنبه إلى أخطائها النظرية والمنهجية، بل يتجاهل ما يُقدمه الغربيون أنفسهم من نقد. ومنهم من لا يعرف من اللسانيات إلا آثارها البالية المتجاوَزَة، التي مازال البعض يقدمها للقارئ العربي ولا يدرك الانقلابات الثورية التي حدثت فيها،[13] وبعضهم يتعصب للمدرسة أو المذهب أو النظرية، ويتبنى أفكارها، فينظر في أبواب العلم وموضوعاته بنظارات أحادية اللون، صُنعت في معامل البنيويين أو الوظيفيين أو التوليديين... ويتجاهل الاتجاهات الأخرى ويصادر أفكارها. والأخطر من ذلك أن يستخرج منها ما يؤيد نظريته ويسكت عمّا يكذبها ويدحضها.[14] ويدخل في هذا التوجه حديث الدكتور الحاج صالح عن أزمة فهم اللسانيات، فقد يُظن أن حداثة مفاهيمها تفرض صحتها، ولا يُعتدّ بالمفاهيم العلمية في ذاتها، ومن حيث هي.[15] ومنهم من لا يميز بين المناهج التحليلية كطرق للكشف لا أداة للبرهنة، وبين موضوع تحليلها: وهو الصورة أو البنية اللسانية ومجاريها في عملية التخاطب، أي اللسان في ذاته، الذي يتخذه العلماء موضوعا للدراسة.[16]

وفي حوار لساني، يجيب الحاج صالح عن سؤال المستجوِب بسؤال فيقول: «لماذا تريد أن يكون دورها [أي اللسانيات] أهم من أخواتها في العلوم الإنسانية؟! ثم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

قد تكون اللسانيات الغربية عائقا، ونعني بذلك لا المناهج الحديثة التي تسير عليها، فهي جيدة مادامت قابلة للتطور، بل نعني النظريات الكثيرة والمتضاربة، وتصبح مثل المذاهب الدينية تُبنى على الإيمان والاعتقاد أكثر مما تبنى على التجربة والاستدلال»،[17] ولذا «يجب أن لا نعطي للسانيات أكثر مما تستحقه من الأهمية».[18] ومن مظاهر الواقع اللساني السلبي أيضا مشكلة الخلط بين المصطلحات الأصيلة ومصطلحات النحاة المتأخرين، وعدم توفر المصطلحات العربية لتأدية المعاني العلمية رغم كل ما تبذله المجامع اللغوية من مجهودات لسد الفراغ. ولعل أبرز مظهر على أزمة فهم اللسانيات في الكتابة العربية غياب اللسانيين، والحضور المكثف للمؤرخين (مؤرخي اللسانيات)؛ فبعضهم يجهل أبسط مبادئ السيميائية والتداولية واللسانيات النصية... ومع ذلك يؤلفون فيها الكتب، ويكتبون عنها المقالات.[19]

2 - أزمة فهم التراث:

باسم اللسانيات التي كانت أقوى إغراءً، وأفتن للنفس من النحو القديم، أو قل: باسم علمية اللسانيات التي تَدَثَّر بها القوم (!) شكل ناقدو التراث من الرواد اتجاها ضاغطا على التوجه العام للبحث اللساني العربي لدى الأجيال اللاحقة، وزعموا أن بالنحو العربي عيوبا ونقائص تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحّة. وذهبوا في هذا النقد مذاهب شتى، وتباينوا في تشخيص العيوب وطرق الإصلاح تباينا يدفع إلى التساؤل عن قيمة الأسس التي انطلقوا منها، وعن مدى سلامة الأحكام التي وصلوا إليها؛ فكل شيء وُجد عند النحاة الأولين مستعار في نظرهم،[20] وكل أصل من أصول النحو،[21] أو مسألة من مسائله، أو باب من أبوابه، لا يفيد مباشرة في الجانب الإجرائي ترف لا فائدة منه، ولغو ينبغي تجنبه. واقتنع الجميع أن نظام العوامل هو المسؤول عن ذلك؛ فهو في نظرهم مجموعة من الأحكام المسبقة، والمسلمات الماقبلية التي سُلّطت قسرا على الدرس اللغوي التراثي. وافترضوا أن ما عاب به اللسانيون الغربيون تراثهم اللغوي الإغريقي واللاتيني ينسحب على النحو العربي. وكانت حاجة اللغة العربية، في اعتقادهم، إلى منهج وصفي تماثل حاجة الأنحاء الأوروبية القديمة.[22] ومن أبرز أفكارهم التي أَجَّجَتْ شهوة النقد وحُمَّى الخلاف والحداثة لا التحديث، وشغلت الدارسين حينا من الدهر اعتقادهم أن[23]:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

– المدونة اللغوية التي استُقرئت منها القواعد ناقصة وغير تمثيلية وفيها تحيز كبير.[24]

– واللغة النموذجية التي خطب بها الخطباء، وشعر بها الشعراء، ونزل بها القرآن، لم تكن لغة تخاطب للناس في حياتهم العامة، ولم تكن سليقة يتكلمونها دون شعور بخصائصها.[25]

– والنحو العربي معياري وفلسفي ويوناني النشأة والمنبت، والعقل العربي في تلك المرحلة غير مؤهل لمثل هذا النمط من التفكير والصياغة التجريدية (نظرية التأثر المحتوم).[26]

– والنحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ومتباينة ليستخرجوا منها نظاما نحويا واحدا، والمفروض أن تكون هناك أنحاء متعددة بعدد اللهجات التي درسوها.[27]

– والإعراب قصة نسج النحاة خيوطها بمهارة وإحكام.[28]

– وفكرة العامل خرافة لا يقول بها عاقل وليست النظرية التي نحتاج إليها في الدرس الحديث.[29]

– والنحاة العرب اصطنعوا أمثلة وتراكيب افتراضية كثيرة لم تكن موجودة في اللغة، ولم تُسمع عن العرب، وقد أوردوها لتزكية أصولهم المنطقية.[30]

– واللغويون لم يسلكوا طريق عبد القاهر، ولم يأخذوا بمنهجه لضعف عقولهم، وفتنتهم بنحو سيبويه.[31]

– وأُولَى العقبات في وجه التجديد في الدرس اللساني العربي هي استعمال المحدثين لمعطيات القدماء، واشتغالهم على اللغة العربية الفصيحة... ومعطيات القدماء معطيات ناقصة، بل إنها زائفة وغير لائقة في كثير من الأحيان...!![32] وغير ذلك من الأحكام والنتائج، التي تدَّعي العلمية (ظاهرها بناء وباطنها هدم)،[33] وتُظهر التراث اللغوي العربي وكأنه نقيض اللسانيات الحديثة.

وفي الوقت الذي بدأ فيه الطرح اللساني لدى الرواد العرب محاكمة للفكر اللساني التراثي، ونقدا ثوريا للمفاهيم والتصورات التي تأسست عليها علوم اللسان العربي، لا سيما النحو، وأمام هذه الموجة الصاعدة من النقد اللساني للقديم، يظهر في جيل الرواد لساني مخضرم: تراثي ليس كبقية التراثيين، وحداثي ليس كبقية الحداثيين،[34] له إحاطة شاملة وتكوين عميق في مناهج القدماء والمحدثين ليمارس، إن صح التعبير،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إعادة إنتاج التراث بشكل أشاع فيه قوة حببته إلى العقول والنفوس؛ هذا اللساني هو الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، الذي ظل يحث معشر الباحثين العرب في المناسبات العلمية المختلفة على القيمة المتجددة «للكتاب» أو «قرآن النحو» كما أُطلق عليه. فقد أظهرت أبحاثه أن جهود علماء العرب على غير ما كان البعض منا يتصور ويتوقع؛[35] وكشفت أن التراث اللغوي العربي تضمّن مفاهيم وتصورات لسانية لا يستهان بها، وسابقة لأوانها. يتجلى لنا ذلك من خلال بعض العبارات التي تواترت لفظا ومعنى في كتاباته وحديثه، منها قوله: «وقد نظرنا في كتاب سيبويه وأطلنا النظر، فبعد مدة طويلة تبين لنا أن المفاهيم التي يتضمنها هذا الكتاب تكوِّن في الحقيقة نظرية دقيقة لم نعثر على مثلها في أي نظرية لغوية أخرى سواء كانت قديمة أم حديثة. وأيقنّا أن هذه المفاهيم جديرة جدا بأن يُكشف عنها وعن حقيقتها».[36] وقال أيضا: «وقد أيقنَّا أن الدراسات اللغوية لن يكون لها شأن إذا لم يرجع أصحابها إلى الخليل بن أحمد ويحاولوا أن يتفهموا ما قصده هذا الرجل العبقري بتعليلاته لظاهرة اللغة، وذلك بالرجوع أولا إلى كتاب سيبويه... وثانيا إلى من أدرك مقاصده حق الإدراك، مثل ابن السراج وأبي علي الفارسي، وابن جني. و يا حبذا لو درسوا في نفس الوقت نظريات علم اللسان الحديث، لأنه فيها من المعاني والمفاهيم، لو تدبروها لوجدوها شديدة الشبه بما يجدونه في الكتب القديمة، وربما ساعدتهم على إدراك ما لا يزال غامضا لديهم من نظريات النحو العربي».[37] فالحاج صالح لا يؤمن بالقيمة المتجددة لكتاب سيبويه وشرّاحه من الجيل الأول فحسب، بل يتوقع أن الاطلاع على علم اللسان الحديث قد يساعد على إدراك المسائل العويصة والمغلقة في النظرية اللغوية التراثية.

ومن خلال هذه التصريحات، وبعد حملها على غيرها من الأفكار السابقة التي وردت في الخطاب اللساني لدى الرواد الذين كانوا سببا في نقل اللسانيات وتعريف القارئ العربي بها، (وقد أطلق عليهم الحاج صالح أحيانا «زملاؤنا»، وأحيانا أخرى «إخواننا»)،[38] يتبين الفرق الواضح بين الخطابات الثورية المغالطة التي سعت إلى مصادرة التراث أو مصادرة جزء منه، وبين الحوار العلمي الحقيقي الذي دخل فيه الحاج صالح مع الفكر اللساني الحديث ليحدد موقع التراث منه، وذلك من خلال قراءة ناقدة لأزمة فهم اللسانيات، وأزمة فهم التراث.[39]

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

3 - نماذج من النقد اللساني عند الحاج صالح:

للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في مشروع قراءة التراث، وتقويم المنجز اللساني الغربي روح علمية لا تقنع بالشرح والوصف، وتكمن أهمية مؤلفاته وميزة أبحاثه عن غيرها من الكتابات اللسانية العربية الحديثة في ملازمتها للنقد البناء والتقويم الموضوعي للقديم والحديث، والعلم كما نعلم «مدين في وجوده أو في تقدمه إلى أشخاص عرفوا كيف يجددون طرق مشاهدتهم، ومعاينتهم، وتساؤلهم، وتأملهم، وتنظيمهم، واكتشافهم».[40] فكل مقولة لسانية لا يتم إقرارها أو رفضها إلا بعد إنزالها إلى مستوى النظر والتمحيص،[41] وحملها على غيرها من المفاهيم؛ و«المقارنة بين هذه المفاهيم كما تصورها هؤلاء العلماء المبدعون، وما جاء بدلها فيما بعد من مفاهيم غير علمية، والمقارنة أيضا بينها وبين ما نجده اليوم من مفاهيم علمية في العلوم اللسانية الحديثة وفي المنطق العلمي... لأن أوجه الشبه قد تخدع الباحث أحيانا، كما أن الفوارق الكثيرة قد تضل أحيانا الباحثين فلا يهتدون إلى الشبه العميق الذي لا يتضح إلا بالطرق التحليلية الدقيقة كالطرق المنطقية الرياضية».[42] ومن ذلك مثلا تمييزه الواضح بين الاستدلال الأرسطي القائم على مفهوم الاشتمال (اندراج شيء في شيء آخر)، والاستدلال العربي المبنيّ على حمل شيء على شيء وإجرائه عليه. ويشغل النقد اللساني حيزا كبيرا في أبحاثه، وسنكشف عن شيء من ملامحه من خلال نماذج مختارة من القضايا المتنوعة التي ناقشها.

3 - 1 - مفهوم الأصالة:

من مظاهر النقد اللساني عنده تحديده لمفهوميْ الأصيل والأصالة بعد رفضه أن تكون اللفظة الأخيرة مقابلا ضديا لمفهومي الحداثة أو المعاصرة، كما هو الشأن عند الكثير من المثقفين، فالأصيل[43] «في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه»؛ وبشكل آخر «هو الذي لا يكون نسخة لغيره». وأما الأصالة، كما ورد في تصريحه قائلا: «فإننا لا نشاطر نظرة الكثير من المثقفين عندما يقابلون هذا المفهوم بالحداثة أو المعاصرة، فإن الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أيًّا كان المقلَّد». ويقصد بالتقليد «اتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقدا الحقيقة فيه من

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

غير نظر وتأمُّل في الدليل»، كما حدث عند ناقدي التراث الذين نبذ كثير منهم المفاهيم العربية بعد تأثرهم بالطروحات التي خلفتها المحاكمة اللسانية للفكر اللغوي القديم لدى جيل الرواد. وبعد نقده للذين استبدلوا تقليدا بتقليد، فعابوا تقليد القدماء واستبدلوه بتقليد الغربيين، يخرج بنتيجة مفادها: أن الأصالة في زماننا هذا، وانطلاقا مما سبق ذكره، هي الامتناع عن تقليد الغربيين خاصة.[44] إن ما سعى الحاج صالح لإظهاره من خلال هذا التناول لمفهوميْ الأصيل والأصالة هو التنبيه على ضرورة التفتح الذهني لدى المقلِّد، بأن يكون دائما على استعداد لإعادة النظر والتمحيص، وعدم الاطمئنان مقدما وقبل النظر إلى كل ما يصدر من الغير حتى يقوم الدليل الذي يحمل الإنسان، بل يجبره على تقبُّل أقوال غيره،[45] فقد تَحْجُب الأفكار المسبقة الرؤية، وتخفي بعض الأبعاد الجديدة للموضوع قيد الدراسة. والعلم، كما يتصور (Popper)، يتطور وفق منوال تتعاقب فيه عمليات الدحض تعاقبا لا محدودا.[46]

3 - 2 - أسطورة اللغة النموذجية المشتركة:

من بين القضايا التي أثارها نفر من المستشرقين، قياسا على الوضع اللغوي اليوناني،[47] وتَبَنَّاها بعض الباحثين العرب، اعتقادهم أن اللغة النموذجية التي خطب بها الخطباء، وشعر بها الشعراء، ونزل بها القرآن لم تكن لغة تخاطب للناس في حياتهم العامة، ولم تكن سليقة يتكلمونها دون شعور بخصائصها.[48] فقد حملوا الفصحى القديمة على الفصحى الحديثة، وأسقطوا الوضع اللغوي العربي الحديث على الوضع اللغوي القديم، وزعموا أن لغة أو لغات التخاطب شيء، واللغة المشتركة الأدبية، أو النموذجية، أو القديمة، أو المبكرة، كما أُطلق عليها، شيء آخر،[49] أي لغة مشتركة أدبية تقابلها لغات تخاطب مختلفة بين قبيلة وأخرى (أي، بالتعبير الراهن، لهجات إقليمية). وقد ترتبت على هذا الطرح أفكار أخرى أكثر خطورة فحواها: أن المدونة اللغوية التي استقرئت منها القواعد ناقصة وغير تمثيلية وفيها تحيز كبير،[50] وأن النحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ومتباينة ليستخرجوا منها نظاما نحويا واحدا.[51] وهذه الفكرة، في منظور الحاج صالح، غريبة عن العرب، ولا سبيل إلى العثور عليها في أي كتاب من كتب اللغة أو النحو القديمة، ولم تتم الإشارة لدى التراثيين إلى وجود لغة عربية منفصلة عمَّا سموه باللغات.[52]

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

واللافت للنظر في رد الحاج صالح على هذا التوهم هو طبيعة الأدلة النقلية والعقلية التي قدمها لدحض هذه الأسطورة،[53] فقد لاحظ أن هناك تخليطا واضحا لدى هؤلاء المدَّعين بين ما كان يُقصد من لفظة «لغة» عند القدماء والمحدثين، وقد أدى تطور مدلولها شيئا فشيئا إلى ما يدل عليه مفهوم «اللسان» في اللسانيات الحديثة، والتسوية بين المدلولين، كما أدت التسوية بينها (أي لفظة لغة) وبين مفهوم «اللهجة» (Dialecte) الأوروبية، التي فُهمت خطأ[54] في مرحلة ما من تطور دلالتها (كلسان محلي، لا أداءً خاصًا بعنصر من بعض عناصر اللغة)، أدى إلى التداخل، وكان أحد أسباب التخليط في زماننا.[55]

فـمصطلح «لغة» في كلام سيبويه والنحاة الأوائل يدل على: « كيفية خاصة في استعمال العرب، أو جماعة منهم، لعنصر خاص من عناصر العربية» «Variant» ليس إلا، أي كيفية التأدية أو طريقة الكلام التي انفرد بها بعض العرب عموما[56]. وقد نصت العرب على اختلاف في الأصوات، وفي صيغ الكلمة أو مدلولها، وفي بعض التراكيب، نحو: (نَستعين/ نِستعين)، (مَعَكم/ مَعْكم)، (مُستهزئون/ مستهزون)، (صاعقة/ صاقعة)، (الصقر/ السقر)، (أما زيد/ وأيْما زيد)، (هذا البقر/ هذه البقر)، (ما زيدٌ قائمٌ/ ما زيدًا قائمًا)...إلخ. ولم يصرحوا أبدا أن هذا التنوع يشكل كيانا لغويا منفصلا (أي نظاما لغويا مستقلا بذاته).[57] هذا الذي أطلق عليه بعضهم، ومنهم «ديفيد جستيس» (David Justice) الاضطراب المتخفي في الآثار المتنوعة للغات المحلية، وقد استطاعت قوة المعيار أن تستأصلها في الأشكال اللغوية المكتوبة.[58] وأما اللهجة فهي نظام لغوي كامل، أو لسان محلي أو قبلي، أي اللسان الإقليمي بالتعبير الحديث،[59] لا ميزة لَهَجِيَّة أو تنوع أدائي معين.

ويتساءل الحاج صالح: أيُعقل أن لا يتفطن القدماء إلى لغةٍ تخاطب مشتركة نموذجية مغايرة للغة القرآن والشعر، وفيهم من فيهم من أهل العلم والبيان والفصاحة، كابن جني وعبد القاهر والجاحظ...إذ يستحيل عقلا أن يكون العلماء القدامى قد سكتوا كلهم عن هذا! ثم ما الفائدة من السكوت؟ ولماذا؟! وأقوى دليل لديه على وحدة اللغة العربية في ذلك الزمان، أن كل بناء نحوي وُجد في القرآن والشعر له ما يماثله غالبا في الكلام العادي.[60] بالإضافة إلى ذلك لاحظ الحاج صالح أنه لا يوجد في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

«الكتاب» أيُّ تفضيل للهجة على أخرى. أما تفضيل استعمال لغوي على استعمال آخر لدى سيبويه وشيوخه وتلاميذه، فمرده إلى الخفة وكثرة دورانه في أفواه العرب الفصحاء.[61] وأما ما قلَّ استعماله من اللغة، أي «الغريب»، فهو ما «لم يدُر في أفواه العامة كما دار في أفواه الخاصة... وليس كل العرب يعرفون اللغة كلَّها، غريبها و واضحها ومستعملها وشاذها، بل هم في ذلك طبقات يتفاضلون فيها... وأما اللغة الواضحة المستعملة سوى الشاذ والنادر، فهم فيها شرع واحد».[62] يتشابه فيها كل الذين ينتمون إلى الجماعة اللغوية الواحدة.

3 - 3 - نظرية المقطع:

وفي قراءة ناقدة للصوتيات العربية، يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن التصور العربي بُني على رؤية حركية لفظية طبيعية،[63] تخالف النظرة اليونانية من زوايا متعددة، وربما تلتقي معها فيما هو راجع إلى الحس المبني على المشاهدة والتجربة. فالتصور اليوناني الذي بُني عليه تقسيمهم لأصوات اللغة إلى مصوتات وصوامت، وكان سببا في ظهور مفهوم أو نظرية المقطع، هو ما لاحظه نحاتهم من أن بعض الأصوات لا يمكن أن يُنطق بها في الكلام العادي دون أن يرافقها صوت من جنس آخر (إذ لا يقوى الحرف على الانفصال بنفسه بل لا بد له من صُوَيِّت أو جرس يرافقه ويتأدَّى به إلى السمع)، وفي المقابل يَقْدِرُ الناطق بالصوت المرافق أن ينطق به منفردا. هذا هو التقسيم الذي توارثه الغربيون جيلا بعد جيل، وبنوا كل تحليلاتهم عليه.[64]

وللنحاة العرب القدامى نظرة أخرى في منظور الحاج صالح، تتضح من خلال وصفهم للحركة والسكون اللذَيْن لا يوجد لهما مقابل في الحضارات الأخرى،[65] وكثير من الباحثين العرب والغربيين لا يعرفون بالضبط ما يقصده علماؤنا الأولون من الحرف المتحرك والساكن.[66] وفي تقسيم العرب لأصناف الحروف يلتقي النحاة العرب بتقسيم اليونانيين لأصواتهم إلى صوامت وصوائت، على اعتبار هذا التقسيم ظاهرة عامة الوجود، تنتج في كل اللغات عند تقطيع الصوت الطبيعي في المخارج. ولكن الفارق بين النَظْرَتين العربية واليونانية يكمن في أن العرب فرقوا بين الحركة (وهي صوت عندهم) ومدَّتها، فاعتبروا هذه المدَّة حرفا قائما بذاته، بل حرفا تاما (حرف المد) دون الحركة التي هي ابتداؤها، ولم يجعلوها حرفا واحدا وهو المُصَوِّت

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الطويل عند اليونان (والصوتيين الغربيين). ويتأسس التقسيم اليوناني للأصوات على: (صوامت + صوائت قصيرة وطويلة)، وفي المقابل يتشكل التصنيف الصوتي العربي من: (حروف صحاح وتسمى «جوامد» + حروف لين ناقصة و توامّ). ويطلق على حروف اللين الناقصة أصوات الحركات، وعلى حروف اللين التوامّ مدَّات الأصوات.[67]

ويلاحظ الحاج صالح أن كثيرا من الباحثين لا يعرفون أن للحركة عند علماء العرب وظيفتين بارزتين في عملية الكلام وإحداث الحروف في المخارج، تنفرد بهما عن بقية الحروف هما: تمكين الناطق من إحداث الحروف (حركة عضوية هوائية) أولا، وتمكينه من الانتقال من موضع أو مخرج حرف إلى موضع أو مخرج حرف آخر في السلسلة الكلامية ثانيا. وبعض المتأخرين وأكثر المحدثين كما يقر الحاج صالح، لا يعرفون من الحركة إلا المفهوم السائد الدال على المصوت القصير. والحقيقة أن الحركة كصوت غير الحركة التي تمكِّن من إحداث الحرف ووصله بحرف آخر، فبالحركة (أي الحروف الناقصة، أو أبعاض الحروف كما يسميها القدماء، أو أصوات الحركات بتعبير الحاج صالح) ينبعث الصوت ويتأدَّى، ويُتوصل إلى النطق بالحرف في حين يتعذر ذلك بالسكون، وأما الحرف (الصحيح) فلا يُمَكِّن من إخراج الحرف. وهذا هو السر في تسميتهم الحركة حركة، لأنها إطلاق، والسكون حبس. وبهذا المفهوم تكون الحركة عملية عضوية هوائية فيزيائية تمكِّن من إخراج الحرف والانتقال منه إلى حرف آخر، فإذا تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى الذي يليه. والحرف المتحرك لا ينفرد كما لا ينفرد الساكن، بخلاف المقطع القصير فإنه يُمكن في النظرة اليونانية أن ينفصل، وهو ما يفترق فيه التصور العربي، في منظور الحاج صالح، عن التصور اليوناني.[68]

وفيما يتعلق بمفهوم المقطع، وهو أصغر المجموعات من العناصر الصوتية التي يمكن أن تنفصل في النطق عمَّا قبلها وعمَّا بعدها، يذهب الحاج صالح إلى أن أهل الأداء يستعملون المصطلح للدلالة على الموضع من الكلام الذي يمكن أن يُوقف عليه، وقد سمَّى العرب Syllabe مقطعا لأنه أقرب لفظ عربي إلى معنى المصطلح اليوناني. وفي الواقع لا يوجد المقطع كما بيَّن عالم الأصوات الفرنسي «روسلو» إلا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بين وقفتين. وقد أنكر كثير من الغربيين أن تكون في الكلام العادي مقاطع، فلا وجود له إلا بالقوة أي بشرط،[69] وهذا ما أثبته المختصون بالصوتيات التجريبية، حيث لاحظوا أن الكلام الطبيعي وتموجاته متصلة بعضها ببعض في تعاقبه بدون أي انقطاع، ولا مقاطع تحصل فيه، كما يتصور ذلك خطأً اليونانيون ومن تبعهم من العرب والغربيين. ولا يتمثل هذا التعاقب على شكل اقتران أجزاء (عناصر) بأخرى بدون إدراج للحركات المُحْدِثَة لها، بل على شكلٍ اهتزازي وانسيابي مستمر، تكون الحركة سببا مركزيا في حدوثه.[70] ويتعجب الحاج صالح: كيف يجوز لمن لم يدخل قط إلى مخبر صوتي الحديث عن أقوال الصوتيين العرب؟![71] كما يتعجب من الذين لا يزال أكثرهم يبنون النظريات على أساس التصور اليوناني بدون أي تحفظ، وتبعهم في ذلك أغلب الباحثين العرب.[72] هذا هو التصور العربي للدينامية اللفظية، أو قواعد التلفظ في العربية وكثير من اللغات، يمكن تلخيصها في ما يلي:

– للحرف ثلاثة أطوار في حدوثه: وضع العضو في موضعه، ثم ملازمته له، ثم رفعه عنه.

– إحداث الحرف مقيد بما يحدث بعده وقبله من الحركة.

– يحدث الحرف إما بإطلاق الهواء وإما بحبسه، (والحبس المقصود هو الذي لا يتلوه رفع العضو، وليس الحبس الناتج عن وضع العضو بالضرورة في كل حرف، وفي جميع أحواله).

– لا يمكن أن يُنطق بحرف متحرك وحده في سياق الكلام، فلا بد أن يكون متلوا بحرف متحرك أو ساكن، فعملية «الإدراج» تقتضي أن تتهيأ الأعضاء في أثناء الحركة للنطق بحرف آخر.

– لا يمكن أن يُنطق بحرف ساكن وحده، كما يتعذر الابتداء بالساكن.[73]

– لا يلتقي ساكنان لأنه يتعذر أن يتعاقب حبسان، أي حبس وراء حبس آخر.

– الحركة كحرف أي كمصوت لا استقلال لها.

– الحركة كمصوت فقط لا يمكن أن تحدث إلا بعد الحرف.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

3 - 4 - الفاعل الصناعي والفاعل المعنوي:

من أمتن ما أثبته علماء العرب في منظور عبد الرحمن الحاج صالح تمييزهم الواضح بين المعنى الوضعي (الأول) والمعنى الاصطلاحي (وهو وضع ثان)، وتعسفا لم يميز المنتقدون الذين شنوا هجوما عنيفا على النحاة جهلا منهم، كما يقول، بطبيعة صناعتهم وما تقتضيه أغراض القوم من ضرورة التمييز بين اللغة والاصطلاح، أي بين المعنى الذي يدل عليه اللفظ في الوضع الأول للغة، وبين المعنى الذي يخص اللفظ الوضعي في الوضع الثاني، ليس على مستوى الخطاب وإنما على مستوى المنظومة المصطلحية للصناعة النحوية. وبأسلوب يحمل رجة إنشائية يقول الحاج صالح: «لقد فوجئ النحاة بهجوم عنيف ضدَّهم في زمان ابن الراوندي وغيره من المتكلمين غير المتخصصين في علوم العربية، وكانوا يجهلون أغراض النحويين»،[74] فقالوا كما ورد على لسان ابن جني: «يقول النحويون إن الفاعل رفعٌ والمفعول نصبٌ، وقد ترى الأمر بضد ذلك؛ ألا ترى تقول: «ضُرِب زيدٌ» فترفعه وإن كان مفعولا به، وتقول: «إن زيدًا قام» فتنصبه وإن كان فاعلا. وتقول: «عجبت من قيام زيد» فتخفضه وإن كان فاعلا... ومثل هذا [كما يعقب ابن جني] يُتعب مع هذه الطائفة، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبرُ عليه، ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عليه هذا الهوس وذا اللغو...ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء... والمفعول أنه إنما يُنصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل وجاء هو فضلة».[75] فالتخليط لدى هذه الطائفة التي ترى أن ما أورده النحاة من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال سببه، عند ابن جني ، الجهل بأصول النحو وأغراض النحويين، لأنه كما يقول: «لست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطوٍ على الاعتراف به».[76]

3 - 5 - النحو العلمي والنحو التعليمي:

نبه الدكتور الحاج صالح إلى الخلط الذي يحدث بين المفهومين وما يترتب عليه من تدهور في تدريس لا النحو فحسب بل العربية عموما،[77] ومع ذلك يبقى اللبس قائما لدى البعض، حيث يقول وهو بصدد الحديث عن بعض معاصرينا الذين حاولوا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

استبدال أوضاع النحو القديم بشيء تافه استعاروه من النحو التقليدي اليوناني واللاتيني: «...كما حاولوا أيضا تبسيط النحو، وهذا دليل واضح على التباس المفهوم! إذ كيف يُبَسط النحو وهو القانون الذي بُني عليه اللسان! ولا شك أنهم أرادوا تبسيط الصورة التي تُعرض فيها القواعد على المتعلم. فعلى هذا ينحصر التبسيط في كيفية تعليم النحو لا في النحو نفسه، لأنه علم محض، وهل يُعقل أن يُجحف بالعلم بحذف بعض قوانينه وعلله»!؟ فرؤية الحاج صالح لفكرة التيسير من خلال مضمون القول تشير إلى:

أ – أن النحو في حاجة ماسّة إلى من ييسر أساليبه ويوضح طرق عرضه، وليس في حاجة إلى من يغير قوانينه الثابتة من حيث هي علم، أما التصور العلمي فهو قابل للتطوير لكن وفق الشروط التي يتطلبها العلم.

ب – أن النحو جهاز كامل، وأن حذف أي جزء منه يؤدي إلى تعقيده وربما إفساده. وما يلاحظ على فكرة الحاج صالح أنها تتقاطع مع رأي مشهور لـ «يلمسلاف» (Hjelmslev) في كتابه التأويلات يقول فيه: «إذا كنا نريد نحوا سهلا فلا توجد سهولة في النحو (بالطبع من حيث هو علم)، فالنحو هو النحو، وإن أي مجهود يبذل لجعله أكثر سهولة مما هو عليه، سوف يقود لا محالة إلى تحريف القواعد والقوانين، وهتك مبادئ ثابتة لها مصداقية في العلم»[78]، لأن النحو في أساسه صناعة تعين على اكتساب اللغة بعد أن ضاعت السليقة، ونجاحه في هذا المركب أمر لا يختلف فيه من يطلبون له اليوم مزيدا من النجاح.[79]

هذه أشتات متفرقات من النقد اللساني، تم استقراؤه من عديد المؤلفات، وهو قليل من كثير، لا يسع المقام لذكره تفصيلا، والإلمام بموضوعه يحتاج في اعتقادي إلى أطروحة مستقلة بذاتها، وليس من السهل فصله عن المتن؛ فهو مزيج من التأليف والوصف والشرح والتعليق والنقد ونقد النقد. ولمزيد من التمثيل، تعمدنا أن نختم «النقد اللساني» عند عبد الرحمن الحاج صالح بنماذج مُسْتلَّة من كتابه الأخير «البنى النحوية العربية».

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

4 - «البنى النحوية العربية»، لماذا؟[80]

أسباب عديدة دفعتنا إلى اختيار كتاب «البنى النحوية العربية» للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، لعل أبرزها:

أولا – أنه آخر كتاب ألفه الشيخ قبل وفاته، فهو الحلقة الرابعة في سلسلة علوم اللسان عند العرب بعد «السماع اللغوي العلمي عند العرب»، ثم «منطق العرب في علوم اللسان»، ثم «الخطاب والتخاطب ونظرية الوضع والاستعمال». ولا ندري مصير الحلقة الأخيرة لهذه السلسلة التي أعلن أنه سيخصصها للصوتيات العربية من الخليل إلى العصر الحديث.[81]

ثانيا – أن موضوعات الكتاب كما يصرح المؤلف علمية محضة، تتعلق بالنحو العلمي ولا تصلح بأي حال من الأحوال للتعليم اللغوي.[82]

ثالثا – الإجابة عن السؤال الذي يطرحه بعضهم: هل يعدّ الحاج صالح لسانيا أم نحويا؟ إن مضمون الكتاب يعكس نحويا بامتياز، ولكن شتان بين بضاعته وبضاعة أغلب النحاة! فنحوه علم قديم ولكنه ليس جافّا، فقد أضفى عليه روح الحداثة! وأما منهج الكتاب وأدوات التحليل التي استثمرها في إجراء المقارنات فتفصح عن لساني بامتياز، وكل لساني نحوي في نظرنا وليس العكس.

رابعا– طبيعة المنظومة الاصطلاحية التي تم استثمارها في بناء نظرية النظرية (Métathéorie)، وتوظيفها في إجراء المقارنات وتحليل الأبنية النحوية بين لسانيات التراث وبين علوم اللسان الحديث؛ فقد وجدنا لها حضورا في مؤلفاته الأخرى وبخاصة كتابه الموسوم بـــ «منطق العرب في علوم اللسان»، ولكن ليس بهذه الكثافة، جاء عرضها في الكتاب على شكل ثنائيات لغوية، وأحيانا ضدية نحو: (الوضع/ الاستعمال)، (الأصل/ الفرع)، (الانفصال/ الابتداء)، (الإفراد/ التركيب)، (البنية/ الوظيفة)، (قسمة التركيب/ قسمة المواقع)، (العامل/ المعمول)، (العلاقات الأفقية/ العلاقات العمودية)، (الصورة/ المثال)، (القياس/ التكافؤ)، (اللفظة الاسمية/ اللفظة الفعلية)، (المهمل/ المستعمل)، بالإضافة إلى: الحمل، والنظير، والبناء، والجملة، والرتبة، والصيغة، والموضع، والعلة، والصدارة،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والعلامة العدمية، والمادة الأصلية، ونظام اللغة، وظواهر اللغة، والصفات المميزة... إلخ. وكل هذه المصطلحات مفاهيم أساسية في بناء «نظرية النظرية» التي فضَّل الحاج صالح أن يطلق عليها «البنى النحوية العربية»، حملا لها على كتاب تشومسكي المشهور الذي تضمن النظرية التوليدية، رغم وجود بديل سابق عُرف به في الكتابة اللسانية العربية هو «المدرسة الخليلية» ثم «النظرية الخليلية» بعد ذلك!

خامسا – والكتاب ليس مجرد عرض لقواعد اللغة العربية كما وصلتنا من القدماء، بل هو عمل علمي تأسَّس على النظر في اللغة وصفاً وتصنيفاً وتفسيرًا، على اعتبارها ظواهر ونظاما، وعرضها على شكل مخططات، ورسوم بيانية، وتشجير مكثف، لم نعهد له مثيلا في المؤلفات السابقة. والهدف من ذلك كله هو الكشف عن تصور النحاة القدامى الشامل لنظام العربية والأسس التي بُنِي عليها، وما أنتجوه من جهاز مفاهيمي لم يدرك بعض من جاء بعدهم أبعاده.[83]

سادسا – والأهم من الأسباب السابقة كلها، أننا نجد عنوانه يتناص ربما عن قصد مع كتاب أحدث انقلابات ثورية في تاريخ علوم اللسان البشري هو: البنى النحوية Syntactic structures لتشومسكي، والفرق الوحيد بين العنوانين: أن البنى النحوية لتشومسكي عامّ، في حين قيَّد أو خصَّص الحاج صالح «البنى النحوية» بلفظة «العربية». وفي الكتاب نعثر على عديد المقارنات بين أفكار الخليل وأتباعه وبين بعض أفكار سوسير وتشومسكي، وأستاذه هاريس، وأستاذ أستاذه بلومفيلد، وبخاصة في الخاتمة،[84] التي لاحظنا أنها تضمنت عنوانا صريحا يتعلق بـــــالمقارنات؛ «مقارنة ختامية موجزة بين ما جاء به العلماء العرب وبعض مذاهب اللسانيات».[85] فمنهج الكتاب تَأسَّس أصلا على فكرة المقارنة بين ما جاء به العلماء العرب، وبين ما هو رائج الآن في علوم اللسان الحديثة.[86] وسنقدم للقارئ الكريم فيما يأتي بعض الأمثلة على ذلك.

4 - 1 - الفرق بين مصطلح «بنية» العربي ومصطلح «Structure»:

يحذّر عبد الرحمن الحاج صالح معشر الباحثين من التخليط بين المفهوم العربي وما يمكن أن يقابله في علوم اللسان الحديثة، فالتصور العربي لمفهوم البنية لا يتطابق مع تصور اللسانيين البنيويين لمفهوم (Structure)، فهما شيآن مختلفان تماما في منظوره،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ووجه الخلاف بينهما أن الكلمة الأجنبية تشير في الأساس إلى الاختلاف الحاصل في الصفات الذاتية المميزة للوحدات التي تتم في المستويات التي فوق الوحدات الصوتية، وسوسير نفسه أبو البنيوية لا يسميها بنية بل نظاما. والأصل في الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء البنيويون سببه في اعتقاد الحاج صالح تغليب النظرة الفلسفية على النظرة العلمية التي جعلت سوسير يفرط في الاهتمام بالاختلاف، وينظر إلى اللغة كلها على أنها نظام من الاختلافات.[87] أما التصور العربي لمفهوم «البنية» فهو ناتج عن التركيب، ويقصد بالبنية النحوية هيكل كل جملة، وأيضا الصيغة[88] « أي الهيئة الافتراضية[89] التي يمكن أن تكون عليها الأسماء والأفعال القابلة للصياغة فقط.[90] أما «البناء» فمدلوله أخص من البنية والصيغة، ويعني به النحاة عندما يكون مصدرا: التركيب والتأليف لعدد من العناصر الذي يترتب عنه إنشاء وحدة جديدة على صيغة معينة. والمراد بـ «بناء» الكلمة في تحديد «الرضي الأستراباذي» هو: «وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها على اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه».[91]وواضح من خلال هذا التحديد أن نظام اللغة عند العلماء العرب مبني على التباين في البنية من جهة، إلا أنهم لا يجعلون منه أساس الانتظام اللغوي، وعلى التكافؤ فيها من جهة أخرى وحمل الشيء على نظيره.[92]

4 - 2 - التوليد عند تشومسكي والتفريع بالتحويل عند العرب:

يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن توليد تشومسكي هو «مُنوئيد» (أحادي المثال) في اصطلاح الرياضيات، والتفريع بالتحويل عند العرب هو زمرة مبنية على التحويل، وبالتالي التناظر. والفرق بينهما: أن التوليد على الطريقة الغربية هو مجموعة لا تتجاوز المنوئيد، لأنها كالحد بالجنس والفصل والاستدلال بالقياس الأرسطي لا تتصف بالتناظر، إذ التقسيم إلى أجزاء أو تحليل الجنس إلى أفراده، أو اندراجها تحته لا يناظره شيء كما هو الحال في المنوئيد. أما عمليات التوليد أو التفريع العربي بالتحويل، القائمة على الزيادة والتركيب هي مجموعة من التحويلات التي تستوفي شروط الزمرة في الرياضيات، وردُّ الشيء إلى أصله أو التحويل المعكوس هو نوع من الأنواع كما يذهب إلى ذلك علماء العرب.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وليصلح تشومسكي النقصان الفادح الذي يمتاز به التحليل إلى مكونات قريبة لجأ، كما لاحظ الحاج صالح، إلى مفهوم التحويل، غير أنه لم يبين بالمخططات والتشجير كيف يتم ذلك (أي التحويل) كما فعل بالنسبة إلى التوليد الذي سَهُل على تشومسكي تمثيله بالتشجير، على اعتباره المخطط الأمثل لتصنيف المكونات المباشرة. وفي المقابل يمثل الحاج صالح للتفريع العربي بالتقابل التناظري (Bijection) بين مجموعتين كما يفعل النحاة مثلا عند تحويلهم الجملة المبنية للمعلوم ومقابلتها بالمبنية للمجهول. وفي معادلة بسيطة نستنتج أن: (التوليد العربي = زمرة) أما (المنوئيد = زمرة – صفة التناظر).[93]

4 - 3 - نظرية الموضع:

يتساءل الحاج صالح في مقدمة الكتاب قائلا: «ما هو «الموضع» الذي يكاد يأتي في كل صفحة من صفحات كتاب سيبويه؟[94] تُعد فكرة الموضع أو المواضع أو المواقع، كما يطلق عليها بعض من جاء بعد سيبويه، القلب النابض للنظرية النحوية العربية[95]، ومن يدرك فحواها يفهم الأبعاد العلمية لنظرية العامل النحوي. وعين الموضع كما استنبطه الدكتور الحاج صالح من أقوال الرماني والمبرد وابن جني وأبي علي الفارسي... يشير إلى[96]: موقع الوحدات أو العناصر اللغوية في تسلسل الكلام ومحيط خاص، حيث تتوالى على ترتيب وهيئة معينة، وبتعبير آخر: الحيز المكاني أو المواقع التي يمكن أن يشغلها كل واحد من العناصر اللغوية، أو فئة العناصر أو الوحدات التي يمكن أن تحتل الموقع نفسه. فبعض العناصر قابل للوقوع موقع عناصر أخرى من نفس الجنس، وتأدية ما تؤديه، وبعضها غير قابل، ولو وضعتها موضع فئة ليست من نفس القبيل لم يجز. وما يسميه الرماني بقسمة المواقع يطلق عليه في اللغات الأجنبية (Distribution)، وهو، كما يقر المؤلف، مفهوم منهجي لجأ إليه «بلومفيلد» لاستخراج الوحدات الدالة الصغرى بطريقة موضوعية، وإثبات هويتها وتصنيفها. «ومن خصائص هذه المواقع، عند العرب، أن اللفظ الواحد قد يتغير مجراه بانتقاله من موضع إلى موضع آخر، فيصير بذلك فردا من جنس آخر».

وفكرة الموضع أساسية في التمييز بين المفاهيم النحوية، فهناك فرق بين الفاعل في اللفظ والفاعل في المعنى، وترتيب اللفظ في بناء الجملة هو الذي يحدد ذلك؛

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ففي قولنا: «مررت برجل يقرأ، ورأيت رجلا يحَدِّثُ» فرجل في كلا الجملتين هي الفاعل المعنوي ولكن الفاعل الصناعي أي اللفظي فيهما انطلاقا من ترتيب اللفظ هو الضمير المستتر «هو»، وترتيب اللفظ هو الذي يَعْتَدُّ به أهل هذه الصناعة، قال ابن جني: «الفاعل ليس المراد به أن يكون فاعلا في المعنى دون ترتيب اللفظ، وأن يكون اسما ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل كـــ «قام زيد وقعد عمر»، ولو كان الفاعل الصناعي هو الفاعل المعنوي للزمك أن تقول: «مررت برجلٌ [هكذا بالرفع] يقرأ» فترفعه لأنه قد كان يفعل شيئا وهو القراءة، وأن تقول: «رأيت رجلٌ [هكذا بالرفع] يُحدِّثُ» فترفعه بحديثه، وأن تقول في رفع زيد من قولك: «زيد قام» أنه مرفوع بفعله لأنه الفاعل في المعنى».[97] ويؤكد ابن جني هذه الفكرة بقول أبي علي الفارسي: «يجوز أيضا أن تُخرجه [أي اللفظ أو العنصر] من جنس إلى جنس آخر إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره». وواضح أن هذه الفكرة التراثية تتقاطع مع مبدأ من المبادئ التي أعلن عنها سوسير لاحقا في تحليله المشهور لثنائية المحورين: التركيبي في مقابل الاستبدالي عند نسيج النص وإنتاج الكلام.

وبعد المقارنة والتحليل لمدلول الموقع في الكلام كما ورد في اللسانيات الأمريكية (عند بلومفيلد وتلميذه كينيث بايك K. Pike) يستنتج الدكتور الحاج صالح أن للفظة «موضع» عند سيبويه مدلولا أوسع وأدق من مجرد الموقع المحسوس؛ فليس بالضرورة أن يكون الموضع موقعا محسوسا للوحدات اللغوية، فقد يكون موضعا في البنية (هيئة افتراضية) لا في تسلسل الكلام، ومحتوى الموقع قد يكون خاليا. فالموضع إذا «هو الفضاء الاعتباري الذي لا يظهر في درج الكلام إلا إذا دخلت فيه، وشغلته وحدة لغوية مهما كان محتوى الكلام المنطوق، وبشغلها لهذا الفضاء تكشف هذه الوحدة الملفوظة عن وجود الموضع في بنية من الكلام. وقد لا تدخل فيه، ولا تظهر فيه أحيانا أخرى، ولهذا يضطر اللغوي إلى تقديرها لإظهار الموضع».[98]

5 - خاتمة:

من خلال هذه القراءة يتبين أن «النقد اللساني» بُعْدٌ واضح في أبحاث الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ودراساته، هيمن حضوره على الكتابة اللسانية لديه، وليس من السهل فصله عن المتن؛ فقد بدا مزيجا من الوصف، والشرح، والتفسير، والنقد، ونقد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

النقد. انسحب نقده اللساني على التراث، وعلى ناقدي التراث من العرب والغربيين؛ فلا يوجد مفهوم لساني مقدس في أبحاثه، وكلها تتنزل عنده للفحص والتمحيص. وتكشف مراجعاته للمنجز اللساني العربي والغربي عن ناقد متبصر، يعكس نقده حقيقة المسعى العلمي المثمر لأفكاره وآرائه، ويفصح عن طبيعة قراءته الناقدة وما تتميز به من نظرة تجديدية، وتفتح ذهني، وروح استدلالية، وقدرة على استنباط الوجوه والفروق، واستخلاص النتائج، والتمييز بين الأصيل من المفاهيم والتصورات وبين المقلد، لدى أجيال متعاقبة من النحاة واللسانيين؛ يكشف لك عن وجه الأصالة في الأصيل، وعن وجه التقليد في المقلد: فأحيانا ينبه إلى التغيير والاختصار الذي أحدثه شراح «الكتاب» من المتقدمين. وأحيانا يُخَطِئ المتأخرين من النحاة، ويصف أعمالهم بالمدرسية، وأحيانا أخرى ينقد تعسف اللسانيين المحدثين من العرب والغربيين، مع إثبات العجز الإجرائي لمقولاتهم اللسانية بأساليب متنوعة، من سماتها اللغة العلمية المباشرة، والبصمة الأسلوبية المتميزة، التي تتخللها من حين إلى آخر رجة إنشائية لافتة،[99] لها بعد تأثيري إقناعي يهز القارئ، نحو قوله مثلا: «...والعجيب في قول ابن سينا...»، «... والعجيب أنه قد ظهر في العشريات الأخيرة نظريات...»،[100] «ابتلينا معشر الباحثين العرب منذ أن قرر البلاغيون المتأخرون...»،[101] «...تَوَهُّمَات النحاة بعد سيبويه...»، «...لا يوجد مثله في النظريات اللسانية الحديثة»، «وهذا الاهتمام لم يحصل إلا قديما في عهد سيبويه...»، «و يا حبذا لو درسوا في نفس الوقت نظريات علم اللسان الحديث...» إلخ.[102] ويتواتر في قراءته الناقدة حضور لعبارة «لم يدركوا» في أسيقة متنوعة، وبصيغ مختلفة كقوله: «لم يفهموا»، «لم يستنتجوا»، «لم ينتبهوا»، «لم يميزوا»، «خلطوا»...إلخ.[103] ومن الاستراتيجيات التي وظفها في «نقده اللساني»، حمل المفاهيم بعضها على بعض، على شكل ثنائيات لغوية متقاربة، أو متقابلة، أو متضادة، وفعالية هذا النوع من العرض في عمليتي التوصيل والتأثير معلومة لدى علماء التربية والنفس.

هذا بُعْدٌ من الأبعاد البحثية عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، (تقبل الله جهوده في خدمة اللغة العربية)، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته، فهو أستاذ من أساتذة الجيل، ورائد من رواد اللسانيات، نحويّ لا يشبه النحاة! تراثيّ ليس كبقية التراثيين! حداثيّ ليس كأغلب الحداثيين![104] بوّأته إحاطته

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

العميقة بالنماذج النظرية اللسانية كي يكون كذلك، وهدته قراءاته المتواصلة إلى اكتشاف نظريات في علوم اللسان العربي لا سيما عند الخليل وأتباعه. وقد سعى طيلة مسيرته العلمية إلى تمثل أفكارهم، وهضم مادتهم، وتحويلها بعد ذلك إلى نظرية حديثة مكافئة، إن لم نقل متجاوزة، للنظريات اللسانية الغربية. لقد وُفق الحاج صالح في تحديد معالم نظرية النحاة العرب، وجمع أصولها، واجتهد في صياغة نظرية النظرية منها، رغم غموض أساليب القدماء، وصعوبة لغتهم العلمية، وضبابية الإطار النظري الذي تشكلت فيه مقولاتهم اللسانية، ثم رحل عنا وفي نفسه شيء منها (من نظرية النظرية)، ولا ندري! من الباحث الموهوب الذي سيحظى بشرف الإضافة إليها، فيدرك النظام أو العلاقات[105] التي تجمع أشتاتها، وربما يهتدي إلى صياغة تحمل مزيدا من الوضوح، والشمول، والتماسك، والاقتصاد، وكل هذه الصفات من خصائص العلم المضبوط.[106]

الإحالات والحواشي:

1 – الدكتور «عبد الرحمن الحاج صالح» أستاذ من أساتذة الجيل، ورائد من رواد الدرس اللساني في الوطن العربي عموما والجزائر خصوصا، ولد بمدينة وهران (الجزائر) في سنة 1346هـ/ 1927م. قضى شطرا كبيرا من حياته في خدمة اللغة العربية بحثا وتقويما وتدريسا. له مسيرة علمية حافلة بالأنشطة والمسؤوليات، شغل خلالها عدة مناصب آخرها رئيس المجمع الجزائري للغة العربية، وصاحب فكرة مشروع الذخيرة اللغوية العربية المحوسبة آليا (قوقل عربي). له عدة مؤلفات وأبحاث باللغة العربية واللغات الأجنبية، يتعلق جلها بقضايا اللغة العربية التراثية والراهنة أبرزها: سلسلة علوم اللسان عند العرب، التي تضمنت على الترتيب الآتي «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول والثاني» و«الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، الحلقة الثالثة» و«البنى النحوية العربية، الحلقة الرابعة»، بالإضافة إلى «بحوث ودراسات في علوم اللسان» و«السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة» و«منطق العرب في علوم اللسان»، وأطروحة دكتوراه دولة حصل عليها من السوربون بباريس سنة 1979، عنوانها: «علم اللسان العربي واللسانيات العامة». وقد أهلته قراءته التجديدية للتراث اللغوي، لا سيما تراث

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

سيبويه وشيوخه وتلاميذه لاستنباط نظرية أطلق عليها «النظرية الخليلية الحديثة»، حاول من خلالها أن يثبت الكفاية النظرية والمنهجية للنحاة القدامى، الذين كانوا لسانيين قبل أن تنشأ اللسانيات. وفي سنة 1431هـ/ 2010م مُنح جائزة الملك فيصل بالاشتراك، تقديرا لجهوده العلمية المتميزة في خدمة اللغة العربية. توفي رحمة الله عليه في: 05 مارس 2017/ 1438هـ.

2 – محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة في ضوء علم تدريس اللغات، أطروحة دكتوراه مخطوطة، إشراف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، نوقشت بجامعة عنابة، ص140، انظر الحاشية.

3 – وفكرة التقسيم النحوي والبلاغي إلى مناطق أو قطاعات متمايزة عند الدكتور الحاج صالح، الاعتبار فيها بالنظر إلى الأصالة والإبداع، لا بالنظر إلى قطاع مقبول يستحق الدرس وآخر مردود لا يستحق الدرس، فكل التراث في الواقع حقل للفحص وقابل للدراسة، ولكن هناك فرقا بين دراسة النسخة الأصلية، ودراسة نسخة شارحة أو مصورة أو محرفة. وفي هذا السياق يرى الدكتور الحاج صالح أن أكثر المفاهيم اللغوية لم يتغير لفظها عند المتأخرين، وإنما تغير محتواها، ومن ذلك على سبيل المثال مصطلح: «لفظة» و«كلمة» و«قياس» و«باب» و «حدّ» و«مثال» و«بناء» و«أصل» و«كلام» و«لغة»...إلخ. انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2007، ص 178، 183.

4 – قال جورج مونان في كتابه مفاتيح الألسنية: «إن تاريخ نشأة اللسانيات يُحدد بحسب نظرة الباحث إليها؛ فيمكن أن يقال إنها نشأت في القرن 5 ق.م [إشارة إلى الدراسات الهندية القديمة مع بانيني]، أو مع بوب Bopp سنة 1816م، أو مع سوسير سنة 1916م، أو مع تروبتسكوي سنة 1926م، أو مع تشومسكي سنة 1956م». انظر:

* G. Mounin : Clefs pour la linguistique, Paris, Seghers, 1968, p 19 .

* نلمس في هذا الإشهاد وغيره، (وبخاصة لدى موريس لوروا في: الاتجاهات الكبرى في اللسانيات، وروبنز في: التاريخ الموجز للسانيات من أفلاطون إلى تشومسكي، وجورج مونان في: تاريخ اللسانيات منذ نشأتها إلى القرن العشرين،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وجون ليونز في: اللسانيات العامة: مدخل إلى اللسانيات النظرية...إلخ) إما مصادرة أو تجاهلا لحلقة مهمة في تاريخ الفكر اللساني البشري، تمثلت في لسانيات اللغة العربية التي امتدت على مدى ثمانية قرون أو تزيد من الإنتاج والعطاء. والصورة الإيجابية عن الفكر اللغوي العربي عموما، وعن نحاة البصرة والكوفة خصوصا وردت عند «جوليا كريستيفا» في كتابها «اللغة هذا المجهول».

5 – حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، مطابع الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت 2009، ص 318.

6 – لفت انتباهنا ونحن نتابع الأوراق البحثية التي يلقيها المشاركون في المؤتمر العالمي حول «إسلامية الدراسات اللغوية والأدبية وتطبيقاتها»، ورود عنوان فرعي في ورقة بحثية، تحدث فيه المتدخل عن (أسلمة المورفيم)!! وفي المناقشة التي تلت الجلسة تدخل أحد الحاضرين معقبا على هذه الفكرة قائلا للمتدخل: تركت المورفيم قبل سفري للمشاركة في المؤتمر محايدا (لا مؤمنا ولا كافرا) فعندما وصلت ههنا وجدته أسلم على يديك!

7 – محمد صاري، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد 4، العدد4، جامعة مؤتة، وزارة التعليم العالي، الأردن 2008، ص 199 – 200.

8 – مثل «عقبات البحث اللساني العربي» لعبد السلام المسدي، و«أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي» لمازن الوعر، «واللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية» لمصطفى غلفان، و«اللسانيات العربية المعاصرة، حصاد الخمسين» لسعد مصلوح...إلخ.

9 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر2007.

10 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص9.

11 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 21.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

12 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص7.

13 – المرجع نفسه، ص9.

14 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص16.

15 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 20.

16 – المرجع نفسه، ص31، 32، 44.

17 – حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص93.

18 – المرجع نفسه، ص 93.

19 – عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات العربية، نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، الرباط 1987، ص 11 – 17.

20 – حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 85.

21 – عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، ط1، تونس 1998، ص 13 – 19.

22 – ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال: إبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، وكمال بشر، وأنيس فريحة، ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف، وتمام حسان، ومحمد عيد، وعبد القادر الفاسي الفهري... إلخ.

23 – محمد صاري، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد 4، العدد4، جامعة مؤتة، وزارة التعليم العالي، الأردن 2008، ص 183 – 184.

24 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب1994، ص–14 15.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

25 – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1995، ص43.

26 – عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دار راجعي للنشر، ص 39 – 78. وكذلك كتابه، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص19.

27 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 14.

28 – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة1978، ص198.

29 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

30 – عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية، منشورات عويدات، بيروت 1986، ص52.

31 – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1959، ص 18 – 21.

32 – عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية، ص51 – 52.

33 – حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات، ص327.

34 – من خلال أعمال الحاج صالح وأبحاثه المتنوعة تكتشف شخصية علمية تراثية متحكمة في مناهج القدماء، وأخرى حداثية لها إحاطة كافية بالنماذج النظرية اللسانية الحديثة تركيبا وتصنيفا.

35 – محمد الشاوش، تركيبية النص، العلاقات النسقية بين الجمل، رسالة دكتوراه دولة مخطوطة، إشراف د. عبد القادر المهيري (انظر خاتمة البحث)، وقد تم طبعها تحت عنوان: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص.

36 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر2007، ص81.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

37 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2007، ص10.

38 – المرجع نفسه، ص 19، 32.

39 – يقر الدكتور حسن خميس الملخ : أن الفكر اللساني العربي في مراحله الأولى لم يدخل في حوار علمي حقيقي مع الفكر اللساني الحديث ليحدد موقعه منه، ويستثني من هذا الحكم أعمال كل من الحاج صالح وعبد السلام المسدي. انظر حافظ اسماعيلي علوي، وليد العناني، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص328.

40 – موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرين، دار القصبة، الجزائر 2004، ص42.

41 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2007، ص7.

42 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص81.

43 – المرجع نفسه، ص 11.

44 – المرجع نفسه.

45 – المرجع نفسه، ص 12.

46 – موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ص 38 39.

47 – يرى الحاج صالح أن التسوية بين الوضع اليوناني والوضع العربي مجرد افتراض، ولا يوجد أي دليل يثبت وجود لهجات عربية مختلفة كاختلاف اللهجات اليونانية. انظر، عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2007، ص 148.

48 – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1995، ص43.

49 – ديفيد جستيس، محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ضوء اللغات الأوروبية، تر: حمزة المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض 2005، ص18. وانظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص174.

50 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب 1994، ص –14 15.

51 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 14.وانظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص34 41–.

52 – عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 147.

53 – المرجع نفسه، ص 147.

54 – من السمات المركزية المتجذرة في ثقافة المستعمر مسمى «اللهجة»، وهي تنبع من أيديولوجية عنصرية في أساسها، تقوم على الفكرة التالية: نحن أمة لها لغة والآخر أو «هم» قبائل لها لهجات، وهذه طريقة من الطرق التي يميز بها نفسه عن المجموعة التي يسيطر عليها. لمزيد من المعلومات انظر: روبير فليبسون، الهيمنة اللغوية، ترجمة سعد الحشاش، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض 2007، ص 57 – 58.

55 – عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص154 – 159.

56 – المرجع نفسه، ص 154.

57 – المرجع نفسه، ص 160.

58 – ديفيد جستيس، محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية، ص19.

59 – عبد الرحمن الحاج صالح، السماع العلمي اللغوي عند العرب، ص 156.

60 – المرجع نفسه، ص167. وانظر: الشواهد التي قدمها عبد الرحمن الحاج صالح في ص 170 – 171 من المرجع نفسه.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

61 – المرجع نفسه، ص 183.

62 – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت1986، ص 92.

63 – لمزيد من المعلومات حول مفهوم أو نظرية المقطع عند الصوتيين العرب انظر بحث الدكتور الحاج صالح المنشور بالفرنسية:

«La notion de syllabe et la théorie cinetico-impulsionnelle des phonéticiens arabes»

في كتابه: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 1 – 25.

64 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 175 – 177.

65 – لعدم وجود ما يقابل المفهوم العربي للحركة والسكون في علوم اللسان الحديثة، اضطر الحاج صالح إلى إطلاق (Akinesis / Kinesis) عليهما، كما أطلق مصطلح Kinem في مقابل الحركة، ولا يعرف هذا المفهوم في الصوتيات التقليدية عند الغربيين. انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص81. وكتابه، البنى النحوية العربية، ص 19.

66 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص14.

67 – المرجع نفسه، ص 179.

68 – المرجع نفسه، ص 179 – 192.

69 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 20.

70 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص183، 191.

71 – حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 85.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

72 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 189، الحاشية 39.

73 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 185 – 197.

74 – عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2012، ص 141 – 142.

75 – انظر «باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة»، ابن جني، الخصائص، تح عبد الحكيم بن محمد، ج1، المكتبة التوفيقية، (د.ت)، ص168.

76 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص60.

77 – د، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص178، الحاشية.

78- Louis Hjelmslev, Prolégomènes a une théorie du langage, les éditions de minuit, Paris1971, p.179 .

79 – عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، ط2، القاهرة 1970، ص 50.

80 – عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2016.

81 – المرجع نفسه، ص 3، 316.

82 – المرجع نفسه، ص 3.

* ولذلك خصص المؤلف ملحقا في نهاية الكتاب بيَّن فيه الفرق بين الدراسة العلمية المحضة، والدراسة لكسب المهارة، عنوانه: «النحو العلمي والنحو التعليمي».

83 – المرجع نفسه، ص 17.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

* إن موضوع الكتاب، كما ورد في المقدمة، هو تحليل «البنى النحوية كما تصورها النحاة العرب من جيل الخليل وسيبويه، غير مشوهة بما أصاب هذا التصور من تغيير بسبب ما طرأ على الحضارة العربية الإسلامية من تأثير خارجي ومما حدث من غزو المنطق الأرسطوطاليسي وغير ذلك من التأثيرات». المرجع نفسه، ص 18.

84 – انظر المقدمة والخاتمة، فقد ورد فيهما ذكر لأعلام اللسانيات الغربية لا سيما تشومسكي وأستاذه هاريس أكثر من مرة، ومن الرواد الذين ذكرهم أيضا: سوسير، و بلومفيلد، وكينيث بايك، و بواس و سابير، و تنيار، وجان كانيوبان، و مارتينيه... إلخ.

85 – المرجع نفسه، ص 314.

86 – المرجع نفسه، ص 6.

87 – المرجع نفسه، ص 20.

88 – من أبرز الخصائص المتحققة في الفضاء اللغوي العربي والتي يمكن للعربية أن تفخر بها فخرا خاصا كما يقول بعض الغربيين هو الارتباط بين الوزن أو التركيب الصرفي والمعنى أو الدلالة. انظر: ديفيد جستيس، محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية،ص14.

89 – إبراهيم الشمسان، مداخلات لغوية (1) مسائل لغوية، ط1، الرياض2015، ص 153.

90 – المرجع نفسه، ص 9.

91 – المرجع نفسه، ص 10.

92 – المرجع نفسه، ص 11.

93 – لمزيد من المعلومات انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 270.

94 – المرجع السابق، ص 18.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

95 – لمزيد من المعلومات حول نظرية المواضع انظر الأطروحة القيمة الموسومة «بنظرية الموضع في كتاب سيبويه»، إعداد: د، علي المعيوف، إشراف أ.د. إبراهيم الشمسان، نوقشت بقسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود، سنة 2009.

96 – د. عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 61 – 68.

97 – انظر، ابن جني، المحتسب،(1/ 230) عن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 141.

98 – د، عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص68.

99 – نحو قوله: «ابتلينا معشر الباحثين العرب بـــ...»، « ...ولسوء حظ الخليل ابن أحمد أنه يُعْرَفُ عند عامة الناس بأنه واضع علم العروض...»إلخ.

100 – عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات في اللسانيات العربية، ج1، 171، 176.

101 – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 187.

102 – عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 5، 6، 17، 20، 306.

103 – المرجع نفسه، ص 17.

104 – هدم لا يقابله بناء لساني، فباسم اللسانيات تصادر نظرية العامل لعدم وجودها في الدراسات البنيوية.

105 – لأن العلم كما يقول الحاج صالح: «لا يبلغ غايته، ولا تتحقق أهدافه إلا إذا انتقل من ملاحظة الأشياء في ذاتها، إلى ملاحظة العلاقات والنسب القائمة بينها»، فاكتشاف العلاقات بين العناصر والظواهر هو أكبر اكتشاف يمكن أن يحصل عليه الباحث. انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، عنصر «مفهوم العلم في نظرية المعرفة الحديثة» ص22 – 26.

106 – تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجيا لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء1991، ص 13 – 19.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المصادر والمراجع:

- **إسماعيلي علوي، حافظ**: د، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، مطابع الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت 2009.

- **الشاوش، محمد**: تركيبية النص، العلاقات النسقية بين الجمل، رسالة دكتوراه دولة مخطوطة، إشراف د. عبد القادر المهيري. تم طبعها تحت عنوان: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس نحو النص.

- **الشمسان، إبراهيم**: مداخلات لغوية (1) مسائل لغوية، ط1، الرياض2015.

- **أنجرس، موريس**: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرين، دار القصبة، الجزائر 2004.

- **أنيس، إبراهيم**: في اللهجات العربية، ط9، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1995.

- **من أسرار اللغة**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1978.

- **جستيس، ديفيد**: محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية، تر: حمزة المزيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض2005.

- **ابن جني**، الخصائص، تح عبد الحكيم بن محمد،ج1، المكتبة التوفيقية، (د.ت).

- **الحاج صالح، عبد الرحمن**:

* المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، وقائع تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ط1، دار الفكر الإسلامي، المغرب 1987.

* السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري2007.

* بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، 2، منشورات المجمع الجزائري 2007.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

* بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر 2007.

* منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر2010.

* الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري 2012.

* البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر2016.

- **حسان، تمام:**

* اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب1994.

* الأصول، دراسة أبستمولوجيا لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء1991.

- **الزجاجي**، الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت1986.

- **صاري، محمد:**

* محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة في ضوء علم تدريس اللغات، أطروحة دكتوراه مخطوطة، إشراف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح.

* قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، مجلة اللغة العربية وآدابها، المجلد 4، العدد 4، جامعة مؤتة، الأردن، تشرين الأول 2008.

- **الفاسي الفهري، عبد القادر:**

* اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، وقائع تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، الرباط 1987.

* اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية، منشورات عويدات، بيروت1986.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

– **فليبسون، روبير**: الهيمنة اللغوية، ترجمة سعد الحشاش، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض 2007.

– **مجدوب، عز الدين**: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، ط1، تونس1998.

– **مصطفى، إبراهيم**: إحياء النحو، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1959.

- Hjelmslev, Louis: Prolégomènes a une théorie du langage, les éditions de minuit, Paris1971, p.179 .

- Hadj-Salah, Abderrahman : Linguistique Arabe Et Linguistique Générale, essai de méthodologie et d épistémologie du ilm-arabia ; Tome 1,2 , publication de l'académie algérienne de la langue arabe,2011.

- Mounin, G. : Clefs pour la linguistique, Paris, Seghers 1968.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

البعد التفاعليّ في الكتابة الأكاديميّة من خلال ظاهرة التأدّب اللّغويّ

أ د. حاتم عبيد (*)

ملخّص البحث:

يسعى هذا البحث إلى الكشف عمّا في الكتابة الأكاديميّة من تفاعل بين الباحث والقارئ تشفّ عنه ظاهرة التأدّب اللّغويّ التي تتجلّى في جملة من التعابير والأساليب يستخدمُها الباحث، كي يُخفّفَ من ضراوة عدد من الأعمال اللّغويّة التي تحمل في طيّاتها تهديدا لماء وجه القارئ، ويبسُطَ مزاعمه وأفكاره على نحو يُظهره- في الآن ذاته- مُساهما في معارف الاختصاص الذي يكتب فيه، ومُتضامنا مع الجماعة الخطابيّة التي ينتمي إليها.

ويُخصّص المؤلّف قسما من بحثه لعرض محاولة مايرز الرائدة في استقدام منوال براون وليفنسون في التأدّب اللّغوي إلى الكتابة الأكاديميّة، ليخصّص الأقسام الموالية من البحث لدراسة كلٍّ من استراتيجيّات التأدّب الإيجابيّ والتأدّب السلبيّ في كتابات عدد من الجامعيّين العرب، عسى أن يقف- إلى جانب مظاهر التأدّب التي أشار إليها مايرز في دراسته- على وجوه واستخدامات أخرى توفّرها العربيّة لمن يحرّر بحوثه الأكاديميّة بها، حتّى يعقد علاقة جيّدة مع قرّائه ومع أهل الاختصاص الذين ينتمي إليهم.

الكلمات المفاتيح: كتابة أكاديميّة-تفاعل-جماعة خطابيّة-مزاعم-عمل لغويّ يهدّد ماء الوجه- التأدّب اللّغويّ-استراتيجيّات التأدّب الإيجابيّ- استراتيجيّات التأدّب السلبيّ.

*- المعهد العالي للفنون والحرف بصفاقس، جامعة صفاقس.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Abstract:

The aim of the present paper is to reveal - through linguistic politeness - the interactional dimension in academic writing. The politeness is revealed by a number of expressions and styles used by the academic to alleviate the ferocity of a number of speech acts that carry some threat to the reader's face, and to express his ideas and assertions in a way that shows him as simply an academic who is trying to come with a scientific contribution, thus maintaining solidarity with his peers, i.e. the discursive community to which he belongs.

A section of this paper is dedicated to the presentation of Meyers' pioneering attempt to apply Brown and Levinson's politeness model to academic writing. The following sections are devoted to the study of the strategies of positive politeness and negative politeness in the writings of a number of Arab university graduates. With these two strategies, the academic writer performs two basic tasks: presenting a claim and contradicting former theories or beliefs.

KEYWORDS: academic writing, interaction, discourse community, claims, face threatening act, politeness, positive politeness strategies, negative politeness strategies.

1 - التأدّب مدخلا إلى دراسة التفاعل في الكتابة الأكاديميّة:

نروم في هذا البحث أن نكشف عن بعد مهمّ في الكتابة الأكاديميّة يتمثّل في ذلك التفاعل الجاري صلب الكتابة بين المؤلّف والقارئ والمتمثّل أساسا في سعي الطرف الأوّل إلى أن يفوز برضى الطرف الثاني، وأن يعزّز انتماءه إلى الجماعة الخطابيّة (discourse community). وهي غاية يستعمل الباحثون من أجل تحقيقها جملة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

من استراتيجيّات التأدّب اللّغويّ التي تقوم-في جانب منها مهمّ-على التخفيف من ضراوة الأعمال اللّغويّة المحتوية على تهديد محتمل لماء وجه القارئ على وجه أخصّ والتي تُستخدم فيها جملة من التعابير لا يمكن أن نفهم علّة انتشارها في كتابات الجامعيّين إن لم نجعلها بسبيل من هذا البعد التفاعليّ الذي تتّسم به الكتابة الأكاديميّة ، والذي يكشف التأدّب اللّغويّ عن جانب منه غير قليل، والذي لا بدّ لكي ندرك أهمّيته أن نستحضر تلك الحيرة التي يحياها الباحث عندما يُلفي نفسه مدعوّا إلى أن يبسط جملة من الادعاءات والمزاعم (claims) حتّى يُثبت وجوده في بحثه ويبرز إضافته إلى المجال الذي يكتب فيه من جهة، وإلى أن يستحضر-في تواضع-جهود غيره من داخل الاختصاص ويضع في حسبانه القرّاء المعنيّين ببحثه، حتّى يفوز بثقتهم ويكسب رضاهم من جهة أخرى. ولعلّ أحسن ما يعبّر عن هذه الحيرة ما جاء على لسان أحد الباحثين، وهو يقلّب النظر في ما كتبه المعاصرون حول فنّ الخبر من دراسات:

«إنّ المتصدّي لدراسة الخبر في الأدب العربيّ القديم، ليجد نفسه في صميم الحيرة، إن هو أراد أن يقف على ما أسهم به الباحثون المعاصرون من جهد، لكشف الغطاء عن مقوّمات الخبر وخصائصه. فلا يَسلم له القول بأنّ هؤلاء المعاصرين قد غفلوا عنه وأهملوه إهمالا. ولا يجوز له القول بأنّهم استوفوه بحثا وقتلوه يقينا» (القاضي، 1998: 91).

وليس من باب المبالغة القول بأنّ الاهتداء إلى التعبير عن المزاعم والآراء الشخصيّة تعبيرا مناسبا، يُعدّ من أبرز التحدّيات التي تُواجه الباحثين المبتدئين، ومن أهمّ العوامل الحاسمة في أن يفوز البحث برضاء لجان القراءة والتحكيم المعتمدة من لدن المجلّات المحكّمة. فأوّل ما يحتاج إليه الباحث المبتدئ، أن يُتقن نوعا من البلاغة يتعلّق بالطرائق التي تُعتمد في تمثيل المعارف تمثيلا لغويّا، حتّى يُحكم صياغة الادّعاءات والمزاعم في الحقل المعرفيّ الذي يكتب فيه، ولكي يرفع واحدا من أبرز التحدّيات التي تُواجهه في كتابة المقالات العلميّة، ومن ثمّ لكي يتمكّن من بناء صورة جذّابة تجعله يحظى-من لدن أهل الاختصاص وداخل الجماعة الخطابيّة-بالاحترام والتصديق. فالكتابة الأكاديميّة-من هذا المنظور- صناعة بلاغيّة تكشف-من جملة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ما تكشف عنه–حرصا مستمرّا من الباحثين على أن يتحقّق في كتاباتهم ضرب من التوازن بين مزاعم ووقائع يعبّرون عنها من جهة، وتفاعل اجتماعيّ يسعون إلى إقامته مع القارئ من جهة أخرى. فعرض الأفكار كثيرا ما يمتزج في الكتابة الأكاديميّة بالأحكام الشخصيّة التي يطلقها المؤلّف وبالتفاعل مع القارئ الذي يتّجه إليه. ومن الصعب أن تتمّ عمليّة نقل الأفكار والمعلومات داخل الكتابة الأكاديميّة، من غير أن يستحضر المؤلّف القارئ وردود أفعاله الممكنة تجاه النصّ. ولعلّ ما ختم به أحمد السماوي مقدّمة كتابه «المقال الأدبيّ» أحسن مثال على حرص الباحث وسعيه الدؤوبين إلى أن يكسب رضا القارئ ويضمن فهمه لما يكتب وتفاعله مع ما ينشر. يقول الباحث: «ورغبة منّا في جعل مقروئيّة الكتاب متيسّرة، سعينا إلى تقديم كلّ باب وكلّ فصل وختمهما، عسى أن يكون التمهيد والختم مساعدين على الاستيعاب والفهم. أملُنا أن نوفّق في ذلك، وأن نجد لدى القارئ الكريم ما إليه يرتاح، وما عليه يحتجّ، وما عنه يستفسر، وما إليه يتطلّع ممّا هو أفضل» (السماوي، 2008:22)

نعم، هناك في الكتابة الأكاديميّة بعدٌ اجتماعيّ وتفاعليّ لا يمكن إنكاره. والفكرة–مهما كانت طريفة وجديدة–لا حول لها ولا قوّة، إلاّ إذا استعان الباحث في تقديمها بقدر من البلاغة، على النحو الذي يجعلها مقبولة من لدن أفراد الجماعة الخطابيّة. وقوّة الادّعاء الذي يدّعيه الباحث لا يكفي أحيانا لكي يحظى مقاله بالنشر. وقد تفطّن سويلز إلى دقّة هذه المسألة وإلى ما يقتضيه التعبير–في مجال البحث العلميّ–عن الادّعاءات والمزاعم من حذر. فهو يرى أنّ قوّة الادّعاء الذي تدّعيه ستجعله في منتهى الأهمّية، وستجعله أيضا عرضة للخطر. ومن المرجّح كذلك أنّك حين تعبّر عن فكرة مبتذلة لن تستقطب الأنظار. ولكنّك ستكون في مأمن من الخطر والانتقادات، لأنّ فكرتك لن تحمل في طيّاتها تهديدا للأفكار السائدة. وفي ذلك دليل على أنّ الادّعاء في العلوم والمعارف عمل يستبطن صراعا (Swales, 1990: 190). فأنتَ لا تستطيع أن تدّعي في العلم معرفة من غير أن تنال من معارف غيرك وتُبرز ما يعتورها من وهن أو تناقض. وأبواب الاختصاص لا تنفتح أمامك، إلاّ إذا أقمتَ الدليل على أنّ لك مزاعم جديدة تُبرّر بحثك، وتُكسبه قيمة وتُظهرك واحدا من المُسهمين في ذلك الحقل المعرفيّ (Hunston, 1993).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

من هذا المنطلق، لم تعد الموضوعيّة والتجرّد صفتين كافيتين لكي تكون الكتابة الأكاديميّة ناجحة وناجعة. بل هناك أبعاد أخرى لها دور جليل في نجاح هذا النوع من الكتابة، لعلّ من أهمّها تلك العناصر التفاعليّة التي اعتدّ بها هايلند ورآها تكمّل المحتويات القضويّة (propositional content) المعبّر عنها في النصّ، والتي اعتبرها من قبيل الإشعار الذي يوجّهه المؤلّف-بين الحين والحين-إلى القارئ، حتّى ينتبه لآرائه ومواقفه (Hyland, 1997: 240). فوجود هذه العناصر التفاعليّة هو الذي يضخّ قدرا من الحيويّة في الأفكار التي يعبّر عنها المؤلّف، ومن ثمّ يجعل القارئ يتفاعل معها.

ويُعدّ التأدّب (politeness) واحدا من تلك العناصر التفاعليّة التي نادى مايرز (Myers) بضرورة التوقّف عندها حين ندرس الخطاب العلميّ، لما له من دور مهمّ في تحقيق قدر من التفاعل الاجتماعيّ بين المؤلّف والقارئ. فالرأي عند مايرز أنّ الباحث في سياق التواصل العلميّ ينجز عملين أساسيّين: فهو يبسط أفكارا ويعبّر عن مزاعم. وهو أيضا يعارض أفكارا سابقة ونظريّات سائدة. وكلّ من هذين العملين عُرضة لأن يحملها القارئ محمل السلوك الذي لا يخلو من مجازفة ومخاطرة. وهو ما يجعلهما من صنو تلك الأعمال التي تعتبر في مباحث التأدّب أعمالا تهدّد ماء الوجه والتي نجد في بعض التعابير المستخدمة من لدن الباحثين ما يشي بوعيهم بخطورتها وسعيهم في الآن ذاته إلى التقليل من حجم تلك الخطورة. ومن أمثلة ذلك الفكرة التي دافع عنها عبد القادر المهيري في غضون مقاله المخصّص ل»ابن خلدون وعلوم اللّسان» والتي خلص إليها في آخر المقال وسلك في صياغتها مسلكا حذرا يؤكّد وعيه بأنّه بصدد إنجاز عمل لغويّ لا يخلو من خطورة. يقول الباحث:

«وفي هذا المضمار يمكن أن نقول بدون مجازفة إنّ عبد الرحمن بن خلدون قد وفّق في رسم صورة تأليفيّة إجماليّة لكلّ علم من علوم اللّسان تفي بماهيته ومنهجه وتاريخ التأليف فيه» (المهيري، 1993 أ: 161).

وهذا الحذر الملازم للباحث عند بسط المزاعم لما يمكن أن تشكّله من خطر، يظهر بوضوح في الزعم الذي عبّر عنه عبد السلام المسدّي وانطلق منه في الفصل الأوّل من كتابه «مباحث تأسيسيّة في اللّسانيّات»، والذي مفاده دعوة إلى الوعي بقيمة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللّسانيّات وضرورة إيلائها المنزلة التي تستحقّ، لأنّ «اكتشاف أسرار اللّغة هو الذي يُعيننا على اكتشاف أسرار الأشياء في الوجود». يقول المسدّي معقّبا على هذه الدعوة، حتّى يحصّنها ويجعلها في نجوة من نقد الناقدين وطعن الطاعنين:

«ليس ما نقوله جزافا. وليس هو من البدع. ولا هو من طفرات الذات الحالمة. وغُير مُجد لنا أن نظنّ بأنّه من تيه العقل إذا عقل. وإنّما هو تبصرة بالذي تُدركه النفس، ويعزّ عليها أن تضنّ به، لأنّه من خالص جوهر العلم» (المسدّي، 1997: 9).

ولمّا كان إتيان تلك الأعمال التي تهدّد ماء الوجه ممّا ليس منه بدّ في الكتابة الأكاديميّة، بات استعمال صيغ التأدّب أمرا ضروريّا واستراتيجيّة مطلوبة للتخفيف من الضرر الذي يمكن أن يترتّب على تلك الأعمال التي لا يمثّل بسط الأفكار والمزاعم سوى واحد منها إلى جانب أعمال أخرى كثيرة، شأن نقد آراء الباحثين الآخرين وتسمية الأشياء أو الظواهر بمصطلح جديد أو إيلاء الأهمّية في الدرس إلى ظاهرة دون أخرى. فليست استراتيجيّات التأدّب في نهاية الأمر إلاّ طريقة يسعى بها المؤلّف إلى إصلاح الإساءة التي يمكن أن تلحق بصورة الذات الإيجابيّة أو تنال من صورة القارئ بسبب إتيان عمل من تلك الأعمال.

2 - المزاعم في الكتابة الأكاديميّة شرٌّ لا بدّ منه وعملٌ لغويّ خطير لا بدّ من تهذيبه:

في ثنايا كلّ بحث دعوة يدّعيها الباحث أو زعم يزعمه. وتلك الدعوة وهذا الزعم يُقيمهما الباحث في الغالب على أنقاض دعوات سابقة، ويريد من ورائهما الاعتراض على تلك الدعوات أو بيان بطلانها. وهو ما يجعل من هذا العمل خطرا يهدّد جمهور الكتابة الأكاديميّة العريض، لما فيه من مطالبة مبطّنة بمنح الباحث ما يستحقّ مقابل الفكرة التي جاء بها، شأن الجوائز التي تمنح للباحثين اعترافا بقيمة أفكارهم. وهذا العمل يهدّد أيضا ماء وجه الجمهور الضيّق المتمثّل في ما يعرف بأهل الاختصاص. إذ ستفرض عليهم الفكرة الجديدة التي بسطها الباحث إكراهات كانوا في حِلٍّ منها، لما يترتّب عليها من تضييق في خيارات البحث المتاحة لهم.

ولا يخلو أمر تلك الادّعاءات التي يدّعيها الباحثون من توتّر مأتاه مفارقة طرفها الأوّل مقتضيات تدعو الباحث إلى أن يظلّ في حدود التوافقات الموجودة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

داخل الاختصاص، وألاّ يخرج على إجماع أهله، حتّى يجد داخل الجماعة الخطابيّة آذانا تسمعه وعقولا تتقبّل فكرته. أمّا طرف المفارقة الثاني، ففكرة جديدة يأتي بها الباحث بدونها تنتفي مبرّرات نشر البحث، ويفقد عمل الباحث معناه وجدواه. وعلى قدر ما تتّسع دائرة الباحثين الذين تضطرّهم فكرة الباحث الجديدة إلى تعديل أطروحاتهم وممارساتهم البحثيّة، يزداد حجم الإساءة، ويتفاقم الخطر الذي يمكن أن ينجم عن ادّعاء تلك الفكرة.

أجل، يتوقّف جانب كبير من انتساب الباحث إلى الجماعة الخطابيّة على مدى إسهامه في المعارف التي يُنتجها الباحثون داخل الاختصاص. وليس من باب الصدفة أن يكون أهمّ مقياس يُعتمد في نشر المقالات والبحوث الجامعيّة هو جدّة ما يدّعيه الباحث من أفكار تصبح بعد مفاوضتها جزءا من المعارف السائدة والآراء التي ارتقت إلى مستوى الحقائق. والحقّ أنّ للدراسات التي ظهرت في الثمانينات من القرن العشرين والتي نحت منحى اجتماعيّا فضلا كبيرا في الكشف عن مثل هذه الأبعاد فيما ينتجه العلماء من معارف. وكان نهج الدارسين حينئذ يقوم في الأساس على النظر في كيفيّة بناء المعرفة العلميّة وفي بلاغة اللّغة التي يستعملها الباحثون في حقول علميّة مختلفة. وكان من أهمّ ما خلصوا إليه في هذا المجال، أنّ المقالات العلميّة لا تقوم على مجرّد تدوين الباحث للأنشطة التي أنجزها في المخبر والنتائج التي توصّل إليها، بقدر ما تنهض على عمليّة تحويل يصوغ فيها الباحث نتائج بحثه وخلاصاته في قضايا تُرتّب ترتيبا يجعلها مُقنعة، لأنّها جاءت في شكل وأسلوب لا يخرجان عن أفق انتظار الجماعة الخطابيّة. فإذا ما عرف البحث طريقه إلى النشر في المجلاّت المعروفة، كان ذلك دليلا على أنّ أفكار الباحث حازت اعتراف الجماعة الخطابيّة.

فالنصوص إذن هي الساحة التي يُبنى عليها صرحُ المعارف، وهي من حيث الأهمّية والاعتبار تأتي قبل الممارسة العلميّة. بل إنّ تلك النصوص-بموجب الأعراف والقواعد التي تصبح مُلزمة للباحثين-تضطلع بدور مهمّ في تشكيل معالم المعرفة العلميّة في طور الممارسة والتجريب، قبل أن يتمّ استقدام تلك المعرفة إلى حظيرة الكتابة. وهذا ما يجعل الكتابة الأكاديميّة ونشر المقالات العلميّة ضربا من السلوك الاجتماعيّ والبلاغيّ في آن معا (Myers, 1992 : 307).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وأهمّية الادّعاء في المعرفة من أهمّية الوظائف الخطابيّة التي ينهض بها في المقالات العلميّة. فأوّل ما يبدأ به الباحث مقاله العلميّ الإشارة إلى وجود ثغرات في البحوث السابقة، حتّى يهيّئ الأسباب ويجد موطئ قدم للمزاعم التي سيبسطها في بحثه (Swales, 1990). وللمزاعم وظائف مهمّة، منها بناء جديد المعارف والحصول على موافقة الجماعة الخطابيّة واعترافها. وتلك المزاعم حين يتمّ التعبير عنها في مقدّمة المقال تضطلع بوظيفة تبريريّة وترويجيّة في آن معا: فهي تبرّر عمل الباحث وإقدامه على تحرير المقال، وهي أيضا ضرب من الإشهار بدونها لا يكون المقال مُغريا ومُثيرا (Samraj: 2002). والتعبير عن تلك المزاعم مثلما يرد في مقدّمة البحث، يأتي في خاتمته. وورود المزاعم في المقدّمة يكون في الغالب من أجل إثبات أهمّية الموضوع الذي يثيره الباحث وبيان غاية بحثه ورسم ملامح توجّه الباحث فيه. ومن أمثلة ذلك قول المهيري في التمهيد الذي قدّم به بحثه الدائر على كتاب سيبويه:

«والرأي عندنا أنّه يجدر بالباحث ألاّ يدرس هذه القضيّة بالاقتصار على عناصر خارجيّة فحسب. بل لعلّه يمكن أن يجد في النصّ-نصّ الكتاب-ما يساعد على تقدير مجهود سيبويه فيه. وغرضنا هنا أن نقترح بعض العناصر لطريقة قد تساعد بالاعتماد على نصّ الكتاب على تحديد دور سيبويه فيه» (المهيري، 1993 أ: 39).

أمّا التعبير عن تلك الادّعاءات في الخاتمة، فتكون الغاية منه-في الغالب-إبراز قيمة البحث ومكمن الطرافة فيه، حتّى يدرك القارئ حجم إضافة الباحث في الحقل المعرفيّ الذي يكتب فيه. ومثل ذلك هذا الكلام الذي ختم به طه حسين كتابه «في الأدب الجاهليّ» ولخّص فيه الزعم الذي قام عليه كتابه:

«وإذا لم يكن بدّ من أن نختم هذا السفر بجملة تلخّص رأينا، فنحن ننظر إلى الأدب الجاهليّ كما ينظر المؤرّخ إلى ما قبل التاريخ، ويتّخذ لدرسه الوسائل التي تتّخذ لدرس ما قبل التاريخ. فأمّا تاريخ الأدب حقّا، التاريخ الذي يمكن أن يدرس في ثقة واطمئنان وعلى أرض ثابتة لا تضطرب ولا تزول، فإنّما يبتدئ بالقرآن» (حسين: 1989: 332-333).

ومثل ذلك أيضا إنهاء عبد السلام المسدّي بحثه حول «اللّسانيّات وتعليم اللّغات» قائلا:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

«كذا نزعم أنّ أيّ نظريّة في تعليم اللّغة العربيّة للناطقين بها ولغير الناطقين ستبقى ضعيفة المردود ما لم تنطلق من نظريّة تركيبيّة تتّخذ الجملة منطلقا لها ومصبّا لبحوثها. وفي هذا الذي نقرّره مكمن الإشكال المعرفيّ في علاقتنا بالظاهرة اللّغويّة وبالعلم الذي ينكبّ عليها. وهو مناط مقصدنا في هذا المقام» (المسدّي، 1997: 230).

3 - مايرز واستقدام منوال التأدّب إلى الكتابة الأكاديميّة:

لا يمكن أن ندرس التأدّب في الكتابة الأكاديميّة من غير أن نتوقّف قليلا عند دراسة إلى صاحبها يعود الفضل في الخروج بهذه الظاهرة اللّغويّة من دائرة الخطابات التي تقوم على المواجهة المباشرة إلى دائرة الكتابة التي تنقطع فيها الصلة المباشرة بين الكاتب والقارئ. نعم، لقد فتحت دراسة غراغ مايرز (Greg Myers) المنشورة عام 1989 تحت عنوان «تداوليّة التأدّب في المقالات العلميّة» أعْين الدارسين على نوع من التفاعل الجاري في كتابات الجامعيّين استعان مايرز في الكشف عنه باستلهام منوال التأدّب الذي وضع أسسه براون وليفنسون (نشير إليهما من هنا فصاعدا ب: ب&ل) في كتابهما الشهير الصادر عام 1987 تحت عنوان «التأدّب: جملة من الظواهر الكونيّة في الاستعمالات اللّغويّة» ولعلّه من أبرز ما قام عليه هذا المنوال مفهوم ماء الوجه (face) الذي يحيل على تلك الصورة التي يرغب كلّ فرد من أفراد المجتمع في أن يدّعيها لنفسه في أثناء التفاعلات القوليّة، ويحرص كلّ الحرص على تحصينها وعدم خدشها، ويستعمل من أجل هذه الغاية عددا كبيرا ومتنوّعا من الصيغ والتعابير التي تندرج في باب التأدّب ويُراد بها تهذيب عدد من الأعمال اللّغويّة التي قد يترتّب على إنجازها إلحاق الأذى بصورة المتكلّم أو بصورة شريكه في الكلام (راجع تقديما لهذا المنوال في: عبيد، 2014).

و جدير بأن نذكّر بأنّ لماء الوجه–وفق ب&ل– بعدا إيجابيّا وآخر سلبيّا. أمّا ماء الوجه الإيجابي، فيحيل على تلك الصورة الإيجابيّة للذات المتفاعلة التي تتمثّل في رغبة تلك الذات في أن تلقى القبول والاستحسان من لدن الآخرين. وأمّا ماء وجه الذات السلبيّ، فمداره على مجال يسعى الفرد إلى الاستئثار به والاستحواذ عليه، وعلى تلك الحرّية التي يريد أن يجدها في أثناء إنجاز الأعمال، وعلى تحرّره من القيود المفروضة عليه. وقد لاحظ ب&ل أنّ عددا من الأعمال التي يأتيها المتكلّمون بين

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الحين والحين، في حاجة إلى التهذيب والتلطيف، لأنّها تمثّل بطبعها خطرا يهدّد ماء الوجه، شأن الأمر والطلب والنقد والنصيحة وإظهار الاختلاف. فوجود مثل هذه الأعمال وغيرها يتطلّب، إذن، اعتماد استراتيجيّات التأدّب الخمس التي ضبطها ب&ل والتي يختار المتكلّم إحداها في ضوء ثلاثة متغيّرات:

١ –المسافة الاجتماعيّة (D) الفاصلة بين المتكلّم (S) والسامع (H).

٢– سلطة المتكلّم (P) على السامع، ومدى قدرته على أن يفرض عليه إرادته.

٣– منزلة العمل الذي يهدّد ماء الوجه (R) ضمن سائر الأعمال التي تصنّفها الثقافة ضمن الأعمال التي فيها فرض وإكراه.

والحقّ أن منطلق بحث مايرز الرغبة في توسيع منوال ب&ل ، حتّى يستوعب نصوصا مكتوبة، ولا يظلّ مقتصرا على المحادثات الشفويّة. نعم، لقد استغرب مايرز–وهو يلقي نظرة عجلى على عدد مهمّ من الدراسات التي استعرضها ب&ل حول موضوع التأدّب والتي كُتبت على امتداد السنوات العشر التي سبقت كتابها– استغرب ألاّ يجد في تلك الدراسات بحثا يتناول التأدّب اللّغويّ في نصوص مكتوبة. وهو ما يوحي بقيام فجوة بين المحادثات والنصوص المكتوبة لم يجد مايرز من الدارسين مَن سعى إلى تجسيرها. فكان ذلك تحدّيا أراد مايرز أن يرفعه. وكان ذلك من الأسباب التي دفعته إلى أن يقيم الدليل على أنّ منوال ب&ل قادر على أن يفسّر لنا عددا من الأبنية والتراكيب التي نصادفها في النصوص المكتوبة ولاسيّما في الكتابة الأكاديميّة (نعتمد مقال مايرز في عرض الأفكار الواردة فيه عرضا تأليفيّا).

فكثير من الاستعمالات الشائعة في كتابات الجامعيّين (يبدو أنّ، في تقديري، إلى حدّ مّا) قد تبدو لنا من الزوائد التي يعسر علينا فهم وظائفها ودواعي استخدامها، إن نحن لم نجعلها بسبب من مفهوم ماء وجهيْ المؤلّف والقارئ اللّذين تأتي مثل تلك التعابير لحفظهما. فلتلك العبارات دور لا يخلو من أهمّيّة مفاده تلطيف الأعمال اللّغويّة التي ينجزها الباحث والتي من شأنها أن تمثّل خطرا يهدّد ماء وجه القارئ. ولا ينكر مايرز الفروق القائمة بين المحادثات التي تقوم على المواجهة والتفاعل المباشر، والنصوص المكتوبة التي لا يقف فيها المؤلّف أمام القارئ وجها لوجه والتي تجعلنا نسأل: وجْه مَنْ هذا الذي يكون عُرضة للتهديد في ثنايا النصوص المكتوبة؟

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ولا ينكر مايرز أنّنا نواجه صعوبة حين نريد أن نحدّد على وجه الدقّة الأطراف التي هي بصدد التفاعل داخل النصوص المكتوبة، وأن نعرف على وجه التحديد المخاطَب الذي يتّجه إليه النصّ. ولكنّ عدم احتواء النصوص المكتوبة على متكلّم يتكّلم بصفة مباشرة وعلى سامع يتلقّى الرسالة ويتفاعل معها تفاعلا مباشرا، لا يبرّر في نظر مايرز تجريد تلك النصوص من البعد التفاعليّ، ولا يعني البتّة أنّ الصلة بين النصوص المكتوبة والمحادثات العفويّة منعدمة. فالرأي عند مايرز، أنّ الفرصة تظلّ متاحة، لكي يستقدم الباحث من الدراسات التداوليّة التي تتناول المحادثة رؤى وأفكارا يمكن أن يهتدي بها في تحليل النصوص المكتوبة. فحسْبُ الدارس أن تكون له معرفة بالسياقات الاجتماعيّة التي تكتنف النصّ المكتوب، ليغدو قادرا على أن يتعرّف إلى مختلف الأعمال اللّغويّة المنجزة فيه، شأنه في ذلك شأن من يدرس تلك الأعمال في محادثة يوميّة تجري في قرية من قرى الهند.

من هذا المنطلق، رأى مايرز أنّ دراسة التأدّب في النصوص المكتوبة من وجهة نظر تداوليّة أمر ممكن، وأنّ أوّل ما يمكن الإفادة منه في هذا المجال دراسة ب&ل الشهيرة حول التأدّب التي تعدّ جزءا من مشروع لغويّ سعى فيه المؤلّفان بالأساس إلى بيان ما في الاستعمالات اللّغويّة من مظاهر كونيّة تجلّت بوضوح في ما خلصت إليه تلك الدراسة–وهي تقتفي أثر التأدّب في ثلاث لغات مختلفة–من وجوه شبه لافتة في مستوى ما يستعمله المتكلّمون من طرائق واستراتيجيّات في التأدّب. وفي ذلك آية على أنّ تلك الاستراتيجيّات القاعديّة التي اكتشفها ب&ل ليست من أمر الثقافة، ولا من خصائص اللّغة، بل هي كونيّة تشترك فيها جميع اللّغات. بل يمكن– في نظر مايرز –أن نستدلّ على وجودها في النصوص المكتوبة بأمثلة عديدة تنضاف إلى تلك التي أتى بها ب&ل من التفاعلات القوليّة الشفويّة، وتقوم شاهدا على كونيّة تلك الاستراتيجيّات التأدّبية (في نقد كونيّة هذا المنوال راجع: حاتم عبيد، 2014: 144–149).

أجل، لا يشكّ مايرز في أنّ اقتفاء التأدّب في عدد من النصوص المكتوبة دليل آخر على اتّساع هذه الظاهرة اللّغويّة، وعلى أنّها تعبر الحدود وتخترق الثقافات. ولكنّ الذي كان يشغل مايرز ويعنيه بدرجة أولى كيف السبيل إلى أن يطوّع منوال ب&ل ليصبح أداة ناجعة تساعد على فهم ما يجري صلب النصوص المكتوبة من تفاعلات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بين المؤلّفين والقرّاء. وحتّى يُقيم مايرز الدليل على كفاءة هذا المنوال، آثر أن يختار من المسالك أصعبها، ومن النصوص أكثرها تجرّدا وخلوّا–في الظاهر–من كلّ بعد تفاعليّ. فبمثل تلك النصوص أراد مايرز أن تكون البداية، ويكون الاحتجاج على صدق دعواه. نعم، لم يشأ مايرز أن تكون النصوص التي يُجري عليها منوال ب&ل من طينة النصوص التي تُسلم قيادها للدارس بسهولة، بل اختار نوعا من الكتابة يُعرف بالكتابة الأكاديميّة، واصطفى من هذا النوع ما هو مُوغل في التجريد، مُصنّف في خانة ساد الظنُّ إلى عهد غير بعيد أنّ أبرز ما يميّز النصوص المدرجة فيها تمحّضها للوظيفة الإخباريّة وانقطاعها عن الذات التي تكتبها. نعني بذلك ستّة مقالات جامعيّة صادرة في مجلات محكّمة تنتمي إلى حقل علميّ دقيق، ألا وهو البيولوجيا الجزيئيّة (molecular biology).

وقد آثر مايرز–قبل أن يدرس التأدّب في تلك النصوص التي اختارها–أن يذلّل جملة من المصاعب الحائلة دون الهدف الذي رسمه. وكانت هويّة القارئ من أهمّ المصاعب التي تعترض سبيل من يروم تحليل مثل هذه النصوص من وجهة نظر تداوليّة. فنحن لسنا أمام سامع بعينه، مثلما هو الحال في التفاعلات القوليّة المباشرة، بل إزاء جمهور متنوّع. وقد رأى مايرز أنّ تذليل هذه الصعوبة، يكون بالكفّ عن البحث في النصّ عن قارئ حقيقيّ مقدود من لحم ودم، والتوجّه–بدل ذلك–إلى جملة من الخصائص التي يتّسم بها النصّ، والتي منها تُقدّ ملامح هذا القارئ، وتحدّد هويّته، والتي منها أيضا يمكن أن نعرف طبيعة العلاقة التي تقوم في ثنايا النصّ بين هذا القارئ والكاتب.

وتصوّر مايرز القارئ هذا التصوّر، قاده إلى أن يميّز داخل جمهور قرّاء المقالات العلميّة بين نوعين: فهناك دائرة واسعة من القرّاء تتكوّن من الجماعة العلميّة الواسعة التي يفترض أن تكون هي المقصودة بالتقرير البحثيّ المضمّن في المقال. وهناك دائرة ضيّقة تتمثّل في الجمهور المباشر الذي يتكوّن من أفراد الباحثين، ومن جماعات ضيّقة تشترك وصاحب المقال في الأعمال التي يقوم بها والتجارب التي يُنجزها. وقد عبّر مايرز عن هذين النوعين من القرّاء بمصطلحين استعارهما من أحد الدارسين: الجمهور العامّ (exoteric audience) الذي له اهتمام بالمشكلة التي يثيرها المقال، والجمهور الخاصّ (esoteric audience) الذي تعنيه من المقال بعض النتائج التي خلص إليها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وليس المؤلّف في هذه المقالات واحدا، بل هو متعدّد تعدّد الأطراف التي شاركت في البحث بطريقة أو بأخرى، كتلك التي أبدت ملاحظات حوله أو اقترحت إجراء تعديلات عليه، شأن التعليقات التي يبديها زملاء الباحث على إثر قراءة البحث، وهو لا يزال مسوّدة، والملاحظات التي يقدّمها المحكّمان اللّذان تقترحهما هيئة تحرير المجلّة لتقويم البحث والنظر في قيمته العلميّة. يضاف إلى ذلك ما يوجد صلب المقال من بحوث سابقة أحال عليها الباحث واستشهد بها. أمّا المؤلّف الذي يُظهره النصّ ويشكّل ملامحه والذي يهمّ مايرز أكثر من غيره، فهو مزدوج الملامح: مؤلّف ينهض بوظيفة الكاتب ويتّجه إلى القرّاء، ومؤلّف باحث جمهوره هم الباحثون.

ودراسة التفاعلات الجارية بين الكاتب والقرّاء في هذه النصوص غاية تتطلّب تصوّرا للعوامل الثقافيّة التي ترتبط بالخطاب العلميّ يقدر أن يفسّر لنا لماذا يمكن أن يعدّ عمل مثل إحالة الباحث على أعماله السابقة من الأعمال التي تهدّد ماء الوجه. من هذا المنطلق افترض مايرز أنّ هناك ثقافة فرعيّة صغرى داخل الثقافة الجامعة الكبرى تحكم إنتاج المقالات العلميّة وترويجها وتلقّيها، وأنّ هذه الثقافة الفرعيّة تتّسم بثلاثة عوامل مهمّة: أوّلها القول بوجود مسافة اجتماعيّة (D) كبيرة تفصل بين المتكلّم (S) والسامع (H)، وثانيها افتراض مفاده أن تكون الاختلافات في علاقات القوّة بين الأفراد طفيفة، وثالثها افتراض يقول بأنّ الجماعة برمّتها أقوى بكثير من أيّ فرد ينتمي إليها. واستناد مايرز إلى هذا التصوّر جعله يفترض ويقول بأنّ علاقة الباحث بغيره من الباحثين تقتضي قدرا من الاحترام غير كبير، أمّا علاقته بالجماعة الخطابيّة باعتبارها وحدة عضويّة وكائنا واحدا، فيفترض أن تكون من صنو العلاقات التي تقوم بين الخادم وسيّده، والتي تقوم بالأساس على إظهار التواضع أمام تلك الجماعة الخطابيّة.

وقد كان مايرز على وعي بأنّ العلاقات التي تظهر على سطح النصّ المطبوع غير تلك التي تنعقد بين الباحثين على أرض الواقع. فعلى صعيد الواقع هناك شبكة من العلاقات الودّية وضروب من التآزر بين الباحثين لا تقتضي أحيانا وجود مسافة اجتماعيّة كبيرة. فما من شكّ في أنّ الاختلاف في علاقات القوّة سيكون كبيرا بين أستاذ أحرز على جائزة نوبل وزميل له في رتبة أستاذ مساعد يدرّس معه في الجامعة نفسها. وأثر هذا الاختلاف يمكن أن نلمسه أيضا في التقارير التي يعدّها أعضاء

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

لجان المناقشة أو لجان قراءة البحوث والمقالات. ولكنّ مثل هذه الاختلافات في علاقات القوّة تزول، حين يتعلّق الأمر بخطاب منشور تقتضي أعراف الثقافة التي تحكمه أن يستوي الجميع في أمر واحد، ألا وهو الظهور في مظهر الخادم المتواضع والمتفاني في خدمة الاختصاص الذي ينتمي إليها الباحثون.

هذه جملة من ملامح أطراف التفاعل في الكتابة الأكاديميّة. أمّا جوهره فسعي دائم إلى صون ماء الوجه ممّا يمكن أن يهدّده من أعمال لا مناص للباحثين منها، لما لها من دور مهمّ في بناء التحالفات التي تُبنى بها المعرفة وتصبح بفضلها الأفكار مقبولة. فالمعارف في مجال البحث تتّخذ-أوّل ما تتّخذ-شكل مزاعم وآراء يبسطها الباحثون، فإذا وجدت القبول وحظيت بإجماع أفراد الجماعة الخطابيّة، أمست في عداد الحقائق. ومثلما يُضطرّ الأفراد في التفاعلات اليوميّة إلى إتيان أعمال لغويّة تهدّد ماء الوجه وتحتاج إلى ما يقلّل من ضراوتها، شأن السؤال والنقد والاعتذار، يتعرّض التفاعل في الكتابة الأكاديميّة إلى مخاطر جرّاء احتوائه على عدد من الأعمال اللّغوية التي يستعين الباحثون بجملة من الطرائق والأساليب من أجل تهذيبها. ولعلّ من أبرز تلك الأعمال وأخطرها المزاعم التي يقوم عليها كّل بحث في الأصل والمنطلق والتي بفضلها يُظهر الباحث إسهامه في المعرفة التي يكتب فيها ويعزّز انتسابه إلى الجماعة الخطابيّة التي ينتمي إليها.

وإذا كانت المقالات العلميّة التي اعتمدها مايرز في دراسته قد أسعفته بشواهد كثيرة تصلح لكي تكون أمثلة جيّدة على الأصناف التي استخرجها ب&ل من التفاعلات الشفويّة، فذلك لا يعني أنّ غاية مايرز لا تعدو مجرّد تقديم أدلّة أخرى على كونيّة استراتيجيّات التأدّب الخمس التي قام عليها منوال ب&ل. كلاّ، فهدف مايرز أبعد من ذلك. وهاجسه الأساسيّ في هذه الدراسة أن يفتح بصائر محلّلي الخطاب والمهتمّين بتعليم الطلاّب أصول الكتابة ا الأكاديميّة على ما في كتابات الجامعيّين من بُعد تفاعليّ يجب ألاّ تحجبه عنّا انعدام الصلة المباشرة بين الكاتب والقارئ في هذا النوع من الكتابة. والحقّ أنّ تعامل مايرز مع منوال ب&ل هذا التعامل الذي تغلب عليه روح التفاعل والذي يقدّم النصّ على المنهج، هو الذي جعله يعثر-بالإضافة إلى نماذج متوقّعة تُطابق طرائق التأدّب المذكورة في كتاب ب&ل-على أمثلة من التأدّب لا نجد لها في ذلك المنوال شبيها. وفي ذلك آية على أنّ «التأدّب ظاهرة اجتماعيّة قبل

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

أن تكون كونيّة، وأنّه من أمر الثقافة يتلوّن بخصائصها سواء في الأشكال التي يتأدّى بها وما يقترن بتلك الأشكال من معان متنوّعة، أو في ما يستخدمه المتكلّمون أثناء التفاعل من استراتيجيّات مختلفة» (عبيد، 2014: 148).

وما من شكّ عندنا في أنّ اقتفاء أثر التفاعل من خلال ظاهرة التأدّب في كتابات عدد من الجامعيّين العرب سيكشف لنا عن إمكانات أخرى في تصريف هذه الظاهرة من شأنها أن تُقيم لنا الدليل على أنّ في العربيّة طرائق في التأدّب تتجلّى من خلال تعابير واستخدامات وأبنية يستأثر بها الجامعيّون الذين يكتبون بهذه اللّغة دون غيرهم ممّن يحرّرون بحوثهم بلغات أخرى. وقد رأينا من المفيد أن نكتفي في تتبّع هذه الظاهرة باستراتيجيّتين مهمّتين من استراتيجيّات خمس قام عليها منوال ب&ل ، نعني بذلك استراتيجيّات التأدّب الإيجابيّ (Positive Politeness Strategies) واستراتيجيّات التأدّب السلبيّ (Negative Politeness Strategies). وتمثّل هاتان الاستراتيجيّتان نظامين في التأدّب من ثلاثة نظم جامعة خلص إليها و. سكولن ور. سكولن: نظامٍ في التأدّب قائم على إظهار التبجيل والاحترام (Deference Politeness System)، ونظام في التأدّب قائم على إظهار التآزر (Solidarity Politeness System)، ونظامٍ في التأدّب قائم على الهرميّة (Hierarchical Politeness). نعم، يهمّنا النظام الثاني القائم على إظهار الوحدة والتآزر. وهو الذي يعبّر عنه ب&ل بالتأدّب الإيجابيّ. وفيه تُطوى المسافة بين طرفي التفاعل، ليشعر كلّ واحد منهما بأنّه قريب من الآخر. ويهمّنا النظام الأوّل الوارد في منوال ب&ل تحت مصطلح التأدّب السلبيّ. وهو صنف من استراتيجيّات التأدّب التي تقوم على إظهار الاحترام والتبجيل والتي يُعدّ فيها طرفا التفاعل متساويين أو كالمتساويين. ولكنّ كلّ واحد منهما يضع مسافة في أثناء تفاعله مع الآخرين (Scollon & Scollon: 1995).

واضح إذن أن استراتيجيّات التأدّب الإيجابي تنهض بالأساس على ضرب من مشاركة المؤلّف القارئ رغباته، وعلى سعيه إلى الظهور في مظهر من لا يعترض على رغبات الباحثين المنافسين له ورغبات الجماعة الخطابيّة على وجه أخصّ (Myers, 1989: 7). أمّا التأدّب السلبيّ، فيتحقّق من خلال استراتيجيّات صغرى من أهمّ وظائفها أن تقذف في القارئ الشعور بالاطمئنان وتبدّد مخاوفه، لأنّها تُظهر

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

له المؤلّف طرفا متفهّما ومتضامنا لا يفرض على قارئه أشياء قد تُعارض رغباته وتجعله مكبّلا عند القيام بعدد من الأعمال لعلّ من أهمّها حرّية تأويل النصّ الذي يقرؤه. فوظيفة الصيغ المستعملة في التأدّب السلبيّ التخفيف من درجة التزام المؤلّف بصدق القضايا التي يبسطها والأفكار التي يعبّر عنها. ويمكن استنادا إلى ما أشار إليه مايرز أن نُعيد النظر في عدد من الظواهر والاستخدامات اللّغويّة التي أصبحت تصنّف ضمن أساليب الكتابة الأكاديميّة المتعارف عليها، شأن الملطّفات (hedging)، والأبنية المبهمة التي يُستعاض فيها عن إسناد الكلام إلى المتكلّم بإسناده إلى أطراف غير معيّنة (impersonal structures)- يمكن أن نعيد النظر فيها، ومن ثمّ أن نتأوّلها على أنّها من التأدّب السلبيّ. ويكون ذلك في السياقات التي يستعمل الباحث فيها تلك الأساليب في أثناء التعبير عن أفكاره وآرائه.

فاستعمال مثل هذه الطرائق اللّغويّة من شأنه أن يقدّم المزاعم التي يزعمها الباحث والتقارير التي يثبتها في صورة تُيسّر قبولها من لدن أهل الاختصاص وتؤمّن اندراجها في إطار البحوث السابقة. ومن شأنها أيضا أن تساعد الباحث على أن ينقد آراء غيره من الباحثين نقدا يتجنّب فيه المواجهة الصريحة. فبدل أن يبسط الباحث آراءه على القارئ في شكل إثباتات قاطعة وتقريرات جازمة ونهائيّة، يستعمل تلك الأساليب التي من شأنها أن تُظهر مزاعمه وأحكامه على أنّها مجرّد آراء مؤقّتة تنتظر من الجماعة الخطابية أن تتبنّاها ومن القارئ أن يتفاعل معها ويقبلها. وعوض أن يوجّه الباحث نقدا مباشر ولاذعا إلى آراء غيره من الباحثين، تراه يستعين بصيغ التأدّب كي يلطّف من حدّة النقود ويتجنّب المواجهة الصريحة.

4 - استراتيجيّات التأدّب الإيجابيّ في الكتابة الأكاديميّة: تعزيز وحدة الجماعة الخطابيّة

وهي جملة من الاستراتيجيّات التي يستعملها المتكلّم من أجل أن يُظهر أنّ هناك تقاربا بين اهتماماته واهتمامات سامعه. فكأنّ مدار الأمر ههنا على سعي المتكلّم إلى أن يشبع رغبة دفينة عند السامع-وعند كلّ إنسان-في أن يرى نفوس الآخرين تتوق إلى ما تتوق إليه نفسه. وقد لاحظ مايرز-استنادا إلى المقالات التي اعتمدها- أنّ المجال محدود في الكتابة الأكاديميّة، حين يتعلّق الأمر بإشباع المؤلّف رغبات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

القارئ، وأنّنا حين نبحث عن تعابير واستعمالات لغويّة يستخدمها المؤلّفون ويعبّرون من خلالها عن استحسانهم رغبات القارئ، لا نكاد نعثر على ما نبحث عنه. وخلافا لذلك، فنحن لا نعدم في المحادثات اليوميّة متكلّما يتعاطف مع سامعه، ويُظهر الولع به، ويستحسن أفعاله، ويُبدي إعجابه بأشيائه، كأن تقول امرأة لجارتها: ما أجمل فستانك! ولكن حين نُيمّم وجهنا شطر الكتابة الأكاديميّة، يغدو الأمر–حسب مايرز–نادرا، إن لم يكن معدوما. فمايرز يستبعد على سبيل المثال أن يبدي الباحثون ملاحظات يمدحون فيها مواهب غيرهم من الباحثين، أو يذكّرون من خلالها بتفوّق أحرزوه في بحوث لهم سابقة.

وإذا كان الحظّ لم يُسعف مايرز كي يعثر في المقالات العلميّة التي عاد إليها على هذا النوع من الاستعمالات اللّغويّة، فإنّه قد حالفنا عندما قلّبنا النظر في الكتابات الجامعيّة التي عدنا إليها. فهذا منصف بن عبد الجليل يُثني في أكثر من موطن على دارسات غيره من الباحثين، ولا يتردّد في الاعتراف بأهمّيتها وبالفضل لأصحابها. ومن أمثلة ذلك، قوله:

«ويبدو كتاب جورج قرم «تعدّد الأديان وأنظمة الحكم» من أفضل المؤلّفات الكاشفة عن المرجع الحديث لمفهوم الطائفة» (ابن عبد الجليل، 2001 :27).

ومن ذلك أيضا قول الباحث نفسه مُشيدا بالكتاب الذي وضعه دوسو (R. Dussaud) تحت عنوان «تاريخ النصيْريّين وديانتهم» مذكّرا في موطنين من الشاهد بفائدة هذا الكتاب وأهمّيته:

«وبدا لنا هذا البحث مهمّا للغاية حين عرض لمشغلين: أوّلهما التأريخ للفرقة النصيريّة ودفاع المصنّف عن نظريّة قدم عقائدها وابتدائها قبل محمّد بن نصير. وهذا وحده مثير للجدل المفيد. وثانيها اهتمام الباحث بأثر العقائد الكلدانيّة والفارسيّة في الديانة النصيريّة. وهذا أيضا مفيد للغاية فيوضع تصوّر لنشأة العقيدة الهامشيّة من صلب الثقافة الدينيّة السائدة. وهو من أبرز المشاغل التي سنهتمّ بها» (ابن عبد الجليل، 2001: 48) .

وممّا يدخل في باب استحسان الباحث أفعال زملائه من أهل الاختصاص، وإبداء إعجابه بدراستهم، قول الباحث السابق معترفا بفضل من سبقوه بالسابقين:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

«وقد يسّر عملنا أن وجدنا عند السابقين فضلا لا ينازعون فيه، ولا يُغمطون، لأنّهم أظهروا من الدراية ما حلّلنا به المغلق، وعبّدوا لنا طريقا ما كنّا لنهتدي بدونه. ولولا أن فزعنا إلى أقوالهم، وتعلّقنا بمشاهداتهم، وطوّفنا بعيونهم، ما كنّا لنصيب من الرمز قصده، ولا من المظانّ محاملها، والعبارة طوّافة جوّالة، لعوب فتّانة» (ابن عبد الجليل، 2001: 46-47).

ومن الطرق التي بدت لنا نادرة في هذا الباب، أن يعترف الباحث-من باب التواضع-بتفوّق غيره من الباحثين، وأن يبلغ إعجابه بأعمال غيره درجة يصبح فيها شاعرا بالعجز عن الإتيان بمثل ما أتى به غيره من الباحثين. يقول منصف بن عبد الجليل:

«وشدّنا هاجس العرض للكتابات البابيّة والبهائيّة. فوجدنا في كتاب ماك أوين الحديث «مصادر العقيدة البابيّة الأولى» ما يُغني، لأنّنا عاجزون في الوقت الحاضر عن تجاوزه والمزيد عليه!» (ابن عبد الجليل، 2001: 60).

ومن طريف ما وجدناه عند الباحث السابق تلك المواطن التي ألفيناه فيها حريصا على وحدة الجماعة الخطابيّة، ساعيا إلى تجسير الصلة بينه وبين أفرادها، مُشيرا من بعيد إلى أنّ ما يكتبه ما هو إلاّ لبنة في صرح لا يكتمل بناؤه، إلاّ بجهود أولئك الأفراد الذين يهتمّون مثله بالفكر الإسلاميّ والذين ينتظر بفارغ صبر أن يطّلع على ما سيكتبون من بحوث لاحقة، وأن يعرف ما سيخلصون إليه من نتائج. يقول منصف بن عبد الجليل:

«ليس من الهيّن أن نجيب عن الأسئلة بما يُغني. وأملنا في بحوث غيرنا من المهتمّين بالفكر الإسلاميّ شديد، ولهفتنا إلى نتائجهم عظيمة. ونكتفي في هذا المقام بتقديم مشروع رأي لعلّ فيه شيئا من الصواب ينفع في وضع فرضيات بحث» (ابن عبد الجليل، 2001: 674).

وغير بعيد عن هذا الحرص على وحدة الجماعة الخطابية ما عبّر عنه طه حسين في آخر الفصل الذي درس فيه نماذج من الشعر المضري استنادا إلى المنهج القائم على الشكّ في صحّة قسم لا بأس به من هذا الشعر. يقول طه حسين:

«فأنت ترى بعد هذا كلّه أنّا في هذا الكتاب لم نكن هدّامين ليس غير. وإنّما هدفنا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

لنبني. ونحن نحاول أن يكون بناؤنا متين الأساس قويّ الدعائم. ونحن نعتقد أنّا نوفّق من ذلك الكثير. ولكنّا في حاجة إلى الوقت من ناحية وإلى معرفة الصادقين من ناحية أخرى. وأكبر الظنّ أنّا لن نفقد ما نحتاج إليه من هؤلاء المخلصين الصادقين، حين نستأنف البحث عن الشعر الجاهليّ المضري في تفصيل ودقّة منذ السنة المقبلة إن شاء الله» (حسين، 1989: 308).

ورغبة الباحث في إقامة علاقة متينة بينه وبين الجماعة الخطابيّة قائمة لا يفسدها الاختلاف معهم في المنهج وفي النتائج. بل إنّ الاختلاف يُمسي فرصة ينتهزها البحث لتجسير تلك العلاقة. وهذا ما يفصح عنه مثل هذا القول:

«ونحن إذ نعرض هذه النتائج في هذا المقام، لواثقون من أكيد الحاجة إلى بحوث اللاّحقين ممّن سيسلكون شِعابا أخرى غير سبيلنا. ولهم نكون مدينين، لو صوّبوا خطأنا وقوّموا رأينا» (ابن عبد الجليل، 2001: 17).

فواضح من خلال هذا الشاهد أنّ الباحث راغب في الاقتراب هذه المرّة من باحثين-إن كانوا لا يوجدون بالفعل-فإنّهم موجودون بالقوّة، وإنّهم من طينة أولئك الذين يقدّر أن ستكون لهم إضافة إلى الموضوع الذي يشغل باله. بل إنّ الباحث لا يتردّد في القول بأنّه يتطلّع إلى بحوث غيره، وإن اختلفت عن بحثه من حيث المنهج الذي ستعتمده والأدوات التي ستتوسّل بها والنتائج التي ستخلص إليها. وهو ما يظهر في قوله:

«إنّ هذا الرأي يغري في الختام بالبحث في التداول السنّيّ/ الهامشيّ وتعاور الوظائف. واللاّفت في أمثلة النصيْريّة والبابيّة والبهائيّة أنّها قد ألجئت إلى تأسيس نصّ مقدس وإحداث وحي إعلانا لسيادتها ومقاومة للسنّيّة. ومعناه أنّها عارضت القرآن بنصوص ظنّتها من جنسه زادتنا طمعا في أن يهتمّ به غيرنا، عسى أن يكون لنا خلف أفضل منا نتعلّم منه حكمة غابت عنا ونحن له مدينون» (ابن عبد الجليل، 2001: 675).

ومن أهمّ الاستراتيجيّات التي يُراد بها تشريك القارئ واستحضاره في ثنايا النصّ، توفيرُ الباحث قاعدة من المعلومات والمعطيات المتعلّقة بالموضوع الذي يبحث فيه أو المسألة التي يريد مناقشتها. فالأمر هنا يشبه ما أشار إليه ب&ل بعبارة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

«ادّعاء قاعدة مشتركة». فالمتكلّم من خلال هذه الاستراتيجيّة يُظهر للسامع أنّه مهتمّ به ومكترث بما يرغب فيه وما يحتاج إليه. وعادة ما يكون جمهور القرّاء أو ما يصطلح عليه بالجماعة الخارجيّة/ الجمهور العامّ (exoteric community) هم المقصودين بمثل تلك المعلومات، لا أهل الاختصاص أو ما يشار إليهم بمصطلح الجماعة الداخليّة/ الجمهور الخاصّ (esoteric community). وكأنّ الباحث-وهو يسوق تلك المعلومات-يستجيب لحاجات يفترض وجودها عند نوع من القرّاء تُواجهه مصاعب في فهم جملة من المفاهيم والمصطلحات الأساسيّة التي يقوم عليها البحث. وما من شكّ في أنّ نجاح هذه الاستراتيجيات يتوقّف جانب كبير منه على حسن تقدير الباحث حجم تلك المعلومات التي إذا كانت دون المطلوب، لم تُشف غليل القارئ ولم تأخذ بيده للوصول إلى فهم صحيح، وإذا فاقت الحدّ، قد يُحسّ القارئ فيها إهانة له، ويستشعر من خلالها استصغار الباحث إيّاه. وممّا يدخل في هذا الصنف من المعلومات، قول عبد المجيد الشرفي:

«ومن باب التذكير فقط، نشير إلى أنّ العالم الذي عاش فيه القدماء عالم تغلب عليه القداسة في كلّ مظاهره، وكان فيه الأفق الأخرويّ ماثلا في الأذهان في كلّ لحظة (...). ونذكّر كذلك بأنّنا إذا استثنينا فترة الإسلام الأولى التي شهدت تحوّلات فكريّة واجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة عميقة بفعل الفتوحات، فإنّ الأوضاع المعيشيّة العامّة قد شهدت منذ قيام الدولة الأمويّة استقرارا يكاد يكون كاملا» (الشرفي، 1994: 41).

أجل، يمكن أن نعتبر هذه المعطيات التي جاءت في شكل تذكير للقارئ، ضربا من استجابة الكاتب لحاجة القارئ إلى مثل تلك المعطيات التي تعتبر من قبيل القاعدة المشتركة والتي بدونها قد لا يستوعب القارئ الاستيعاب الجيّد «الأسباب التي دعت إلى انتشار النزعة السلفيّة على نطاق واسع في كامل أرجاء العالم الإسلاميّ»، ومن ثمّ قد لا يتّفق والكاتب في ما انتهى إليه من كون السلفيّة ظاهرة تاريخيّة بالأساس. وقد صرّح الكاتب نفسه-بعد صفحات قليلة-بهذه الغاية التي يجري إليها إيراده تلك المعلومات، حين قال:

«نرجو أن يكون من الواضح بعد هذا العرض المقتضب لأهمّ العوامل في انتشار السلفيّة، أنّ السلفيّة ليست من مقتضيات الإسلام، بقدر ما هي وليدة الظروف التاريخيّة بالأساس» (الشرفي، 1994: 46).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وحرص الكاتب على مراعاة مبدأ الكمّ في إيراد تلك المعلومات واضح، واستعماله عبارة «هذا العرض المقتضب»، آية على أنّه لا يقدّم للقارئ المعلومة، إلاّ بالقدر الذي يناسب حاجته إليها. ومثل هذا الحرص هو الذي دعا الكاتب نفسه في بحث آخر حول «المؤسّسة الدينيّة في الإسلام» إلى القول:

«إنّ هذه الوقفة الطويلة عند المؤسّسة الدينيّة في الإسلام عبر التاريخ كانت ضروريَة، لأنّ لهذا التاريخ امتدادا في الحاضر، ولأنّ المؤسّسة الدينيّة اليوم متأثّرة إلى حدّ بعيد بالممارسات التاريخيّة، رغم تغيّر الظروف والمعطيات. وإنّه ليعسر في هذا المقام تتبّع التحوّلات التي شهدها العصر الحديث في كلّ المجالات (...). وحسْبُنا أن نستعرض جملة من العوامل التي لها انعكاس مباشر على المؤسّسة الدينيّة» (الشرفي، 1994: 77).

فما من شكّ عندنا في أنّ مثل هذا الكلام موجّه إلى القارئ، وأنّ الدافع من إيراده استشعار الكاتب بأنّ القارئ قد ينزعج من طول تلك المعلومات، وقد لا يلتقط الهدف من ورائها، ولا يرى فيها فائدة، بل ربّما يرى فيها استنقاصا له، لأنّها من المعلوم لدى الجميع. نعم، إنّ الوظيفة الأساسيّة لمثل هذا الكلام تبديد ما يمكن أن يترتّب على الاستطراد في البحث من شكوك لدى القارئ لا يبدّدها إلاّ إشعار الكاتب إيّاه-بين الحين والحين-بأنّه نصْب عينه، إن توسّع في المعلومات المقدّمة إليه، فلأنّه يقدّر حاجته الماسّة إليها، وإن سلك طريق الاقتضاب، فلشعور منه بأنّ القارئ في غنًى عنها.

وقد لازم هذا الوعي الباحث في الصفحات الموالية التي أظهر فيها للقارئ-في مناسبات عديدة-كفّه عن الخوض في الجزئيّات والتفاصيل التي قد لا تستجيب لتطلّعات القارئ، واكتفاءَه-في المقابل-بما هو أساسيّ. وهو ما يظهر في قوله:

«ونكتفي في استعراضنا لهذه العوامل الرئيسيّة التي أحدثت تحوّلا نوعيّا في الحياة الحديثة بذكر عامل رابع يتمثّل في قيام مؤسّسات مجتمعيّة عديدة تؤدّي دور التعديل الاجتماعيّ» (الشرفي، 1994: 79).

والتزام الكاتب بالمبدأ نفسه عبّر عنه في موطن لاحق بميله إلى التلخيص قائلا:

«ويمكن تلخيص السمات الرئيسيّة التي تميّز الآن حالة المؤسّسة الدينيّة في ثلاثة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

عناصر كبرى هي: الانطواء على الذات والتبعيّة للأنظمة السياسيّة القطريّة، وفقدان المصداقيّة» (الشرفي، 1994: 81).

ولم يحِد الكاتب عن مبدأ الاقتصاد، وهو يتناول أولى تلك السمات الثلاث التي نعت بها المؤسّسة الدينيّة تناولا بدا فيه زاهدا في التفاصيل، راغبا عن التوسّع، قائلا:

«وهو أمر لا يحتاج في الحقيقة إلى تحليل لكثرة الأمثلة التي تتبادر إلى الذهن على هذا السلوك. إلاّ أنّ ما يهمّنا في هذا المستوى هو انطواء المؤسّسة الرسميّة على نفسها لم يفدها في دعم إشعاعها. بل العكس هو الذي حصل» (الشرفي، 1994: 81).

وجنوح الكاتب إلى الاختصار واضح، حين توقّف عند السمة الثانية التي تميّز المؤسّسة الدينيّة، وأشار إلى أنّه مكتف بالمثال الواحد الذي يغني عن بقيّة الأمثلة، قائلا:

«وتتجلّى هذه التبعيّة في الكثير من المجالات. فيكفي أن نذكر مثلا المؤلّفات العديدة التي ألّفت في الستينات لدعم الخيار الاشتراكي باسم الدين أو دعم الخيار اللّيبيرالي باسم الدين كذلك» (الشرفي، 1994: 81-82).

وممّا يعزّز به الباحثون أواصر القربى بينهم وبين القارئ، استعمال جملة من الطرائق تسم الكتابة الأكاديميّة بجوّ من الحميميّة والألفة، لتقترب من أجواء المحادثات اليوميّة التي تنبض حياة وتمتلئ تفاعلا، ولتتخفّف قليلا من صرامة البحث الخالص الذي يُكتب بلغة تقريريّة جافّة ويصدر عن صوت واحد لا تسمع من ورائه صوتا آخر. فنحن ههنا أمام استحضار مكثّف للقارئ عبر جملة من الطرائق، شأن السؤال يُلقيه الباحث بين الحين والحين، أو الخطاب المباشر الذي يوجّهه الباحث إلى القارئ على نحو تصبح فيه الكتابة الأكاديميّة شبيهة بالحوار الدائر بين طرفين. ومن أبرز الجامعيّين الذين ألفيناهم يُواظبون على هذا النوع من التأدّب طه حسين. فهو لا يكاد يغفل عن استحضار قارئه والدخول معه في حوار متواصل وإلقاء السؤال عليه تلو السؤال. ومثل ذلك قوله:

«وما رأيك في أنّك لا تكاد تجد في فرنسا أو ألمانيا أو إنجلترا شابّا من أوساط الناس لا يختصّ في الأدب ولا يُعنى بدراسته، دون أن يكون قد ألمّ من هذا كلّه بحظّ لا بأس به (...). أفتظنّ أنّ لشيوخنا حظّا من الثقافة يُشبه حظّ أدبائنا القدماء

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

أو يُدانيه؟ (...) ستقول: ومَن الذي يستطيع أن يصدّق أنّ رجلا واحدا يستطيع أن ينهض بكلّ هذه الدراسات (...) ومَن الذي يستطيع أن يصدّق أنّ أستاذ الأدب في فرنسا أو في إنجلترا يُتقن مثل هذا المقدار الضخم من الدراسات؟ (...). ستقول هذا، وأنا كنتُ أنتظر أن أسمعه منك، ولم أكن أشعر بشيء من المشقّة في أن أردّ عليك هذا القول. فلْتلاحظْ قبل كلّ شيء أنّي لا أعرف–وأزعم أنّك لن تعرف– أستاذا للأدب الفرنسيّ أو الإنجليزيّ يستحقّ هذا اللّقب، إلاّ وقد أتقن اليونانيّة واللاّتينيّة لغة وفقها وأدبا وفلسفة» (حسين، 1989: 91–20).

ولسنا نعدم هذا النوع من التأدّب في كتابات تنتمي إلى مجال الدرس اللّغويّ الذي لم تحل تقاليد الكتابة الصارمة فيه دون الدخول في حوار مع القارئ. ومن الباحثين الذين ألفيناهم مولعين بهذا الأسلوب الباحث محمّد الشاوش. وحسبنا الاستشهاد بقوله:

«على أنّ مثل هذا التناول، لو حصل منهم، لا يتقدّم بكَ في البحث والتفسير قيد أنملة: فأن تعتبرَ [ج1...ج2...ج1] ناتجة عن تحويل [ج1...ج2]، إن أنتَ لم تراع فيه ما يصحب هذا التحويل من الفوارق المعنويّة وما يناسبه في قواعد التخاطب، يعني بكلّ بساطة أنّ نصّ الخطاب وقد بني على الاعتراض لا يختلف في شيء عن نصّ الخطاب إن أنتَ بنيته على غير الاعتراض. وهو قول كما ترى يجعل الاعتراض وعدم الاعتراض شيئا واحدا. فإذا آل بك الأمر إلى هذه النتيجة، فإنّك لن تعدم واحدا منهم سيُشهر في وجه هذه النتيجة مبدأ شفرة أوكام الذي يوجب أحد الأمرين لإغناء الآخر عنه» (الشاوش، 2001: 1288).

وممّا يدخل في باب سعي الباحثين إلى إيجاد أرضيّة مشتركة بينهم وبين القارئ، اعتماد استراتيجيّة تقوم على إخراج ما يمكن أن ينفتح عليه البحث من أسئلة ثقافيّة وحضاريّة من طيّ الكمون إلى ساحة الوجود. وكأنّ الباحث بذلك يستبق أسئلة القارئ وهواجسه، ويُريد أن يُظهر له أنّه على الرغم من وقوع البحث في دائرة ضيّقة وانتمائه إلى اختصاص دقيق، فمؤلّفه غير غافل عن تلك الصلة الوثيقة التي تشدّ بحثه إلى المجتمع بحبل متين، حتّى لا يبدو منبتّا عن الأخلاق والقيم الاجتماعيّة التي تظلّ هي المرجع لكلّ باحث مهما لطف اختصاصه وأوغل بحثه في التجريد والتنظير.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إلى هذه الغاية تجري تلك الإشارات التي نجدها في ثنايا البحوث العلميّة والتي فيها إفادة بأنّ للبحث مردودا عمليّا وإمكانات تطبيقيّة تعود على الكائن الإنسانيّ بالنفع والفائدة والتي يمكن أن تُحمل على أنّها ضرب من التهدئة من روع القارئ وخشيته، حتّى لا يذهب به الظنّ إلى أنّ البحث الذي ينجزه الباحث لا علاقة له بالمجتمع ولا فائدة تُرجى منه (Myers). ولا تتجرّد البحوث المنتمية إلى الدراسات الإنسانيّة من هذا السعي إلى ربط المعرفة بالمجتمع وقيمه، ومن ثمّ إلى إيجاد أرضيّة مشتركة تنعقد فيها الصلة بين جمهور الباحث الصغير بالمجتمع الكبير. وأحسن مثال على ذلك مقدّمة كتاب «الوجه والقفا: في تلازم التراث والحداثة» التي جاءت خطابا هو أقرب إلى البوح والإفضاء توجّه به الباحث حمّادي صمّود مباشرة إلى القارئ في معناه الواسع، مستعملا فيه تاء المخاطبة، كاشفا عن القيمة الأخلاقيّة التي حرّكته في بحثه وعن العقيدة التي صدر عنها، وهو يجمع في هذا الكتاب بين نصوص تنتمي إلى «بيئات مختلفة وأعصر متباعدة» (المقامات العربيّة-علم الأسلوب الحديث) والتي بدون استحضارها واعتناقها لا يتبيّن القارئ الصلة بين تلك النصوص. يقول الباحث:

«فأنتَ ترى أيّها القارئ الكريم أنّ رسالتي إليك ودافعي إلى نشر هذه النّصوص ليس ما قد تجد فيها من فائدة. وإنّما حرصي أن أنقل إليكَ بعضاً من عقيدتي، وأن أصلك بإيمان لديّ عميق لا يرى إلى العصر مدخلاً غير العصر، ولا يرى بين التّراث والحداثة انسجاماً إلاّ بالتّلازم والمعالجة المسؤولة الواعية الواعدة» (صمّود، 1988: 6).

فالباحث حريص كلّ الحرص على أن يُميط اللّثام عن قاع عميق لبحثه يريد أن يجذب قارئه إليه، حتّى يكون كالحبل المتين الذي يربط بينهما والعقيدة الراسخة التي تجمعهما والقيمة المشتركة التي تمثّل-في نهاية المطاف-رسالة نبيلة يريد الكاتب أن يحملها إلى القارئ من وراء هذا الجمع بين قراءة نصّ من التراث ألا وهو المقامة، والتعريف بعلم حديث هو الأسلوبيّة.

والتعبير عن جملة من المشاعر وسيلةٌ أخرى يشعر بها القارئ بأنّ في الباحث جانبا إنسانيّا يشاركه فيه، وأنّ البحث مهما أوغل في العلم وضرب في الاختصاص يظلّ لصيقا بالكائن البشريّ الذي يجمع بين القوّة والضعف في آن معا. فمدار الأمر ههنا على مسافة يريد الباحث تجسيرها، حتّى يظهر للقارئ في صورة قريبة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

منه، هي صورة الإنسان الذي يقاسمه جملة من المشاعر والتجارب. ويدخل في هذه الاستراتيجيّة تعريج الباحث على الصعوبات التي واجهته في أثناء البحث، وإفصاحه عن جملة من المشاعر كالدهشة والعجب ينتابانه عند اكتشاف النتائج غير المنتظرة، أو الحيرة تعصف به عند الشعور بالمفارقة وحين لا تتّضح مسالك البحث، أو الإحباط والخيبة يلفّانه عندما لا تُسعفه أدوات البحث بالوصول إلى الأهداف التي رسمها والغايات التي هفا إلى الوصول إليها. فهذا محمّد القاضي لا يملك أمام استحالة القطع في نسب عدد كبير من الاخبار التي تشكّل مدوّنة بحثه إلّا أن يقول:

«إنّ هذه المفارقة الأولى تدفع بقارئ الأخبار إلى مهْمَه الحيرة الباهظة. فلا هو يستطيع أن يعدّ هذا الرصيد من النصوص أدبا شعبيّا لا يُعرف مؤلّفوه. ولا هو يستطيع أن يجعل هذه الأخبار منسوبة نسبة صريحة إلى رجل معلوم وإلى عصر محدّد. وفي خضمّ هذا التردّد لا نملك إلاّ يقينا واحدا هو وجود هذه النصوص في الكتب التي تشكّل مدوّنتنا» (القاضي، 1998: 688).

وها هو محمّد الناصر العجيمي يُفرد صفحات من مقدّمة بحثه للحديث عن الصعوبات التي اعترضت طريقه، وهو يُجهد نفسه في سبيل ضبط إطار لموضوع بحثه الدائر على نقد النقد تتّضح به حدوده، فلا يستقيم له الأمر، ولا تنصاع له المادّة لفرط تراميها وتنوّعها، ويرنو إلى اعتماد منهج علميّ تتحقّق به الموضوعيّة، فيخذله المنهج، ليتأكّد أنّ الموضوعيّة تظلّ في كثير من موضوعات البحث–شأن نقد النقد–غاية تُطلب فلا تُدرك، وليشعر بما يشعر به الإنسان من عجز وإحباط عندما تكبر المسافة بين ما يطمح إليه وما يحصل–في نهاية المطاف– عليه. يقول الباحث:

«لا يسع الدارس وقد انتهى به التحليل إلى هذا الحدّ، إلاّ أن يقرّ بتعطّل آلته وقصورها عن إدراك ضالّته المنشودة في بلوغ الموضوعيّة وبناء موضوعه وفق أسس علميّة صحيحة، ويسلّم من ثمّ بفشل المشروع الذي ندب نفسه لتحقيقه. ذلك أنّنا نجد أنفسنا في سعينا إلى نقد النقد قائمين بالفعل على الحدّ، بل على حدّ الحدّ، عاجزين عن ضبط موضوعنا بدقّة تامّة ورسم حد فاصل يسمح لنا بتخطّي العقبات والاستواء على أرضيّة صلبة (...). ذاك قدَرُ الباحث وسبب شعوره بضرب من الإحباط: يروم الإحاطة بالكلّي، فلا يظفر إلاّ بالموضعيّ الجزئيّ،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ويسعى إلى احتضان البنية العميقة، فلا تُسعفه أداة البحث إلاّ بالعارض المظروف»، (العجيمي، 1998: 9–13).

5 - استراتيجيّات التأدّب السلبيّ في الكتابة الأكاديميّة: إظهار الاحترام لأفراد الجماعة الخطابيّة

وهي جملة من الاستراتيجيّات المستخدمة للتخفيف من ضراوة الأعمال اللّغويّة التي يمكن أن تمثّل خطرا على ماء وجه الجماعة الخطابيّة الضيّقة المتكوّنة بالأساس من أهل الاختصاص والتي لا مناص للباحث من إتيانها في مواطن كثيرة من البحث، من قبيل إشارته إلى النتائج التي وصل إليها غيره من الباحثين، وحديثه عن نوع المنهج الذي سيعتمده في بحثه مقارنة بالمناهج التي اعتمدت في دراسات سابقة، وبسطه آراءه الشخصيّة ومزاعمه في البحث. وقد أشار مايرز إلى أنّ عددا من الأساليب التي أمست تُعدّ من أعراف الكتابة الأكاديميّة، يمكن–إن دقّقنا فيها النظر وأعدنا تأويلها– أن نحشرها في إطار جامع، ألا وهو التأدّب السلبيّ الذي يُعدّ التلطيف (hedging) والأبنية المبهمة (impersonal constructions) من أبرز الأساليب المعتمدة فيه والتي تجري إلى تحقيق غاية واحدة، ألا وهي إظهار الباحث الاحترام للجماعة الخطابيّة التي ينتمي إليها وإلى أهل الاختصاص على وجه التحديد (Myers, 1990: 18).

١- الأبنية المبهمة:

تقوم هذه الاستراتيجيّة حسب ب&ل على إيحاء المتكلّم بأنّه راغب عن إلحاق الأذى بالسامع. ومن الطرق المعتمدة في ذلك، التعبير عن العمل اللّغويّ المهدّد ماء الوجه على نحو يوهم فيه المتكلّم بأنّه ليس هو الفاعل، أو بأنّه من الممكن ألاّ يكون هو، أو ليس هو المستأثر بالقيام بالفعل، وبأنّ المقصود بذلك العمل ليس هو السامع، أو قلْ هو في أسوأ الحالات عمل يستهدف أطرافا من بينها السامع. وتترتّب على ذلك مجموعة متنوّعة من الاستخدامات التي يتمّ فيها تجنّب استعمال ضميريْ المتكلّم والمخاطَب (B&L, 1987: 190). ومن أبرز هذه الاستعمالات مجموعة من الطرائق نذكر منها:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

أ- الاستعاضة عن ضمير المتكلّم بطرف مبهم:

وهذه طريقة من الطرائق التي يُضعف بها الباحثون درجة تعهّدهم بالحقائق التي تعبّر عنها جملهم أن ينسحب المتكلّم من ساحة التلفّظ ليتوارى خلف طرف مُبهم يشار إليه (المتأمّل، الناظر، المتمعّن ...). فتحويل الفاعل من طرف معيّن ومعروف هو المتكلّم إلى شخص مبهم يترتّب عليه من جملة ما يترتّب فكّ القران بين المتكلّم والعمل اللّغويّ المهدّد ماء الوجه. فكأنّ الباحث يُلقي بالشبهة التي يمكن أن تحوم حوله جرّاء إتيانه عملا لغويّا يهدّد ماء الوجه إلى جهة غير معلومة. ومن أمثلة ذلك تبرير حسين الواد عقده فصلا حول تعامل القدماء مع الألفاظ المفردة في شعر المتنبّي بزعم انطلق منه في هذا الفصل قائلا:

«إنّ أوّل ما يستوقف الناظر في المؤلّفات التي تعامل بها القدماء مع شعر المتنبّي، إنّما هو تلك العناية التي خصّ بها أصحابها ألفاظه المفردة (...). والمتأمّل في تعامل القدماء مع أدبهم سرعان ما يلاحظ أنّ عنايتهم بالألفاظ المفردة كانت تقوى وتشتدّ كلّما جنحت النصوص إلى استعمال اللّغة استعمالا فنّيا، وأنّها كانت تضعف وتندر كلّما أُجري الكلام فيها مجرى المألوف في المحاورة (...). والمتأمّل في وضع القدماء لنظريّتهم في الكلام وجماله، يلاحظ عندهم عناية بالألفاظ المفردة أفرزت لقوّتها مصطلح الفصاحة، وقد جعلوه خاصّا باللّفظ، وأسلمت أهل الثقافة إلى أن يُقيموا معه علاقات انفعاليّة حميمة» (الواد، 1993: 107).

وهذه السياسة نفسها القائمة على التنصّل من مسؤوليّة القول بإسناده إلى غير المتكلّم، سلكها حسين الواد عندما خطّأ ذلك المنهج الذي يربط أصحابه ربطا آليّا بين شعر المتنبّي وحياته. يقول الباحث:

«والذي يفضي إليه التأمّل في مواطن الغموض من سيرة أبي الطيّب وفي المواقف الجازمة أو المتحرّجة التي وقفها منها المعاصرون، إنّما يتمثّل في أن المنهجيّة التي تربط هذا الربط الآليّ البسيط والفجّ بين شعر الرجل وشخصيّته وحياته، إنّما هي منهجيّة خاطئة» (الواد، 1993: 33).

ويمكن أن نحمل هذا الأسلوب على أنّه طريقة يُزيل بها الباحثون مفعول الصدمة أو صفة الغرابة عن الأعمال التي ينجزونها، حتّى تبدو مألوفة ومتوقّعة من

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أهل الاختصاص. فبدل أن يقول أحمد الجوّة: «وجدتُ في مدوّنة الرومنطيقيين ما تتأكّد به ثورتهم على البناء الشعريّ التقليديّ ، وعاينتُ إبدالات إنشائيّة تُعدّ دليلا على اتّباع التنظير بالإجراء»، اختار هذه الصيغة التي لا تُظهره يأتي فعلا بدعا:

«يتوقّع الناظرُ في مدوّنة الرومنطيقيين الذين راموا تحرير الشعر العربيّ من البناء التقليديّ أن يجد في نصوصهم ما تتأكّد به ثورتهم على هذا البناء، وأن يُعاين إبدالات إنشائيّة تُعدّ دليلا على اتّباع التنظير بالإجراء» (الجوّة، 2011: 160).

وبدل أن يختار الهادي الجطلاوي الصيغة التي يُسند فيها عمل الملاحظة إلى نفسه، اعتمد صيغة أخرى تُظهر هذا العمل مألوفا لدى كلّ من اعتاد أن يقرأ تفسير الزمخشريّ من وجهة نظر لغويّة. يقول الباحث:

«والمستأنسُ بتفسير الزمخشريّ، يُلاحظ أنّ من وسائل التوكيد ما تردّد توظيفه في الخبر القرآنيّ، مثل الاستئناف والضمير المنفصل وألف ولام التعريف» (الجطلاوي، 1998: 558).

ب- الاستعاضة عن المتكلّم الفاعل بطرف مجهول:

وهو أسلوب يتجنّب به الباحث-عند صياغة العمل اللّغويّ المهدّد لماء الوجه- الإحالة المباشرة على الأشخاص الذين يتضمّنهم ذلك العمل، حتّى لا يظهر المتكلّم في مظهر الفاعل، ولا يتحمّل من ثمّ وحده المسؤوليّة، وحتّى لا تنحصر الإساءة المترتّبة على إتيان ذلك العمل اللّغويّ في السامع. واستخدام هذا الأسلوب شائع في الكتابة الأكاديميّة، وهو يستعمل من جملة ما يستعمل في إبراز نتائج البحث. وفي ذلك دليل على أنّ النتائج في تقاليد البحوث أهمّ ممّن يكتشف الظواهر أو يبني الفرضيات. والباحث حين يستخدم في التعبير عنها صيغة المبنيّ لغير الفاعل، فلكي يشير من بعيد إلى أنّها متاحة للجميع، وليست حكرا على أحد الباحثين. فنحن أمام استراتيجيّة تنهض على توجيه النتائج نحو تجنّب الفاعل الحقيقيّ. وهاكم أمثلة توضّح هذا الاستخدام:

«يُستنتج من النقاط 1و2و3 أنّ المَثَلَ يُحيل دائما على وضعيّة عامّة، حتّى وإن بدا معناه الحرفيّ معنى حرفيّا مضمّنا في معنى أعلى منه» (صولة، 2001: 276).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

«ويُستخلصُ من هذا القسم أنّ نظام التعريف في التمييز له مفاتيحه. فعلاقة الثاني بالأوّل فيه علاقة المفرد بالمفرد، أو المفرد بالجملة، ولا تنعكس (...) كما يُستخلصُ من هذا القسم أنّ نظام التعريف فيه نظام مزدوج اعتبارا بالأوّل، وواحد اعتبارا بالثاني. فيكون فيه التعريف بالاعتبار الأوّل بيانا وتفسيرا» (الكشو، 1997: 402-403).

«المشهود أنّ الضمير الإسلامي قد تدرج في توسيع الفضل من مناسبات خاصة وأفراد بأعيانهم إلى طبقة بتمامها، بل إلى طبقات. وكان الحديث في خير القرون خادما هذا الغرض» (ابن عبد الجليل، 1999: 56).

«والمُلاحظ في هذا الموقف أنّه هام جدا في دلالته على التغير الحاصل في العقليّات والناجم، فضلا عن ازدهار الاقتصاد وتحضّر المجتمع (...) عن دور الاختلاط العرقيّ والتمازج الثقافيّ منذ أواخر القرن الأوّل، ثم من خلال القرن الثاني بالخصوص في بروز عقليّة المال والتعلّق به» (المنّاعي، 1998: 719).

يتّضح من هذه الأمثلة أنّ الفاعل الحقيقيّ الذي يُناط به إنجاز الفعل، شأن الاستنتاج أو الملاحظة، يُستعاض عنه بفاعل مجهول أو بعبارة غير مباشرة. فنحن إزاء ضرب من التبعيد يستخدمه الباحثون ويريدون من ورائه التنويع في درجات التزامهم بالمحتوى القضويّ، حتّى تكون هناك فرصة للتملّص من المسؤوليّة ومجال للمناورة، متى حامت الشكوك حول صدق ذلك المحتوى، أو طعن طاعنٌ في صحّة المزاعم التي زعمها الباحث، أو تبيّن أنّ النقود التي وجّهها لغيره من الباحثين لم تكن في محلّها. فالباحث وهو يحصّن آراءه ومزاعمه بمثل هذه الوسائل، إنّما هو في الحقيقة يحفظ في الآن ذاته ماء وجهه وماء وجه أهل الاختصاص الذين يمكن أن يخالفهم الرأي في عدد من الآراء، مثلما يمكن أن يوجد من داخل الاختصاص مَن يناقض مزاعم ذلك الباحث.

ج- تحويل المتكلّم من وظيفة الفاعل إلى المفعول به:

استخدامُ هذه الطريقة في إسناد الكلام شائعٌ في القسم المخصّص لنتائج البحث. وتفسير ذلك عندنا طبيعة العمل اللّغويّ الذي يأتيه الباحث في هذا القسم (إثبات نتيجة مّا) والذي يمكن أن يهدّد ماء وجوه أهل الاختصاص، وخاصّة عندما يكون

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

هناك تعارض بين النتائج المستخلصة وما هو سائد وشائع داخل الاختصاص، أو يهدّد ماء وجه الباحث نفسه، حين لا تصمد تلك النتائج أمام ما سيتوصّل إليه الباحثون في وقت لاحق. فمدار الأمر إذن على صيغة حذرة تضمن للباحثين إثبات النتائج التي خلصوا إليها وعدم الظهور على سطح الكلام في آن معا. وهذه مجموعة من الشواهد توضّح هذا الاستعمال:

-«إنّ كلّ ما تقدّم من تحاليل لفعل 'رأى'، جرّنا إلى ربط فنّ الكتابة الروائيّة بالرسم، وبيّنّا أنّ بين الفنّين أسبابا وأنسابا» (الخبو، 2012 أ: 47).

-«يوصلنا ما سبق النظر فيه إلى القول إنّ السرديّات المحايثة مفيدة وضروريّة. ولكنّها ليست كفيلة وحدها باستقصاء خاصّة النصّ القصصيّ: القصصيّة عامّة» (الخبو، 2012 أ: 156).

-«أوصلنا الانطلاقُ من تفاوت نظرة القدماء إلى شعر المتنبّي في تعاملهم معه إلى أنّهم جعلوا منظومه في ثلاث مراتب (...). وأوصلنا البحثُ في تفاوت نظرة القدماء إلى شعر المتنبّي إلى أنّ الذي شغلهم منه لا يزيد في أكثر الأحوال تسامحا على خمس ديوانه» (الواد، 1993: 105-106).

-«وقد ساقنا الفحصُ في مدوّنة محدّدة-هي أخبار الغزليّين العذريّين-إلى أنّها مثّلت سناما من أسنمة التطوّر التي بلغها الخبر الأدبيّ استجزنا معه أن نجري مجرى بعض الباحثين المعاصرين، فوسمناها بالرواية العذريّة» (القاضي، 1998: 692).

وغير بعيد عن الاستخدام، تراكيب أخرى مبهمة يستعملها الباحثون في عرض نتائج بحوثهم عرضا يتجنّبون فيه استخدام ضمير المتكلّم المفرد، حتّى تبدو تلك النتائج للقارئ من تحصيل حاصل ولا يمكن أن نحمّل الباحث المسؤوليّة فيها في حال عدم صمودها أمام ما يمكن أن تسفر عنه البحوث اللاّحقة من نتائج أخرى. على هذا النحو آثر محمّد الخبو أن يقدّم هذه النتائج الثلاثة من بحوثه قائلا:

-«وما يتحصّل من هذا العمل أنّ المجموعة القصصيّة «منابت الحنظل» اشتملت على نصوص أقصوصيّة سلك فيها صاحبها مسلكا طريفا في الكتابة الأدبيّة التي ظاهرها تقرير وباطنها تصوير» (الخبو، ب 2012: 70).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

-«والحاصل ممّا تقدّم أنّ الأقصوصة الحُلْميّة في تونس من خلال ما تناولناه من نماذج نصّ التبس به الحلم. فحوّل كائناته إلى تصاوير لعناصر ليست ذات حدود بيّنة، إذ هي لا تقدّم على سبيل الوصف لما هو موجود، وإنّما على سبيل إنشاء ما يكون مجالا للعشق الأكبر» (الخبو، 2012 ب: 153).

-«ومُحصّل القول إنّ الجهة في رواية - أن ترى الآن- لا تعرضُ في الجمل تشتمل على صيغ موجّهة مثل أفعال المعرفة والشكّ والإحساس والإدراك فحسبُ كما تقدّم، وإنّما تعرضُ أيضا-ونحن بإزاء نصّ روائيّ- بكيفيّات تركيب هذه الجمل على هيآت مخصوصة كما تبيّن» (الخبو، 2006: 192).

٢- **التلطيف**:

يعرّف ب&ل التلطيف بأنّه جملة من العناصر اللّغوية (أداة، كلمة، مركّب) يترتّب على استعمال المتكلّم إيّاها تحوير في درجة انتماء محمول مّا أو عبارة اسميّة إلى مقولة من المقولات. فمدار هذا الاستخدام اللّغويّ على الإفادة بأنّ ذلك الانتماء هو من ناحية من النواحي إمّا جزئي أو صحيح أو هو أكثر صحّة ممّا كان متوقّعا (B &L, 1987: 145). ففي قولك: «تملّقُك هذا نوعٌ من النفاق» إفادة تُفهم من كلمة «نوع» بأنّ انتماء سلوك المخاطَب إلى مقولة النفاق ليس في قوّة انتماء أنواع أخرى من السلوك إلى تلك المقولة. أمّا في قولك: «أنا على يقين تامّ بأنّني قرأت هذا الكتاب»، فالتلطيف الذي تأدّى بمركّب الجرّ (على يقين تامّ) يفيد بأنّ المتكلّم جازمٌ فيما يقول، واثقٌ من صدق المحتوى القضويّ لكلامه.

والتلطيف-في تقدير مايرز-يغدو استراتيجيّة من استراتيجيّات التأدّب في الكتابة الأكاديميّة عندما يستعمله الباحث طريقةً يسم بها الأفكار التي يزعمها والآراء التي يُصرّح بها وسما ينزع عنها طابع الإطلاق والوثوق، ويُضفي عليها قدرا من النسبيّة، ويقدّمها إلى القارئ على أنّها ليست من الحقائق المطلقة. بل هي مجرّد آراء مؤقّتة تنتظر موافقة من الجماعة الخطابيّة (Myers, 1990:12). والتلطيف يُستخدم في الكتابة الأكاديميّة للتخفيف من حدّة المزاعم سواء عند إثباتها أو عندما يُراد نفيها ودحضها. وهو يُستخدم-أكثر ما يُستخدم-حين يبسط الباحث رأيا جديدا أو فكرة لم تخضع بعدُ للاختبارات، ولم تقم الأدلّة على إثبات صحّتها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

فالتلطيف في هذه الحالة وسيلة يُضعف بها الباحث درجة مسؤوليّته تجاه الحقيقة التي يبسطها في ثنايا جمله، حتّى إذا تبيّن عدم دقّة تلك المزاعم في بحوث لاحقة، أمكن للباحث أن يحتمي بتلك الوسيلة، وأن يتملّص من ثمّ من المسؤوليّة الملقاة على عاتقه. إلى هذه الغاية جرت جملة من التعابير الملطّفة الواردة في هذه الفقرة التي جاءت في ثنايا تقديم عبد السلام المسدّي الفصل الموسوم «عقبات البحث اللّسانيّ». يقول الباحث:

« ليس ما نُقدّمه بكشف علميّ بالمعنى الصارم في البحث والاستقصاء. وإنّما هو تحسّس تقريبيّ قد يصدق في موطن ولا يصدق في آخر، وقد ينطبق بعضه على بعض رقعات الوطن دون أخرى. فهو إذن ضرب من الخواطر نحاول أن نجلوَ بها العقبات الموضوعيّة التي تعترض سبيل النهضة اللّسانيّة في الفكر العربيّ المعاصر، حتّى إذا وعيناها وعملنا على فكّها في صميم واقعنا العلميّ والجامعيّ والثقافيّ ابتعثنا منه واقعا غيره» (المسدّي، 1986: 12).

والتلطيف يُستخدم كثيرا في المواطن التي يكون الرأي الذي يعبّر عنه الباحث مختلفا عن رأي غيره من الباحثين أو عن الآراء السائدة داخل الاختصاص. وهو في هذه الحال حيلة يتوسّل بها الباحث، كي لا يجد نفسه في مواجهة صريحة يُضطرّ فيها إلى إعلان الخلاف مع زملائه من أهل الاختصاص، أو الطعن في مزاعمهم وفي ما انتهوا إليه في بحوثهم من نتائج، أو التجريح في المنهج المعتمد من لدنهم في مقاربة الظواهر (عبيد، 2012: 279–282). على هذا النهج في إظهار الاختلاف مع الآراء السائدة سار أحمد الجوّة، وهو يقرأ قصيدة الشاعر شوقي بزيغ «مرثيّة الغبار» قراءة تختلف في بعض جوانبها عن قراءة الباحث أحمد بزون القصيدة نفسها. يقول الباحث مُرخيا العنان لمخالفه في الرأي ومُظهرا الاتّفاق معه في البدء، مُعبّرا بعد ذلك عن وجهة نظره:

«لسنا نُماري في أنّ «مرثيّة الغبار» قد غلب عليها الانفعال، وأنّ الوظيفة اللّسانيّة التي هيمنت فيها هي الوظيفة التأثّريّة التي مدارها على ضمير المتكلّم، وأنّ الوظيفة المرجعيّة والإحالات التي يقتضيها السرد لم تكونا بارزتين داخلها، ولكنّنا مع ذلك واجدون فيها بعض أمشاج من القصّة وعددا من عناصرها» (الجوّة، 2011: 276).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وقد سلك محمّد قوبعة مسلك التلطيف في نقده «أغلب مؤرّخي أطوار الفكر العربيّ الحديث»، وبالتحديد عند اقتفائه أثر العوامل التي ساهمت في تطوير الشعر العربيّ في العصر الحديث. يقول الباحث:

«لئن اعتاد أغلب مؤرّخي أطوار الفكر العربيّ الحديث أن يُرجعوا أصول ما طرأ على هذا الفكر من تحوّل إلى حملة بونابرت على مصر حينا، وإلى نتائج ما شهده الشام من حركة فكرية (...) حينا آخر، فإنّ اتّصال العرب بالفكر الغربيّ أيّا كان شكل ذلك الاتّصال يبدو لنا من العوامل التي يصعب الإقرار بنتائجها المباشرة (...). ولكن هذا لا يعني إنكار أثر الاتّصال بالغرب من جهة الإسهام في تطوّر الشعر العربيّ باعتباره عاملا خارجيّا فاعلا، وإن كان فعله في الشعر بطيئا غير مباشر. فحملة بونابرت على مصر–مثلا–لم تؤدّ في زمنها إلى كتابة شعريّة على نمط غير مألوف لدى العرب (...). ولعلّ القول بأثر الاتّصال بالغرب في مجال الأدب عموما يرتكز على ما اضطلع به الاطّلاع على الآداب الغربيّة–وقد استغرق ذلك عقودا طويلة–من دور لا يمكن إنكاره في فتح مجالات للكتابة» (قوبعة، 2001: 104–105).

وتخفيف النقد الموجّه إلى الآخرين باستعمال صيغ التلطيف، له مسالك أخرى منها أن يتكلّم الباحث بلسان غير لسانه، شأن النقد الذي وجّهه عبد القادر المهيري إلى النحاة القدماء بسبب اعتبارهم «الجملة المبدوءة باسم متبوع بفعل جملة اسميّة». يقول الباحث:

«لكلّ هذه الاعتبارات عدّت الجملة المبدوءة باسم متبوع بفعل جملة اسميّة. وفضّل النحاة تجشّم ما ينجم عن ذلك من تعقيد في التحليل على التزام واقع اللّغة وطبيعة التركيب. ولا يمكن للدارس في العصر الحديث أن يسلّم بهذه النظرة وأن يقتفي أثر النحاة في تخريجاتهم المنطقية والأسباب الداعية إلى ذلك عديدة» (المهيري، 1993 ب: 47).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

6- استراتيجيّات التأدّب الإيجابيّ والتأدّب السلبيّ من خلال مقال للباحث عبد القادر المهيري:

تناولنا في العنصرين السابقين كلاّ من استراتيجيّات التأدّب الإيجابيّ والتأدّب السلبيّ على نحو منفصل ومن خلال شواهد متفرّقة. ونحاول الآن أن نضرب عليهما-مُجتمعين في نصّ واحد-مثالا اخترنا أن يكون مقالا حرّره الباحث التونسيّ عبد القادر المهيري تحت عنوان «خواطر حول علاقة النحو العربيّ بالمنطق واللّغة» (المهيري، 1993 ب: 85-99). ويحسُن أن نشير في البدء إلى أنّ هذا المقال يجري إلى غاية أساسيّة، ألا وهي إبطال زعم سائد يدّعي أصحابه، وعلى رأسهم المستشرق ميركس (Merx)، بأنّ النحو العربيّ نشأ على عاتق المنطق اليونانيّ، ومن ثمّ فهو مدين في معظم موضوعاته ومعطياته للفلسفة اليونانيّة. ويحسُن أيضا أن نشير إلى أنّ في هذا المقال عددا غير قليل من الصيغ والتعابير تبدو للناظر العجل من الحشو والزوائد التي يمكن الاستغناء عنها، إن آثرنا أن نسلك مسلك الإيجاز والاقتصاد في العبارة.

أجل، قد يسأل سائل: ما الجدوى من استعمال المهيري عبارتيْ «من العسير أن نعتبر» و«في نظرنا» في قوله:

«ومن العسير-في نظرنا-أن نعتبر مثل هذه الإرشادات من شأنها أن تكوّن حججا تقنع بتأثر الفكر النحويّ العربيّ بالتفكير اليونانيّ، فضلا عن اكتفاء النحاة بتبنّي المعطيات الفلسفيّة اليونانيّة» (المهيري، 1993 ب: 90).

ألا يكون من باب الاقتصاد والدقّة في الأداء أن يستغني الباحث عن هذه العبارة، ويكتفي بالقول: «إنّ هذه الإرشادات لا تكوّن حججا تُقنع...»؟ وقد يَحار هذا السائل في أمر عدد الجمل لفرط ما تخلّلها من عبارات لا يفهم كُنهها، كقول الباحث:

«إنّ إمعان النظر في ما خلّفه لنا النحاة من مؤلّفات يكشف-حسب ما نعتقد-عن أسس منهجيّة مختلفة». (المهيري، 1993 ب: 98).

لماذا آثر الباحث هذه الصيغة المطوّلة وأقحم جملة اعتراضيّة، وأعرض عن استعمال الصيغة المباشرة والأكثر إيجازا: «تكشف لي مؤلّفات النحاة عن أسس منهجيّة مختلفة»؟

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

إنّ هذه الحيرة لا تتبدّد وهذه التعابير لا يمكن أن نفهم كُنهها والغاية من استعمالها، إلاّ إذا تناولناها من منظور تفاعليّ، واستحضرنا الخطر الكامن في العمل اللّغويّ الأكبر الذي تندرج فيه سائر الأعمال اللّغويّة الفرعيّة في المقال والذي يهدّد ماء وجه عدد من الدارسين من أمثال المستشرق ميركس ومَن قال برأيه شأن إبراهيم مدكور وعبد الرحمن أيّوب وأمين الخولي، لأنّ هذا العمل في جوهره تقويض لزعمهم القائل بتأثّر النحو العربيّ في طور نشأته بالفكر اليونانيّ. نعم، إنّ تلك التعابير التي تبدو لمن لم يقلّبْ النظر فيها مِن لغو القول، لهي عندنا ضرب من البلاغة التي تساعد الباحث على التمكين لأفكاره ومزاعمه والتفاعل مع قارئه وعلى عقد صلة جيّدة مع أهل الاختصاص، حتّى في الحالات التي تختلف فيها وجهات نظره مع ما هو سائد ورائج داخل الحقل المعرفيّ الذي يكتب فيه. وهذه البلاغة تقوم بالأساس على عدد من استراتيجيّات التأدّب التي تؤول في نهاية المطاف إلى استراتيجيّتين مهمّتين تهدف أولاهما إلى خلق نوع من الوحدة والتآزر بين الباحث وجمهور القرّاء بمن فيهم عدد من أهل الاختصاص، وترمي الثانية إلى إشعار القارئ العامّ والمتخصّص بأنّه محترم في آرائه، وبأنّ الباحث لا يفرض عليه رأيا ولا يكدّر له صفوا. وهاكم تفصيل القول في هاتين الاستراتيجيّتين:

أ-استراتيجيّات التأدّب الإيجابيّ:

قد يستغرب القارئ حديثنا عن هذا النوع من التأدّب في مقال ينازع فيه الباحث رأيا سائدا حول قضيّة مدى تأثّر النحو العربيّ في طور مبكّر بالمنطق اليونانيّ. فمدار المقال على الطعن في صحّة الزعم الذي بالغ أصحابه في القول بتأثّر النحو العربيّ بمنطق أرسطو. ومن الطبيعيّ أن نعدم في مثل هذا المقال صيغ تأدّب ينشد الباحث من استعمالها الاقتراب ممّن يخالفهم الرأي وإظهار التضامن معهم. أجل، لا نجد مثل هذا في المقال. ولكنّنا نعثر على شريحة أخرى من القرّاء المتخصّصين سخّر الباحث جملة من صيغ التأدّب كي يُعزّز انتماءه إليهم، ويبرهن للقارئ على أنّ اختلافه مع ميركس ومَن لفّ لفّه لا يعني البتّة أنّه في خلاف مع جميع الباحثين المتخصّصين في النحو العربيّ وتاريخه.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

فعلى قدر ما كان الباحث حريصا على بيان تهافت حجج ميركس وأتباعه، كان حريصا على وحدة الجماعة الخطابيّة، أو قلْ على وحدة جزء منها لم يتردّد في أن يُظهر انتماءه إليها واشتراكه مع مكوّنات هذا الجزء في كيفيّة مقاربة مسألة تأثّر النحو العربيّ بالفكر اليونانيّ. وقد تجلّى هذا الحرص في ملاحظة خاطفة أشار فيها المهيري إلى أنّ عمله لم ينبثق من فراغ، بل يندرج في جهود سابقة وأنّ هناك «جماعة من الباحثين» تصدّوا لآراء ميركس ومن اقتفى أثره وقابلوا تلك الآراء بالرفض (ص: 86). ولم يكتم عبد القادر المهيري إعجابه بجهود واحد من هذه الجماعة أنجز حول هذه القضيّة بحثا تحدّث عنه المهيري في لغة أقرب إلى التقريظ قائلا:

«ولعلّ أهمّ بحث ظهر في هذا الموضوع المقال القيّم الذي نشره عبد الرحمن الحاج صالح بعنوان النحو العربيّ ومنطق أرسطو حيث تتبّع أطوار النظريّة القائلة بتأثّر النحو العربيّ بالمنطق ومواقف الدارسين منها عربا ومستشرقين، وتناول حجج ميركس حجّة حجّة، لتفنيدها بالبرهان العقليّ أو بالرجوع إلى محتوى بعض مؤلّفات أرسطو» (المهيري، 1993 ب: 86).

بل إنّ تواضع الباحث وسعيه بين الحين والحين إلى تمتين عرى الصلة بعدد من أهل الاختصاص، جعلاه في موطنين يُقلّل من شأن جهده، ليرفع في المقابل من قيمة المقال المذكور. فقد اعتبر المهيري في موطن أوّل عمله مجرّد خواطر، قائلا:

«وإنّا إذ نعود إلى هذا الموضوع (...) إنّما لنعبّر عن بعض الخواطر في المنهج المتوخّى في عرضها وتأييدها» (المهيري، 1993 ب: 86).

واعتبره في موطن ثان مجرّد ملاحظات عامّة لا تُغني عن التفاصيل الواردة في المقال المُشاد به. قائلا:

«إنّما نكتفي ببعض الملاحظات في شأن المنهج المتوخّى عند الدارسين الذين سعوا إلى تدعيم قولهم بالحجّة. ونحيل للمزيد من التفصيل في شأن آراء ميركس إلى فصل عبد الرحمن الحاج صالح المذكور» (المهيري، 1993 ب: 88).

من الواضح إذن أنّ الباحث حريص على إيجاد قاعدة مشتركة بينه وبين تلك «الجماعة من الباحثين» كي ينسب مقاله إليهم ويُضيف جهده-في التصدّي لآراء ميركس-إلى جهودهم. وهو أيضا حريص على أن يوثّق عرى الصلة بينه وبين بالقارئ. وقد تجلّى ذلك الحرص في مواطن لعلّ من أبرزها ذلك الموطن الذي قدّم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

فيه الباحث نماذج من تعريف النحاة أقسام الكلام العربيّ، ليستشعر على إثر ذلك حاجة القارئ لجملة من المعلومات يفهم في ضوئها كيف أنّ كثيرا من النحاة القدماء تخلّصوا من المنطق عندما عرّفوا أقسام الكلام، وكيف يقوم ذلك دليلا على أنّ النحو العربيّ لم ينشأ من رحم المنطق.

فرغبة الباحث في التضامن مع قارئه هي التي دفعته إلى أن يسوق-في مرحلة أولى وعلى سبيل الإيضاح-نماذج من تعاريف النحاة أقسام الكلام العربيّ، وأن يقدّم-في مرحلة ثانية وفيما يشبه الاستطراد السريع-جملة من المعلومات تتعلّق بمنهج الدراسات اللّغويّة الحديثة في تعريف الوحدات اللّغويّة تعريفا كفّ أصحابه عن الاستناد إلى مقاييس ذهنيّة ومنطقيّة، وصاروا يحتكمون إلى سياق الكلام وعلاقة الوحدة الكلاميّة بما يجاورها من وحدات. يقول الباحث:

«ولعلّه تحسن الإشارة هنا سريعا إلى ما حدث في عصرنا من تطوّر في وصف اللّغات نتيجة السعي إلى تخليص النحو من الاعتبارات المنطقيّة والذهنيّة والنفسيّة. فلقد أفضت الدراسات الحديثة إلى حصر المعطيات اللغويّة في حقيقتها اللّفظيّة (...). فالوحدة الكلاميّة لا تعرّف باعتبار معناها، وإنّما بالاعتماد على ما يمكن أن يرد قبلها أو بعدها في سلسلة الكلام. (...). لا شكّ في أنّ ما أوردناه من تعاريف لأقسام الكلام يدلّ على شعور جماعة من النحاة بأهمّية المقاييس المستمدّة من سياق الكلام (...) كما يمكن أن نستنتج منه أنّه لو تولّد النحو العربيّ عن المنطق، لما تسنّى للنحاة العرب الاهتداء إلى مثل هذه التعاريف والتمييز بين ما هو من قبيل المنطق وما هو مستمدّ من خصائص اللّغة» (المهيري، 1993 ب: 96).

فما من شكّ عندنا في أنّ جملة المعطيات التي قدّمها الباحث بشأن ما طرأ على الدراسات اللّغويّة الحديثة من تطوّر في وصف وحدات الكلام، تنخرط في إطار سعيه إلى ادّعاء أرضيّة مشتركة بينه وبين القارئ وتوفير قاعدة من المعلومات تساعد هذا القارئ على أن يتابع الباحث في ملاحظاته واستنتاجاته، ويفهم بدون عناء ما يصعب استيعابُه من أفكار لو لم تتوفّر تلك القاعدة من المعلومات التي حرص الباحث-في نطاق احترام قارئه-على أن يوفّرها له وعلى أن يكون التذكير بها سريعا لا يُثقل كاهل المقال، ولا يدخل القارئ في متاهات قد لا يعرف كيف يخرج منها، ولا يستشعر من ورائها استنقاصا له ولزاده اللّغويّ الحديث.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ب- استراتيجيّات التأدّب السلبيّ:

من الطبيعيّ أن تستأثر استراتيجيّات التأدّب السلبي بالنصيب الأوفر في مقال مداره على عمل لغويّ من صنْو تلك الأعمال التي تهدّد ماء وجه القارئ الإيجابيّ، نعني بذلك نقد الباحث أطروحة المستشرق ميركس القائلة بتأثّر النحو العربيّ منذ بداياته بالمنطق اليونانيّ. فالدور الأساسيّ لهذه الاستراتيجيّات الحدّ من ضراوة ذلك النقد، حتّى لا يبدو رفض الباحث هذا التوجّه في التأريخ للنحو العربيّ قاطعا، ولا يفهم القارئ أنّ المهيري يقدّم الموقف الذي تبنّاه والزعم الذي زعمه وبسطه في آخر المقال (المهيري، 1993 ب: 98-99) على أنّه الحقيقة عينها، وما سواها باطل. فالتعابير المستخدمة بمختلف أنواعها والمندرجة في باب التأدّب السلبيّ ليست من الحشو والزوائد، بل الغاية منها حفظ ماء وجه الباحث نفسه وماء وجه الجماعة الخطابيّة الموسّعة التي يمكن أن يوجد من بينها مَن لا يزال على رأي ميركس، أو مَن ربّما تُسعفه الأدلّة في يوم من الأيام، ليبيّن بالدليل القاطع بطلان رأي المهيري وصحّة الرأي الذي استضعفه.

- **أسلوب التلطيف:**

يمكن القول بأنّ التلطيف من أبرز الأساليب المستخدمة في هذا النوع من التأدّب، سواء تعلّق الأمر ببسط الباحث مزاعمه وأفكاره أو بطعنه في مزاعم مخالفيه وعلى رأسهم ميركس. نعم، لقد شاعت عبارات عديدة ومتنوّعة تدخل في باب التلطيف استخدمها الباحث لكي يكون في نجوة من النقد الذي يمكن أن يوجّه إليه، وتُسهم كذلك في إبقاء العلاقة بينه وبين أهل الاختصاص متينة، حتّى في الحالات التي يُظهر فيها اختلافا مع غيره من المتخصّصين. فتلك العبارات تدخل في باب الحذر والحيطة، وتحقّق ذلك التوازن المنشود في الكتابة الأكاديميّة بين آراء شخصيّة يريد الباحث أن يعبّر عنها ويصدع بها من جهة، وعلاقة بالقارئ وبأهل الاختصاص يحرص على ألاّ تهتزّ وتفسد، جرّاء تلك الآراء من جهة أخرى.

والحقّ أنّ حذر الباحث في التعبير عن وجهة نظره ومزاعمه، بدأ يظهر من عنوان البحث. وما اختياره عبارة «خواطر» في قوله «خواطر حول علاقة النحو العربيّ بالمنطق واللّغة»، إلاّ استخدام مقصود يوحي به للقارئ بأنّ الموقف الذي سيعبّر

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

عنه في المقال هو أقرب إلى الخواطر التي يمكن أن يعتريها الشكّ والظنون، والتي لا يزعم صاحبها امتلاك الحقيقة، ولا يدّعي فيها القول الفصل في مسألة شائكة، شأن مسألة علاقة النحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ. والتلطيف أسلوب واظب عليه الباحث في جلّ الأعمال اللّغويّة التي كان ينجزها ويستشعر خطرها والتي تدخل في باب التعبير عن الرأي تعبيرا تجنّب فيه الباحث الظهور في مظهر الواثق ممّا يقول والمطمئنّ كلّ الاطمئنان لما يقرّر. وممّا يدخل في هذا الاستخدام قول الباحث:

«والذي يبدو الآن ثابتا هو أنّ أقدم ما ترجم من مؤلّفات أرسطو لم ينقل إلى العربيّة قبل منتصف القرن الثاني الهجريّ وأنّ المترجم ليس عبد الله بن المقفّع كما تذكر بعض المصادر وإنّما ابنه محمّد المتوفّى بعد سنة 150 من الهجرة» (المهيري، 1993 ب: 90).

فحذر الباحث وسعيه إلى التنسيب واضحان في هذا الشاهد. واستخدام التلطيف وسيلةٌ تضمن للباحث بألاّ يكون عرضة للنقد، عندما يعبّر عن رأيه في مسألة لا يملك فيها أحد أدلّة قاطعة، ولا يسع الدارس-وهو يخوّض فيها-إلاّ أن يحدس ويُرجّح رأيا على آخر.

ولم يجد الباحث بدّا من تجنّب الحسم في موطن لاحق اعتبر فيه عبد الله بن إسحاق الحضرمي أقدم من يُعتبر نحويّا. وقد كان استخدام البنية الشرطيّة طريقةً نسّب بها الباحث هذا الحكم الذي يتعلّق بحقبةٍ النصوصُ فيها شحيحة والآراء حولها مختلفة. يقول الباحث:

«وإذا اعتبرنا أنّ النحو العربيّ لم يوضع دفعة واحدة على يد الخليل وسيبويه، ولم ينشأ مكتملا في ظرف عقدين أو ثلاثة، وإنّما اقتضى بناء صرحه ما لا يقلّ عن قرن كامل، بدا لنا أنّ المحاولات الأولى يرجع عهدها إلى العقود الأخيرة من القرن الأوّل الهجريّ. وفعلا، فممّا هو اليوم موضوع اتّفاق أنّ أقدم مَن يُعتبر نحويّا بأتمّ معنى الكلمة عبد الله بن إسحاق الحضرميّ المتوفّى سنة 177 هـ» (المهيري، 1993 ب: 90).

والحقّ أنّ للتلطيف في هذا الشاهد أكثر من مسلك. فغير خاف أنّ استخدام البنية الشرطيّة طريقة ذكيّة يُخرج بها الباحث الحكم الذي يعبّر عنه من كونه مجرّد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

حكم شخصيّ غير مبرّر إلى نتيجة معقولة ومبرّرة لاستنادها إلى مقدّمات. وحتّى هذه النتيجة لم يشأ الباحث أن يقدّمها عارية، بل تلطّف في بسطها مستخدما عبارة «بدا لنا». ومن مسالك التلطيف كذلك تذكير الباحث القارئ بأنّ الرأي الذي يعبّر عنه، لهو موضوع اتّفاق بين الدارسين. على هذا النحو يُحكم الباحث صناعة التعبير عن مزاعمه، مُضفيا على حكمه–في مناسبة أولى–قدرا من المعقوليّة بفضل استخدام بنية الشرط، ومُخرجا إيّاه–في مناسبة ثانية–من دائرة الحكم الفرديّ المختلف فيه إلى نطاق الرأي الجماعيّ المتّفق عليه.

وما من شكّ في أنّ مثل هذه التعابير الملطّفة وغيرها كثير في ثنايا المقال، ترسمُ صورة للباحث من أبرز ملامحها التواضع والشكّ البنّاء الذي يخامر الباحث، ويصاحبه في كلّ مراحل البحث، ويجعله لا يطمئنّ إلى النتائج التي يخلص إليها اطمئنان أولئك الذين ساروا خلف ميركس وردّدوا رأيه ولم يشكّوا البتّة فيه، والذين أشار إليهم الباحث في مطلع بحثه قائلا:

«فمنذ أن أذاع أ. ميركس (Merx) آراءه حول هذا الموضوع في المحاضرة التي ألقاها بالمعهد المصريّ مقتفيا أثر قويدي (I. Guidi)، مستعرضا الحجج الدالّة في نظره على مدى ما نقله النحاة العرب من الفلسفة اليونانيّة إلى فنّهم، ما انفكّ جلّ من تحدّثوا عن النحو العربيّ يردّدون هذه الآراء لا يكاد الشكّ يُخامرهم في سدادها، ولا في تصويرها لحقيقة معطيات النحو العربيّ» (المهيري، 1993 ب: 85 انظر أيضا ص: 85 و ص: 88).

ومثلما جاء تعبير الباحث عن موقفه الشخصيّ في صيغ فيها كثير من الحيطة والتلطّف على نحو يُرسّخ الشعور عند القارئ بأنّ ما يُفصح عنه هو أقرب إلى الآراء والخواطر منه إلى الحقائق المسلّم بها، ومن ثمّ يعزّز صورة الباحث الذي يتحلّى بالتواضع، ويتّخذ الشكّ طريقا إلى فهم الظواهر والكشف عن العوامل المحرّكة لها، مثلما جاء التعبير عن الموقف الشخصيّ على هذا النحو، صاحب الحذرُ الباحثَ في انتقاده موقف هؤلاء الدارسين الذين زعموا–تأثّرا بأقوال ميركس–أنّ النحو العربي نشأ على عاتق المنطق اليونانيّ. ومن أمثلة ذلك الطريقة التي طعن بها الباحث في نوع من الحجج استدلّ بها كلّ من ميركس وإبراهيم مدكور على تأثّر النحو العربي بالفكر اليوناني. يقول الباحث:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

«ومن العسير-في نظرنا-أن نعتبر مثل هذه الإرشادات من شأنها أن تكوّن حججا بتأثّر النحو العربي بالتفكر اليونانيّ فضلا عن اكتفاء النحاة بتبنّي المعطيات الفلسفيّة اليونانيّة. فلئن كان من المسلّم به أنّ البيئة الثقافيّة البصريّة لم تكن خالية من عناصر غير عربيّة وأنّ أصداء ثقافات مختلفة من فارسيّة ويونانيّة وهنديّة كانت تتردّد فيها، فليس لدينا ما يُثبت أنّ مؤلّفات يونانيّة معيّنة كانت تُدرس فيها خلال القرنين الأوّل والثاني من الهجرة دراسة تمكّن من اقتباس معطياتها وتوطينها في المؤلّفات العربيّة» (المهيري، 1993 ب: 0, 9)

فغير خافٍ أنّ مثل هذه العبارات الملطّفة تحدّ من ضراوة النقد الموجّه إلى كلٍّ من ميركس و مدكور. ووجهُ التلطيف في ذلك يتمثّل في مرحلة أولى في تحويل العمل اللّغويّ المنجز من رفض الرأي المخالف رفضا مطلقا ونفي صحّته نفيا باتّا إلى مجرّد عمل يُقلّل فيه الباحث من نصيب ذلك الرأي من الصحّة، مُستبعدا أن تكون الحجج التي تُسنده كافية للتدليل على صوابه والإقناع بوجاهته. أمّا في المرحلة الثانية فمدار التلطيف على بناء الكلام على نحو يجعله قائما على حركتين اثنتين: حركة أولى («فلئن كان من المسلّم به...») يُرخي الباحث فيها العنان لمخالفه في الرأي، طامسا كلّ مظاهر الاختلاف، وحركة ثانية («فليس لدينا ما يُثبت أنّ...») يعبّر فيها الباحث عن رفضه تعبيرا يتّضح من خلاله أنّ الحركة الأولى كانت مجرّد تمهيد للثانية، وأنّ ادّعاء الباحث الاتّفاق مع مَن مخالفه في الرأي ما هو إلاّ تهيئة لإعلان الخلاف والتشكيك في صواب رأي ذلك المخالف.

- الأبنية المبهمة:

استخدم الباحث هذه الأبنية في مواطن متعدّدة الجامعُ بينها إتيان أعمال لغويّة تنطوي في صلبها على مخاطر من شأنها أن تهدّد ماء وجه القارئ. وتلك الأعمال إمّا متعلّقة بمزاعم الباحث وبما يُبديه من ملاحظات ويخلص إليه من استنتاجات، وإمّا دائرة عل نقد آراء ميركس والقائلين برأيه. ومن أبرز ما وقفنا عليه من هذه الأبنية:

-**الاستعاضة عن ضمير المتكلّم بطرف مبهم**: وهو أسلوب من أساليب التأدّب السلبيّ استخدمه المهيري عندما أنجز عملا لغويّا أثبت فيه تأثّر النحو العربيّ بالمنطق في مرحلة متأخّرة، قائلا:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

«فكلُّ مَن مارس المؤلّفات المستوعبة لمختلف النظريّات، واطّلع على كتب الأصول وتمعّن في طرق الاحتجاج، سرعان ما يقتنع بأنّها لا تخلو من طابع منطقيّ» (المهيري، 1993 ب: 92).

فليس يخفى أنّ الفاعل الحقيقيّ لهذا العمل اللّغويّ هو الباحث عبد القادر المهيري، وليس أدلّ على ذلك من إحالته مباشرة بعد هذا الشاهد على أطروحته، قائلا في الهامش: «انظر دراستنا بالفرنسيّة حول نظريّات ابن جنّي النحويّة، نسخة مرقونة، ص 61-63». ولكنّ الباحث آثر إسناد هذا العمل الذي يمكن أن يهدّد ماء وجه المخالفين إلى كلّ فرد من أفراد الجماعة الخطابيّة له معرفة دقيقة بالتراث النحويّ. وهي طريقة استطاع بها الباحث أن يجرّد هذا الزعم من طابع الغرابة ومفعول الصدمة، وأن يجعله في متناول كلّ فرد من أهل الاختصاص.

وتنصّلُ الباحث من مسؤوليّة العمل اللّغويّ الذي ينجزه بإلقائه على عاتق جهة مبهمة، يظهر في الاستنتاج الذي خلص إليه على إثر تقديمه نماذج من تعريف القدامى أقسام الكلام والذي بدأه بقوله:

«إنّ إمعان النظر في ما خلّفه لنا النحاة من مؤلّفات يكشف-حسب ما نعتقد-عن أسس منهجيّة مختلفة منها ما يتّسم بطابع منطقيّ لا جدال فيه، ومنها ما هو مستمدّ من المعطيات اللّغويّة لا يراعي إلاّ ما يُلمس في الكلام، ولا يُقيم وزنا إلاّ لما يتضمّنه النصّ» (المهيري، 1993 ب: 89).

فالذي يفسّر في تقديرنا ترك الباحث-في هذا الشاهد-طريق الإيجاز واعتماده هذه البنية المبهمة وهذا المسلك الطويل في التعبير وإقحامه تلك الجملة الاعتراضيّة، طبيعةُ العمل اللّغويّ المنجز من خلال هذه الجملة، نعني بذلك استنتاجا قد لا يُشاطر فيه عدد من الدارسين الباحث، وربّما يُقيم آخرون الدليل على بطلانه. أمّا إذا صحّ هذا الاستنتاج، فسيترتّب عليه-من جملة ما سيترتّب-تضييقٌ لاختيارات الباحثين في كيفيّة قراءة التراث النحويّ وفرضٌ لوجهة نظر الباحث عليهم.

وقد لاذ الباحث ببنية أخرى مبهمة عندما بسط رأيه في مسألة منتهى ما يمكن للباحثين أن يصلوا فيها التخمينُ والافتراضُ، نعني بذلك تحديد معالم طبيعة البيئة والثقافة في القرنين الأوّل والثاني للهجرة. لذلك تحاشى إسناد هذا العمل اللّغويّ الخطر إلى نفسه، واعتمد صيغة مبهمة جاءت على النحو الآتي:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

«وأقصى ما يمكن أن يُقال هو أنّ ثقافة نحاة القرنين الأوّل والثاني هي ثقافة بصريّة أي ثقافة تكامل فيها النقل والعقل، وتآلفت الرواية والنظر نتيجة التقاء التراث العربيّ بأصداء الثقافات الأجنبيّة» (المهيري، 1993 ب: 91–92).

ومن الأبنية المبهمة التي توارى الباحث وراءها، حتّى يخفّف من حدّة النقد الموجّه إلى عدد من الدارسين ساروا على نهج ميركس قوله:

«ولا يخفى أنّ مثل هذه الأحكام العامّة لا تُقنع إلاّ مَن يكتفي بالرواية حجّة في ميدان المعرفة» (المهيري، 1993 ب: 88).

من الواضح إذن أنّ الباحث عدل–في هذا الشاهد–عن الصيغة المباشرة التي تجمع بين الإيجاز والتكلّم بلسانه في آن معا («لستُ مقتنعا بهذه الأحكام لأنّها تكتفي بالرواية»)، وآثر استخدام صيغة تنطمس فيها كلّ الآثار التي يمكن أن تدلّ على حضوره في الكلام، وتدلّ من ثمّ على أنّه هو موقع هذا العمل اللّغويّ الخطر («لا يخفى أنّ مثل هذه الأحكام العامّة لا تُقنع»).

وقد سلك الباحث المسلك نفسه حين أبدى ملاحظة نقديّة تخصّ منهج أولئك الدارسين المتأثّرين بميركس القائل بأنّ وجود تشابه في المفاهيم وطرق البحث يقود بالضرورة إلى تأثّر طائفة بأخرى. يقول الباحث:

«إنّ أهمّ ما يسترعي الانتباه في هذا المنهج أنّه يقوم على البحث عمّا يوجد في النحو العربيّ من معطيات لها ما يقابلها في منطق أرسطو أو مصطلحات موازية لاصطلاحات يونانيّة مؤدّية لمفاهيم قريبة من مفاهيمها (...) وعلى كلّ فملاحظةُ توازٍ بين منهجين أو قرابة بين طائفتين من المفاهيم، لا تُثبتُ أنّ توازيهما أو القرابة بينهما نتيجة التأثير والتأثّر، إلاّ إذا اعتمدت معطيات إضافيّة من نوع الوثائق التاريخيّة» (المهيري، 1993 ب: 89–90).

– الاستعاضة عن المتكلّم الفاعل بطرف مجهول:

استخدم الباحث هذا الأسلوب عندما اعترض على ادّعاء ميركس القائل بأنّ المقولات المنطقيّة لها أثر واضح في كتاب سيبويه. فبدل أن يقول الباحث: «لا أرى هذا الرأي معقولا»، اختار صيغة مهذّبة أسند فيها هذا العمل اللّغويّ المهدّد ماء وجه فريق من أهل الاختصاص إلى طرف مجهول، قائلا:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

«فلا يُعقل إذن، إن أمكن لسيبويه أو معاصريه الاطّلاع المباشر على بعض مؤلّفات أرسطو أن يكون لهذه المؤلّفات تأثير سريع يجعلها في ظرف قصير من الزمن شائعة مألوفة إلى درجة أن تُستعمل بدون أن يشكّ مقتبسها في قدرة الناس على فهمها وتمثّلها والاستفادة منها» (المهيري، 1993 ب: 91).

- **تحويل المتكلّم من وظيفة الفاعل إلى المفعول به:**

استعمل الباحث هذه الصيغة من التلطّف التي تُظهره في مظهر المفعول به أو المدفوع إلى القيام بفعل من الأفعال في مناسبة أولى قائلا:

«كلُّ هذا يحملنا على التساؤل عن مدى وجاهة النظريّة القائلة بتأثّر النحو العربيّ في طور نشأته بالتراث اليونانيّ وخاصّة بالمنطق الأرسطيّ» (المهيري، 1993 ب: 91).

ولعلّ الطريف في هذا الاستعمال أنّ الباحث جمع -في هذا الشاهد- بين وجهين من وجوه التلطّف: التخلّي عن الفاعليّة وتقمّص دور المفعول به، وتحويل مدار العمل اللّغويّ من الرفض الصريح والنقد اللاّذع إلى مجرّد التساؤل عن مدى وجاهة الرأي المخالف من جهة أخرى.

أمّا المناسبة الثانية التي استعمل فيها الباحث هذا الأسلوب، فتعلّقت بالزعم الذي قام عليه البحث والذي ذكّر به الباحث في خاتمة مقاله، قائلا:

«وهذا ما يجعلنا نذهب إلى أنّ البحث اللّغويّ عند العرب انطلق من مصدر لغويّ تدفعه روح لغويّة، وتحدوه رغبة النحاة في وضع نظام شامل تندرج ضمنه كلّ المعطيات مهما تباينت وتشعّبت. ثمّ تفرّع هذا البحث حسب اتّجاهين مختلفين: اتّجاه لغويّ لم يحِدْ عمّا ذهب إليه الأوائل، إلاّ لتوضيح الأسس المنهجيّة، واتّجاه منطقيّ تولّد عن الخلاف بين المدارس النحويّة، وتغذّى من ترجمة التراث اليونانيّ، وتفاقم أمره، عندما تسرّبت مقوّمات هذا التراث في الثقافة العربيّة الإسلاميّة» (المهيري، 1993 ب: 98-99).

هذه أبرز أساليب التأدّب التي وقفنا عليها، ونحن نقلّب النظر في هذا المقال الذي حرّره عبد القادر المهيري. والذي يمكن الخلوص إليه أنّ تلك الأساليب لا يمكن أن نفهم مواظبة الباحث على استخدامها وقدرته على التفنّن في توظيفها، إلاّ إذا استحضرنا ذلك البعد التفاعليّ الذي بدا لنا الباحث حريصا على وجوده في مقاله

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

والذي بفضله استطاع أن يُبطل مفعول الألغام الكامنة في العمل اللّغويّ الذي قام عليه مقاله، نعني بذلك تقويض الأسس التي قام عليها زعم المستشرق ميركس القائل بأنّ المنطق اليونانيّ أثّر في النحو العربيّ ساعة نشأته.

نعم، لقد كان للتأدّب السلبيّ بمختلف أنواعه وصيغه دور مهمّ في تجنّب الباحث مواجهة مخالفيه في الرأي مواجهة صريحة، وفي تمكينه من الطعن في ذلك الزعم على نحو لا تهيمن عليه مظاهر الخلاف ولا تؤول فيه العلاقة بين الباحث ومَن ينقدهم إلى القطيعة، بفضل الاستخدام المكثّف لصيغ التلطيف وللأبنية المبهمة. وعلى قدر ما وجدنا الباحث يتلطّف في المواطن التي يسعى فيها إلى تفنيد زعم ميركس وأتباعه، ألفيناه حذرا وميّالا إلى التنسيب في إثبات وجهة نظره التي خلص إليها في آخر المقال، بعد أن مهّد لها في ثناياه بجملة من الأعمال اللّغويّة الخطرة التي لم يألُ جهدا في الحدّ من ضراوتها، حتّى يحفظ هذه المرّة وجهه هو، ومن ثمّ لا يكون عرضة للنقد في حال ما جاء دارسٌ وخطّأ الباحث في ملاحظة أبداها أو استنتاج استنتجه أو فكرة عبّر عنها.

ولم تقف مظاهر التفاعل عند هذا الحدّ، لا، ولم تقتصر على هذا النوع من القرّاء المتمثّل في فريق من أهل الاختصاص يتزعّمهم ميركس، بل جاوزت ذلك إلى فريق آخر هو أيضا من أهل الاختصاص أشار إليه بعبارة «جماعة من الباحثين»، وذكر منه الباحث الجزائريّ عبد الرحمن الحاج صالح. وقد كشفت لنا تعابير التأدّب الإيجابيّ عن لون آخر من التفاعل مع هذه الجماعة التي سبق لأفرادها مناقشة زعم ميركس ومقابلته بالرفض والتي وجد الباحث نفسه بحكم اتّفاقه معها يسعى إلى تعزيز الانتماء إليها وتوسيع رقعة المشترك بينه وبين أفرادها، مُستعينا في ذلك بصيغ متنوّعة من استراتيجيّات التأدّب الإيجابيّ التي استخدم منها صيغا أخرى استحضر بها القارئ العامّ، ليكون قريبا منه، متماهيا معه، متابعا لأفكاره وموافقا لرؤاه.

وما من شكّ عندنا في أنّ قدرة الباحث على إدارة هذا الجانب المهمّ من البحث وحرصه على أن تتّسم كتابته بقدر لا بأس به من التفاعل الإيجابيّ مع مختلف قرّائه، ساهما في رسم معالم صورة إيجابيّة له من أبرز ملامحها الجمعُ بين التواضع والحذر عند بسط المزاعم أو نقد الرأي المخالف، على نحو يُرسّخ قدمه في الاختصاص ويجعل منه اسما يكنّ له المتخصّصون في النحو العربيّ والتراث اللّغويّ عموما الاحترام والتقدير. وما من شكّ عندنا أيضا في أنّ الطابع السجاليّ الذي لا يمكن

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لاستراتيجيّات التأدّب أن تمحو أثره في هذا المقال، هو الذي جعل هذه الصورة التي قدَّ المهيري ملامحها من صيغ التأدّب تُبنى على أنقاض تلك الصورة السلبيّة والمنفّرة التي تراءى بها «الخصوم» للباحث والتي مِن أبرز معالمها الاعتدادُ بالرأي والوثوقُ بالفكرة كأنّها الحقيقة لا يأتيها الشكّ من بين يديها ولا من خلفها، والتي عمد الباحث في مطلع المقال إلى التذكير بها قائلا:

«من الآراء التي شاعت بين المهتمّين بالنحو العربيّ واعتبرها الكثير منهم حقائق لا تحتمل النقاش، أنّ هذا النحو مدين للفلسفة اليونانيّة بأهمّ معطياته» (المهيري، 1993 ب: 85).

وما من شكّ عندنا كذلك في أنّ لتلك الصورة التي بناها المهيري لنفسه والتي صُنعت موادّها ولبناتها من صيغ التأدّب وتعابيره والتي أظهرته للقارئ باحثا يجمع بين الحذر والتواضع، لا شكّ في أنّ لتلك الصورة دورا في إقناع القارئ بوجهة نظر الباحث. وهو ما يؤكّد لنا وجاهة ذلك التصوّر الذي تبنّيناه في بحث لنا قائلين: «فهذا التصوّر لا يجرّد الكتابة الأكاديميّة من بعد إقناعيّ. ولكنّه يرهن تحقّق الإقناع بمدى قدرة الباحث على الاستجابة لأعراف تلك الكتابة ومواصفاتها والتي يُعدّ التواضع مِن أبرزها. فلا شيء يضمن لأفكار الباحث وادّعاءاته القبول والرواج في الدوائر العلميّة مثل إظهار التواضع ساعة التعبير عن تلك الأفكار وعرض تلك الادّعاءات (عبيد، 2010: 167).

المصادر والمراجع

ا- المصادر: المقالات والكتب التي استقينا منها شواهد على التأدّب اللّغويّ

– **ابن عبد الجليل (المنصف)**: «المسلم المعاصر دفاعا عن حقّ الخلف»، ضمن كتاب «المسلم في التاريخ»، مطبعة دار النجاح، الدار البيضاء، 1998.دار نهى للطباعة والنشر بصفاقس، تونس، 2012.

– **ابن عبد الجليل (المنصف)**: «الفرقة الهامشيّة في الإسلام: بحث في تكوّن السنّيّة الإسلاميّة ونشأة الفرقة الهامشيّة وسيادتها واستمرارها «، مركز النشر الجامعيّ بتونس 2001.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

– **الجطلاوي (الهادي)**: «قضايا اللّغة في كتب التفسير»، منشورات كلّية الآداب سوسة ودار محمّد علي الحامّي، تونس، 1998.

– **الجوّة (أحمد)**: «المطوّلة في الشعر العربيّ الحديث»، مطبعة التسفير الفنّي بصفاقس، تونس، 2011.

–**الجوّة (أحمد)**: «الإيديولوجيا في الشعر العربيّ المعاصر»، مطبعة التسفير الفنّي بصفاقس، تونس، 2017.

–**حسين (طه)**: «في الأدب الجاهليّ»، ط، 16، دار المعارف، القاهرة، 1989.

–**الخبو(محمّد)**: «مداخل إلى الخطاب الإحاليّ في الرواية»، دار نهى للطباعة والنشر بصفاقس، تونس، 2006.

– **الخبو(محمّد)**: «نظر في نظر في القصص: مداخل إلى سرديّات استدلاليّة»، دار نهى للطباعة والنشر بصفاقس، تونس، 2012 أ.

– **الخبو(محمّد)**: «أقاصيص تجري في غر مجراها»، دار نهى للطباعة والنشر بصفاقس، تونس، 2012 ب.

– **السماوي (أحمد)**: «المقال الأدبيّ»، مسكلياني للنشر ، تونس، 2008.

– **الشاوش (محمّد)**: «أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة»، منشورات كلّية الآداب منّوبة، تونس، 2002.

– **الشرفي (عبد المجيد)**: « لبنات دار الجنوب للنشر، تونس 1994.

– **صمّود (حمّادي)**: «الوجه والقفا في تلازم التراث والحداثة»، الدار التونسيّة للنشر، تونس، 1988.

– **صولة (عبد الله)**: «في نظريّة الطراز الأصليّة في دراسة المعنى»، حوليّات الجامعة التونسيّة، العدد: 45، 2001.

– **العجيمي (محمّد الناصر)**: «النقد العربيّ الحديث ومدارس النقد الغربيّة «، منشورات كلّية الآداب سوسة ودار محمّد علي الحامّي، تونس، 1998.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- **القاضي (محمّد)**: «الخبر في الأدب العربيّ: دراسة في السرديّة العربيّة»، منشورات كلّية الآداب منّوبة، تونس، 1998.

- **قوبعة (محمّد)**: «الشعر وروح العصر: بحث في نشأة الفكرة»، حوليّات الجامعة التونسيّة، العدد: 45، 2001.

- **الكشو (صالح)**: «مظاهر التعريف في العربيّة»، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس، تونس، 1997.

- **المسدّي (عبد السلام)**: «اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة»، مؤسّسات عبد الكريم عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1986.

- **المسدّي (عبد السلام)**: «مباحث تأسيسيّة في اللّسانيّات»، مؤسّسات عبد الكريم عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1997.

- **المهيري (عبد القادر)**: «أعلام وآثار في التراث اللّغويّ»، دار الجنوب للنشر تونس، 1993 أ.

- **المهيري (عبد القادر)**: «نظرات في التراث اللّغويّ»، دار الغرب الإسلاميّ، لبنان، 1993 ب.

- **المنّاعي (مبروك)**: «المال والشعر: بحث في آليّات الإبداع الشعريّ عند العرب من الجاهليّة إلى نهاية القرن الثالث»، منشورات كلّية الآداب منّوبة، تونس، 1998.

- **الواد (حسين)**: «المتنبّي والتجربة الجماليّة عند العرب»، منشورات المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر ودار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1991.

٢- المراجع:

أ- المراجع العربيّة

- **عبيد (حاتم)**: «نظريّة التأدّب في اللّسانيّات التداوليّة»، عالم الفكر، عدد:1، المجلّد: 43، ديسمبر .2014

- **عبيد (حاتم)**: «حضور الذات في الخطاب الجامعيّ من خلال ظاهرة التلطيف»: نشر في العدد 57 من مجلّة «حوليّات الجامعة التونسيّة»، 2012.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

- **عبيد (حاتم)**: «التشكّل الخطابيّ لهويّة المؤلّف في الكتابة الجامعيّة من خلال استعمال ضمير المتكلّم»، مجلّة فصول ، عدد 77، 2010.

ب- المراجع الأجنبيّة :

- Brown, Penelope and Stephen Levinson, (1987): Politeness: Some universals in language usage. Cambridge University Press.

-Hunston, S. (1993): Evaluation and ideology in scientific writing. In M. Ghadessy (ed.), Register analysis: theory and practice , London: Pinter.

- Hyland, K. (1997): Scientific claims and community values: articulating an academic culture. Language and Communication, 16 (1).

-Myers, Greg. (1989): the pragmatics of politeness in scientific articles. Applied Linguistics, Vol.10, No.1.

- Myers, Greg. (1992): "In this paper we report...": speech acts and scientific facts. Journal of Pragmatics, 17.

-Scollon, R.& Wong Scollon (1995): Intercultural communication: A discourse approach. Oxford: Blackwell.

- Samraj, B. (2002): Introductions in research articles: variations across disciplines. English for Specific Purposes, 21.

- **Swales, J. (1990):** Genre analysis: English in academic and research settings. Cambridge: Cambridge University Press.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أنظمة الكتابة: النظرية وإشكالية التصنيف

د. هشام بن صالح القاضي. (*)

الملخص

تأخر اللسانيون كثيراً في الاهتمام بالكتابة بوصفها نتاجاً لغوياً مقابلا للكلام. ورغم النقاش الذي حظيت به بعض الأدبيات في كون الكتابة ناتجاً أصيلاً أو فرعياً عن نظام اللغة المجرد، فإن الدراسة اللغوية للكتابة لم تبلغ مداها حتى نشأت نظرية أنظمة الكتابة. وتعرض هذه الدراسة الإطار النظري لأنظمة الكتابة، ومقارباتها التصنيفية، في محاولة لسبر الإشكالية التصنيفية ومقارباتها المختلفة واصطلاحاتها العلمية. ثم تناقش بناء على ذلك تفصيلياً أهم المقاربات التصنيفية وأكثرها تأثيراً في هذا المجال، وتنعم النظر في الفرضيات التي أدت إلى ظهور التصنيفات المختلفة، وتحاول رسم معالم الإشكالية التصنيفية التي تسيطر على البحوث التي تناولت هذا الشأن وميلانها أحياناً إلى الاضطراب والتنازع.

لقد حاولتْ هذه الدراسة تشكيل أطروحة تصنيفية بناء على الإطار النظري، آخذة بالاعتبار ما اتفق عليه الباحثون وما أشار إليه المحققون الكبار في هذا الحقل من تصنيفات تستحق الذكْر. وخرجت الدراسة بتصنيف ذي سبعة أنواع للأنظمة الكتابية هي: الكتابة الشعارية، والمقطعية، والصائتية، وأبو جيدا، والأبجدية، والألفبائية، والكتابة المخصصة. ولكل منها تعريف محدد وأمثلة مشتهرة، مدعومة بعدد من الأشكال التوضيحية. ولعل في هذه المحاولة ما يسمح بوضع الحل الأكمل حتى الآن من وجهة نظر الباحث، من حيث اشتمالها على ما توافقت عليه المقاربات المختلفة، بطريقة توازن بين التبسيط المخل والتعقيد المضل.

* – معهد اللغويات العربية. جامعة الملك سعود.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

كلمات مفتاحية: الكتابة المقطعية، الصائتية، أبو جيدا، الأبجدية، الألفبائية.

Abstract

Only lately have linguists paid attention towards writing as a linguistic representation parallel to speech. Despite the long debate among specialists about whether writing is a primary or secondary product of language, the linguistic study of writing was not appealing to researchers until the theory of writing system originated. This paper outlines the framework of writing systems and approaches related to taxonomy, in an attempt to examine this typological issue with its various approaches and terminology. It also discusses in detail the most influential approaches to the classification of writing systems and their underlying assumptions.

On the basis of this theoretical framework, seven types of writing systems are discussed, namely: logography, syllabary, moraic, abjad, abugida, alphabet, and featural writing systems. A definition of each one of these systems is then presented together with examples and figures. It is hoped that this attempt, being at the same time neither too complex nor superficial, will contribute with a suitable answer to an issue which has given some concern to researchers in this field.

Keywords: syllabary, moraic, abjad, abugida, alphabet.

مقدمة

للغة نظامان متوازيان هما النطق والكتابة، فاللغة المنطوقة والمسموعة غير اللغة المكتوبة والمقروءة. وحينما يُطلق مصطلح «اللغة» فإن الذهن ينصرف إما إلى النظام اللغوي المجرد أو إلى النتاج الكلامي الطبيعي، حسب تقسيم اللساني دي سوسير، وليس إلى الكتابة. وبسبب تأخر اللسانيين الكبير في الاهتمام بالكتابة (أواسط الستينيات الميلادية)، فإن الدراسة كماً وكيفاً غير متكافئة بين هذين النظامين:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الصوتي والكتابي. غير أن الكتابة بالقياس إلى الكلام نوع مصنوعٌ مُتَعلّم، وناتجٌ من نواتج الحضارة، في حين ينتج الكلام بشكل طبيعي مكتسب دون الحاجة إلى التعلم في سياق اللغة الأولى. ومن هنا يقرن الناس التعلم بالقدرة على القراءة والكتابة لأنه يتضمن جهدا مقصوداً لذاته. فالقارئية (وأعني ما يضاد الأمية[2]) قدر لغوي زائد مترافق مع التواصل الحضاري والنقل العلمي وتوريث العلم للأجيال. وبعبارة أخرى فإننا نفترض أن النظام الأساسي الناتج للغة هو الكلام، فيما تشكّل الكتابة النظام الحضاري للغة ذاتها.

إنه لم يُعرف قط مجتمع إنساني بلا لغة منطوقة، حتى في عالم الصم والبكم فإنهم ينتجون ذاتياً – ولو لم يتعلموا لغات الإشارة المعروفة – لغةً للتخاطب والتواصل، بيد أننا نجد كثيراً من اللغات لم يكن لها نظام كتابي معروف، مثل لغة الشوشون Shoshone في غرب الولايات المتحدة وعدد من اللغات الأفريقية والهندية. وتقدر موسوعة Ethnologue (2017) عدد اللغات غير المكتوبة بحوالي 3000 لغة. وفي حال دراساتنا اللغوية، فإننا نحتاج إلى التأكيد على أننا نعني النظام المكتوب المصنوع بواسطة الإشارة والإسناد كأن نقول إن هذا مكتوب باللغة الفارسية، غير أننا لا نحتاج إلى أن نقول: إن هذا منطوق باللغة الفارسية، بل نقول: هذه اللغة (أي المنطوقة) فارسية مثلاً. ومن هنا أصبحت القارئية (القدرة على القراءة والكتابة باللغة ذاتها) قدراً إضافياً تتطلبه الثقافة والحضارة والعلم.

ورغم الاهتمام القديم بعلم أنظمة الكتابة ومباحثه، فإن جمهرة الأبحاث اللسانية أهملت الكتابة وفروعها ربما عمداً لإظهار فروع لسانية أخرى، كما يقول بلومفيلد (Bloomfield، 1935: ص21)، وهو الأمر الذي نتج عنه الاضطراب في هذا الحقل العلمي ومصطلحاته حتى يومنا هذا (Rogers، 2005: ص272). يؤكد هذا الاضطرابُ – حتى بين المتخصصين أنفسهم – ضرورةَ التعريف ببعض المصطلحات والمفاهيم، قبيل الدخول في مناقشة أنظمة الكتابة وتصنيفها، لأن مصطلحات مثل الكتابة، والهجاء، والألفبائية، والإملاء، والحروف على بساطتها قد لا تعني أشياء متفقاً عليها كما سنرى، فما بالك بمصطلحات مثل الحرفيم والكتابة المفاهيمية والشعارية والمقطعية والصائتية... على أننا بالتأكيد لن نعرّف إلا بما نحتاجه هنا في الوقت المناسب

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

لذكره [3]. وليس يعنينا هنا الاختلافات بين الباحثين في التعريفات ودقتها قدر ما يعنينا تحديد هذه المفاهيم بوصفها مدخلاً للحديث عن أنظمة الكتابة وإشكالية التصنيف.

نعني بالنظام الكتابي Writing System الطريقة التي ينتهجها المتحدثون بلغة ما في كتابة لغتهم وتشمل إجمالاً كل الخصائص الكتابية التي تكتب بها تلك اللغة، وبصفة أدق فإن نظام الكتابة يصف الطريقة المنتظمة التي تحدد الروابط بين الوحدات الكتابية واللغة (Perfetti، 1999)، بحيث يمكن قراءتها واستعادة القول اللغوي دون تدخل من القائل (Daniels، 1996). تتضمن هذه الطريقة الاتجاه direction الذي تسير به الكتابة، ونوع الخط script، الذي بدوره يستخدم الحرفيات graphemes وهي الوحدات والعلامات الكتابية الصغرى سواء كانت من الحروف letters أو الحركات diacritics أو الأشكال characters أو الرموز البسيطة symbols أو الرموز المعقدة glyphs، كما تتضمن القواعد الإملائية orthography التي يستخدم بها هذا الخط لنَظْم هذه العلامات المقروءة ضمن النظام العام للكتابة. وقد يُستخدم النظام الكتابي أو الخط بإطلاق ويراد بأحدهما الآخر، غير أنهما عند التحديد والتجاور يعنيان ما وصفتُ آنفا.

وتأتي أهمية الدراسات التصنيفية لأنظمة الكتابة بوصفها أحد المباحث الرئيسة التي تساعد في فهم طبيعة الأنظمة الكتابية عامةً، وتقود إلى دراسة خصائصها في مراحل لاحقة. يلاحظ كولماس Coulmas (1996: ص 1368) ذلك في قوله:

«لقد اقتُرحتْ تصنيفات مختلفة للأنظمة الكتابية في الماضي، وليس ثمة شك في تطوير تصنيفات إضافية في المستقبل. الدراسات التصنيفية هي وسيلة لإيجاد نظام في حقل معقد وغير منظم. إنها مفيدة لكونها تشير إلى الأخطاء في دراسة اللغة والكتابة»

في هذه الدراسة [4]، أحاول سبر المقاربات العلمية لتصنيف أنظمة الكتابة العالمية، لنتعرف على أهم الأصناف الكتابية والأسس النظرية والمنطقية التي تفسرها. وأستجلي لاحقاً الإشكالية التصنيفية التي شكلت جزءاً من اضطراب هذا الحقل العلمي بناء على نظرية أنظمة الكتابة التي قدمتُ لها، وأستكشف العلاقة بين التصنيفات وبيان أفضلها معرفياً ومنطقياً لوصف الأنظمة الكتابية، باعتبار التراكم الكلي لهذا المبحث العلمي تاريخياً.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

١- نظرية أنظمة الكتابة

يتفق الباحثون في أنظمة الكتابة على أن المهمة الرئيسة للكتابة هي نقل المعنى المراد التعبير عنه في اللغة كما يفعل الكلام. ولكنهم يختلفون لاحقاً في طبيعة هذا النقل، فإما أن يكون النقل للفكرة ذاتها أو للناتج عنها صوتياً؛ أي إما نقل الفكرة من خلال الرسم مثلاً، أو نقل الفكرة من خلال تحويل الكلام ذاته إلى رموز مكتوبة. وبعبارة مختلفة، يمكن أن نقول إن تحويل الفكرة إلى كتابة مباشرة يضع الكتابة في مرتبة مساوية للكلام باعتبارها ناتجاً وتعبيراً رئيساً إضافياً عن اللغة، وأما تحويل الكلام إلى كتابة فهي عملية ثانوية تعيد تحويل الناتج الكلامي إلى صورة مكتوبة، وبهذا فالكتابة فرع عن الكلام.

إذن فالتعبير الكتابي عن (الفكرة) في اللغة تحتمل حالتين: 1) التعبير الكتابي بواسطة نظام يُتفق عليه يربط بين المفاهيم المعنوية والوحدات الصورية كرسم صورة للتاج ليدل على مفهوم الملك مثلاً، أو 2) التعبير الكتابي بواسطة نظام يربط بين الوحدات الصوتية والوحدات الصورية كرسم الحرف (ق) ليدل على صوت القاف.

نشأت نظريةُ أنظمة الكتابة التي قامت على أكتاف العلماء السابقين مثل تايلر Taylor (1883)، وجيلب Gelb (1963)، وسْمُولي Smalley (1964)، وهِل Hill (1967)، و درينجر Diringer (1968) وغيرهم... وتطورتْ كثيراً في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، واكتسبت اهتماماً كبيراً تبعاً لما اكتسبته الكتابة عموماً من اهتمام مقارنة بالتجاهل السابق في الدراسات اللسانية. وخلال هذا التراكم العلمي الذي صاحب نمو الاهتمام بأنظمة الكتابة فقد تشكّل إطارٌ علمي لدراسة كمٍّ كبير من الأنظمة الكتابية في العالم، ومعرفة كيفية عملها وتفسيرها، ودراسة نشأتها، وتاريخها، وطرق التأثر والتأثير التي طرأت عليها، إلى غير ذلك من المباحث المهمة في هذا الحقل العلمي.

إن اختلاف الأنظمة ليس تابعاً لاختلاف اللغات[5]. ومن هنا فالكتابة في اللغة الثانية L2 writing مصطلح لساني مضلّل. إننا إذا قارنّا بين متعلم روسي لنظام الكتابة الصينية، ومتعلم إنجليزي لنظام الكتابة الألمانية مثلاً، فنحن أمام بون شاسعٍ لاختلاف العمليات الذهنية واللغوية والمرجعية (الثقافية والاجتماعية) بين الحالتين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ورغم هذا فهما يُعاملان في الدراسات اللسانية التي تهتم بالكتابة من وجهة نظرٍ آلية مهارية معاملةً واحدة. ولذلك فإن الدراسات المقارنة المبنية على نظرية أنظمة الكتابة تفرّق بين ما هو تجاوز أو تشابه لغوي وما هو تجاوز أو تشابه إملائي (Cook and Bassetti، 2005). هذه واحدة من أخص خصائص نظرية أنظمة الكتابة التي تربط الكتابة بوصفها مهارة لغوية بالدرس اللساني التشريحي الدقيق لنظام اللغة سواء في اللغة الأولى أو الثانية.

ومن المهم إذن في هذا الإطار الذهني والنظري اللساني – الذي يرتبط فيه مفهوم اللغة بنظامها ونتاجها الصوتي – التفريقُ بين مفهوم اللغة على نحو ما وصفه دي سوسير ونظامها الكتابي. ونحن حينما نقول اللغة الأولى واللغة الثانية، فإننا نعني النظام الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي لكل منهما؛ ولكننا حينما نقول النظام الكتابي للغة الأولى والنظام الكتابي للغة الثانية، فإننا نعني الطريقة التي نكتب بها اللغة الأولى أو اللغة الثانية على الرغم من أن الطريقة قد تكون متشابهة للغتين مختلفتين. إذ يعبر الإنسان عن لغته بواسطة نظامها الصوتي الخاص، لكنه قد يكتب بنظام كتابي مُستعار من نظام آخر أجنبي بعيد أو قريب. إذ قد يشترك في النظام الكتابي (الخط ومصفوفة الحروف) أكثر من لغة، وقد تُكتب اللغة بنظامها المصمم لها، أو بنظام مستعار، أو قد لا يكون للغة نظام كتابي أصلاً. فالعربي مثلاً يتكلم العربية ويكتب بالحرف العربي، والفارسي يتحدث الفارسية ويكتب بالنظام المستعار من العربية، وقد لا يجد المتكلم طريقة يكتب بها لغته لأنها تفتقد إلى نظام كتابي. لا عجب، فنصف اللغات المعروفة تقريباً ليس لها نظام كتابي معروف (Simons and Fennig، 2017).

بإزاء ذلك فإنه يمكن للغة الواحدة أن يكون لها أكثر من نظام كتابي، كاللغة الصينية التي تكتب بنظامين: تقليديٍّ وحديث. وكذلك يمكن للنظام الكتابي أن يكون مشتركاً بين أكثر من لغة، كما قلنا. وعطفاً على هذا يمكن التوسل بهذا التقسيم لتثبيت هذا الفصل بين مفهوميْ اللغة والنظام الكتابي:

1 – إذا توجهنا من اللغة المحددة ذاتها، كالصينية (المندرين) مثلاً، نحو الأنظمة الكتابية، فإننا نجد: النظام الكتابي الأول، والنظام الكتابي الثاني، والنظام الكتابي الثالث ... إذا وُجد أكثر من نظام كتابي واحد لِلُغةٍ بعينها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

2 – وإذا توجهنا (على عكس السابق) من النظام الكتابي المحدد إلى اللغات، فإننا نجد: نظام كتابة اللغة الأولى ونظام كتابة اللغة الثانية ونظام كتابة اللغة الثالثة... لشخص عربي يجيد لغتين إضافيتين كالإنجليزية واليابانية، ويحسن الكتابة بالعربية والإنجليزية واليابانية مثلاً.

ونتيجةً لهذا التقسيم، ينبغي الوعي بأهمية الفصل بين اللغة ونظاميها الذهني المجرد والصوتي الناتج من جهة، والنظام الكتابي أو الأنظمة الكتابية التي تكتب بها اللغة ذاتها، من جهة أخرى.

ينطوي مفهوم النظام الكتابي Writing System في هذه النظرية على الجمع بين الكلمتين ذاتهما «النظام» و«الكتابة». فهو مبحث لغوي لدراسة كل ما يشكّل نظاماً يستخدمه أصحاب لغة ما في كتابتها، وتشمل الدراسة هنا أجزاء النظام أو مجموع عناصره. ويخرج من ذلك أنظمة العلامات المستخدمة في الرياضيات والموسيقى مثلا، لأنها أنظمة غير لغوية (Harris، 2009). ويمكن تعريف النظام الكتابي بأنه: «مصفوفة العلامات الظاهرة المستخدمة لتمثيل وحدات في اللغة بطريقة منتظمة» (Coulmas، 1999: ص 560). وبهذا فالنظام الكتابي هنا مأخوذ بالمعنى العام المرادف للخط والكتابة في أي لغة. ويتضمن ذلك الخصائص الكتابية كالاتجاه والحروف والنقط، والخصائص الإملائية كالاتصال أو الانفصال بين الحروف، والخصائص التمثيلية كتمثيل الأصوات اللغوية بالحروف أو تمثيل الأفكار بالأشكال.

ومن ناحية إبستمولوجية، فالنظام الكتابي ذو كيان مجرد مستقل كما يقول Neef (2015)، موازٍ للمفهوم الثنائي الديسوسيري المجرد للغة langue والمقابل للكلام parole، فالنظام الكتابي بوصفه المجرد يمكن ملاحظته فقط من خلال استخدامه (الكتابة) بواسطة الكُتّاب بلغة محددة.

إن تعلم نظام الكتابة في اللغة الأولى ينقل الإنسان من الأمية إلى القارئية (انظر التعليق على هذا المصطلح في المقدمة)، بينما ينقله تعلم نظام الكتابة في اللغة الثانية إلى ما يمكن تسميته تعدّدَ القارئية، وهو – كما أشرت سابقاً – أمر مختلف عن التعدد اللغوي. ففي حين يشير الأخير إلى تعدد اللغات (العربية والإنجليزية والفرنسية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

مثلاً) في ذهن المتعلم، فإن الأول يبحث في دخول أنظمة كتابية مختلفة كالكتابة بالرموز الصينية والحروف العربية والأشكال الهندية. إذ يؤثر هذا التعدد كما يرى Cook and Bassetti (2005) في ثلاثة جوانب: أولها لغوي صِرف وهو أن القراءة والكتابة – في النظامين أو الأنظمة المختلفة – قد يتغيران بسبب دخول نظام جديد إلى عقل المتعلم، فيؤثر في سرعة الكتابة أو القراءة مثلاً. وثانيها فوق لغوي وهو أن الوعي الصوتي والتعرف الطبيعي على الكلمة يتحول مع دخول كل نظام مختلف؛ إذ من المعروف أن القراءة تتجاوز التقسيم الحرفي/ الصوتي في كل كلمة إلى إدراك صورة الكلمة وصوتها ثم معناها، ومع اختلاف النظام الكتابي واختلاف طريقة ترميز الأصوات فإن هذا الإدراك المنتظم يتأثر بلا شك. وثالثها غير لغوي تماما كالاتجاهية حيث يقرأ متعددو القارئية (الذين يكتبون بأنظمة كتابية مختلفة) اللوحات وينظرون إلى العالم والمشاهد بشكل يختلف عن وحيدي القارئية (الذين يكتبون بنظام كتابي واحد) خاصة إذا كانت الأنظمة الكتابية التي تعلمها متعددو القارئية ذوات اتجاهات مختلفة. بل لقد أثبتت العديد من الدراسات مثل Al-Rasheed وآخرون (2014) و Eviatar (1995) و Chan and Bergen (2005) وغيرها متغيراتٍ إدراكية عامة بين متعددي ووحيدي القارئية.

ثمة اعتقاد قديم منسوب إلى أرسطو أن الكتابة ما هي إلا ظل للكلام، ولولا الكلام أساساً لما كان للكتابة وجود، فوجودها إذن ثانوي. غير أن نظرية أنظمة الكتابة تنقض هذا الادعاء الذي لا يعتبر الكتابة إلا انعكاساً ميكانيكياً للغة المنطوقة، من خلال فهم الحفريات التشريحية للتفاعل المعقد الموجود بين الكلام والكتابة. وتأتي آراء كولماس Coulmas (2003: ص7–17) تحديداً هنا لتكشف العمق الذي تنطوي عليه الأنظمة الداخلية لأي نظام كتابي بحيث يشمل المعنى اللغوي من جهة والوحدات الصوتية من جهة أخرى. وينتقد كولماس بشدة من يعُدّ الكتابة بهذا المفهوم المعقد انعكاساً بسيطاً للصوت المنطوق أو ما يُسمى «الصوت الظاهر»، ويضيف أنه يجب تفسير هذا النظام بالتفاعل المعقد لا الانعكاس البسيط. حيث تؤثر الكتابة أحياناً في الكلام ويغير المكتوب من اللغة المنطوق منها كما هو مشاهد من خلال انتشار الكتابة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

إن أنظمة الكتابة – في إطار هذه النظرية – حتى الأنظمة عالية الصواتية[6] التي تنقل أغلب الوحدات الصوتية في اللغة المنطوقة إلى الشكل المكتوب، تشتمل من جهة على أكثر مما هو تمثيل للأصوات المنطوقة، بينما لا يمكن لأي نظام كتابي في الحقيقة أن يعبر عن اللغة المنطوقة بدقة متناهية، من جهة أخرى؛ بل حتى الأنظمة الكتابية المصنوعة لأغراض خاصة، كالنظام الأصواتي العالمي IPA لا يمكن له مهما حاولنا تحديثه وتطويره الإلمام بكل الخواص الصوتية والفيزيائية في اللغات البشرية.

كما رأينا فإن نظرية أنظمة الكتابة أرست إطاراً في تناول النصوص والخطوط والتفريق بين اللغات وخطوطها وتصنيف الأنظمة الكتابية بمنطلقات نظرية ومقاربات علمية مختلفة، وطرحت أدوات لدراسة خصائص الخطوط الكتابية وأجزائها في مقابل الدراسات الصوتية للغات، ووضعت قواعد وتعريفات لمصطلحات هذا الحقل العلمي كالمسافة والحرف والشكل والرقم والخط والكلمة والترقيم والتنقيط والتشكيل ...الخ، ولفتت النظر إلى أهمية دراسة هذا المجال اللغوي فنتج لدينا عددٌ من الدراسات المتينة والموسوعات المتميزة في المحارف والخطوط والنقوش والكتابات وتاريخها وأنواعها وتصنيفها وبنيتها واستعارتها وتغيرها. وبرغم أن هذا الإطار النظري لم يستقر كالاستقرار العلمي في الدراسات الصوتية بعدُ نظراً لحداثة الاهتمام به، إلا أنه فتح المجال للدارسين والباحثين ليجهدوا في توثيق مصطلحاته وتجويد نتاجه، خاصة بعد نشر عدد من الموسوعات الرصينة في هذا المجال، ومنها على سبيل المثال مثل موسوعة أوكسفورد للغويات العربية (Owens، 2013) وموسوعة بلاكويل لأنظمة الكتابة (Coulmas، 2014) ومشروع نظام الكتابة العربية لدى مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية (مركز خدمة العربية، 2018).

2 - مقاربات التصنيف العلمية لأنظمة الكتابة

بوجه عام يمكن وصف وتفسير الأنظمة الكتابية كلها إما معنوياً أو صوتياً أو بهما معاً (Coulmas، 2003). غير أننا نلحظ من خلال مراجعة الدراسات التصنيفية لأنظمة الكتابة عموماً أن العنصر الصوتي عاملٌ رئيس في تحليل العلاقة بين الوحدة الصوتية في اللغة وتمثيلها الصّوري (العلامة/ الرمز/ الحرف). هذه العلاقة الصوتية–

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الرمزية تفسّر تدريجياً اختلافات التصنيف الذي انطلق منه الباحثون، بحيث شرعوا في تصنيف الكتابة بناء على مبدأ ذي فرعين: النظام الكتابي المعتمد على الصوت، والنظام الكتابي المعتمد على المعنى؛ أي إما بالتفسير الصوتي أو بالتفسير المعنوي، كما أشار كولماس. وأحياناً يكون النظام كما سنرى مختلطاً بين هذين الفرعين.

وتأسيساً على هذا المبدأ فقد ظهرت نظرية الشفافية الإملائية (Katz and Frost، 1992) التي تهتم بالدرجة التي يكون عليها النظام الكتابي بين الشفافية transparent من جهة، والإعتام opaque من جهة أخرى. ويمكن القول ببساطة إنه كلما كان النظام الكتابي أقرب إلى الاعتماد على الصوت المنطوق من الاعتماد على المعنى المفهوم في التمثيل الكتابي، كان النظام أكثر شفافية. في حين تميل الأنظمة إلى الإعتام كلما كانت أقرب إلى الاعتماد على المعنى واللواصق الصرفية الجاهزة بدلاً من نقل الصوت ووحداته. وبطبيعة الحال فإن العلاقة بين الصوت المنطوق والصورة المكتوبة في الأنظمة الشفافة تكون أكثر ثباتاً وتماسكاً ووضوحاً في كلتا العمليتين: التشفير (الكتابة) وفك التشفير (القراءة).

إن تحديد مدى شفافية النظام الكتابي ودرجته أمر مهم في التصنيف لأنه يفسر أولاً بشكل أسهل كيف يعمل النظام الكتابي، ويضع ثانياً النظام الكتابي في صنفه الصحيح بناء على ذلك التفسير. وليس يعني هذا أن لدينا درجتين فقط من الشفافية والإعتام هما طرفا النقيض، بل ثمة درجات بين هذين الطرفين لا يمكن تحديدها على وجه الدقة، لكن يمكن جمع عدد من الأنظمة في درجة يطلق عليها الأنظمة الشفافة أو الأقل شفافية أو المعتمة أو الأكثر إعتاماً وهكذا... (Cook and Bassetti، 2005). وبهذا فإن الكتاب/ القراء في نظام كتابة لغتهم الأولى يدركون الوحدات اللغوية الممثلة كتابياً بشكل مختلف عما يفعله مستخدمو أنظمة كتابية أخرى هي على درجات شفافية مختلفة. فالأنظمة الكتابية التي توظف أشكالاً متشابهة للإشارة إلى أصوات بذاتها حسب اختلاف السياق يمكن اعتبارها معتمة، فيما تعمل الأنظمة الكتابية الشفافة بطريقة أكثر ثباتاً وأقل تجزئةً واشتراكا (Coulmas، 1996). وهكذا كلما كانت تلك العلاقة الصوتية–الحرفية أقل ثباتاً واستقراراً، كان النظام الكتابي أقل شفافية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

هذه الفكرة ذاتها المتصلة بالعلاقة المشدودة أو المرتخية بين الصوت المنطوق وتمثيله الكتابي، التي تحدثنا عنها، كانت المرتكز الذي دفع بنظرية أخرى للظهور: وهي تصنيف الأنظمة الكتابية إلى أنظمة كاملة وأنظمة قاصرة. إذ ثمة ادعاء عريض في عالم أنظمة الكتابة بضرورة وجود «الفصل العظيم» بين الأنظمة الألفبائية (الصوتصورية = المعتمدة على الأساس الصوتي في التمثيل الكتابي) وغير الألفبائية، بحيث يشير زمن ذلك الفصل إلى «الانتقال» نحو عصر الكتابة الحديثة (Diring-er، 1962؛ Gelb، 1963). وبطبيعة الحال، فقد فتح ذلك الادعاء الباب أمام نزاع مستمر بين العلماء قاد إلى التساؤل عن ماهية نظام الكتابة الجيد، وما الذي يجعله جيداً (Smalley، 1964؛ Daniels & Bright، 1996؛ Coulmas، 1989؛ Burnaby، 1998). كما قاد ذلك أيضاً إلى إجراء عدد كبير من الدراسات الفاحصة حول أثر نوع النظام الكتابي في تعلم القراءة والكتابة، وكيفية تصور الكلمات في سياقات اللغتين الأولى والثانية (انظر مثلاً Olson، 1977؛ Ryan & Meara، 1991؛ Stubbs، 1980؛ Taylor & Olson، 1995؛ Abu-Rabia، 1997؛ Vaid & Gupta ، 2002؛ Cook، 2004؛ Sassoon، 2004؛ Cook & Bassetti، 2005؛ Mei et al.، 2013).

ما يهمنا هنا على أية حال هو تأكيد القضية الرئيسة: أن تلك العلاقة الصوتية–الرمزية هي التي بُنيت على أساسها مقاربات التصنيف العلمية وما اكتنفته من النقاشات الطويلة المختلفة في هذا الحقل من الدراسات اللسانية، وهو ما أفضّل القول فيه بتقسيم المقاربات التصنيفية لأنظمة الكتابة إلى مقاربات أولية بديهية، ومقاربات متأخرة أكثر علمية وتعقيداً.

2 - 1 - المقاربات البسيطة - مقاربات الأوائل

إن تأسيس التصنيف العام لأنظمة الكتابة الذي أشرنا إليه: النظام المعتمد على الصوت (أو النظام الصَّوْتصُوري phonographic writing)، والنظام المعتمد على المعنى (أو النظام الشعاري logographic system)، لم يكن مبنياً على توافق مطلق بين الباحثين.

يقسّم ماونتفورد Mountford (1996) مثلاً الأنظمة الكتابية إلى خمسة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

أقسام: 1) الكتابة الإملائية Orthography وهي الكتابة العادية المنتشرة في أغلب المجتمعات المتحضرة. 2) الاختزال Stenography وهي الكتابة المصممة خصيصاً لأغراض الاختصار والسرعة، كتلك المعمول بها في المحاكم الغربية قديماً لتسجيل ما يدور في المحاكمة على وجه سريع. 3) الكتابة التشفيرية Cryptography وهي مصممة لإخفاء ما تكشفه الكتابة الإملائية للجميع، بحيث لا يقرأ الكتابة الرمزية إلا من يملك الرمز والمفتاح الذي يحوّل به هذه الكتابة إلى نص مفهوم. 4) الكتابة التعليمية Paedography وهي كتابة مناسبة لمرحلة تمهيدية تعليمية سابقة لتعليم الكتابة العادية، وكانت موجودة في الأنظمة التعليمية الغربية في القرن التاسع عشر. 5) الكتابة التقنية Technography ومهمتها علمية كالكتابة اللسانية المستخدمة لوصف الأصوات وفي التحليل اللساني. ومن الواضح أن هذا التصنيف وظيفي بحت، فيما تركز التصنيفات الحديثة على النوع الأول (الكتابة الإملائية) تحديداً.

من الواضح في هذا التصنيف بناؤه على أساس وظيفي لا تشريحي لآلية عمل النظام ذاته لغوياً. لكن بغضّ النظر عن وجود هذه التصنيفات الأولية والمختلفة للأنظمة الكتابية التي بُنيت على أسس أخرى وما زالت قيد النظر العلمي مثل تصنيف ماونتفورد (Mountford، 1996) السابق ذكره، وتصنيف هاس (Haas، 1976) المبني على الثنائيات الثلاث، فإن غالب أدبيات أنظمة الكتابة تركز على العلاقة بين اللغة المنطوقة والرموز الكتابية مُنطَلقاً إلى مقاربات تصنيفية صحيحة (Burnaby، 1998).

وبمراجعة هذه الأدبيات يتبين أن أقدم التصنيفات كان على يد تايلر Taylor (1883) الذي قدم تصنيفاً من خمس مراحل هي: 1) الصُّوَر: بالرسوم التي تحكي قصة أو تنقل رسالة، 2) الرموز التصويرية: التي تضع أيقونة لمفهوم متكامل لا لكلمة ولا لحرف واحد فقط، 3) العلامات اللفظية: التي توفر رمزا واحداً لكل كلمة كاملة ذات معنى كالكتابة الصينية، 4) العلامات المقطعية (الصوتية): التي يشير كل شكل فيها إلى مقطع صوتي كالكتابة اليابانية والشيروكية الهندية الأميركية، 5) العلامات الألفبائية: التي توفر حرفاً واحدا في الغالب لكل صوت منطوق في اللغة. ويصف دي فرانسس DeFrancis (1989) هذا التصنيف بكونه نموذجاً تطوّرياً متمرحلاً

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

في قسمين رئيسين: القسم التصويري ideograms، ويشمل المراحل الثلاث الأولى، والقسم الصوتي phonograms ويشمل المرحلتين الأخيرتين. وبهذا التوصيف الذي شرحه دي فرانسيس، فإنه يمكن لنا أن نعُدّ هذا التصنيف التحليلي اللغوي الذي قدمه تايلر مبدأ أولياً وتأسيساً حقيقياً لذلك التقسيم الرئيس لأنظمة الكتابة بين الأنظمة المعتمدة على الصوت (الصَّوْتصُورية phonographic writing)، والأنظمة المعتمدة على المعنى (الشعارية التصويرية logographic system)، حيث أصبح تصنيف تايلر مؤثراً وملموساً فيما جاء بعده من التصنيفات.

ولم يختلف تصنيف هِل Hill (1967) ومعاصريه كثيراً عن أطروحة تايلر القديمة. فدرينجر (Diringer، 1962) يؤكد فرضية «الفصل العظيم» بين الكتابة القاصرة البدائية والكتابة المتحضرة الكاملة ويبني تصنيفه الخماسي على هذا الأساس؛ حيث يرى أن الأنظمة الكتابية تنقسم إلى: الأنظمة الصُّوَرية pictogra-phy، والأنظمة المفاهيمية ideography، والأنظمة الانتقالية التحليلية، والأنظمة الصوتية، والأنظمة الألفبائية. وفيما ينتقده هِل Hill بخلط الأنظمة الصوتية مع غيرها، فإنه يطرح تصنيفاً مكوناً من ثلاثة أصناف: أنظمة جزئية، وأنظمة معنوية (شعارية)، وأنظمة صوتية.

لكن جيلب Gelb (1963) كان أول من عرض تصنيفاً لسانيّاً منطقياً، ذلك الذي يسمى الآن تصنيف Gelb الغائيّ (Sproat، 2000؛ Penn & Choma، 2006)، لكونه يبحث فلسفيا ويحاجج في أهداف الأنظمة وغاياتها لا في وظائفها ولا أسبابها. ويرى جيلب أن الكتابة قد تطورت من الكتابة الصورية pictogra-phy (وهو هنا يجمع بين تصنيفين في المقاربات السابقة هما الكتابة الصورية pic-tography، والأنظمة المفاهيمية ideography، في تصنيف واحد)، إلى الكتابة الشعارية logography (وهي ذاتها الصنف الثالث الذي سماه تايلر العلامات اللفظية)، إلى الكتابة المقطعية، إلى الكتابة الألفبائية أخيراً حيث يكون لكل صوت في اللغة تمثيل كتابي (حرف أو شكل) واحد تقريباً. وبسبب إيمانه بفرضية «الفصل العظيم» أيضاً، فإن الكتابة الصورية (القسم الأول) كما يرى جيلب لا تدخل في مفهوم الكتابة اللغوية بل هي تصوير رسومي بحت ولا علاقة لها باللغة. ومن هنا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

فقد أصبح تصنيف جيلب للأنظمة الكتابية ثلاثياً بعد استبعاد الكتابة الصورية pic-tography.

خضعت مقاربة Gelb الثلاثية (نظام الكتابة الشعاري (الصوري)، والمقطعي، والألفبائي) إلى الانتقاد الشديد لكونها منتظمة تراتبياً بشكل يغاير الطبيعة التي تجري بها التغيرات اللغوية التاريخية، بالإضافة إلى كونها دراسة غائية بدلاً من كونها بحثاً مُسَبّباً (Mattingly، 1985؛ Daniels، 1996). ويرى جيلب في دراسته التي سماها جراماتولوجي Grammatology، أي «دراسة البنية والتاريخ الكتابي» أن الأطوار الكتابية بدأت مبكراً جداً منذ الفن القصصي السيميائي semasiography، إلى الرمز، ثم نظام الكتابة الصورية، وأن الرمز الصوتصوري (الذي يحوّل الصوت المنطوق إلى شكل كتابي) ظهر مؤخراً ليقود إلى التحويل الصوتي الذي أتاح قدوم الأنظمة المقطعية ثم الأنظمة الألفبائية المتطورة. ولم يعتبر الكتابة الصورية pictography بل قدرها نوعاً مما «قبل الكتابة» يشكل البداية والأصل الذي ظهرت منه الكتابة المتطورة. وتؤكد نظريته أن الكتابة في تطور مستمر دائماً من الكتابة الشعارية التي تتبعها مراحل من التطور الكتابي بذلك الوصف والترتيب الذي ذكرناه. غير أن نظريته هذه لم تلبث أن ثبت خطؤها (DeFrancis، 1989؛ Daniels and Bright، 1996).

2 - 2 - المقاربات المعقدة - مقاربات المتأخرين

لقد اتسمت المقاربات التصنيفية عموماً منذ تايلر (1883) حتى جيلب (1963) – أي على مدى ثمانين عاماً تقريباً – بالتشتت من جهة والسطحية من جهة أخرى. وبرغم المؤثرات السابقة وأهمها تأثير تايلر وأطروحته التصنيفية، فإن عمل جيلب Gelb (1963) كان من غير شك مميزاً بحيث شكّل البناء النظري لتصنيف أنظمة الكتابة علمياً وأصبح النموذج الذي احتذاه الباحثون من بعده في مقارباتهم التصنيفية لأنظمة الكتابة.

يوظف سامبسون Sampson (1985) مثلاً تصنيف جيلب – رغم معارضته لفرضيته الغائية التطورية – ليضع في تصنيفه نوعاً جديداً من أنظمة الكتابة تحت فئة «الكتابة الحقيقية» 'glottographic writing' – التي يعني بها الكتابة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الصوتصورية (phonographic) على نحو ما وصفنا سابقاً – كمعادل للكتابة السيميائية semasiography، ليفصل بين الرمز اللغوي والرمز المفاهيمي. وهو هنا يدعم جيلب في التفريق بين الكتابة الصورية والكتابة الحقيقية رغم إدراجها في التصنيف الذي يقترحه. وكانت إحدى أهم الإضافات التي قدمها سامبسون فئة «الكتابة المخَصّصة» featural writing التي تتمظهر فيها الرموز لتوافق نمطاً صوتياً مخصصاً كنظام الكتابة الكورية المسمى هانكول Hangul.

ومع تشكيك سامبسون – تبعاً لجيلب – في وجود الكتابة السيميائية تحت تصنيف الكتابة أساساً، فإن دي فرانسيس DeFrancis (1989) يرفض هذا النوع من الكتابة ولا يؤمن بوجودها منطقياً، حيث يضع تصنيفه لأنظمة الكتابة «الصور» مع فرعين أحدهما: الكتابة، والآخر: غير الكتابة، في إشارة صريحة إلى أن الكتابة السيميائية هي باختصار نوع غير كتابي لا يدخل ضمن تصنيف الكتابة من حيث المبدأ. ويُدرج دي فرانسيس، أسفل فرع الكتابة، ما يُسمى لغوياً بالتحول الصوتي 'rebus symbols' (تحويل الرمز من دلالة صورية إلى دلالة صوتية)، وهذا النوع يقود بدوره إلى الأنظمة المقطعية، ثم إمّا إلى الأنظمة المقطعية الخالصة 'pure syl-labic' التي تقوم على التمثيل الصوتي مقطعياً بحيث يتضمن الشكل الكتابي مقطعاً صوتيا مكوناً من صائت واحد V أو صامت وصائت CV، أو إلى الأنظمة الصوامتية 'consonantal' التي تشير في غالبها إلى الصوامت لا إلى الصوائت. ويقود ذلك أيضاً إلى فروع أخرى من ضمنها الأنظمة الألفبائية. يبدو لنا تصنيف دي فرانسس هذا معقولاً ومتميزاً مقارنة بالتصنيفات السابقة، ذلك أن تضمينه فرعاً ووصفاً خاصاً للأنظمة الصوامتية كان عملاً جليلاً. إذ يرى أن الأنظمة الصوامتية تشمل الخطوط الصوامتية الخالصة كالعربية، والخطوط ذات «المعنى أو الشعار المضاف إلى الصوت» كالمصرية الهيروغليفية. وتؤكد نظريته أن الخطوط الصوامتية الخالصة ليست أنظمة مقطعية ولا ألفبائية.

ينتقد دانيالز Daniels (1990، 1996) تصنيف جيلب الثلاثي التقليدي الآنف ذكره لبساطته وسطحيته وتعسّفه التاريخي، ويقترح تصنيفاً أكثر شمولية بحيث يضيف نوعين آخرين من الأنظمة الكتابية: الأبجدي abjad، و أبوجيدا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

abugida. أما الأول فهو اسم مرادف أكثر دقة للنظام الصوامتي، وأما الثاني فيفرّق فيه دانيالز بين النظام المقطعي الذي يضع شكلا كتابياً مقابل المقطع الصوتي، كما مر بنا، والنظام الذي يضع شكلا متكاملاً واضحاً لازماً لتمثيل مقطع صوتي محدد بكونه صامتاً يتضمن صائتاً محدداً CV مثل الحرف <𐤒> /qi/ والحرف<𐤐> / qa/ في الكتابة الأثيوبية. ويعني دانيالز بالشكل المتكامل الواضح اللازم نفي التشابه مع النظام الصوامتي الذي يضع حرفاً ثابت الشكل للصامت، بينما ينوه للصائت القصير التالي بواسطة الحركات الإضافية الاختيارية المتغيرة كحرف القاف <قِ> / qi/ و<قَ> / qa/ في النظام العربي. في مقترحه التصنيفي لأنظمة الكتابة، يعرض دانيالز ست فئات:

1 – النظام الشعارمقطعي logosyllabary وهي تسمية جديدة يراها دانيالز أدق من الاصطلاح الأشهر «الشعاري»، لأن تلك الأنظمة تتضمن – إلى جانب ترميز الكلمة بشكل ذي معنى – مقاطعَ صوتية متناغمة مع الأشكال أحياناً، كالكتابة الصينية.

2 – النظام المقطعي syllabary الذي تشير أشكاله إلى مقاطع صوتية متكاملة بذاتها، كالكتابة اليابانية مثلا.

3 – النظام الأبجدي abjad الذي يمثل الصوامت بدقة ويهمل أو يتساهل في تمثيل الصوائت، كالكتابة العربية والعبرية.

4 – النظام الألفبائي alphabet الذي يمثل الصوامت والصوائت على حد سواء، كالكتابة الإنجليزية.

5 – النظام الأبوجيدي abugida الذي يقوم على تمثيل الصوامت مضافاً إليها صوائت محددة بأشكال ثابتة لكل مقطع صوتي، كالكتابة الأثيوبية وبعض الكتابات الهندية.

6 – نظام الكتابة المخصص Featural الذي لا يمكن تصنيفه ضمن أي من الفئات السابقة، وتشمل هذه الفئة نظاما واحداً هو النظام الكوري للكتابة الذي يمثل كتابياً جميع عناصر المقطع الصوتي في اللغة الكورية بكل صوامته وصوائته فيما يشبه وحدة من وحدات الأشكال الصينية للكتابة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

هذه المعمارية التصنيفية التي قدمها دانيالز تبدو متسقة مع ما طرحه دي فرانسس في اهتمامه بأظْهَر خصائص الكتابة السامية في جانب، وفي الجانب الآخر يبدو دانيالز متفقاً مع جوفري سامبسون في وضع فئة خاصة للأنظمة المخصصة.

عملتْ Faber (1992) على تعقّب التطور التاريخي للكتابة الألفبائية، وخرجت بأطروحة ذكية متعددة الأبعاد. جاء تصنيفها للأنظمة الكتابية نتيجة لنظام تحليلي يمر من خلال أربعة قياسات/ أبعاد لكل نظام من الأنظمة الكتابية وهي: 1 – الشعارية مقابل الصوتصورية، 2 – التمام مقابل القصور، 3 – المقطعية مقابل الهجائية، 4 – الانتظام مقابل العشوائية. ونتج من تحليلها لعدد من الأنظمة بواسطة هذه القياسات الكمية لكل بُعد منها خمس فئات: الأنظمة الشعارية، والأنظمة الألفبائية، والأنظمة القاصرة، والأنظمة ذات الترميز المقطعي، والأنظمة ذات الترميز الهجائي. من خلال هذه الأطروحة متعددة الأبعاد، ترى فابر أن تصنيفها هذا يُعرّف الأنظمة الألفبائية – على سبيل المثال – بأنها الأنظمة الصوتصورية الهجائية المنتظمة شبه التامّة، وبهذا فإن غالب الأنظمة الرومانية تدخل في هذا الصنف، بيد أن الأنظمة الساميّة تخرج منه لأنها ليست ألفبائية بسبب نقصان ترميزها للصوائت (Faber، 1992: ص116).

وبالرغم من أن أطروحتها هذه تبدو رصينة تفصيلية مبنية على التصنيف متعدد الأبعاد، فإنها أوجدت إشكالية أكبر، كتعريفها الضيق مثلا للألفبائية (Joyce and Borgwaldt، 2011). وفوق هذا، جعلتْ البعد الثاني التمام/ القصور ضمن تصنيفها انطلاقاً من فكرة تطور الأنظمة التي بدأها السابقون في مقارباتهم التاريخية. ومن هنا فإنها صنفت الأنظمة السامية مثلاً ضمن فئة الأنظمة القاصرة، وهو وَهْم غير جديد. ومنبع الإشكالية/ الوهم في الحقيقة من أمرين: الأول مقاربة Gelb التطورية التاريخية ومركزيتها الغربية التي سبق الحديث عنها تفصيلاً في الفصل السابق، والتي انتقدها عدد من العلماء والباحثين في هذا المجال وعدُّوها نظرة ضيّقة متحيّزة مبنية على الكمال الكتابي الغربي المنطلق من الحضارة اليونانية، وقد ثبت خطأ ذلك تاريخياً وعلمياً كما أشرنا؛ والثاني اعتبار استبعاد وحدات صوتية معينة من التمثيل الكتابي كالصوائت القصيرة في الأنظمة السامية قصوراً كتابياً.

ولذا يحاجج Coulmas (2003, p. 113) مثلاً أنه يمكن إطلاق وصف «القصور» على أنظمة الكتابة السامية فقط عندما نعتقد فعلاً أن اللاتينية أو اليونانية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

هي المثل الأعلى للكتابة الهجائية. وعلى كل حال فلا يقول أحد من الباحثين المعاصرين بأن اليونانية وما بعدها من الأنظمة الهجائية هي الكتابة الكاملة. وبافتراض أن النظام يمثل كتابياً ما ينبغي تمثيله بالنسبة إلى مستخدميه – وهو الصوامت في حالة الأنظمة السامية – فإنه إذن يؤدي مهمته الكاملة، ولا ينبغي والحالة هذه أن يُعدّ نظاماً قاصراً أو ناقصاً (Ratcliffe، 2001). ويعود كولماس (2003) ليؤكد أن جميع أنظمة الكتابة الصوتصورية تتجاهل عدداً كبيراً من العناصر الصوتية، ولذا فإن استبعاد وحدات صوتية من التمثيل الكتابي مسألةٌ تتعلق بمقدار الحذف والتجاهل في الترميز الكتابي، وليست مسألة قصور في النظام.

وإذن، فإن «قصور أنظمة الكتابة» وصف يحتاج إلى إعادة تعريف (Ratcliffe، 2001)، لأن ما يُوصف عموماً وخطأً بالنظام القاصر لم يكن أبداً قاصراً لدى مستخدمي هذا النظام، كما ينبّه كولماس (2003، ص 126).

وبينما لم ينجح تصنيف فابر متعدد الأبعاد في إقناع الباحثين بتبنيه بسبب إشكالات تتعلق بتعريف تلك الأبعاد، فإن سبروت Sproat (2000) يقترح تصنيفاً مشابهاً مثيراً للاهتمام. إذ بنى تصنيفه على بُعدين فقط هما: البعد الصوتصوري والبعد الشعاري. وكما هو موضح في الشكل 1 أدناه، فإن سبروت يصنف الأنظمة الكتابية وفقاً للبعدين المذكورين في خصائص كل نظام منها.

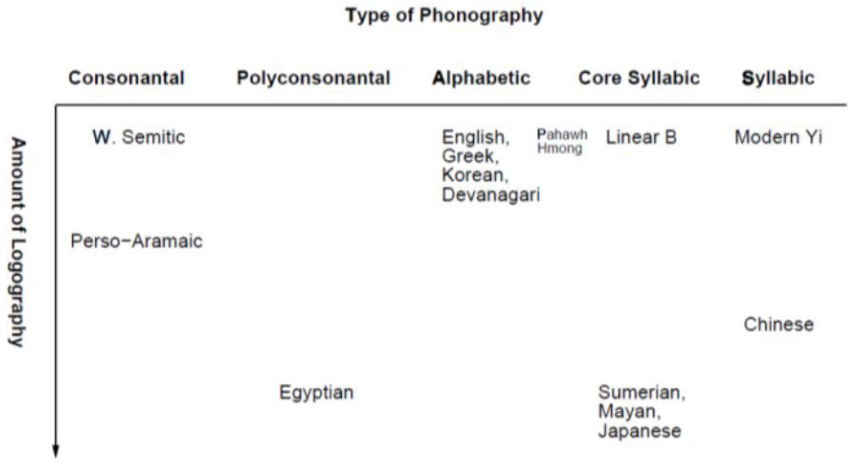

الشكل 1 تصنيف Sproat's (2000) للأنظمة الكتابية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وينتج عن تصنيف سبروت (2000) ثنائي البُعد خمسة أصناف: الأنظمة الصوامتية كالسامية والآرامية، والأنظمة المختلطة (الصوامت-شعارية) كالنظام المصري الهيروغليفي، والأنظمة الألفبائية كاليونانية والإنجليزية، والأنظمة المقطعية التامة كاليابانية والسومرية، وأخيراً الأنظمة المقطعية كالصينية.

من الواضح تأثر سبروت بتصنيف دي فرانسس (1989) خاصة فيما يتعلق بالتفريق بين الأنظمة الصوامتية وما يشبهها من الأنظمة المختلطة. وعلى أن تصنيف سبروت ثنائي البعد هذا يبدو إبداعياً، فإن قياس مقدار الشعارية في النظام الكتابي ليس سهلاً كما يبدو (Penn و 2006 ،Choma). ولذا فإن الدرجة التي يبني عليها سبروت تصنيفه في المحور العمودي (الشعاري) تحتاج إلى إعادة نظر. كما أنه لم يذكر ما إذا كان في الأنظمة الألفبائية ما هو أقل صوتياً وأكثر شعارياً بحيث يُذكر على ذات المحور.

على كل حال، فإن تصنيف سبروت لم يكن أول تصنيف متعدد الأبعاد لأنظمة الكتابة، بل سبقه تصنيف فابر الآنف الذكر بخلاف ما يعتقده Penn and Choma (2006). وإذا كان العقد الأخير في الألفية الميلادية الماضية قد حفل ببعض التصنيفات متعددة الأبعاد خاصة فيما بُني منها على التقسيم العام الصوتصوري/ الشعاري، فإن القرن الجديد أتى بمقاربات تميل إلى تصنيفات أقل تعقيداً، إذ يبدو من هذا الاستقراء أن معظم الباحثين في أنظمة الكتابة قد فضل التقسيم الشجري لا متعدد الأبعاد.

يرى روجرز Rogers (2005) التفريق بين خمسة أنواع من أنظمة الكتابة ضمن فرع الكتابة الصوتصورية، هي: الكتابات الأبجدية، والألفبائية، وأبوجيدا، والصائتية moraic، والمقطعية. ورغم الشبه الذي يبدو عليه تصنيف روجرز هذا بتصنيف دانيالز Daniels (1990، 1996) السابق ذكره، فإن الفرق بينهما إضافة الكتابة الصائتية التي تميز بها روجرز. وهو تفريق دقيق بين الأنظمة المقطعية التي تمثل المقطع الصوتي كاملاً في الكتابة، وأنظمة أبوجيدا التي تمثّل صامتاً + صائتاً محدداً، ليخرج روجرز بالنظام الصائتي الذي يمثّل (أي يسجل كتابياً) وُحيدات المقطع الصوتي morae، بحيث يوفر النظام الصائتي رمزاً لكل وُحَيدَة صوتية mora. وتتكون هذه الوُحَيدة من أجزاء نووية صوتية تقيس النبر وتوقيت

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الصوامت والصوائت داخل المقطع الواحد syllable. هذا النظام الكتابي الصائتي يراعي إذن تراتبية المقطع الصوتي داخلياً ومكوناته النغمية tone بدقة تفوق تمثيل النظام المقطعي الذي يسجل المقطع الصوتي عموماً، وهو بهذا ينقل الكتابة اليابانية من النظام المقطعي إلى النظام الصائتي.

وبرغم هذا التفريق الدقيق في أطروحة روجرز فإنه لم يكن أول من تحدث عن هذا النظام. بل كان راتكليف (2001) مثلاً قد أشار إلى أن العربية يمكن أن تُصنّف في النظام الصائتي للاختلاف في طول الصوائت (المدود) بين وحيد الوُحيدة كتمثيل الصائت القصير في الحركة التي تتلو حرف القاف <قَ> / qa/ ، وثنائي الوحيدة كتمثيل الصائت الطويل في الألف التي تأتي بعد القاف في <قال> / qa:l/ وثلاثي الوُحَيدة كتمثيل الصائت الأطول في الألف التي تأتي بعد <دابّة> / da::bbah/ . على أن إضافة روجرز كانت أهم في شمولها ووضوحها مقارنة بما طرحه الباحثون من قبله. وبإزاء ذلك فإن روجرز قد استبدل بالبُعد الثاني لدى سْبروت (وهو المقدار الشعاري amount of logography)، قياسَ مقدار الاعتماد على المعنى morphography في النظام الكتابي، بحيث يكون مصطلحاً أدق لقياس مدى الارتباط المعنوي باللغة بديلاً للصوتي، وهو ما يعود بنا إلى الشفافية الإملائية (Borgwaldt & Joyce، 2013). ولا شك أن هذه لفتة ذكية من روجرز تجاه تنظيم المصطلحات وتدقيقها في هذا الحقل العلمي الناشئ.

من جهة أخرى، فقد اختار كوك وباسيتي Cook and Bassetti (2005) مثلاً التقسيم الأساسي: نظام الكتابة الصوتي (المعتمد على الصوت)، ونظام الكتابة المعنوي (المعتمد على المعنى)، ومن هذين تتفرع أربعة أنظمة للكتابة. أما فرع نظام الكتابة المعنوي فيشمل كل نوع كتابي يقدم أشكالاً مفيدة من ناحية المعنى دون الاستفادة من العناصر الصوتية في اللغة، ومن ذلك: الأنظمة السيميائية المفاهيمية ideographic، والأنظمة الشعارية، والأنظمة شبه المعنوية أو «الصرف-مقطعية» بتعبير الباحثَين morpho-syllabic (لواصق صرفية معنوية + مقاطع صوتية)، وهو مصطلح مشابه في الحقيقة لمصطلح دانيالز (الأنظمة الشعارمقطعية logosyllabary) ومصطلح روجرز (الاعتماد على المعنى morphography). وأما فرع نظام الكتابة الصوتي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في تصنيف كوك وباسيتي فيشمل الأنواع الثلاثة: الأنظمة الصوامتية، والمقطعية، والألفبائية الهجائية كما هي في الشكل 2.

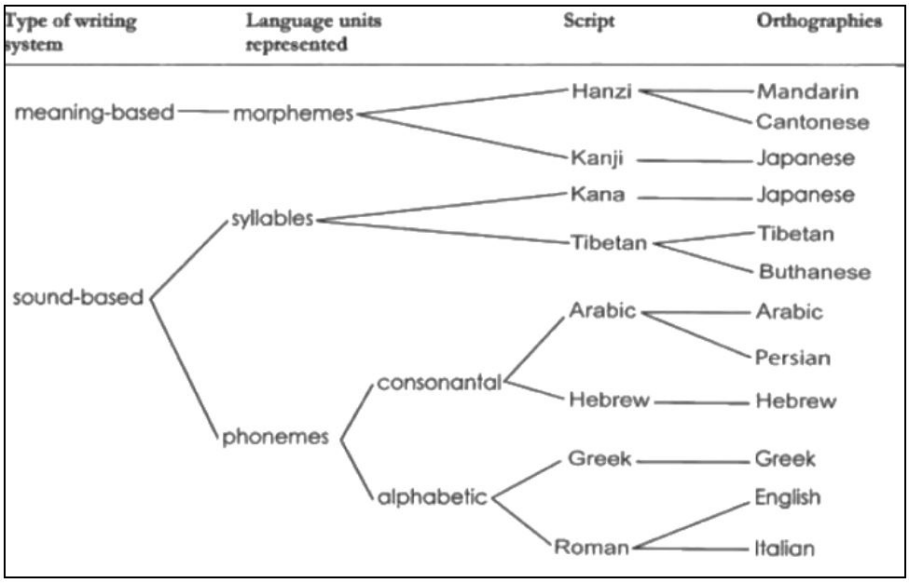

الشكل 2 تصنيف الأنظمة الكتابية لدى Cook and Bassetti's (2005)

في محاولة قياس كميٍّ، وظّف Kohler (2008) التقسيم الثنائي الأساسي ذاته، لكن مع إضافة قسيم ثالث هو «الأنظمة المختلطة» من أجل تصنيف الأنظمة المشكلة؛ أي أنه بعبارة أخرى قد وضع تصنيفاً ثالثاً إلى جانب الكتابة الصوتية والكتابة المعنوية يمكن أن يسمى «الأنظمة الأخرى»، لكنه سماها الأنظمة المختلطة لكونه ربما لم يقتنع ببعض التصنيفات السابقة التي أدرجت الكتابات التي تحتمل الصنفين، كالأنظمة شبه المعنوية التي أشار إليها دانيالز وروجرز وكوك وباسيتي، كما ناقشنا أعلاه. هذه المحاولة المبسِّطة لتصنيف أنظمة الكتابة تعود بنا في الحقيقة إلى ما قدمه تايلر (1883) منذ البداية بالتصنيف الثلاثي: الشعاري (الصوري)، والمقطعي، والهجائي (Dickinson وآخرون، 2013). ورغم شهرة تصنيف تايلر بين الباحثين في هذا الحقل (Daniels، 1996) على الأقل فيما قبل الألفية (بل حتى فيما بعدها لدى معظم الباحثين العرب كما سيأتي)، فإن هذا التصنيف يهمل خصائص الخطوط السامية الصوامتية، مضيفاً إياه – رغم اختلافه الكبير كما رأينا – إلى القسيم الثالث الهجائي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

3 - نحو تفكيك الإشكالية

أشرتُ إلى أن نظرية أنظمة الكتابة قد فتحت الباب للدارسين والباحثين من خلال وضع آليات وقواعد للتعامل مع الكتابة بوصفها نتاجاً لغوياً مقابلاً – لا ظلا وانعكاساً فحسب – للغة المنطوقة. إلا أن حداثة الاهتمام بهذا المجال لم تتح له الاستقرار العلمي الكامل، بحيث وصفه روجرز (2005) بالاضطراب والفوضى، ومن ذلك إشكالية تعدد المصطلحات وتذبذب دلالاتها.

لقد أسهم نشوء العلم ذاته حديثاً، وضعف الاهتمام اللساني به، في توليد قاعدة هشة لدعم الدراسات العلمية بوجه عام والتصنيفية منها بوجه خاص. فرغم أن المقاربة التصنيفية الأشهر تنبني على الربط بين اعتماد الصوت من عدمه، ومن هنا فنحن نتوافر إجمالاً على أنواع مختلفة كالكتابة السيميائية المفاهيمية ideograph-ic، والأنظمة الشعارية، والأنظمة الصوتصورية، فقد رأينا فيما وصفنا أعلاه من المقاربات اختلافاً غير قليل بين العلماء والباحثين في هذا الحقل العلمي؛ بل إن بعض الدارسين (مثل دي فرانسس DeFrancis، 1989) قد جعل كل الأصناف الكتابية تعود صنفاً واحداً، بحيث سمى كتابه Visible Speech: The Diverse One-ness of Writing Systems «الكلام الظاهر: الكلية المتجزئة للأنظمة الكتابية»! وهذا بدوره أنشأ ما يمكن تسميته بإشكالية التصنيف، التي أحاول هنا بذل الجهد لوصفها وتحليلها وتفكيكها من خلال مناقشة المقاربات التصنيفية لتلك الأنظمة وربط بعضها ببعض للخروج بتصنيف أكمل من تلك المقاربات.

لقد صدّرتُ في مقدمة هذا المبحث الكلامَ عن أهمية الدراسة التصنيفية في مجال الأنظمة الكتابية، إذ تساعد في توضيح معماريتها وفهم خصائصها وطبيعتها اللغوية، إلا أن ثمة اعتقاداً واسعاً بأن دراسة الاختلافات بين الأنواع الكتابية مهمة لمستخدمي هذه الأنظمة (Sampson، 2016) في المقام الأول. فقد ثبت مثلاً أن الأنظمة الشعارية تتطلب وقتاً أطول بكثير لإجادة الكتابة بها من الأنظمة الألفبائية (Mattingly، 1972) لأنه لا مجال للمقارنة بين عدد الحروف/ الأشكال الكتابية المستخدمة في النوعين؛ فبينما تشتمل الألفبائيات على العشرات التي ربما لا تتعدى الثلاثين، تحوي الشعارية آلاف الأشكال الكتابية التي يدل كل منها على معنى

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

محدد. في المقابل فإن البحث العلمي أثبت أيضاً أن إتقان الخطوط الألفبائية أكثر تحدياً للعقل لتطلّبها التفريق المستمر بين الحروف المتصلة في تيار الحديث (المكتوب) وتحويل كل حرف على حدة إلى مقابله الصوتي (Sampson، 2016). بإزاء ذلك، فقد أظهرت دراسات علم اللغة الاجتماعي مما يتصل بأنظمة الكتابة، كتلك التي قام بها كولماس Coulmas (2003، 2013، 2014) وسامبسون Sampson (2015)، أن هناك علاقة بين التعقيد الكتابي والاتصال الاجتماعي.

وبحسب ما استقرينا في الفصول السابقة، فيمكن لمقاربة التصنيف أن تتسطح أو تتعمق في المستوى التصنيفي؛ إذ يمكن مثلاً أن تتوقف في المستوى العام، أو التفصيلي، أو الدقيق جداً؛ لنكون – كما رأينا – أمام صنفين فقط في الأول (الكتابة الصوتصورية والكتابة الشعارية) وبضعة تصنيفات في المستوى التفصيلي، وأكثر من ذلك في المستوى الدقيق جداً. وليكون التصنيف معتمداً فينبغي ألا يكون سطحياً من جهة ولا عميقا جداً من جهة أخرى. كما يرى كولماس Coulmas (1996) أن من المهم وجود توازن في المقاربات التصنيفية فلا تشتمل على فئات كثيرة جداً تتجاهل المشتركات العامة المهمة، ولا تتضمن أنواعاً قليلة جداً بحيث لا يجدي التحليل العميق للأنظمة الكتابية.

تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن كثيراً من العرب الباحثين في هذا الحقل المعرفي يذكر «الأبجدية» ويعني بها أموراً مختلفة كالنظام الكتابي عموماً (انظر مثلاً حسين، 2004)، أو النظام الألفبائي (انظر مثلاً الجبوري، 2009؛ زكريا، 2014)! وربما يكون سبب إطلاق الأبجدية على النظام الألفبائي باعتباره القسيم الثالث في التقسيم الثلاثي الأشهر في هذا الحقل لجيلب Gelb. ومع أنه يمكن الاعتذار لباحثين سابقين اتبعوا هذه الثلاثية كالبعلبكي (1981)، فإنه لا يمكن قبول هذا التقسيم القديم ولا إطلاق الأبجدية على كل نظام كتابي مختلف عن الكتابة الصينية والشرقية كما يفعل بعض المتأخرين؛ إذ يضيف هذا الاضطراب المنسوخ من الدراسات الغربية مزيداً من التشتيت العلمي في هذا الحقل، خاصة أن الدراسات العربية لا تضيف جديداً إلى الدراسات الحديثة، فينبغي ألا تعيد إنتاج القديم على الأقل!

وللبدء في تشكيل إطار للتصنيف الأفضل حسب ما أطرحه في هذه الدراسة،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ينبغي أن نتفق أولاً على بعض المعايير الرئيسة في هذا الإطار:

1 – التصوير والصور والكتابة الصُّوَرية pictography، والمفاهيمية ideography ليست من الكتابة اللغوية. بل هي رسم وتصوير صِرفٌ، وفن إبداعي مستقل.

2 – يعتمد الإطار التصنيفي مستوى تفصيلياً متوسطاً، بحيث يوازن بين العمق الذي ينتج فئات متنوعة وتصنيفات فرعية كثيرة لكل اختلاف مع كثرة التشابه، وبين السطحية التي تحوي أنواعاً قليلة جداً تتجاهل الخصائص الكتابية الفريدة والأصيلة للأنظمة الكتابية.

3 – يتضمن الإطار أغلب ما اتفق عليه المحققون في هذا المجال، ويستبعد الاجتهادات الفردية التي لم يتابعها الأكثرون.

4 – صنف «الأنظمة القاصرة» ليس صنفاً ولا نوعاً كتابياً، بل هو وصف غير دقيق ولا حقيق بالاهتمام، خاصة أن أشهر من تحدث عنه هما دي فرانسس وفابر، وقد رد عليهما كثير من العلماء، كما أشرت إلى ذلك فيما سبق.

بناء على هذا فقد قسمت المستويات والأصناف إلى أربعة أقسام: 1) ضروري متفق عليه، 2) مهم جدير بالذكر، 3) إضافي يمكن ذكره، 4) تفصيل دقيق غير مهم. يتضمن القسم الأول الكتابة المعنوية الشعارية والكتابة الصوتية التي تتضمن المقطعية والألفبائية. ويحوي القسم الثاني الجدير بالذكر الكتابة الصوامتية الأبجدية وأبوجيدا؛ فيما يشتمل الثالث على الكتابة المخصصة (في تصنيف سامبسون ودي فرانسس ودانيالز). وما عدا هذه التصنيفات فقد عددته ضمن القسم الرابع الذي يفضي إلى تفصيل غير مفيد. ونتيجة لهذا التقسيم، فقد بات لدينا – كما يظهر في الشكل 3 – ثلاثة مستويات: الكتابة المعنوية والصوتية في المستوى الأول، والشعارية والمقطعية والهجائية والكتابة المخصصة في المستوى الثاني، وأبوجيدا والصائتية والصوامتية (الأبجدية) والألفبائية في المستوى الثالث. ومن هنا فالأصناف الكتابية سبعة هي: الكتابة الشعارية، والمقطعية، والصائتية، وأبو جيدا، والأبجدية، والألفبائية، والكتابة المخصصة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

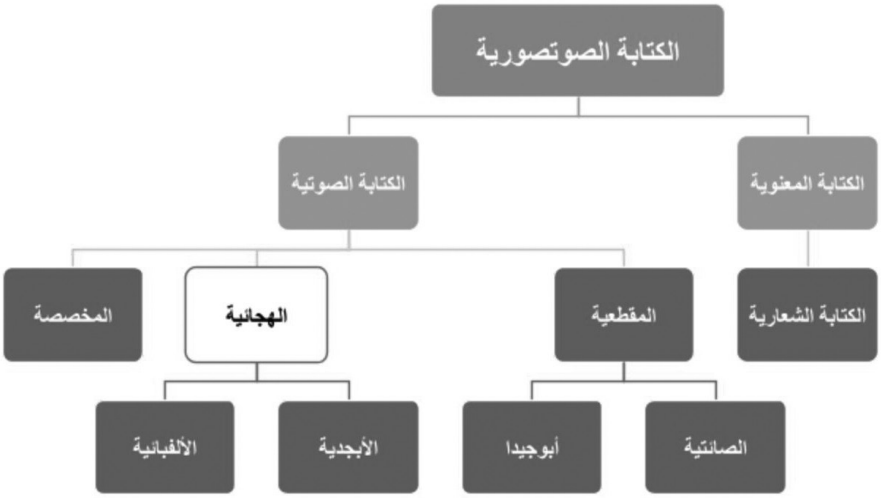

الشكل 3 التصنيف المقترح للأنظمة الكتابية

يجمع هذا التصنيف المقترح أفضل نتائج المقاربات والدراسات السابقة خاصة تلك المقاربات التي عُنيت بالتشريح البنيوي للمعمارية الكتابية وطريقة التشفير للصوت اللغوي وقياس مدى الشفافية الإملائية في إطار نظرية أنظمة الكتابة، مثل دراسات سامبسون (1985) ودانيالز (1996) وكولماس (2003) وروجرز (2005). ويمكن من خلال هذا الدرس التحليلي للمقاربات وضعُ اليد على تصنيف متوازن شبه كامل، هو هذا التصنيف المقترح الذي يمكن الاعتماد عليه في التقدم نحو حل الإشكالية التصنيفية للأنظمة الكتابية. الجدول التالي مثال على أنواع من الأنظمة الكتابية التي يمكن إدراجها في هذا التصنيف المقترح ذي الأصناف السبعة.

النوع الكتابي	الصنف	الوحدة اللغوية الممثَّلة	الخط	الكتابة
النظام المعنوي	الشعاري	الوحدات الصرفية المعنوية	هانزي hanzi 漢字	الماندرين الصينية
النظام الصوتي	المقطعي	المقطع الصوتي	يي Yi	التبتية
	أبوجيدا	صامت+ صائت	ديفانجاري – بنغلا Ban-gla	البنغالية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

النوع الكتابي	الصنف	الوحدة اللغوية الممثَّلة	الخط	الكتابة
النظام الصوتي	الصائتي	الوُحَيدة الصوتية mora	كانا kana	اليابانية
	الأبجدي	الصوامت وبعض الصوائت	العربي	العربية
	الألفبائي	هجاء صوتي لكل صوتيم	الروماني	الإنجليزية
	المخصص	المقطع الصوتي بناء على موقعه من الكلمة	هانكول Hangeul	الكورية

وقد اهتممتُ بإضافة صنف «الكتابة الصائتية» لوروده لدى عدد من الباحثين الكبار، مثل دي فرانسس DeFrancis (1989)، و راتكليف Ratcliffe (2001)، وكولماس (2003)، وروجرز (2005)، وإن لم يعترف به كصنف مستقل إلا راتكليف وروجرز. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فلأنها المعادل التفريعي والتفصيلي كتابياً لنظام أبو جيدا الذي قدمه دانيالز (1996). وقد سبق التعريف بالكتابة الصائتية ووُحَيْدتها الصوتية mora التي تعطي وزناً للصوائت بحسب طولها ومدتها، وهو نموذج تحليلي في الدراسة اللغوية للمقطع الصوتي وأجزائه، شكّله في البداية هايمن Hyman (1985) ثم طوره هو وآخرون بعد ذلك. وبما أن التشريح للأنظمة الكتابية يعتمد في الأساس على الربط بين الرمز والصوت، فقد دخل في هذا الحقل من هذا الباب الذي تكون فيه الكتابة ممثلة للوحيدة الصوتية تحديداً لا للمقطع الصوتي بطوله أو لأي جزء آخر.

ولم أتابع كولماس في إضافة فرع «الأنظمة المختلطة» Mixed Systems، لأن كثيرا من الأنظمة الكتابية هي في الحقيقة مختلطة كما رأينا في قياسات فابر Faber (1992) وسبروت Sproat (2000) الكمية متعددة الأبعاد؛ إذ يمكن تصنيف عدد من الأنظمة الحائرة (غير المصنفة) إما ضمن الفرع الأقرب – وهو ما أختاره – أو تصنيفها هروباً من التقرير ضمن «الأنظمة المختلطة» أو «الأنظمة الأخرى». فالكتابة اليابانية مثلاً صُنّفت في الأنظمة الشعارية، والأنظمة الشعارمقطعية logosyllabary، بالإضافة إلى الأنظمة المختلطة، ولا شك أن تصنيفها ضمن الأنظمة الشعارية هو الأقرب والأمثل حتى يظهر تصنيف أفضل منه فتضاف إليه بدلاً من وضعها في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الأنظمة المختلطة. ولأن الهدف الأساسي من التصنيف محاولة الفهم والتقريب بجر النظام الكتابي إلى الصنف الذي يغلب عليه إقراراً بصفاته، لا زيادة الغموض ورفع درجة التعقيد بجمع عدد من الأنظمة في تصنيف «الأنظمة المختلطة» أو «الأنظمة المعقدة» كما فعل بعض الباحثين، ولا التبسيط المخل وإفراغ العمل التصنيفي من محتواه بإضافة تصنيف «الأنظمة الأخرى».

خاتمة

طوفنا فيما سبق على نشأة نظرية أنظمة الكتابة وإطارها النظري، ومقارباتها التصنيفية، في محاولة لسبر إشكالية الفوضى التصنيفية التي اعترف بها عدد من المحققين في هذا الحقل العلمي. ورغم التقدم الكبير الذي شهدته أنظمة الكتابة على المستوى الاصطلاحي والنظري، فإن إشكالية التصنيف بقيت في اتساع وازدياد بسبب كثرة الأطروحات التي تعتمد على مقاربات علمية مختلفة وربما متضاربة.

وقد حاولت في هذا التطواف استعراض أهم المقاربات التصنيفية وأكثرها تأثيراً في هذا المجال، والإشارة إلى أهم الدراسين ووجهات نظرهم سواء منها فرضياتهم الفريدة أو تلك التي اتفقوا فيها مع آخرين. ومن هنا اتضحتْ معالم تلك الإشكالية التصنيفية التي تسيطر على الدراسات في هذا الحقل، من حيث الاختلاف الشديد أحياناً في تصنيف الأنظمة الكتابية. وفي اتجاه إيجابي لتفكيك هذه الإشكالية، حاولت جاهداً – بعد استعراض وجهات النظر العديدة لأهم الدارسين – تشكيل أطروحة تصنيفية تجمع المتفق عليه وما يقارب ذلك من حيث الأهمية والذكْر، وتطرح ما سواه. فخرجتْ الأطروحة بتصنيف سباعي يضع الأمور في نصابها بحيث يعترف لما هو من خصائص الأنظمة الفريدة كالأبجدية للعربية والمخصصة للكورية والصائتية لليابانية التي أهملت كلها أو بعضها في كثير من المقاربات السابقة.

بكل تأكيد لن يكون هذا المقترح الحل الأمثل لإشكالية تصنيف الأنظمة الكتابية على ما وصفتُ آنفاً، لكنه الحل الأكمل حتى الآن من وجهة نظر الباحث، إذا أخذنا بالاعتبار الرؤية الشاملة للمقاربات المختلفة التي تطرقنا لها هنا، والحل المتوازن بين التبسيط الذي يفقدنا فائدة التصنيف العلمية، والتعقيد الذي يوقعنا في الحيرة ويزيد الإشكالية وهجا.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

2 – يجد المشتغل بالكتابة والقراءة ترجمات مختلفة للكلمة literacy أشهرها «القدرة على القراءة والكتابة» و«محو الأمية»، وأقل شهرة «التثقّف والثقافة» (معجم المعاني) و أبجدة (المنظمة العربية للترجمة)، وربما – للحظ السعيد – أقلها انتشاراً «الحرافة» و«الأحرفية» (الفاسي الفهري، 2007)، كما يترجم اسم الفاعل منها -lit erate إلى «يجيد الكتابة والقراءة» و«المتعلم» و«المثقف» و«الأحرفي» و«الأديب». غير أني أجد هذه التراجم غير ذات جدوى خاصة بالمقارنة مع الترجمة المقابلة لكلمة Illiteracy وهي الأمية، فهي كلمة مقابل كلمة، وذات دلالة واضحة وأصل أصيل في العربية. إذ الأمية والأمي صفة لمن لا يحسن الكتابة والقراءة، فهما في الأصل لا تتعلقان بالجهل المقابل للتعلم والثقافة، قدر تعلقهما بالوجه الناتج المصنوع من اللغة = الكتابة والقراءة. ورد في لسان العرب «الأُمِّيّ الذي لا يَكْتُبُ، قال الزجاج: الأُمِّيُّ الذي على خِلْقَة الأُمَّةِ لم يَتَعَلَّم الكِتاب فهو على جِبلَّتِه، وفي التنزيل العزيز: ومنهم أُمِّيُّون لا يَعلَمون الكتابَ. وفي الحديث: إنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لا نَكْتُب ولا نَحْسُب. وتسمية من لا يحسن الكتابة والقراءة بالأمي تسمية موافقة للنظرية اللغوية الحديثة التي تفسر اللغة بالنظام اللغوي وبالكلام الناتج عنه (دي سوسير) ومن هنا فالتسمية بلغة الأم واللغة الأم لها وجهها من حيث ما وُلد وجبل عليه الإنسان من القدرة اللغوية (تشومسكي) ومن الكلام بلغة الأم المكتسبة، ويلتحق بها الأمية لأن الإنسان يولد كم أمه فلا يحتاج إلى تعلم الكلام، لكنه محتاج إلى تعلم القراءة والكتابة، وإذن فالأمّي الذي بقي على جبلته المكتسبة هذه منذ الولادة. ومنه وصف المصطفى صلى الله عليه وسلم بالأميّ، وهو هنا وصف كمال خاص به لإظهار معجزته لا وصف نقص. المقصود أن ترجمة illiterate بالأمي ترجمة رائعة من نواحي عدة لغوية ولسانية واصطلاحية، غير أن الترجمة للمفردة المضادة لا يفي منها شيء بهذا أبداً. وبهذا فإني أقترح كلمة واحدة مقابلة للمفردة الأجنبية تؤدي الغرض بتمامه وبدلالة غير محتاجة إلى التفسير في ذاتها مثل التراجم الحالية. إنه لما قال جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم اقرأ، قال ما أنا بقارئ. في التحليل لهذا الحوار، يمكننا ملاحظة أن قول جبريل «اقرأ» قول خاص مقيد بمقروء محدد، أي اتلُ كتاب الله. لكن رد النبي صلى الله عليه وسلم رد عام مطلق أشمل من الخصوص الوارد في قول جبريل. فقوله عليه السلام «ما أنا بقارئ» يعني أنني لا أحسن القراءة إطلاقاً، وهو مصداق أميته

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

عليه السلام، ولكنه استخدم هنا صفة النفي بديلاً عن صفة الإثبات بمعنى أنه نفى عن نفسه «القدرة على القراءة والكتابة» literacy بدلاً من إثبات الأمية Illiteracy. إنني أقترح استخدام هذه الكلمة النبوية الفصيحة البليغة مصطلحاً مقابلاً للأمي بحيث يكون لدينا في مقابل الأمي والأمية: القارئ Literate والقارئية literacy، وقد اعتمدت هذه الترجمة في هذا المبحث.

3 – ويمكن لطالب الزيادة الرجوع إلى الموسوعات المتخصصة بأنظمة الكتابة مثل The Blackwell Encyclopedia of Writing Systems.

4 – يتقدم الباحث بجزيل الشكر إلى مركز البحوث بمعهد اللغويات العربية على دعمه لهذه الدراسة، وتحفيزه للباحثين في هذا المجال، كما أزجي الشكر لكل من راجع الدراسة وأضاف إليها من الزملاء الباحثين.

5 – يمكن مراجعة Mountford (1990) للمزيد حول جدلية اللغة والنظام الكتابي.

6 – هي تلك الأنظمة التي تضع مقابل كل وحدة صوتية في اللغة وحدة كتابية تقريباً.

المراجع العربية

–**بعلبكي، رمزي (1981)** الكتابة العربية والسامية: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين. بيروت: دار العلم للملايين.

–**الجبوري، محمود شكر محمود (2009)** الحروف الهجائية: أصلها–تطورها–انتشارها. بغداد: منشورات المجمع العلمي.

–**حسين، محمود حاج (2004)** تاريخ الكتابة وتطوره وأصول الإملاء العربي. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب. وزارة الثقافة.

–**زكريا، محمود شريف 2014 [1435]** مقدمة في الكتابة العربية والمخطوط العربي: النشأة والتطور. عمان، الأردن: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

–**مركز خدمة العربية. (2018)**. سلسلة مباحث في نظام الكتابة العربية. تم الاسترداد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً
من مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية: https://kaica.org.sa/site/page/89

المراجع الأجنبية

-Abu-Rabia, S. (1997) 'Reading in Arabic orthography: The effect of vowels and context on reading accuracy of poor and skilled native Arabic readers', Reading and Writing: An Interdisciplinary Journal, (9), pp. 65-78.

-**Al-Rasheed, A.; Franklin, Anna; Drivonikou, Gilda; and Davies, Ian. (2014).** 'Left Hemisphere Lateralization of Categorical Color Perception among Roman and Arabic Script Readers'. Psychology. 5. pp 255-270.

-Bloomfield, L. (1935). Language. London: Allen & Unwin.

-Borgwaldt, S.R. and Joyce, T. (2013) 'Typology of Writing Systems: Introduction', in Borgwaldt, S.R. and Joyce, T. (eds.) Typology of Writing Systems. Amsterdam: John Benjamins Publishing.

-Burnaby, B. (1998) 'Writing Systems and Orthographies', in Corson, D. (ed.) The Encyclopedia of Language and Education. The Netherlands: Kluwer: Dordrecht.

-Chan, T., and Bergen, B. (2005) Writing Direction Influences Spatial Cognition. Paper presented at the Proceedings of the Twenty-Seventh Annual Conference of the Cognitive Science Society.

-Cook, V. (2004) The English Writing System. London: Oxford University Press.

-Cook, V. and Bassetti, B. (2005) 'An Introduction to Researching Second Language Writing Systems', in Cook, V. and Bassetti, B. (eds.) Second Language Writing Systems. Clevedon: Multilin-

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

gual Matters Ltd.

-Coulmas, F. (1989) The Writing Systems of the World. Oxford: Basil Blackwell.

-Coulmas, F. (1996). 'Typology of writing systems'. In Hartmut Günther & Otto Ludwig (eds.), Schrift und Schriftlichkeit [Writing and its use] (vol. 2), 1380–1387. Berlin: De Gruyter.

-Coulmas, F. (1999) The Blackwell Encyclopedia of Writing Systems. Oxford: Blackwell Publishers.

-Coulmas, F. (2003) Writing Systems: An Introduction to Their Linguistic Analysis. Cambridge Cambridge University Press.

-Coulmas, F. (2013) Writing and Society. London: Cambridge University Press.

-Coulmas, F. (2014) 'Writing Systems and Language Contact in The Euro- And Sinocentric Worlds'. Applied Linguistics Review. 5, (1), pp 1 – 21.

-Coulmas, F. (2014) The Blackwell Encyclopedia of Writing Systems, John Wiley & Sons, Retrieved from https://onlinelibrary.wiley.com/doi/book/10.1002/9781118932667.

-Daniels, P.T. (1996) 'The Study of Writing Systems', in Daniels, P.T. and Bright, W. (eds.) The World's Writing Systems. Oxford: Oxford University Press.

-Daniels, P.T. and Bright, W. (eds.) (1996) The World's Writing Systems. Oxford: Oxford University Press.

-DeFrancis, J. (1989) Visible Speech: The Diverse Oneness of Writing Systems. Honolulu: University of Hawaii Press.

-Dickinson, M., Brew, C. and Meurers, D. (2013) Language and Computers. Hoboken, N.J.: John Wiley & Sons.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

-Diringer, D. (1962). Writing. London: Thames & Hudson.

-Diringer, D. (1968) The Alphabet: A Key to the History of Mankind. 3rd ed. London: Hutchinson.

-Eviatar, Z. (1995). "Reading Direction and Attention: Effects on Lateralized Ignoring." Brian and Cognition 29(2): 137-150.

-Faber, Alice (1992). 'Phonemic Segmentation as Epiphenomenon: Evidence from the History of Alphabetic Writing'. In Pamela Downing, Susan D. Lima & Michael Noonan (eds.), The Linguistics of Literacy, pp 111–134. Amsterdam: Benjamins.

-Gelb, I. (1963) A Study of Writing. 2 edn. Chicago: University of Chicago

-Haas, William (1976). Writing: The basic options. In William Haas (ed.), Writing without letters, 131–208. Manchester: Manchester University Press.

-Harris, Roy. (2009) Speech and writing. In David R. Olson, Nancy Torrance (eds.), The Cambridge handbook of literacy. New York: Cambridge University Press, pp. 46-58.

-Hill, A.A. (1967) 'The Typology of Writing Systems', in Austin, W.M. (ed.) Papers in Linguistics in Honor of Léon Dostert. The Hague: Mouton.

-Hyman, Larry. (1985). A Theory of Phonological Weight. Dordrecht: Reidel. International Phonetic Association. 1949. Principles of the International Phonetic Association.

-Joyce, T. and Borgwaldt, S.R. (2011) 'Typology of Writing Systems', Written Language and Literacy 14(1), pp. 1-11.

-Katz, L. and Frost, R. (1992). 'The Reading Process is Different for Different Orthographies: The Orthographic Depth Hypothe-

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

sis'. In L. Katz and R. Frost. Orthography, Phonology, Morphology, and Meaning. Amsterdam, Elsevier North Holland Press.

-Kohler, R. (2008) 'Quantitative Analysis of Writing Systems: An Introduction', in Altmann, G. and Fengxiang, F. (eds.) Analyses of Script: Properties of Characters and Writing System. Berlin: Walter de Gruyter.

-London: University College.

-Mattingly, I. (1972). 'Reading, the linguistic process, and linguistic awareness'. In James F. Kavanagh & Ignatius G. Mattingly (eds.), Language by ear and eye, 133–147. Cambridge, MA: MIT Press.

-Mattingly, I.G. (1985) 'Did Orthographies Evolve?', Haskins Laboratories Status Report, 82/83, pp. 251-260.

-Mei, L., Xue, G., Lu, Z.-L., He, Q., Zhang, M., Xue, F., Chen, C. and Dong, Q. (2013) 'Orthographic Transparency Modulates The Functional Asymmetry in the Fusiform Cortex: An Artificial Language Training Study Original Research Article', Brain and Language, 125(2), pp. 165-172.

-Mountford, J. (1990). Language and Writing Systems. In N. E. Collinge (Ed.), An Encyclopaedia of Language. London: Routledge.

-Mountford, J. (1996) 'A Functional Classification', in Daniels, P.T. and Bright, W. (eds.) The World's Writing Systems. Oxford: Oxford University Press.

-Neef, Martin. (2015) 'Writing systems as modular objects: proposals for theory design in grapholinguistics'. Open Linguistics, (1), pp. 708–721

-Olson, D.R. (1977) 'From Utterance to Text: The Bias of Lan-

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

guage in Speech and Writing', Harvard Educational Review, 47(3), pp. 257-281.

-Owens, J. (2013) The Oxford Handbook of Arabic Linguistics, Oxford: Oxford University Press.

-Penn, G. and Choma, T. (2006) Human Language Technology Conference of the North American Chapter of the ACL. New York, NY. Association for Computational Linguistics.

-Perfetti, C.A. (1999) Comprehending Written Language; A Blueprint of the Reader. In C. Brown & P. Hagoort. (Ed.), The Neurocognition of Language. Oxford: Oxford University Press.

-Ratcliffe, R. (2001) 'What Do Phonemic Writing Systems Represent? Arabic huruf, Japanese kana, and the Moraic Principle', Written Language and Literacy, 4(1), pp. 1-14.

-Rogers, H. (2005) Writing Systems: A Linguistic Approach. Oxford: Blackwell.

-Ryan, A. and Meara, P. (1991) 'The Case of the Invisible Vowels: Arabic Speakers Reading English Words', Reading in A Foreign Language, 7, pp. 531-531.

-Sampson, G. (1985) Writing Systems. Stanford, California: Stanford University Press.

-Sampson, G. (2015). Writing systems. 2nd ed. Sheffield: Equinox

-**Sampson, G. (2016)**. 'Typology and The Study of Writing Systems'. Linguistic Typology, 20, (3), pp 561–567.

-Sassoon, R. (2004) The Acquisition of A Second Writing System. Bristol: Intellect Books.

-Simons, F. and Fennig, Charles D. (2017) Ethnologue: Languages of the World. In Online version: http://www.ethnologue.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

com. Dallas, Texas: SIL International.

-Smalley, W.A. (ed.) (1964) Orthography Studies: Articles on New Writing Systems. London: United Bible Society.

-Sproat, R. (2000) A Computational Theory of Writing Systems. Cambridge University Press.

-Stubbs, M. (1980) Language and Literacy: The Sociolinguistics of Reading and Writin. London: Routledge & Kegan Paul.

-Taylor, I. (1883) The Alphabet: An Account of The Origin and Development of Letters. London: Kegan, Paul, Trench.

-Taylor, I. and Olson, D. (eds.) (1995) Scripts and Literacy: Reading and Learning to Read Alphabets, Syllabaries and Characters. Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers.

-Vaid, J. and Gupta, A. (2002) 'Exploring Word Recognition in a Semi-Alphabetic Script: The Case of Devanagari', Brain and Language, 81(1-3), pp. 679-690.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص

د. محمد خاين

الملخص:

تروم هذه الورقة البحثية مقاربة إشكالية التخصص في ميدان اللسانيات التطبيقية، وفق منهج استقصائي تحليلي يتعقب المنجز اللساني التطبيقي في مظانه الغربية، وكذا موقعيته بين سائر العلوم المجاورة. وقد عملنا على تجلية مدى امتلاك هذا العلم لمواصفات التخصص العلمي، بما يحوزه من اعتراف مؤسساتي، ولغة واصفة وشبكة مصطلحية. ومن شأن ذلك أن يوصلنا إلى جملة من النتائج يمكن استثمارها عربيا لبناء لسانيات تطبيقية عربية مؤهلة للاضطلاع بتقديم حلول علمية لمشاكلات التواصل في البيئة العربية.

Abstract:

Applied linguistics and the issue of discipline

This paper discusses the issue of specialization in the field of Applied Linguistics. After a brief survey of major western achievements in this field, and its status among similar sciences, the question of Applied Linguistics as a discipline and its institutional recognition is looked into together with its terminological apparatus. This would lead to a set of results that can be invested in an Arabic context to upgrade Applied Linguistics in a way that enables it to come up with scientific solutions to the problem of communication in the Arab environment.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

1 - توطئة:

يستدعي ولوج حقل اللّسانيّات التّطبيقيّة[1] الانطلاق من مسلّمة بحثيّة مؤدّاها أنّ قيمة أيّ علم تكمن في الإجابات والحلول الّتي يقدّمها للإشكاليات والمعضلات الّتي تواجه الإنسان في حياته. ولو عدنا إلى مرحلة انفصال العلوم المسمّاة حاليا بالاجتماعيّة والإنسانيّة عن الفلسفة، لوجدنا أنّ ذلك كان شكلا من أشكال الرّفض لانغماس هذه الأخيرة في تفسيرات منطقيّة مغرقة في التّجريد والتّنظير المحض الذي لا يجد له سندا أحيانا على أرض الواقع ، وكذا لتعليلاتها الميتافزيقيّة الجانحة.

وهو الأمر الذي حدا بباحث كبير مثل كوردر (S.P. Corder)، وهو من هو مكانة لا يمارى فيها في الحقل اللساني التطبيقي، إلى تأكيد أن القرون الأربعة الأخيرة شهدت الخروج التدريجي للعلوم الطبيعية، ومن بعدها ما يعرف بالعلوم الاجتماعية من ميدان الفلسفة. وذلك نتيجة رفضها المبادئ القبلية، والتفسيرات المنطقية التي كانت تقيدها، وبحثا عن تأسيس معارفها على الملاحظة أو التجربة[2].

ومن ثمة نحت هذه العلوم إلى تبني مناهج أكثر انفتاحا على الواقع الفعلي للخبرة الإنسانية، من خلال الانبناء على الملاحظة والتجريب، وهو ما استلزم إجبارا تصنيف العلوم وفق ثنائية تقابلية قوامها: علوم نظرية صرف، وعلوم تطبيقية.

كما أن تاريخ العلوم في مساره التراكمي الممتد عبر عشرات القرون، يؤكد بما لا يرقى إليه الشك أن هاجس البحث عن الحل الأمثل والبديل النوعي، كان وراء نشأة كثير من العلوم، ولعلني لا أكون مبالغا إن قلت: هو سبب وجود كل العلوم، وسأكتفي ههنا بنموذج واحد أراه كفيلا بتجلية المسألة، وهو الغاية الكامنة خلف العلوم التي برع فيها العرب والمسلمون من نحو وصرف وبلاغة، وقراءات، وغيرها، بعد القرن الأول الهجري، إذ كان الدافع إليها تطبيقيا عمليا محضا، وهو حفظ كتاب الله من اللحن والخطأ، وتيسير فهمه للناس كافة، والكشف عن أسراره ومكنوناته؛ بل إننا نجد أن توخي العلم النافع هو من صميم تعاليم الإسلام، فقد ورد في الأثر التعوذ من علم لا ينفع[3]. وإذا أمعنا النظر في تعريف ابن جني للنحو لوجدناه تطبيقيا إجرائيا، ينطلق من النظرية ويصل إلى الممارسة عبر تطبيقها، للتمكن من تجاوز اللحن وتحقيق صون اللسان: «النحوُ هوَ انتحاءُ سَمتِ كلامِ العربِ في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

تصرّفِهِ من إعرابٍ وغيره: كالتثنيةِ، والجمعِ، والتحقيرِ والتكسيرِ والإضافةِ والنَّسَبِ، والتركيبِ، وغيرِ ذلكَ، ليلحقَ مَنْ ليسَ مِنْ أهلِ اللغةِ العربيةِ بأهلِها في الفصاحةِ فينطِقَ بها وإنْ لم يكنْ منهم، وإنْ شذَّ بعضُهم عنْها رُدَّ بهِ إليها «[4]؛ إذ نلحظ في قوله: من ليس منها، بعدا آخر، هو ما يعرف في زمننا بتعليم العربية للناطقين بغيرها، وهو منحى كان سائدا عند الغربيين حتى منتصف القرن العشرين والمعروف بطريقة القواعد والترجمة، في تعليم اللغات الأجنبية.

ولم تشذّ اللسانيات عن هذا المنحى النفعي، على الرغم من حرص أبي اللسانيات في التاريخ المعاصر فردينان دي سوسير (F. De Saussure) في ختام دروسه على تأكيد أن موضوع اللسانيات الصحيح والوحيد هو دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها.[5] وكان من نتائج هذا البعد ذي المقصدية النفعية أن عرفت تشظيا وانشطارا معرفيين قلّ نظيرهما في سائر العلوم [6]، ما يهمنا منه ههنا هو الوجه التطبيقي الذي اتخذ له مسمى اللسانيات التطبيقية في العقود الأخيرة.

تأسيسا على ما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة إشكالية التخصص في اللسانيات التطبيقية؛ نظرا إلى تعرض هذا الحقل المعرفي لحالة تشكيك في هويته، بفعل اختلاف المنطلقات الفكرية، وزوايا النظر في جدواه وفعاليته، واستحقاقه صفة العلم المتخصص، وذلك راجع لملابسات النشأة والتطور، وحالة الانفتاح التي شهدها ويشهدها على مختلف فروع المعرفة الإنسانية، مما جعله يتصف بعدم الاستقرار وكثرة التحولات الإبستيمية من حقبة زمنية إلى أخرى. وتهدف الدراسة أيضا إلى الإسهام في الجهود التي يبذلها الدارسون العرب لتأسيس لسانيات تطبيقية عربية وفق زاوية نظر علمية في زمن العولمة وانتشار تكنولوجيات الإعلام الاتصال، وفي عصر الرقمنة، وتداخل المصالح الإنسانية؛ وهو إسهام يراعي خصوصيات المجتمعات العربية ومشكلاتها وإكراهات التواصل التي تحياها؛ وما ذلك إلا لاشتغال اللسانيات التطبيقية بحلّ المشكلات المجتمعية التي تحضر فيها اللغة بقوة، وما أكثرها في سياقنا العربي؛ وبالتالي فإن الانفتاح على جديد ما تم الوصول إليه في هذا الحقل المعرفي يمكّننا من استثمار منجزاته في ترقية البحث في القضايا التواصلية التي تشكل عقبات كأداء في طريق التنمية المجتمعية، كالعلاقة بين اللغات التي تسري في فضائنا العربي، مثلا. ومن ثمة فإن السؤال الرئيس الذي يفرض نفسه

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ههنا: ما مدى استجابة اللسانيات التطبيقية لمواصفات التخصص العلمي الدقيق ذي الجدوى والحضور الفاعل المقدِّم للإضافة النوعية، وأنّى لنا استثمار المنجز اللساني التطبيقي عربيا؟

2 - مفهوم اللسانيات التطبيقية:

يكاد الدارسون يجمعون على أن المهمَّة الرئيسة للسانيات التطبيقية هي التكفل بحل المسائل والقضايا ذات الطبيعة اللغوية في شتى ميادين النشاط الإنساني، ومن ثمة نُظِر إليها على أنها الأبحاث التي تتخذ من الإجراءات اللسانية سبيلا لمعالجة القضايا الموصولة بالحياة اليومية والمهنية التي تحضر فيها اللغة، وهو ما يعني ضمنا عملها على إيجاد الحلول للمشكلات اللغوية التي تستجِدّ في مختلف مناحي الحياة العلمية والعملية.

ويجدر بنا في بداية هذه المطارحة العلمية التي جعلت من إشكالية التخصص في هذا الحقل المعرفي موضوعا لها، أن نخوض وفق منهج استقصائي تحليلي، في جملة من التصورات التي قدمها أعلام هذا التوجه العلمي تعريفا وتحديدا لتخصصهم وتمييزا له عن باقي الحقول المجاورة التي تشاطره الاهتمام نفسه ممثلا في اللغة.

وسننطلق في تحديد مفهوم اللسانيات التطبيقية من التعريف الذي تصدِّر به الجمعيةُ الدولية للسانيات التطبيقية (A.I.L.A)[7] موقعَها: «إن اللسانيات التطبيقية حقل معرفي بينيّ (interdisciplinary) في البحث والممارسة، يعمل على معالجة مشكلات اللغة والتواصل، من خلال تحديدها وتحليلها وحلّها بتطبيق النظريات والطرائق والنتائج التي تتيحها اللسانيات، وكذا عبر وضع أطر نظرية لسانية ومنهجية جديدة، وعلى العموم تختلف عن اللسانيات بتوجّهها الصريح نحو المشاكل العملية اليومية المتعلقة باللغة والاتصال[8]*»[9].

ما يلاحظ في هذا التعريف هو منحاه الوظائفي الذي اتجه مباشرة إلى المهام المنوطة باللسانيات التطبيقية، إضافة إلى التركيز على طابعها الإجرائي، وذلك بإفصاحه عن الآليات والأدوات المنهجية الموظفة في أداء هذه المهمة (التحديد، التحليل، الحل)، والتصريح بالمرجعية المستند إليها في اللسانيات التطبيقية في تنفيذ المهام الموكلة إليها، ألا وهي المرجعية اللسانية النظرية (نظريات، طرائق، نتائج). ونلحظ أنه

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

حقل غير منغلق، إذ يترك الباب مشْرَعا للاسترفاد من حقول معرفية أخرى، فقد أباح اللسانيون التطبيقيون لأنفسهم وضع أطر لسانية ومنهجية جديدة تعينهم على التصدي للمشكلات التي تعترضهم، كما هو واضح بصريح العبارة (وضع أطر نظرية لسانية ومنهجية جديدة)، حينما يعدمون السند المرجعي في اللسانيات العامة، وهو ما يؤهِّل هذا الحقل ليكون مفتوحا، فحيثما وجد مشكل لغوي امتلك شرعية التدخل لمقاربته. وأُشِير في خاتمة هذا التعريف إلى ما يميّز اللسانيات التطبيقية عن نظيرتها النظرية، وذلك لدفع أي لبس قد يتبادر إلى ذهن المتلقي في هذا الباب.

وينفتح أفق اللسانيات التطبيقية، في التأطير المرجعي المستند إليه، ليشمل مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية، من حيث المناهج والمقاربات التي تستمد منها منوالها الإجرائي، في تعريف الجمعية الأمريكية للسانيات التطبيقية (A.A.A.L) [10]، انطلاقا من كونها نشاطا معرفيا بينيّا يهدف إلى فهم الدور الذي تؤديه اللغة في حياة الأفراد، والسياقات والشروط الاجتماعية التي تؤطّرها. وبذلك تعمل اللسانيات التطبيقية من خلال هذا الانزياح الشمولي إلى قياس مدى تطويرها لمعارفها الخاصة باللغة ومستخدميها واستخداماتها وكذا الشروط الاجتماعية والمادية الكامنة خلفها [11].

وتختصر الجمعية البريطانية للسانيات التطبيقية (B.A.A.L) [12] منظورها للسانيات التطبيقية في أحد منشوراتها على موقعها الرسمي في كونها مقاربة تهدف إلى فهم المشكلات الحقيقية للعالم (Real world problems)، وذلك بالارتكاز على تأطير لساني نظري، وتحليل تجريبي، وترى أنها ميدان بينيّ يعمل على الربط والتوليف بين اللسانيات والمناهج والتوجهات المستقاة من تخصصات أخرى[13].

وتتّجه اللسانيات التطبيقية في تعريف الجمعية الألمانية (G.A.L) [14] نحو فضاء أرحب لتعانق المجتمع بكل تعقيداته في ملابساته اللغوية، والتي لا يخلو أي ميدان منها مهما عظُم شأنه أو حقُر، وما يؤهلها لهذه المهمّة في نظر الجمعية كونها تعدّ واحدا من أهم الاتجاهات في حقل اللغويات، وذلك باضطلاعها باختبار الفعل اللساني والتواصلي في كل ميادين الممارسة الاجتماعية، وإذا توخينا الدقة العلمية جاز لنا القول: إنّها تعمل على تطبيق النتائج المتوصل إليها في اللسانيات ممارسة كالتكفل بكل أشكال الاستشارات وأنماط التكوين. وتقسِّم الجمعية المهام الموكلة إلى

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللسانيات التطبيقية إلى صنفين: تقليدية كلاسيكية، كموضوعات اكتساب اللغات وتعليمها، وعلاج أمراض الكلام، والترجمة..، وأخرى حديثة النشأة مُسايَرةً منها للتطور التكنولوجي الحاصل، وما ترتب عنه من تعقيدات في مختلف مناحي الحياة مما استدعى تدخلها لفحص المشكلات التي تنجر عن هذا التعقيد وتشخيصها وايجاد الحلول المناسبة لها، وتَسُوقُ أمثلة للقطاعات التي يمكن أن تتدخل فيها اللسانيات التطبيقية عمومية كانت أو مهنية أو إعلامية، كالصحة والقضاء والإعلام العمومي بشقيه الكلاسيكي والجديد. ولم تكتف الجمعية الألمانية بمجرد سرد النشاطات التي تدخل في مجال انشغالها البحثي والإجرائي، بل تطرح الأدوات والأساليب والآليات التي تستعين بها لتغطية هذه الانشغالات، والتي يمكن إجمالها في الجوانب التالية:

1 – تطوير طرائق التدخل انطلاقا من النظريات والمفاهيم والمقولات اللسانية.

2 – وضع تصاميم لتحويل مفاهيم المعرفة العلمية إلى ممارسات تطبيقية.

3 – استحداث مناهج بحثية وسيطة تتسم بالنجاعة والفعالية [15].

ولتعميق النظر في مفهوم اللسانيات التطبيقية سنتوسل بتعاريف أخرى أوردتها جملة من المعاجم اللسانية المختصة والموسوعات العلمية وبعض أعلام هذا الحقل المعرفي، ونبدأ بمعجم اللسانيات وعلوم اللغة الذي أشرف على وضعه الفرنسي جون ديبوا (Jean Dubois) والذي يرى أنه يراد باللسانيات التطبيقية مجموع الأبحاث التي تتبع الإجراءات اللسانية المحضة للخوض في بعض المسائل التي لها صلة باللغة والتي ترتبط بالحياة اليومية والمهنية، كما تعمل على حل المشكلات اللغوية التي تطرحها التخصصات العلمية الأخرى. وتشكل تطبيقات اللسانيات في الأبحاث البيداغوجية ميدانا أساسيا [16].

ولا يبعد هذا التعريف كثيرا عمّا سقناه من قبل، من حيث كونه يركز على البعد الإجرائي المستعان فيه بالأدوات والأبحاث اللسانية، لفهم القضايا التواصلية المتكررة كل يوم وتفسيرها، وما يمكن أن يعترضها من مشكلات تعيق التواصل السليم، وقد تقف عائقا دون وصول الرسائل إلى مظانها بسلاسة ويسر.

ويعرّف معجم جورج مونان للسانيات (G. Mounin) اللسانيات التطبيقية على أنها تعني استخدام التقنيات والمعارف اللسانية في ميادين مختلفة، كالبيداغوجيا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

اللسانية، وعلم النفس العيادي، وتعريف لغات البرمجة والتخطيط اللغوي...[17].

وقد ارتكز هذا التعريف على توضيح بعض مجالات التدخل التي تقتحمها اللسانيات مستمدة أدواتها الإجرائية من اللسانيات النظرية، وهي مجالات متنوعة ومفتوحة.

وتذهب موسوعة (Universalis) في تعريفها للسانيات التطبيقية مذهبا تبريريا لشرعية الوجود انطلاقا من كون اللغة قاسما مشتركا بين جميع البشر، مما يفرض حضورها وتدخلها في كل ميادين النشاط الإنساني، مما ينجم عنه حدوث مشكلات متنوعة تتطلب وضع تقنيات تساعد على حلها، وهذا يستدعي تسخير المعارف النظرية عن اللغة، وهو الأمر الذي يدخلنا في دائرة التطبيقات اللسانية، ممثلة في اللسانيات التطبيقية[18]. وهو تعريف لا يختلف في مضمونه العام عما سبق إيراده، اللهمّ إلا في طابعه التبريري.

أما على الصعيد العربي، فسنقتصر ههنا على دراسة صالح الشويرخ، بوصفها الأحدث (2017)، وذلك لشموليتها، ولتجاوزها الأطر الكلاسيكية التي حصرت اللسانيات التطبيقية في تعليمية اللغات للناطقين بها وبغيرها، فقد خصص فصلا كاملا للتحديد المفاهيمي، حين عرّج على تعاريفها مستقيا إياها من مظانها المختلفة (Richards 1985 -Kaplan and Widdowson 1992- Crystal 1992- Carter 1993-Wilkins 1999 -Davies 1999 -Schmidt 2002)[19] التي حاولت ضبط مفهوم اللسانيات التطبيقية وتحديد مصادرها ومجالاتها، والتحولات الحاصلة فيها بعد تسعينيات القرن العشرين. وقد خرج الشويرخ من ذلك بجملة من الاستنتاجات ارتأينا إثباتها في هذا الموضع: «- ليس هناك اتفاق تام حول ماهية اللسانيات التطبيقية وطبيعتها؛- يبدو أن هناك علاقة وطيدة بين اللسانيات التطبيقية وعلم اللغة؛- يبدو أن اللسانيات التطبيقية علم تطبيقي أكثر منه نظري؛- مصادر اللسانيات التطبيقية متعددة؛- مجالات اللسانيات التطبيقية متعددة»[20].

ما يخلص إليه الدارس من استعراض كل هذه التعريفات، أن اللسانيات التطبيقية توجه علمي إجرائي حديث نسبيا، ظهر إلى حيز الوجود وينحو إلى التخصص في مقاربة مشاكل اللغة والتواصل في المجتمع، وقد عرف تطورا معتبرا، إلا أن الأسئلة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الأنطولوجية المتعلقة بوجوده مازالت تطرح بصيغ مختلفة، وأشكال متعددة، تدور حول هويته وشرعيته، ومدى مواءمته ومصداقيته، اذ تظهر التعاريف المساقة انفتاحه، على مختلف القضايا اللغوية والتواصلية التي تفرزها تعقيدات الحياة اليومية، ولكن الثابت فيها أنه حقل معرفي بينيّ، ينهل من علوم شتّى اجتماعية وإنسانية وطبيعية، وإن كانت اللسانيات النظرية تمثل القلب منها مرجعيا، ونلحظ أن جلّ التعاريف تشير إلى أن الميدان المفضل لتدخل هذا التخصص هو تعليم اللغات سواء أكانت أُمًّا أم أجنبية.

وهو الأمر الذي حدا بمركز اللسانيات التطبيقية بجامعة نوشاتيل (Neuchatel) السويسرية إلى أن يقدم اللسانيات التطبيقية على موقعه بأنها تهتم بالممارسات الاجتماعية للغة، وهو ما يعني في المحصلة أننا أمام علم تجريبي في أسسه ومرتكزاته[21]. وصياغة كهذه توصل إلى أن اللسانيات التطبيقية في عمقها لسانيات مفتوحة ونشطة، وتشهد عدم استقرار وصفه أحد الدارسين في مقال حمل عنوانا مثيرا: «يا له من عدم استقرار مثمر [22]*»[23] فعدم الاستقرار هذا أثمر ثراء في القضايا المطروقة، وانفتاحا على مقاربات متنوعة تعود في جذورها إلى حقول معرفية كثيرة، وتبنيا لمناهج مختلفة، وولوجا لمناطق أهملتها اللسانيات النظرية. فغاية اللساني التطبيقي هي البحث عن الإجراء والحل الناجع دون تعصب لمرجعية علمية بعينها أو انتماء لمدرسة بذاتها. وهو ما يدفعنا إلى القول إن هاجس اللسانيات التطبيقية هو التحديث المستمر للأدوات، والمناهج، والأطر المعرفية التي تسترفد منها حرصا منها على الإجابة عن الطلبات الاجتماعية الملحة.

وهذا الهاجس التحديثي الملازم لطبيعة اللسانيات التطبيقية، يوصلنا إلى الادّعاء أنّه على الرّغم من هذه المحاولة التركيبية، بغية الوصول إلى تعريف جامع مانع، وذلك بالتوليف ما بين المشترك من التعاريف سالفة الذكر، قصد إحداث حالة توافق، فإن اللسانيات التطبيقية، كما يرى ألان ديفيز (Alan Davies)، في معرض استعراضه لعدد كبير من التعريفات وآراء الباحثين في محاولة منهم لضبط إطارها المفاهيمي، أن اللسانيات التطبيقية تعاني مشكلة تعريف، فهي تعني أشياء كثيرة لكثير من الناس، وإن طابعها البينيّ أدخلها دائرة التركيب ما بين جملة من البحوث، مما نجم عنه أن أضحت خليطا من تخصصات عدة[24].

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

3 - مجالات اللّسانيّات التّطبيقيّة وموضوعاتها:

يقودنا الحديث عن الطابع البيني للسانيات التطبيقية، وانفتاحها على حقول معرفية عديدة، إلى تحديد مجالاتها؛ وللقيام بذلك لا بد من تجاوز المقولات التي تحفل بها بعض الكتابات العربية التي مرّ عليها حين من الدهر، ولم يتجدد خطابها في مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان[25]، ولا يتسنى لنا ذلك إلا بالاتجاه إلى ما دونته بعض مواقع أهم الجمعيات المهنية الوطنية للسانيات التطبيقية التي عُرفت بعطائها المستمر، وجرأتها على طَرق كل موضوع ترى أنه يدخل في دائرة اختصاص هذا الحقل المعرفي، وكذا كون المقدم من قبل هذه الجمعيات هو محل إجماع واتفاق بين المنتسبين إليها، وبالتالي هو إفصاح عن هويةٍ علمية، وطرح لخطة عمل، وبطاقة تعريفية بالجهود البحثية الجماعية المتسمة بالتجدُّد، والتحيين الدائم، وهذا ما يجعلها أكثر شمولية ومصداقية من الجهود الفردية. ومن المفيد في هذا الباب العودة إلى أشغال المؤتمرات التي تنظمها الجمعية الدولية بصفة دورية تحت مسمى اللسانيات التطبيقية، لتشكيل رؤية شبه متكاملة عن طبيعة الموضوعات والقضايا التي تعالجها اللسانيات التطبيقية، وكذا الطلبات الاجتماعية الملحة التي تسعى دوما لحلها.

وعملا منا على جرد الموضوعات التي تدخل ضمن دائرة اختصاص اللسانيات التطبيقية، عدنا إلى ثلاثة مواقع لجمعيات وطنية (البريطانية والألمانية والفرنسية)، وكذلك إلى فهارس النشرة السويسرية للسانيات التطبيقية[26]، وذلك للإلمام بالمهمة التي أوكل اللسانيون التطبيقيون لهذا التخصص الاضطلاع بها، ومعرفة المناطق التي أباحوا لأنفسهم ولوجها، وإبداء الرأي فيها، واقتراح الحلول للمشكلات المتوقع حدوثها. وللوصول- كما يرى أحد الدارسين الغربيين- إلى نظرة شاملة عن اللسانيات التطبيقية، في الوقت الحالي، يجب وضع قائمة كلية بمجموع حقول تطبيقاتها و/ أو إحصاء تخصصاتها الفرعية، من خلال المهام الثابتة للجمعيات الوطنية، والمشار إليها في وثائقها التعريفية، وفي كل المنشورات الحديثة المكرّسة للسانيات التطبيقية، بما فيها الدعوات الموجهة إلى كتابة مداخلات وأوراق بحثية، وكذا من خلال برامج المؤتمرات والندوات المنعقدة لهذا الغرض[27].

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تعرض الجمعية البريطانية قائمة منوّعة لمجالات اشتغال اللسانيات التطبيقية تشمل:

1 – لسانيات المدونات. 2 – الصحة وعلوم الاتصال. 3 – الاتصال بين الثقافات. 4 – اللغة والجنس والجنوسة. 5 – اللغات في إفريقيا. 6 –تعلم وتعليم اللغات. 7 – الأثنوجرافيا اللسانية. 8 – اللسانيات والمعرفة عن اللغة في ميدان التربية. 9 – دراسة المتن اللغوي[28]..

وتتسع القائمة وتطول لدى الجمعية الألمانية فتجمع فسيفساء من الموضوعات والقضايا التي ينعدم الرابط بينها إلا بعدها التواصلي الذي يعد قاسما مشتركا، وسنلحظ أن موضوعات كثيرة مما حوته القائمة يعتبر تخصصا مستقلا بذاته، وتضم بين جنباتها:

1 – تعليمية اللغات (الأم والأجنبية). 2 –مشكلات الكتابة ومحو الأمية، والتكوين. 3 – الاتصال الشفوي (اكتساب لغة، ترقية الكفاية التواصلية، تحليل المحادثات). 4 – التواصل غير اللفظي: لغة الإشارة، الحركات، الإيماءات... 5 –الاتصال المتعدد الصيغ والنماذج (تسلسل اللغة المنطوقة والمكتوبة معا، عَروض الشعر، الصور الثابتة والمتحركة، الإشارات المكتوبة والأصوات، والتعبيرات الاجتماعية). 6 – الاتصال المهني ويشمل: الاتصال داخل المؤسسة وخارجها، الاتصال والتسيير، التواصل الطبي العلاجي. 7 – الاتصال ووسائل الإعلام الجماهيري (الكتابة والحوارات الصحفية). 8 – التواصل في المحاكم ولغة القضاء. 9 – اللغة والمجتمع: اللهجات، الحواجز اللغوية). 10 – الاتصال الجماهيري: صحافة مكتوبة، إذاعات مسموعة، اتصال معلوماتي. 11 – التواصل العيادي داخل المصحات: قياس الكفاية اللسانية، تشخيص وعلاج اضطرابات اللغة. 12 –استشارات قضائية ذات طبيعة لغوية (لسانيات قضائية). 13 – الترجمة والترجمة الشفوية. 14 –التعددية والثنائية اللغوية. 15 –الاتصال التقني والتوثيق (على سبيل المثال: إعداد الأدلة الإرشادية والتوجيهية). 16 –المصطلحية والبحث التقني داخل اللغة (مثلا: إعداد معجمات عامة ومتخصصة، تقييس الاتصال). 17 – المعالجة الآلية للغة (حوسبة النصوص، وضع تصورات للنصوص المتفرِّعة، تقويم المواقع، معالجة المعطيات اللغوية، أدوات البحث والترجمة الآلية، التعرُّف

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الصوتي، الحوار: إنسان–آلة، برمجيات التعلم). 18 – الكتابة الصحيحة والمعجم. 19 –السياسة والتخطيط اللغويين[29].

وتقترح الجمعية الفرنسية قائمة من تسعة عشر مجالا كالآتي بيانه:

1 – اكتساب اللغة. 2 –التحليل التقابلي. 3 –تحليل وإنتاج الإشارات الكلامية. 4 –تعليم اللغة الأم. 5 –تعليم لغة التخصص. 6 –الفرنسية لغة أجنبية (FLE) [30]. 7 –تعليم اللغات الأجنبية. 8 –لغة الأطفال 9 – الاحتكاك اللغوي وعلاقته بالوضعيات الجغرافية والاجتماعية والمهنية. 10 –اللغات الجهوية واللغات الوطنية. 11 –علم وصناعة المعجم. 12 – التكنولوجيات التربوية الجديدة. 13 – السياسة اللغوية. 14 – إعادة التأهيل اللغوي وعلاقته بالسماع وإنتاج الكلام. 15 – المصطلحية. 16 – الترجمة. 17 –المعالجة الآلية للغات الطبيعية (محللات آلية، ترجمة آلية، تسيير المعطيات التوثيقية). 18 –اضطرابات اكتساب اللغة. 19 – اضطرابات اللغة لدي الراشدين [31].

وفي قراءة تحليلية واصفة بمناسبة صدور العدد الخامس والسبعين من النشرة السويسرية للسانيات التطبيقية، سنة 2002، يقف جان فرانسوا دوبيترو (Jean–François De Pietro) على الموضوعات والقضايا اللسانية التطبيقية التي تمت معالجتها في أعداد المجلة، فوجدها لا تخرج من دائرة:

1 – الممارسات التعليمية/ التعلمية (وكان هذا هو الميدان المفضل الذي استحوذ على حصة الأسد من مساحة المجلة) [32] . 2 – موضوعات ذات صلة باللسانيات العصبية. 3 – التفاعلات داخل لسانيات النص. 3 – اللسانيات الاجتماعية ولغات الأقليات. 4 – الثنائية اللغوية والتفاعل بين الثقافات. 5 – أمراض اللغة. 6 – اللغة الوسيطة، وتحليل الأخطاء، وتمثُّلات المتعلمين. 7 – النزوح اللغوي. 8 – الهندسة اللسانية (الترجمة بمساعدة الحاسوب، معالجة الوثائق، تحليل الكلام وتركيبه). 9 – السياسة اللغوية (ترقية التعددية اللغوية، دعم الأقليات اللغوية، النشاط المصطلحي، التقييس اللساني) [33].

ومما ينبغي التذكير به أن هذه القائمة أو بالأحرى القائمات التي استقيناها من المصادر والمراجع المذكورة آنفا لا تدعي الشمولية والإحاطة، فقد انصب جهدنا على محاولة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

حصر أهم المناطق التي انزاحت إليها اللسانيات التطبيقية. وما يلاحظ فيها كذلك أن كل فريق ممن أسهم في توسيع مجالات اللسانيات التطبيقية، كان يراعي الخصوصية الثقافية الوطنية، وكذا المشكلات التي يفرضها الواقع اللغوي في البلد المعني، مما يجعل قائمة مجالات التطبيقات مفتوحة، وغير قارة. فالجمعيات الوطنية التي عدنا إليها، كما يظهر، لا تتطابق من حيث عدد وطبيعة الموضوعات المتبناة على أنها مجالات تدخُّل للسانيات التطبيقية. ففي اليابان مثلا اتجه الاهتمام إلى إشكالات تعلم اللغات الأجنبية، وفي ألمانيا إلى هموم التواصل، وتركز الانشغال في أمريكا على أنحاء اللغات الطبيعية وكيفية توظيفها في الذكاء الاصطناعي، وفي كندا كانت زاوية الاهتمام متمحورة في قضايا الترجمة والمصطلح والتهيئة اللغوية، وهو ما حدا بأحد الباحثين في معرض تشريحه لهذا الوضع إلى التساؤل حول إمكانية الحديث عن عدة لسانيات تطبيقية بصيغة الجمع [34] (لا عن لسانيات تطبيقية واحدة)، تبعا للاختلافات بين الثقافات [35].

وتحليل الأمثلة السابقة في ضوء السياقات المحلية والجهوية والدولية الفاعلة في توجيه الأبحاث العلمية يفضي بنا إلى أن دائرة الضوء تتأسس في كل بلد على معاينة الراهن، ومن ثم توصيف العلاج للمشكلات الظاهرة التي تستدعي التدخل، فاليابان مثلا بوصفه قوة اقتصادية عالمية، في أمسِّ الحاجة إلى تصريف منتجاته الحضارية المتنوعة، وهذا بدوره يتطلب الانفتاح على العالم الخارجي، تلميعا لصورته، وترويجا لعلاماته التجارية، في سوق تنافسية لا ترحم الضعفاء، ولا يتأتَّى له ذلك إلا بسياسة تعليمية منفتحة على اللغات الأجنبية الفاعلة، ومن ثمة اتجه اللسانيون التطبيقيون إلى البحث في المناهج والطرائق والمحتويات المناسبة للمتعلم الياباني والمراعية لخصوصياته، انطلاقا من المعاينة الميدانية.

وبما أن ألمانيا لم تكن قوة استعمارية عظمى في الماضي، فقد ظلت لغتها في حيز جغرافي ضيق داخل أوروبا، لذلك اتجه الاهتمام فيها إلى عملية التواصل وإشكالاته المختلفة، في السياق الألماني، عملا على تجاوز ما قد ينجر عنه من تفتت مجتمعي أو تأثير في علاقات العمل، وفي هذا بحث عن النجاعة الاقتصادية، فالألماني معروف بنزعته العملية، وعقليته الاقتصادية المنتجة، لذا فهو في سعي دائم إلى ترقية أدائه، وتطوير مردوده الانتاجي الساعي دوما إلى الرقي؛ وعليه أمكن إدراج اهتمامات اللسانيات التطبيقية ضمن هذا المسار العام والسياق الحاضن.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

لقد عرفت زاوية الاهتمام في أمريكا تحوّلا من تعليم اللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية في مرحلة النشأة والتأسيس التخصصي، إلى قضايا المعالجة الآلية للغات الطبيعية، ونراه تحولا طبيعيا في المسار التطوري للهموم البحثية تبعا للتحولات المجتمعية والدولية التي تعدّ مسوغات للتحول المصاحب لمجتمعِ المعرفة المرتبط بالتحكم في علوم الحاسب، وكذا التنافس المعرفي في الميدان، وخاصة أننا نعيش عصر الرقمنة الذي أصبح معه العالم صغيرا. مما يعني أن الراهن قد فرض إكراهاته، في تحويل الوجهة. ثم إن الجهات الراعية لتعليم الإنجليزية في العالم حاليا كثيرة، نظرا إلى كونها اللغة العالمية الأولى في التجارة، والبحث العلمي، والملاحة الجوية الدولية، وغيرها من القطاعات، مما يعني أن حاجة جميع الدول إليها يفرض تعليمها، ومن ثمَّ تكثر الجهات المختصة في ترقية تعليمها.

أما في بريطانيا وفرنسا، فنلحظ أن الاهتمام انصب على ترقية لغتيهما، وخاصة في مستعمراتهما القديمة، بوصفهما قوتين استعماريتين عظميين، حرصا على إبقاء هيمنتهما اللغوية والثقافية مدخلا للتحكم في اقتصاديات الشعوب ومُقَدَّراتها، وقد ظهر ذلك جليا منذ الستينيات التي شهدت نهاية مرحلة الاستعمار إثر المد التحرري لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ونرى الأمر على خلاف ما سبق في كندا لاتجاه هذا البلد نحو الترجمة وقضاياها ومشكلاتها، نظرا إلى كون هذا البلد يعيش ثنائية لغوية (Bilinguisme) رسمية تستدعي حل المشكلات الناجمة عن الاحتكاك اللغوي، وإبقاءً على جسور التلاقي بين مواطنيه، حفاظا على وحدة البلد، وخصوصا إذا علمنا أن الحركات الانفصالية لم تتوقف عن المطالبة باستقلال منطقة كيبيك (Québec) الناطقة بالفرنسية عن كندا الناطقة بالإنجليزية.

4 - اللسانيات التطبيقية وسؤال التخصص:

يجد سؤال التخصص مشروعيته في هذا الحقل المعرفي بسبب التشكيك في هويته وطبيعته، الذي صاحب مراحل التأسيس والنشأة والتطور، ومن ثمَّ مسّ تخصُّصِيته. ومما كان سببا في تعزيز هذه الأسئلة عدم استقرار مفاهيمه، فقد وُصِف بالعلم الوسيط، ونُعِت عنوانه بالملتبس وبالمضلِّل، ووُصِف بالتجميع الظرفي لجملة تخصصات لا ناظم لها. ومن ثمَّ لزم علينا أن ننظر في هذه الإشكالية وأن نجلي جوانبها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ودفعا لأي لبس قد يثار حول ماهية التخصص وجوهره، جاء في الإعلان التأسيسي للجمعية الأمريكية للسانيات التطبيقية (AAAL): لا لسانيات، ولا بيداغوجيا اللغة، ولا علم النفس التربوي، ولكن هناك لسانيات تطبيقية، وقد علّق ناقل العبارة جان فرانسوا دو بيترو (J-F De Pietro) على هذا التعريف بقوله: إنها عبارة قوية بكل تأكيد، ولكنها ببعدها المبني أساسا على النفي، تشهد على صعوبة تقديم تعريف دقيق مبني على الحجج على ما هي عليه أو ما يجب أن تكون عليه [36].

وقد استدعتنا المساءلة العلمية لإشكالية التخصص[37] داخل حقل اللسانيات التطبيقية، طرح مفهوم التخصص ذاته للمدارسة، لتحديد معالمه وضبطها، وبيان خصائه وأركانه، ومقوماته، ومن ثم النظر إن كانت تنسحب على هذا الميدان، وتتحقق فيه أم تنتفي عنه.

يذهب الدارسون في حقل العلوم الاجتماعية إلى أن مفهوم التخصص ينفلت من كل محاولة تعريفية دقيقة. ولكن هذا لا يعني تجاوز المسألة، وعليه رأوا فيه بناء خطابيا للمعرفة، ومؤسسة مصغرة، وآلية اجتماعية مهمتها التكفل بالضبط الاجتماعي للنشاطات العلمية، وعليه فالتخصص قالب للمعرفة النسقية المتمظهرة عبر تنوع الرهانات الاجتماعية المَأْسَسة، التي تبني هيكله، وتحدد هويته. ويقودنا هذا التوصيف الاجتماعي للتخصص إلى أنه ليس حالة مغلقة على نفسها [38].

كما هو جلي يهيمن البعد الاجتماعي على هذه المحاولة لإيجاد مفهوم للتخصص، وهذا يستحضر إلزاما الأبعاد الأخرى التي تصاحبه نظرا إلى العلاقة الجدلية التي يقيمها معها، كالبعد الثقافي، والعلمي والاقتصادي والسياسي، وبلغة أنثروبولوجية فإن دخول الثقافي المقابل للطبيعي يقود إلى هذه الرؤية المنفتحة.

تأسيسا على ما تقدم توصِلنا المقاربة التفكيكية لعناصر مفهوم التخصص إلى الوقوف على العناصر التي تشكّله: فالحديث عن المؤسسة المصغرة يستجلب ضرورة فكرة الهياكل التي تنبني عليها، ويدفعنا هذا إلى التساؤل عن مدى تحقُّق هذه الخاصية في الأنموذج اللساني التطبيقي، ويجرنا إلى تاريخ المؤسسة، فتحقُّق صفة التخصص يتطلب أن تكون له ذاكرة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وحين النظر إليه من زاوية أنه بناء خطابي للمعرفة، فهذا معناه أنه يحوز لغة واصفة خاصة به، وجهازا مصطلحيا، وشبكة مفاهيمية، وإشكاليات يشتغل عليها، ومناهج يتبناها. وهذا بدوره يؤدي إلى التساؤل عن العلاقات القائمة ما بين المفاهيم التي تشكّله، والتي يفترض فيها الانسجام (Cohérence)، وعدم التناقض والاضطراب، حتى في اتصاله بغيره من الحقول المجاورة، وفي تعيينه: «جملة العلاقات القائمة ما بين أغراض/ موضوعات وأفراد يصنعون خصوصيةَ ميدانٍ معرفي ما، أو منهجيةٍ، أو برنامج بحثي» [39] * [40]. وصفة البناء الخطابي ينتج عنها الوصول إلى النسق الناظم لهذه المعرفة، وطبيعتها، ورهاناتها الاجتماعية، وحدود استجابتها لمتطلبات المحيط، ورفعها لتحدياته، وكل هذا وغيره مما يدخل في تحديد هوية التخصص.

يدعونا الطرح السالف الذكر إلى تأسيس هذا التفكيك على مفهوم الأنموذج (Paradigme)، الذي اقترحه كوهين (Kuhn 1922–1996) في كتابه ذائع الصيت «بنية الثورات العلمية»، والذي مؤداه، أنه: «صيغة (modèle) أو ترسيمة (schéma) مقبولة من الكل... وهو كالحكم القضائي المقبول في الحق العام (droit commun)، إنه الغرض الموجه للضبط والتدقيق ضمن شروط جديدة أو أكثر صرامة» [41] * [42]، وذلك لتوضيح درجة تخصصية اللسانيات التطبيقية.

فقد ذهب أحد الدارسين إلى توصيف نراه يدلّ على أن اللسانيات التطبيقية تخصص يمتلك الشرعية العلمية، والمصداقية المعرفية، لارتكازه على أسس الأنموذج ممثلة في:

أ- التاريخ [43]:

وهو مما لا ينكره من يمتلك أدنى حصيلة علمية ناهيك عن المتبحر، فالبحث في قضايا اللغة موغل في أعماق التاريخ، وكان مركز استقطاب لدى كل الأمم، وفي كل الحضارات على مرّ الحقب الزمنية، إلى يوم الناس هذا. وحتى لا نقع في فخ التعميم، نبقى في حدود ما يهم هذه الدراسة، ويدخل في مفاصلها، وهو شديد الصلة باللسانيات المعاصرة، وبدْء التأريخ لها بدي سوسير، الذي أحدث القطيعة المعرفية والمنهجية مع الممارسات البحثية التي كانت سائدة في الميدان اللغوي قبل صدور كتابه «دروس في اللسانيات العامة».

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

كما أن التطبيقات اللسانية المعمول بها حتى قبل ظهور المصطلح ومأسسته تؤكد أن لهذا الحقل المعرفي ذاكرة تمتد ماضيا وحاضرا، وترسم آفاقه المستقبلية، وترشّد طموحاته وتطلعاته وتؤطرها. وهذا ما دفع مارتن ستيغي إلى التصريح بوجود اللسانيات التطبيقية زمنا بعيدا قبل تداول المصطلح بالتسمية المعروفة اليوم، بل إنها موجودة على الدوام [44].

ب- الاعتراف المؤسساتي:

وهو مظهر اجتماعي- سياسي يساعد على تقديم فكرة ما عن حيوية التخصص، ويظهر في الكراسي الأكاديمية، والمراكز العلمية، والفرق البحثية التي تفتح بمُسمَّاه، وبالتالي تكون مظهرا لمأسسته، ودلالة على مكانته داخل المجتمع. وكما هو مشاهد فإن هذا الاعتراف متحقِّق للسانيات التطبيقية، ويتجلى بصورة أوضح في تمويل الأبحاث المنجزة باسم هذا التخصُّص من قبل الهيئات العمومية والأهلية، استنادا إلى رؤية مبنية على مبدأ الجودة والجدوى في المهام التي يناط له القيام بها، والرهانات المنتظر منه الاضطلاع بها. وتوفُّر هذه الخاصية يؤكد استحقاق اللسانيات التطبيقية صفة التخصص العلمي [45]، إضافة إلى انفتاحها على قضايا المجتمع، مع إقامتها لعلاقات تفاعلية مع غيرها من التخصصات المجاورة الأخرى، إما بالتكامل، أو الوساطة، أو التقاطع، وفق الأنموذج اللساني الموسع.

ج- المنشورات والندوات والمؤتمرات والدوريات المتخصصة [46]: وهذا يثبت امتلاك هذا الحقل لمصادر التمويل، ويدل على فعاليته وجدواه ونزعته العملية.

د- الخبراء [47]: المعترف بهم، وبأهمية الحلول التي يقدمونها، والإجابات الاجتماعية التي يعطونها للقضايا الملحّة في مختلف الميادين الإنسانية، إضافة إلى أنهم مكرّسون إعلاميا.

هـ - خطاب علمي واصف ومصطلحية متخصصة: يتم تكريسهما بوساطة المؤلفات الفردية والجماعية، وأعمال الندوات والمؤتمرات العلمية، والمعاجم المتخصصة، المتكفِّلة بنشر المفاهيم التي يطرحها التخصص وتعميمها في سوق التداول العلمي والمهني [48].

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ويبدي البعض ملاحظاته على صفة أضحت ملازمة للسانيات التطبيقية وتتمثل في عدم الاستقرار الذي تشهده المصطلحات والمفاهيم اللسانية التطبيقية. ويمكن الرد على هذه الملاحظة بكون هذا مما يبرهن على حالة التطور الدائم التي يشهدها هذا التخصص [49]، ودليل حركية لا تتوقف عن مسايرة التحولات المجتمعية والإقليمية والعالمية، وعلامة انغماس في المشاريع الكبرى، والقضايا المصيرية الحاضرةِ فيها اللغة بقوة.

ز- الغرض/الموضوع:

وهذه من الركائز المشكلة للأنموذج اللساني التطبيقي، وميزته أنه طلب يصدر من طرف ما، وغير معدّ في صياغة لسانية، ويجري على لسان الطالب تعبيرا عن حالة صعوبات تعترضه أو حاجيات تخص ظواهر لغوية: تحسين تعليم/ تعلم اللغات- ترقية أسلوب نقل معلومات-تطوير علاج لمرض كلامي ما (الأفازيا- الحبسة- مثلا).وبناء على ما تقدم ذكره يتدخل اللساني التطبيقي لترجمة الطلب أو الخدمة المطلوب منه القيام بها إلى مصطلحية لسانية مختصة، تسمح له بتقديم إجابة تليق بلساني متخصِّص، مستعينا بمرجعياته العلمية، ومتخذا من الأبحاث التي عالجت المسائل المطروحة سندا في التفكير ذي الطبيعة اللسانية [50].

ولعل هناك بعض الاعتراضات على الإسهام الذ تقدمه اللسانيات التطبيقية في الميدان الاجتماعي، فيما يخص مدى صحة الحلول المقترحة وصلاحيتها، من وجهين هما: المتانة النظرية وعدم المطابقة الميدانية، أو المطابقة الميدانية وعدم التأسيس اللساني النظري [51]. وقد كان هذا مدخلا للتشكيك في أصالة هذا العلم، لأن الأصالة في رأي هذا الفريق تكمن في ألا يكون موضوعه تطبيقا لما تجود به عليه اللسانيات النظرية، بل في أن تكون له مناطق تدخُّل أكثر شمولية من اللسانيات النظرية [52].

ولتجاوز هذه الإشكالية، نحيل على طبيعة اللسانيات التطبيقية، وخصائصها الصرفة، باعتماد النتائج وتبنيها، عملا بمبدأ البراغماتية الذي هو أخص خصائصها، وكذا الانفتاح الذي يعطيها شرعية الممارسة والتدخل وتبني مرجعيات من خارج اللسانيات، بفعل طبيعتها بين-التخصصية. فالبرغماتية التي تلازم اللسانيات التطبيقية، من سماتها الانتقائية (élitisme)، وهي غير كافية في نظر البعض، كما يرى

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مارتن ستيغي، الذي يعتبر أن هذه الانتقائية تدفعها إلى تبني خليط من المقاربات يصفه اللسانيون التأصيليون بالمغالاة [53].

ومحصلة القول ردا على ما تقدم، وإثباتا لوجود تخصص علمي اسمه اللسانيات التطبيقية، نذهب إلى رأي من قال إنّها موجودة بوصفها تخصصا علميا ما دامت الممارسات التطبيقية قائمة، ويُحتَفظ بإزائها بنظرة نقدية من حيث الطبيعة والتأصيل وصحة النتائج المتحقّقة، وهي موجودة بوصفها تنظيرا للممارسة [54]، ونضيف أنه ما دامت اللغة أساسا للتواصل، بمختلف أشكاله، وما دامت هي المفسّرة لكل الأنساق التواصلية التي تواضع عليها بنو البشر، وما دام ينجم عن هذا التواصل مشكلات تبليغية وإبلاغية وبلاغية تحول دون وصول الرسائل اللغوية كما أراد لها أصحابها، وتعيق تبليغ مقاصدهم في عالم يرى أن المعنى وحده هو السيّد، تبقى مبررات وجود اللسانيات التطبيقية قائمة.

4 - 1 - اللسانيات التطبيقية بوصفها ميدانا بينيّا:

شغلت الظاهرة اللغوية بشتّى تشعباتها اهتمام الباحثين، في حقول معرفية متعددة، نظرا لتنوع مسالك المقاربات المتخذة منها موضوعا/ غرضا لها. بفعل حضورها الدائم والمشترك بامتياز في أصل كل العلوم، وميادين الحياة، وكذا لتشعب زوايا النظر فيها. ومن ثمة كانت محل تراكم معرفي نظري تشكل عبر الحقب الزمنية المتتابعة، وفي كل اللغات ذات الإرث الحضاري الوازن.

ولما كان من الصعوبة بمكان رد سؤال اللغة إلى تخصص بعينه، وحصره فيه، دون غيره، والركون إلى النتائج والإجابات التي يمكن أن يطرحها بوصفها الأنموذج الأمثل في تفسيرها. ولأنها أيضا من أعقد الظواهر الإنسانية، بفعل تداخل الفيزيولوجي بالنفسي والاجتماعي والثقافي، أضحى تناول الأمر في نطاق حقل معرفي ما، وقَصْره عليه، ممّا يوصل إلى إنتاج معرفة قاصرة [55]. كما أن طرحه على المساءلة العلمية في حقول عدة، لا صلة بينها، بدعوى احترام التخصص الدقيق سيوصل إلى ميلاد معرفة متشظية على فضاءات متنافرة، ومعزولة عن بعضها البعض [56]، مجزأة توصل الموضوع إلى غياب الانسجام والتلاحم المعرفيين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ومن ثم كانت الحاجة إلى تعاضد الاختصاصات، وتكاملها في التصدي لمسألة اللغة، بغية استثمار النتائج المتوصل إليها في ترقية المناهج والأدوات التي من شأنها مقاربة الموضوع وفق رؤية بين-تخصصية. وهذا ما يدعونا قبل التطرق إلى التمظهرات بين - التخصصية في حقل اللسانيات التطبيقية إلى تقديم مفاهيمي يجلي كيفية تداخل التخصصات وتعدديتها وتعاونها في التصدي لظاهرة أو قضية علمية أو اجتماعية...بين-تخصصيا، وهو ما يطلق عليه عند الدارسين العرب حاليا بالمعرفة البينية. منطلقين من واقع مؤداه أن البين-تخصصية تفترض وجود تخصصين مرجعيين على الأقل، وحضور فعل متبادل بينهما؛ وبهذا يحيلنا التعريفُ على كل صيغ تمثّلات العلاقات القائمة ما بين التخصصات [57].

فقد بدأنا نلحظ أنه بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت تخصصات ممتزجة في إطار ما يعرف بالدراسات البينية كعلم النفس اللغوي، وعلم الاجتماع اللغوي عملت على إحداث التوفيق ما بين إشكاليات ومقاصد وتقنيات اللسانيات ومناهجها مع تلك المدروسة في علميْ النفس والاجتماع [58] . وهو السياق الزمني الذي شهد ميلاد اللسانيات التطبيقية.

وقد كان لهذا التعاون أثره اللافت في حالة التوسع في أفق الدراسات التي تجعل من اللغة موضوعا لها، ولنا أن نتصور عدد الفرق البحثية التي جمعت لسانيين، ومختصين في اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية، وعلوم الحاسب، وصناعة المعاجم وصناعة المصطلح، وهي تشتغل في تفسير عملية الاكتساب اللغوي، وتعليم وتعلم اللغة، وحوسبتها، وتمثّلاتها الاجتماعية وما إلى ذلك من القضايا، وبهذا تكون قد وفرت المرجعية النظرية المتكاملة التي يستثمرها الباحثون في وضع نظرياتهم التي وظفت في مجالات مختلفة كتعليم اللغة، كما أنها بهذا الفعل تكون قد ألغت حالة التشظي المعرفي.

وهو ما يدفعنا إلى القول إن الدراسات البينية التي عملت على تفسير الواقعة اللغوية قد أدت إلى تماهي الحدود الفاصلة ما بين العلوم، وألغت ما كان يعرف بفرط التخصيص (Hyperspécialisation) [59]، وكذا الحواجز الفاصلة ما بين النظرية والتطبيق، حيث امتزج الإبستيمي بالإجرائي. إذ إننا نعيش في زمن لا يقر من المعرفة إلا ما أثبتت الممارسة مصداقيته وجدواه. وبهذا المنحى التطوري الذي عرفته سيرورة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

العلوم، أضحت أي معرفة يقدمها تخصص ما منغلقا على نفسه تبدو قاصرة وعاجزة عن تقديم إجابة متكاملة الأركان، وذات تأسيس وتأصيل علميين.

وعودا على بدء لمسألة اللغة، نلفيها - إن أردنا التأسيس لها - تتشكل وتتم بفعل تضافر جملة من المسببات، والتي لا يمكن الوعي بها إلا بردها إلى مرجعياتها الحاضنة. فاللغة حادثة نفسية وواقعة اجتماعية، وهي قبل هذا وذاك وسيلة التواصل المثلى القائمة على الوضع والاستعمال، والحامل للثقافة، والمعبر عن الشخصية، ورمز الهوية والانتماء، بها يرى الإنسان العالم ويقطع تجربته، ويعيش اللغة ويعيش بها. فلأجل هذا التعدد في مظاهرها وأشكال اشتغالها، فإنه لا يمكن حصرها في حقل واحد. بل لا بد من معالجة قضاياها في كليتها وشمولها. ومن ثمة تجد المقاربات البين- تخصصية مشروعية الحضور فيها. ففي هذا الفضاء المنفتح ما بين التخصصات ولدت اللسانيات التطبيقية- أي فضاء ما بعد الحرب العالمية الثانية- وتأسست، فوجدت في هذا المناخ الإبستيمي ضالتها، ورافدها، والإشكال المطروح ههنا: كيف أمكن لها الجمع، والاستثمار، والممارسة؟.

لنا أن نرجع المسوِّغ الذي يشَرعِن المقاربات البينية داخل اللسانيات التطبيقية إلى طبيعة اهتماماتها بالممارسات الاجتماعية للغة لا بوصفها مجرد نسق تحكمه ضوابط داخلية، كانت محل دراسات معمقة، وخاصة مع الطروحات التي جاء بها تشومسكي، في الدراسات اللسانية النظرية، بل بوصفها رصيدا إنسانيا مفعّلا في استعمالات اجتماعية متنوعة كالمحادثات الثنائية والخطابات المهنية والإعلامية، ولغات التخصص المختلفة، ومن ثمة كانت ملتقى لجملة تخصصات تتعاون فيما بينها، وتتقاطع وتتكامل، في فهمها، وما قد ينجر عن توظيفاتها من ملابسات، وسوء تدبير. وهو ما يعني أن البين-تخصصية تبرز لنا الأهمية المركزية التي توليها للإسهامات المعرفية المستمدة من تخصصات مختلفة. ومرد ذلك أن البين-تخصصية لا تمتلك مبررات وجودها إلا في إطار تخصصات علمية متفاعلة فيما بينها [60].

وبفعل التوسع في مجالات الاهتمام في اللسانيات التطبيقية، حدث ما يشبه الإجماع على أن هذه القضايا لا تتوقف مقاربتها عند حدود اللسانيات، بوصفها الحقل المرجعي الوحيد، من منطلق أن المشكلات التي يعمل اللسانيون التطبيقيون على حلها، وهي تلك التي وُصفت- كما مر بنا من قبل- بأنها مشكلات العالم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الحقيقي، توجد حلولها أيضا في العديد من التخصصات العلمية الأخرى، نظرا إلى تعقد الحياة الإنسانية، فالحديث عن مشكلات حقيقية مرتبطة باللغة، يعني أنها ذات طبيعة تواصلية، ونسبتها إلى العالم، تدل على أنها من الكثرة والتنوع بحيث يصعب حصرها وجردها، بفعل طابعها المتجدد الذي يأبى التنميط والتقعيد.

ومن هنا تظهر أهمية المقاربة البينية في التدخل، والتي تتجنّد من خلالها مجموعة من المؤهلات والكفايات، لتحديد المشكل بدقة، والتمكُّن منه، واستثمار ما في التخصصات المجاورة لمقاربة تلك الوقائع اللغوية في أبعادها النظرية والتقنية. وهذا ما حدا بباحث كمارتن ستيغي إلى التصريح بأنه في ميادين كتلك التي تهتم بالاتصال بين الثقافات، وتعليمية اللغات الأجنبية، أو الترجمة لا تكون العناصر اللغوية هي الأوجه الوحيدة للدراسة، ومن ثم تندمج بالضرورة طرائق وتخصصات أخرى كعلم النفس، وعلم الاجتماع، والبيداغوجيا، والسيميائية [61].

ونحن نرى أن مرد تلك الضرورة يعود إلى تداخل اللساني بغير اللساني في القضايا المدروسة، فالتفكيك ضروري لأجل التشخيص، وعليه يفترض في المفكِّك أن يمتلك الأدوات الضرورية التي تعين عليه، إذا أراد لتوصيفاته أن تمَسّ جوهر الموضوع، وتصل إلى مكمن الخلل، وبالتالي تقدم رؤية متكاملة ومشروع حل يصلح للتطبيق، فالعزل المنهجي الإجرائي لجزئيات القضية ومفاصلها، وبالأدوات المستمدة من بيئاتها العلمية الأصلية، التي ليست كلها بالضرورة ذات طبيعة لسانية، يحقق الواقعية المطلوبة في الممارسة الميدانية.

ومن أوضح الأمثلة على المجالات التي يقع فيها التعاون مع تخصصات أخرى، لتقديم أفضل تشخيص للحالة موضوع الدراسة، نذكر ههنا علاج أمراض الكلام، ووضع تصاميم الهدفُ منها تصحيح الكتابة، ومعالجة اللغات الطبيعية، ووضع برامج الغايةُ منها تكوين المترجمين والمترجمين الشفهيين، ووضع اختبارات لغوية صالحة لتحديد مستويات الأميّة في مجتمع ما، وتطوير أدوات تحليل النصوص، والدراسات التقابلية الخاصة بمسألة اكتساب اللغات بين جماعتين لغويتين مختلفتين، أو لدى مجموعة عمْرية محددة، والتكوين اللساني الهادف إلى حل مشكلات الاتصال المختلفة بين الجماعات الثقافية المتنوعة [62].

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وعليه فإن اللسانيات التطبيقية بتدخلاتها المختلفة ذات الأشكال المتعددة وبانفتاحها على جملة من التخصصات المختلفة لا تعمل فقط على تقديم الخبرة الضرورية في هذه المجالات، إذ يمكن للسانيين التطبيقيين بفعل هذه الرؤية غير المنغلقة داخل إطار تخصصي واحد تقديم استشارات لسانية في المهام التي يدعَوْن إليها، ومن أمثلة ذلك، في المجال القضائي: إبداء الرأي في اعترافات المتهمين أمام المحاكم، لتحديد درجة صدقيتها، ومدى صحة نسبتها إلى أصحابها، كما يمكن بهذا المسوِّغ العابر للتخصصات (Transdisciplinaire) تقويم لغة البرامج الدراسية. وهي بهذا تؤدي دورا مهما في تعديل جوانب لغوية مختلفة وتحسينها ، أكثر من إسهامها في تقديم حلول نهائية [63]. وذلك يرجع إلى أن الحل المقدّم لأمر ما قد يصلح لقضية بعينها في ظروف وأحوال مخصوصة، في بيئة محددة، وقد لا يصلح للمشكل ذاته في ظروف وبيئة مغايرة، فكل حل فريد من نوعه، وليس نهائيا.

ما نخلص إليه هو أن المعرفة البينية اللسانية التطبيقية، فرضتها الممارسة والميدان الإجرائي لجملة اعتبارات نعيد تجميعها في النقاط التالية:

أ- الواقعية: في التعامل مع الوقائع اللغوية كما هي في تجلياتها الحياتية، وتعقيداتها ومشكلاتها التي تفرض على اللساني التطبيقي عدم الجنوح إلى المثالية، فتدخله يكون بناء على طلب يتجسد في خدمة يقدمها لحل استعصى على الفهم العام، وبالتالي فهو مدعوّ إلى تقديم إجابات ملموسة عن أسئلة محددة ذات صلة بصعوبة ما، أو مشكل محدد في صورة إجراء دقيق، قابل للإسقاط، وتظهر آثاره في الواقع الفعلي، مما يفرض عليه عدم قصر رؤيته على النظريات والمناهج والمقاربات اللسانية الصرف، وإنما الانفتاح على الحقول المعرفية الأخرى بحسب طبيعة القضية محل المعاينة، والصعوبة موضوع التدخل، والسياق المندرجة فيه.

ب- النجاعة: وتفرض على اللساني التطبيقي عدم تضييق زاوية التناول ضمن إطار لساني محض، والبحث عن حلول تكون حصيلة تركيب من حقول عدة. وهو ما يعني أن المقاربات البين- تخصصية المتبناة ضمن اللسانيات التطبيقية، هي التي أهلتها لتكون تخصصا علميا وسيطا، كما تبين لنا من خلال التعريفات التي أطلقها المختصون في الميدان، ومرجع ذلك أن بعض الدراسات ترى في البين-تخصصية فضاء حقيقيا لممارسة الوساطة العلمية في البحث [64].

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ج- البراغماتية: وتلزِم اللساني التطبيقي بالبحث عن الإجراء حيثما كان، فامتلاك الشرعية اللسانية لا يعني صرف النظر عما هو غير لساني، وحتى اللسانيات النظرية أضحت بفعل تجاوزها للمقولات البنيوية لا تعترف بما كان يعرف باللساني في مقابل ما هو خارج اللسان، وأصبحت تولي الأهمية القصوى لشروط التلفظ في فهم الظاهرة اللسانية، فأحرى باللسانيات التطبيقية أن تتجاوز هي أيضا هذه الأطر الضيقة في بحثها عن النفع والنتيجة الفعّالة، ويكفيها في شرعية ممارستها أن المشكل لغوي.

ثم إن الدراسات اللغوية المتجهة صوب الممارسات الاجتماعية والمهنية تعرف بطابعها المتعدد الأبعاد، وهذا ما يؤهل البينيّة المعرفية لأن تكون إجرائيا ممارسة مؤسَّسة، أكثر منها مجرد رغبة في اتخاذ قرارات انطلاقا من سيناريوهات مبنية نظريا على معارف تدور حول الفهم، وعليه تكون كل العلوم المتسمة بالطابع التطبيقي سواء أكان ذلك في الميدان الاجتماعي أم في غيره وثيقة الصلة بالبحث عن حلول للمشاكل العلمية المختلفة الأوجه [65]. واللسانيات التطبيقية لا تشذ عن هذا المنحى، وبالتالي فإن طابعها البيني له ما يبرره ويسوّغه في الواقع الفعلي للممارسة الإنسانية.

وفي خلاصة ما تقدم نصل إلى أن هذا التوسع والتنوع، يفسّران أيضا بسنَّة التطور التي تخضع لها العلوم بفعل مسايرتها للقفزة المعرفية والتكنولوجية والتحولات المجتمعية التي تشهدها البشرية اجتماعيا وثقافيا وسياسيا فيما أضحى ينعت بعصر العولمة، ومع ذلك فالموضوعات المشتركة العامة كثيرة، كتعليم وتعلم اللغة الأم والأجنبية، والبحث عن حلول للطلبات الاجتماعية الملحة، كالثنائية والتعددية اللغوية، وقضايا اللغة والتواصل بمختلف أشكاله، والمعالجة الآلية للغات الطبيعية، وقضايا الترجمة... وأن الكثير من هذه المجالات أضحى محل تنازع بين اللسانيات التطبيقية وتخصصات فرعية(Sous-disciplines) أخرى، بتوجّهها نحو الاستقلاليّة كتعليمية اللغات، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية، واللسانيات العصبية، والأرطفونيا، واللسانيات الحاسوبية، والأثنوجرافيا اللسانية، والجغرافيا اللسانية...

وقد دفع هذا التشظي والتوسع والتمدد نحو مناطق إجرائية لا محدودة، وكذا حركة الانفصال التي عرفتها بعض المجالات عن التخصص الأم، أحد الدارسين إلى تساؤل إشكالي يتعلق بماهية هذا التخصص وجوهره، وعما إذا كان مجرد تطبيق للسانيات النظرية، أم هو تخصص واصف (Meta-discipline)، أم هو تخصص

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مستقل، أم مجموعة تخصصات فرعية أقل استقلالية؟ وقد خلص إلى أن اللسانيات التطبيقية ليست كل هذا، وهي في الوقت ذاته كل هذا دفعة واحدة، فهي في المحصلة تركيب أو توليف (Synthèse) من كل ما قيل أو كتب حولها، وما سيكتب ويقال [66].

4 - 2 - اللسانيات التطبيقية والتخصصات الفرعية:

إن الوعي بحالة التشظي التي تشهدها اللسانيات التطبيقية في أيامنا، وذلك من خلال نزوع تخصصاتها الفرعية إلى الخروج من دائرة المجالات والميادين التي تمتلك شرعية ولوجها، وتحوُّلها تدرجيا إلى تخصصات مستقلة، يقودنا بالضرورة المنهجية إلى رد هذه الحالة التي أضحت ظاهرة إلى السياق الزمني والمعرفي العام، ومحاولة تتبع الحركية الناظمة لها ضمن الإطار الذي تندرج فيه اللسانيات بكل أوصافها ونعوتها والمسميات الملصقة بها. وهو ما يعني بالنسبة إلينا رد هذه الحالة إلى عاملين رئيسين: داخلي يتعلق بطبيعة اللسانيات في كليتها، وخارجي يتعلق بالشروط الموضوعية التي تؤدي إلى تهيئة الظروف المساعدة على استقلالية تخصص ما.

ومن ثمَّ فإن ملاحظة الظواهر عن كثب، يوصل إلى معاينة مفادها أن الوضع أكثر تعقيدا مما يمكن تصوره، فعادة ما نجد جملة من التخصصات تضطلع بدراسة الموضوعات نفسها، ولكن من زوايا تناول مختلفة، وهذا ما يؤدي بالباحثين إلى اكتشاف حقول بحثية جديدة داخل التخصص الواحد، وبالتالي يتم تسليط مناهج مغايرة لتلك الموظّفة في التخصص الأم أثناء مقاربة الظاهرة موضوع الاشتغال. ويكون هذا الوضع مدعاة إلى نشأة تيار فكري، أو مدرسة جديدة، تتحول تدريجيا صوب الانعتاق والتحرر من سلطة التخصص الأم [67].

وعليه فإذا كان يبدو أمر تعريف ميدان اللسانيات وموضوعها وغرضها ومناهجها سهلا نسبيا فيما مضى، بالنظر إليها على أنها كلّ موحَّد، ونواة نظرية ومنهجية، مَهمَّتها النظر في اشتغال اللغة كما تظهر في الألسنة الطبيعية، فإن الوضع في المقابل صار أكثر تعقيدا في الوقت الراهن. إذ تشهد اللسانيات حاليا انفجارا داخليا مجسَّدا في نقاشات كبرى، وتطورا لمختلف النظريات الدائرة حول موضوع اللغة، وتعقيدا في مستويات التحليل، وانبثاقا لحقول بحثية متنوعة، مما أدى إلى الحديث عن لسانيات في صيغة الجمع [68].

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ونتيجة لهذا البحث وما ترتب عليه من آثار علمية فقد رأى البعض في ذلك تهديدا للسانيات، وتشكيكا في قدرتها على مراقبة حقلها المعرفي: موضوعا ومناهجَ. وأضحى بالنسبة إلى آخرين نوعا من النزعة إلى تشكُّل تخصصات فرعية تتخذ من اللغة موضوعا وغرضا لها، مع التركيز على تخصصات أخرى تُعدُّ فيها اللغة مبحثا هاما، كعلوم النفس والاجتماع والأعصاب، والذكاء الاصطناعي، والتحليل النفسي. مما يوصل في المحصِّلة إلى إقامة حوارات بين- تخصصية، يكون من نتائجها الظاهرة في نهاية الأمر الانتقال من وحدة البحث ومركزيته إلى تعدّدية الموضوع والمناهج، والنظريات، والعلاقات القائمة بين المعطيات العلمية وميدان البحوث وأرضيتها، وإلى تعدّد احتمالات التطبيق الممكنة. ومن نتائج هذا التوسّع في التخصصات الفرعية كذلك بروز تطبيقات كثيرة تؤدي إلى تحويلها بدورها إلى ميادين مستقلة. هذا عن العامل الداخلي [69].

وإذا نحن حاولنا التخصيص، وتوجهنا إلى اللسانيات التطبيقية ذاتها، سنجد أن المراجعات الدائمة الحاصلة داخل الميدان ومن اللسانيين التطبيقيين أنفسهم، وحالة عدم الاستقرار التي يعيشها هذا الحقل، وراء هذه النزعة الاستقلالية لمجالاته، إذ لا يزال التساؤل قائما حول كونها «لسانيات تطبيقية» أم «تطبيقات لسانية»؟ لسانيات مقحمة أم لسانيات موجهة نحو التطبيق؟ وهل يكون الانطلاق من النظرية نحو التطبيق أم من التطبيق نحو النظرية؟ وهذا مما يشجع على الانفصال، فاتساع الميدان وانفتاحه، وتعدد المقاربات والمناهج، كل ذلك يؤدي إلى تضارب الآراء واختلاف النتائج، ومن ثم الوصول إلى حدّ التشكيك في علمية التخصص، لأن من سمات العلمية دقة النتائج وصرامة المناهج حتى ولو كانت تندرج في خانة العلوم الإنسانية المتسمة بالطابع النسبي.

أما فيما يخص العامل الخارجي، فإننا ننطلق في تلمُّس مكوناته من معاينة مفادها أنه لا يوجد تخصص مؤهل سلفا ليكون قائما بذاته، مستقلا عن غيره، مالم تتوافر له وقائع شبه موضوعية، مثل: الجمعيات المهنية، والكراسي العلمية، والخطط الدراسية، والمؤتمرات والندوات الدراسية، والدوريات والمؤلفات... إضافة إلى السلطة الخطابية المعلِنة له تخصصا، بمعنى أن يحوز الاعتراف المؤسساتي. وهذا بدوره يحيل على العوامل الاقتصادية التي تتدخل في تشكل التخصصات واستقلاليتها،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أكثر من العوامل المعرفية المحضة ذاتها. ممّا يوصلنا إلى أن هناك داخل كل تخصص فرعي قوة محتملة للانعتاق من سلطة التخصص الأم [70].

وتدفعنا المعاينة الأولى لحالة النزوع نحو الاستقلالية والخروج من دائرة اللسانيات التطبيقية، إلى الإشارة المباشرة إلى ما يعرف بالميادين الكلاسيكية في هذا الحقل المعرفي، ونخص ههنا تعليمية اللغات والترجمة، ثم بعد ذلك المعالجة الآلية للغات الطبيعية التي اتخذت لها مسمى اللسانيات الحاسوبية، وغيرها من المواضيع كالسياسة اللغوية، والتخطيط اللغوي التي اندرجت ضمن ما يعرف باللسانيات الاجتماعية، لِتَتَتَابَع بعدها دعوات الانفصال، والتأسُّس بوصفها تخصصات قائمة بذاتها ضمن ما أضحى ينعت باللسانيات النفسية، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى موضوع اكتساب وتعلم اللغات الأم والأجنبية، واضطرابات النطق وعيوب الكلام. وهو الأمر الذي يدعونا إلى التساؤُل مع كثيرين غيرنا: هل هنالك موضوعات يمكن القول إنها ملكية خاصة للسانيات التطبيقية؟ مما يبدو وكأنه محكوم على اللسانيات التطبيقية اقتحام حقول جديدة، ثم التخلي عنها لمالكيها الحقيقيين، حين يظهر أن هذه الحقول النظرية التطبيقية لا ترتبط بالأبعاد اللغوية فقط [71].

وهذا ما يدعو إلى إعادة مَوْضَعة اللسانيات التطبيقية، وإعادة تعريفها في ضوء المستجدات في سيرورة العلوم وصيرورتها، بحيث تُبقي لها هذه الموضعة وظيفتها الأساسية بوصفها لسانيات ميدان لا مخابر، ولها مَهمَّة أساسية تضطلع بها في كل الظروف والأوقات ومع كل التحولات الإبستمولوجية التي تشهدها العلوم، والتي عزَّزت دورها، والحاجة إليها، والتي لخَّصها اللساني التطبيقي الإنجليزي ذائع الصيت ويدوسون (Widdowson) في القيام بمهمة الوساطة بين مختلف الخطابات المنجزة حول الموضوع نفسه [72]، ألا وهو اللغة في حالة فعل، والمتسمة بالتباين والتفاوت فيما بينها بفعل انطلاقها وارتكازها وتأسُّسِها على خلفيات مرجعية مختلفة. ومن ثم يشتغل اللساني التطبيقي وفق رؤية تركيبية تعمل على التوفيق فيما بين التخصصات المختلفة، والتي من بينها اللسانيات، كما ذهب إلى ذلك اللساني الإنجليزي هدسون (Hudson) [73]، واستثمارها في مهمته الإجرائية، وبذلك يعمل على تجسيدها ميدانيا وسد الثغرات التي قد تكشفها الممارسة؛ أي أن حق التدخل يبقى قائما سواء في التخصصات التي استقلت عنها، أو تلك التي تتقاسمها مع تخصصات أخرى،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وذلك بوصفها تخصصا أُمّا أو شريكا، وكذا لطابعها بين التخصصي، وهي في هذا تقترب من الفلسفة التي يعرف عنها بأنها أم العلوم، فعلى الرغم من الاستقلالية التي عرفتها جل العلوم التي كانت منضوية تحت لوائها، كعلم النفس، وعلم الاجتماع مثلا، فإنها بقيت تدرس موضوعاتها.

وكما هو ملاحظ فقد تُحكِّم في هذا الانفجار الحاصل داخل اللسانيات التطبيقية، والذي كان من نتائجه الظاهرة استقلال جملة من المجالات التي كانت تسبح في مَجَرَّتها، بوصفها تخصصات فرعية- وما زالت لدى كثير من اللسانيين التطبيقيين كذلك- وأضحت الآن تحظى بالاعتراف المؤسساتي على أنها تخصصات مستقلة، بفضل ما توافر لها من خطاب واصف، وكراسي علمية، ودوريات ونشريات، وندوات ومؤتمرات، ومخصَّصات مالية وأقسام علمية في المؤسسات الجامعية، مثلما هو الحال مع الترجمة وتعليمية اللغات، واللسانيات النفسية والحاسوبية والاجتماعية...

وفي اعتقادنا أن هذين العاملين هما: الإبستيمي الداخلي المشار إليه آنفا، والخارجي الذي تهيأت بفضله الظروف والشروط المادية المساعدة. وقد ساعد كل من العاملين في اتخاذ قرارات الخروج من دائرة التخصصات الفرعية إلى فضاء التخصصات المستقلة. وهو ما يعني أن التبعية والانفصال عن التخصص الأم لا تحكمها مقاييس موضوعية فقط تعود إلى اختلاف المناهج، وآليات الممارسة [74]، بقدر ما هي تضافر كل ما أشير إليه مجتمعا في سياقات معينة، مع وجود رغبة قوية لدى المنتمين إلى التخصص الفرعي في التأسيس له بوصفه حقلا معرفيا قائما بذاته.

5 - نتائج الدراسة وتطبيقاتها عربيا:

يقودنا ما سبق آنفا إلى التساؤل عن موقع تخصص اللسانيات التطبيقية في البيئة العربية، وفق رؤية مستقبلية تقوم على الانتقاء الواعي من رصيدنا اللغوي العربي، في ضوء ما توفره المناهج والمعارف الحالية، والتي تكون متوافقة مع وضعنا الراهن، وبالتالي العمل على التأسيس لمجالات لسانية تطبيقية تخصنا نحن ولا تأتي من خارج واقعنا اللغوي. ولن يتأتى ذلك إلا بالمعاينة الدقيقة للميادين التي تغصّ بمشكلات التواصل اللغوي، وضبط قائمة بها، لا ندعي اتصافها بالشمولية والنهائية، فهذا ما

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لم يحدث إلى اليوم في البيئة الغربية، رغم النضج الذي وصلت إليه الأبحاث هناك، وإنما نتحدث عن قائمة أوليّة، متسمة بالانفتاح والمرونة وقابلية الاحتواء لأي مشكل لغوي يستجد في فضاء اللغة العربية. وتمتلك القدرة على استثارة اهتمامات الباحثين، والمؤسّسات العلمية، وتغري بالغوص في قضاياها.

ومن الأهمية بمكان كذلك، لقيام لسانيات تطبيقية عربية، العمل على توعية القائمين على المؤسسات العمومية والأهلية بأهمية هذا الميدان المعرفي، وقيمة الخدمات التي يقدمها، وذلك للاستعانة باستشاراته العلمية وخدماته، وتمويل بحوثه، وتبنيها، واستثمار نتائجها في ترقية الأداء اللغوي اجتماعيا ومهنيا (تصميم الحملات الإشهارية تواصليا، شبكات التواصل الاجتماعي، المعالجة الآلية للغة العربية، حل نزاعات العمل...).

وللنهوض بهذا التخصص، لا بد من البدء بمَأْسسته، وإن أردنا له أن يرقى، ويقدم إسهامه الفعلي في حل مشكلات اللغة في المجتمع، لا ينبغي الاكتفاء بجعله مساقا دراسيا أو مسلكا يعبره الطالب ثم ينتهي أمره، بل لا بد أن يتم ذلك عن طريق إنشاء هيئات علمية تتكفل به، كتأسيس جمعيات مهنية عربية، على غرار الجمعيات الوطنية في مختلف دول العالم، والمنضوية تحت لواء الجمعية الدولية للسانيات التطبيقية، والانتماء إلى المؤسسات الدولية الراعية لنشاطات هذا الحقل المعرفي أفرادا ومؤسسات، إضافة إلى إنشاء المراكز والمعاهد العلمية المتخصصة [75]، ومختبرات البحث، والمجلات والدوريات المحكَّمة [76]، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية بصفة منتظمة، تحت مسمى اللسانيات التطبيقية، على أن تعمل على مقاربة قضاياها بصفة دورية.

وإذا ابتغينا لهذا التخصص أن يتغلغل في الوسط الجامعي والاجتماعي العربي، فما على الباحثين إلا الانتباه إلى ضرورة معالجة القضايا اللغوية ذات البعد العربي المحض، وعدم الاقتصار، كما هو حاصل حاليا على مشكلات تعليم وتعلم العربية للناطقين بها وبغيرها، وفق خلط منهجي بيّن، وضبابية مفاهيمية تعود إلى غياب المتخصصين في المجال، وبذلك نبتعد عن تكريس مفهوم ضيق للسانيات التطبيقية في ذهن المتلقي العربي، متخصصا كان أم غير متخصص، والذي صار الذهن بذكر المصطلح ينصرف مباشرة إلى تعليمية اللغات دون سواها على الرغم من إجماع

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

المنشغلين بالميدان على أن هذا ليس إلا مجالا من بين قائمة مفتوحة لم يكتب لها الاكتمال، نظرا إلى تشعب الحياة الإنسانية وتعقيدها وحضور اللغة في كل مفاصلها، وإن مثّل القلب منها.

وتقودنا هذه الفكرة الأخيرة إلى الحديث عن إمكانية انفتاح اللسانيين التطبيقيين العرب على موضوعات مجتمعية كثيرة تمثل اللغة فيها قطب الرحى كالازدواجية اللغوية العربية (عامية/ فصحى)، والثنائية (عربية/ لغات أجنبية)، ومزاحمة اللغات الأجنبية العربيةَ وهيمنتها في البيئة العربية، وظاهرة الإعلام الجديد وتكريس الكتابة بالحرف اللاتيني للغة العربية، وسيادة الخطاب اللَهَجي في الإعلام العربي، ولغات الشعوب الأصيلة في البيئة العربية (الأمازيغية، النوبية، الكردية، البلوشية)، وترشيد الفضاء اللغوي العربي (السياسة والتخطيط اللغويان)، وأثر الترجمة في اللغة العربية، وترقية اللغة العربية داخل تنظيمات المجتمع المدني... ومعالجة فوضى المصطلح واضطراب المفاهيم بوصفه نتيجة حتمية للتعدد المصطلحي، وتحيين المعجم العربي، وجعله مسايرا لتطور اللغة داخل المجتمع، واعتماد الدراسات الميدانية (الجمع، والإحصاء، والتبويب، والتنظيم والنشر والمتابعة...)، وعدم الاكتفاء باستنساخ المعاجم التراثية، ومعالجة مشكلات الاقتراض اللغوي، ومحاولة محاصرته، وعدم اعتماده إلا للضرورة القصوى ووفق معايير تتناغم مع طبيعة اللغة العربية وعبقريتها. ومن الموضوعات التي نراها ذات خصوصية عربية، والتي ينبغي إيلاؤها العناية اللائقة بها تعليم العربية بوصفها مكونا أساسيا في الشخصية العربية الإسلامية، وتعليم العربية لأبناء الجاليات العربية المقيمة في المَهاجِر، وعلى الأخص أبناء المهاجرين المغاربيين في أوروبا الذين يتجهون إلى فقد لسانهم، وتكاد العربية بمستوييها العامي والفصيح تنقرض بين ظهرانيهم.

ونشير إلى أنه ما دامت اللسانيات التطبيقية من المرونة، بحيث إنها تسمح في داخلها بتأسيس موضوعات ذات طابع وطني محلي، فلِمَ لا تكون للعربية الموضوعات التي تعالج في هذا الحقل على أنها من أخص خصوصيات اللغة العربية؟ وتكفي الإشارة ههنا مثلا إلى أن الجمعية الفرنسية للسانيات التطبيقية تدرج ضمن قائمة مجالاتها الفرنسية لغة أجنبية، وتقحم الجمعية السويسرية موضوع تأنيث اللغة الموافق لطبيعة المجتمع السويسري، وتضع الجمعية البريطانية لغات إفريقيا في قائمة مجالاتها؛

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

فأحرى بنا أن تكون لنا موضوعاتنا الخاصة بنا نحن كذلك، فالهوية الوطنية تظهر كذلك حتى في الحقول المعرفية التي تبدو محايدة.

وينبغي الإشارة ههنا إلى أن من العوامل المعينة على قيام بحث لساني تطبيقي، وبمفهومه الصريح والصحيح، تنسيق الجهود العربية وتنظيمها، واستثمار المتوفر منها في العمل الجماعي المتكامل، لأننا لا ننكر وجود محاولات عربية في مقاربة الظواهر اللغوية السالفة الذكر، إلا أن ما يعيبها أنها تقوم في أحيان كثيرة على دراسات عاطفية انفعالية، تغيب عنها الموضوعية، ويسودها التشنج، وتتم تحت مسميات كثيرة غير اللسانيات التطبيقية، وتغيب عنها الأدوات والإجراءات اللسانية. واللسانيات التطبيقية بطابعها البيني تعتبر الفضاء الأفضل لقيام نقاش هادئ لا ينكر التقاطعات المعرفية والثقافية والسياسية والاجتماعية، ويعطيها حقها في المعالجة، ومن ثَمَّ تكون النتائج المتوصل إليها بفضل الاستعانة بالحلول المناسبة من الحقول المعرفية المجاورة أقرب إلى الواقعية والعلمية والنجاعة المرغوب فيها. فما نبحث عنه هو وضوح المنهج المحتكِم إلى خطاب العقل، والمؤسَّس معرفيا ولسانيا، في تناوله للظواهر المشار إليها آنفا بعيدا عن الاندفاع العاطفي، والخلفيات الأيديولوجية المتصارعة.

ونرى أن من العوامل المهمة لقيام لسانيات تطبيقية عربية وجوب توفر مناخ من الحرية الفكرية، يتنفس فيه الباحثون هواء علميا نقيا، وتحترم فيه الآراء المختلفة في الموضوع الواحد، نظرا إلى حساسية بعض المواضيع المطروقة في هذا الحقل المعرفي، والتي تأخذ أحيانا أبعادا قومية ودينية، وأيديولوجية، قد تؤدي بالبعض إلى شيطنة الطروحات – حتى لا نقول أصحابها– التي قد تبدو غريبة، ولا تسير في النسق العام للتفكير السائد في البيئة العربية، أو لأنها لا تجري المجرى الذي تبتغيه السلطة القائمة. وعليه ينبغي العمل دوما على مبدأ التوفيق، والبحث عن البديل النوعي، والإجراء المنهجي الفعّال المتسم بالبراغماتية، والبعيد عن التعصّب لمرجعيات فكرية بعينها على حساب أخرى، انطلاقا من كون اشتغال اللسانيات يتم وفق ما هو كائن لا ما يجب أن يكون. ونحن نعتقد أن مثل هذا المناخ الذي لا يحتكم فيه إلا للعقل والمناهج العلمية والمقاربات اللسانية التي أثبتت جدواها كفيل ببروز جيل من اللسانيين التطبيقيين الذين ستكون الرهانات اللغوية داخل المجتمع هي التحدي الوحيد الذين عليهم أن يجابهوه لأجل الوصول إلى توصيف الممارسات اللغوية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

السائدة، والعمل على ترشيدها، والإسهام في فهم القضايا المجتمعية عبر مدخل اللغة، والإسهام بالقدر الذي بإمكانهم تقديمه، انطلاقا من المهمة الاستشارية التي يضطلعون بها. في زمن أضحى يولي أهمية قصوى للبحوث التطبيقية. وللتدليل على ذلك تكفي الإشارة أن المملكة المتحدة البريطانية لا يتم فيها التمويل إلا للأبحاث ذات التأثير الملحوظ، إذ كانت مخرجات البحث، ولا تزال هي المقياس الأساسي لتقويم جودة البحوث [77].

ويظهر لنا أن الانتساب للجمعية الدولية للسانيات التطبيقية، ستكون له نتائجه الإيجابية على مستقبل البحوث اللسانية التطبيقية العربية، وعلى ثراء هذا التخصص وتجذره، وذلك بما يوفره هذا الانتساب من لفت الانتباه إلى المكانة الحقيقية للغة العربية على الساحة الدولية، وتوجيه أنظار الباحثين الغربيين نحو الاشتغال عليها، وكذا بما يتيحه من فرص اللقاء والاحتكاك بالخبراء الدوليين في هذا الميدان، والمشاركة في مؤتمرات ودوريات الجمعية الدولية، ومن ثم اكتساب الخبرة والاطلاع على تجارب الغير، وتكييفها وفق مقتضيات اللغة العربية، إضافة إلى عرض التجارب العربية الناجحة في الميدان، ومن ثمة الإسهام في المنجز اللساني العالمي، ومعرفة كيفية تقديم المنتَج اللساني العربي للآخر. وما لا ينبغي إغفاله أيضا أن هذا الانتساب سوف يمكن الباحثين العرب من طلب الدعم والمعونة العلمية في معالجة المشاكل اللغوية العربية المستعصية(مشروع الذخيرة اللغوية العربية شبه المعطل، المعجم التاريخي للغة العربي الذي يراوح مكانه، وبقي حلما إلى الآن يراود عامة المثقفين العرب، الحصيلة اللغوية العربية...).

ونضيف إلى ما تقدم أن تبنّي الرؤية اللسانية التطبيقية عربيا ينمّي لدى الباحث العربي في تعامله مع مشاكل اللغة العربية ميدانيا الإيمان الجازم بقيمة المعرفة البينية، وأهمية تكامل التخصصات في مقاربة الظواهر اللغوية، وفعاليته في تقديم معرفة متكاملة، وناضجة وبعيدة عن التشظي المعرفي الذي ينتج عن المقاربات المنعزلة، والمتباعدة فيما بينها في مقاربة الموضوع نفسه، فاللسانيات التطبيقية منفتحة بطبيعتها على كل الحقول النظرية والإمبيريقية، ومن ثمَّ فإن عدم الاستقرار الذي تعرفه هو الاستقرار المثمر كما تبيّن فيما سبق من المباحث.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الهوامش الإحالات:

1 – ما يقابل في الفرنسية (linguistique appliquée) وفي الإنجليزية (Applied Linguistics) وفي الألمانية(Angewandte Linguistik) وتعرف في الدراسات العربية المشرقية بعلم اللغة التطبيقي، أو اللغويات التطبيقية.

2- Voir : S.P. Corder. La linguistique appliquée : interprétation et pratiques diverses. p.6.

3 – فقد روى مسلم في صحيحة تعوذه صلى الله عليه وسلم، قائلا:» اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع...» ح: 2722، باب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار.

4 – ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ص35.

5-Voir : F. De Saussure. Cours de linguistique générale. 317.

6 – كلسانيات النص، ولسانيات الملفوظ، ولسانيات المدونة، واللسانيات الحاسوبية، واللسانيات التقابلية، واللسانيات التداولية، واللسانيات الإدراكية أو العرفانية، ولسانيات الخطاب...

7 – Association Internationale de Linguistique Appliquée: تأسست هذه الجمعية سنة 1964 بفرنسا، وما زالت تحتفظ بالتسمية والشعار الفرنسيين، بصفة رسمية وتعرِّف نفسها بكونها اتحادا دوليا مشكلا من جمعيات وطنية وجهوية تهتم بقضايا اللسانيات التطبيقية، ويضم حوالي 8000 عضو من مختلف دول العالم، بوصفهم باحثين أو ممارسين، أو من واضعي السياسات النشطين في ميدان اللسانيات التطبيقية(لمزيد من التفصيل يرجى زيارة الموقع المشار إليه أدناه).

8- Applied Linguistics is an interdisciplinary field of research and practice dealing with practical problems of language and communication that can be identified, analyzed or solved by applying available theories, methods and results of Linguistics or by developing new theoretical and methodological frameworks in Linguistics to work on these problems. Applied Linguistics dif-

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

fers from Linguistics in general mainly with respect to its explicit orientation towards practical

9- Available at : http://www.aila.info/en/about.html (Last accessed: December 2016)

10 – American Association for Applied Linguistics تأسست هذه الجمعية سنة 1977 وهي عضو في الجمعية الدولية (A.I.L.A)، وتعرف نفسها على أنها جمعية مهنية أكاديمية، تسهم بشكل فاعل في الميدان البين–تخصصي للسانيات التطبيقية(لمزيد من التفصيل يرجي زيارة الموقع المشار إليه أدناه).

11- Available at: http://www.aaal.org/?page=DefAPLNG(Last accessed: December 2016).

12 – British Association for Applied Linguistics: تأسست هذه الجمعية سنة 1967.وتضم بين جنباتها 800 عضوا. وتعرف نفسها على أنها جمعية مهنية يقع مقرها في المملكة المتحدة. وعلى أنها منتدى يجمع المهتمين باللسانيات التطبيقية.

13- Recommendations on Good Practice in Applied Linguistics. Available at:

-http://www.baal.org.uk/goodpractice_full_2016.pdf(Last accessed :December 2016)

14 – Gesellschaft für Angewandte Linguistik: تأسست هذه الجمعية سنة 1968، وتضم بين جنباتها 1000 عضو.

15-Available at : http://www.gal-ev.de/index.php/angewandte-linguistik-start (Last accessed: December 2016).

16-Voir : Jean Dubois et autres. Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. p.45.

17- Voir :Georges Mounin(Sous la direction de). Dictionnaire de la linguistique. p.37

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

18-Voir : Encyclopedia Universalis.2003. version 9.

19 – ينظر: صالح ناصر الشويرخ، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط1، الرياض، 1438هـ/ 2017 م، ص 12–13.

20 – صالح ناصر الشويرخ، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، ص 13–14.

21-Voir : Le Centre de linguistique appliquée (CLA) Linguistique appliquée. https://www.unine.ch/islc/CLA(Consulté:28/12/2016)

22- Une si féconde instabilité !!!

23-J-P. Bronkart. Une si féconde instabilité !!!. In :Bulletin Suisse de linguistique appliquée. p.35.

24- Alan Davies. An Introduction to Applied Linguistics: From Practice to Theory. pp.1-3.

25 – تكفينا العناوين التي سنذكرها للدلالة على اصطباغ الأبحاث المنشورة بالصبغة التعليمية، وعدم مسايرتها للتطورات الحاصلة في الميدان، وهذا لا يقلل من شأنها، وهي حقا إضافة متميزة للمكتبة اللسانية العربية، ولكن ما نأمله هو تجاوز هذا الوضع إلى مستوى أرفع من الدقة، والتخصصية، والانفتاح، والملامسة الحقيقية لمشاكل اللغة العربية في المجتمعات العربية، وخارجها: دراسات في اللسانيات التطبيقية–حقل تعليمية اللغات–، دروس في اللسانيات التطبيقية، دراسات لسانية تطبيقية، في علم اللغة التطبيقي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، محاضرات في اللسانيات التطبيقية، اللسانيات التطبيقية وقضايا تعليم وتعلم اللغات...إلخ.

26- Bulletin Suisse de linguistique appliquée

27-Voir : Martin Stegu. La linguistique appliquée :Discipline ou groupement de disciplines indépendantes.p.132

28-Available at: http://www.baal.org.uk (Last accessed: December 2016).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

29- Available at: http://www.gal-ev.de/index.php/angewandte-linguistik-start

(Last accessed: December 2016).

30- Français langue étrangère

31- Voir : www.afla-asso.org(Consulté:22/12/2016)

32-Bulletin Suisse de linguistique appliquée :بدأت في الصدور المنتظم منذ 1965.

33- Voir : Jean-François De Pietro. La linguistique, après 75 numéros...In : Bulletin Suisse de linguistique appliquée.pp.99-111.

34- Les linguistiques appliquées au pluriel.

35-Voir : Martin Stegu. La linguistique appliquée : Discipline ou groupement de disciplines indépendantes.pp.137-138.

36-Voir :J-F De Pietro. La linguistique appliquée, après 75numéros... p.37.

37 – نحن نميل إلى الطرح الذي يرى أن مصطلح تخصص مرادف لمصطلح العلم، حلا لإشكال المقابل الغربي (Discipline)، الذي لا يوجد له مقابل دقيق في العربية، وحتى في الفرنسية فهو متلون الدلالات: مادة دراسية، ميدان علمي، وله دلالة عامة، تقابل لفظة الانضباط العربية، وذلك بحسب السياق الذي توظف فيه.

Voir à ce sujet : Jean-Louis Fabiani. A quoi sert la notion de discipline. In : acte de colloque qu'est-ce qu'une discipline ? . (sous la direction de Jean Boutier et autres).

38-Voir :Michel Leclerc. La notion de discipline scientifique. In : Politique. p.23.

39- l'ensemble des relations entre des objets et des per-

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

sonnes qui font la spécificité d'un domaine du savoir ou d'un programme de recherche.

40-Voir : Jean-Louis Fabiani. A quoi sert la notion de discipline. p.12.

41- un modèle ou un schéma accepté par tous... comme une décision judiciaire admise dans le droit commun, c'est un objet destiné à être ajusté et précisé dans des conditions nouvelles ou plus strictes.

42-Voir : Thomas Samuel Kuhn. La structure des révolutions scientifiques. Trad. Champs Flammarion. P.45.

43-Voir : Anne Condamines et Jean-Paul Narcy-Combes. La linguistique appliquée comme science située. In : HAL : archive ouverte. Disponible à : https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01286390(consulté:05/01/2017).

44-Martin Stugu. La linguistique appliquée : Discipline ou groupement de disciplines indépendantes.p.129.

45-Voir : Anne Condamines et Jean-Paul Narcy-Combes. La linguistique appliquée comme science située.

46- Ibid.

47-Ibid.

48-Ibid.

49-Ibid.

50-Ibid.

51-Ibid.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

52-Voir :J-P Bronckart. Une si féconde instabilité .p.38.

53-Martin Stugu. La linguistique appliquée : Discipline ou groupement de disciplines indépendantes. p.133.

54-Voir :J-F De Pietro. La linguistique appliquée, après 75numéros...p.108-109.

55-Voir : Jules Duchastel et Danielle Laberge. La recherche comme espace de médiation interdisciplinaire. In :Sociologie et sociétés.p.63.

56-Voir : Yves Lenoir. L'interdisciplinarité : aperçu historique de la genèse d'un concept. In : Cahiers de la recherche en éducation.p.252.

57-Ibid. p.252.

58-Ibid. p.252.

59-Ibid. p.252.

60-Ibid. p.249.

61-Martin Stugu. La linguistique appliquée : Discipline ou groupement de disciplines indépendantes. P.135.

62-M. Berns and P. K Matsuda. Applied Linguistics. Available at: https://www.google.fr/#q=m+bern+and+p+k+matsuda+applied+linguistics+overview (Last accessed: January 2017)

63-Ibid.

64-Voir : Jules Duchastel et Danielle Laberge. La recherche comme espace de médiation interdisciplinaire. p.74.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

65- Yves Lenoir. L'interdisciplinarité : aperçu historique de la genèse d'un concept. p.251.

66-Voir : Martin Stegu. La linguistique appliquée : Discipline ou groupement de disciplines indépendantes.p.138.

67-Voir : Martin Stugu. Linguistique (appliquée), traductologie, terminologie : relations réciproques et identités disciplinaires. In : AFLA- Actes du colloque CRELA.

68-Voir : Isabelle Léglise et autres. Applications et implications en sciences du langage. Applications et implications en sciences du langage : Introduction. Disponible à : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00162427 (Consulté :14/02/2017).

69-Ibid.

70-Voir : Martin Stugu. La linguistique appliquée : Discipline ou groupement de disciplines indépendantes. pp.133-136.

71-Cité par : Jean-François De Pietro. La linguistique, après 75 numéros.... p.107.

72-Ibid. p. 108.

73-Alan Davies . An Introduction to Applied Linguistics. p.1.

74-Voir : Martin Stugu. Linguistique (appliquée), traductologie, terminologie : relations réciproques et identités disciplinaires.

75 – ما يحسب للمملكة العربية السعودية أنها كانت السباقة إلى فتح أقسام متخصصة، ومنذ فترة ليست بالوجيزة بمسمى علم اللغة التطبيقي في جامعاتها، إلا أن الجهود في هذه الأقسام اقتصرت على تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ويكفي الباحث الاطلاع على مواقعها على شبكة الأنترنيت للتعرف على نوعية التكوين والوجهة البحثية التي تسلكها رسائل وأطروحات التخرج، من ذلك مثلا: قسم اللغويات التطبيقية بمعهد اللغويات العربية في جامعة الملك سعود، بالرياض(http://ali.ksu.edu.sa/ar)، (تاريخ آخر زيارة: 21/ 02/ 2017). وقد أشار محمود إسماعيل صيني في دراسته الموسومة: اللسانيات التطبيقية في العالم العربي، إلى سنة تأسيسه (1975). ص 222.

-76 ما أثار استغرابنا أن المجلة الوحيدة التي حملت عنوان العلم- في حدود علمنا- والتي شرعت مؤخرا في الصدور، وهي مجلة تمتلك مواصفات التخصص، لغتها الإنجليزية (Arab Journal of Applied Linguistics - AJAL)، وكأن اللغة العربية لا تمتلك الخطاب العلمي الواصف، ومع تقديرنا للنوايا الكامنة وراء إنشاء هذه المجلة، وعدم اعتراضنا على الفكرة والمشروع، ولكن كان أحرى أن تكون بالعربية، أو أن تكون لها لغة ثانية نسخة عن الأصل، بمعنى أن تكون ثنائية اللغة، فهذا مما يخدم العربية، ولا يقدم انطباعا عاما للمتلقي الغربي- لأننا نرى أنها تتوجه إليه- على أن العربية عاجزة على وصف نفسها، وبالتالي فهي في حكم اللغات الميتة كاللاتينية، والإغريقية القديمة. وهذا ما لا نرضاه للغة العربية. وكانت ستكون التجربة أفيد لأن أصحابها -حسب ما تبين لنا- من المختصين في الترجمة واللغات الأجنبية، وبالتالي، فهم في اتصال دائم بجديد البحث في العالم الغربي، وخاصة الأنجلو ساكسوني، وكانوا سيفيدون زملاءهم الباحثين في أقسام اللغة العربية، وكذا نظراءهم في المغرب العربي، والذين أكثر تعاملهم يتم بالفرنسية، وكان سيقع الاحتكاك والتواصل بين كل هؤلاء، وتبادل للخبرات والتجارب، في سبيل قيام لسانيات تطبيقية عربية.(رابط المجلة: www.journals.aiac.org.au) – تاريخ آخر زيارة:17/ 02/ 2017 –.

77-Andrew Linn. Impact Linguistics in real world. In : Histoire Épistémologie Langage. p.15.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المصادر والمراجع:

أ- العربية:

1 – **ابن جني**، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ط4، القاهرة.

2 – **الشويرخ صالح ناصر**، قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط1، الرياض، 1438 هـ/ 2017 م.

3 – **صيني محمود إسماعيل**، اللسانيات التطبيقية في العالم العربي، ضمن أشغال ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، الرباط، أبريل 1987، منشورات منظمة اليونسكو، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،1991.

ب- الأجنبية:

1-Berns .M. and P. K Matsuda. Applied Linguistics. Available at: https://www.google.fr/#q=m+bern+and+p+k+matsuda+applied+linguistics+overview

2- Bronkart J-P. Une si féconde instabilité !!!.In : Bulletin Suisse de linguistique appliquée. N°100.Suisse. 2014.

3- Condamines Anne et Jean-Paul Narcy-Combes. La linguistique appliquée comme science située. In : HAL : archive ouverte. Disponible à : https ://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01286390.

4-Corder. S.P. La linguistique appliquée : interprétation et pratiques diveres. Bulletin CILA(Centre de linguistique appliquée) de l'Université de Neuchatel. N° :16.Suisse.1972.

5- Davies Alan. An Introduction to Applied Linguistics: From Practice to Theory: Edinburgh University Press. Second edition. 2007.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

6-De Pietro Jean-François. La linguistique, après 75 numéros... In : Bulletin Suisse de linguistique appliquée.N°75.2002.

7- De Saussure .F. Cours de linguistique générale. Edition critique établie par T. De Mauro. Ed. Talantikit. Algérie. 2014.

8-Dubois Jean et autres. Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. Ed. Larousse. Paris. 1999.

9-Duchastel Jules et Danielle Laberge. La recherche comme espace de médiation interdisciplinaire. In :Sociologie et sociétés. Vol. XXXI. N°1. Printemps 1999.

10-Fabiani Jean-Louis. A quoi sert la notion de discipline. In : acte de colloque qu'est-ce qu'une discipline ? .(sous la direction de Jean Boutier et autres). Ed : de l'EHESS. 2006.

11-Kuhn Thomas Samuel. La structure des révolutions scientifiques. Trad. Champs Flammarion. Paris. 1983.

12-Leclerc Michel. La notion de discipline scientifique. In : Politique.N°15.1989.

13-Lenoir Yves. L'interdisciplinarité : aperçu historique de la genèse d'un concept. In : Cahiers de la recherche en éducation. Vol.2. N°2.

14-Léglise Isabelle et autres. Applications et implications en sciences du langage : Introduction. Disponible à : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00162427

15-Linn Andrew. Impact Linguistics in real world. In : Histoire Épistémologie Langage. Tome33. Fascicule1. 2011.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

16- Mounin Georges (Sous la direction de). Dictionnaire de la linguistique. Ed. PUF. 4em éd. Paris.2004.

17-Stegu Martin. La linguistique appliquée: Discipline ou groupement de disciplines indépendantes. In: Histoire Épistémologie Langage. Tome33. Fascicule1.France. 2001.

18-Stugu Martin. Linguistique (appliquée), traductologie, terminologie : relations réciproques et identités disciplinaires. In: AFLA- Actes du colloque CRELA. France. 2013.

ج- الموسوعات:

1-Encyclopedia Universalis.2003. version 9.

د- المواقع الإلكترونية:

1 – جامعة الملك سعود، بالرياض:

http://ali.ksu.edu.sa/ar

2 – الجمعية الألمانية للسانيات التطبيقية:

: http://www.gal-ev.de/index.php/angewandte-linguistik-start

3 – الجمعية الأمريكية للسانيات التطبيقية:

http://www.aaal.org/?page=DefAPLNG

4 – الجمعية البريطانية للسانيات التطبيقية:

http://www.baal.org.uk/goodpractice_full_2016.pdf

5 – الجمعية الدولية للسانيات التطبيقية:

http://www.aila.info/en/about.html

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

6 – المجلة العربية للسانيات التطبيقية:

www.journals.aiac.org.au

7 – المركز السويسري للسانيات التطبيقية:

https://www.unine.ch/islc/CLA

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

منهج جديد في علم الدلالة الصرفي: الأفعال المزيدة نموذجا

أ.د. حسين ياغي د. محمد يونس غضية د. حسام ياغي

ملخص

اختلفت معاني المزيدات، ولم يختلف منهج دراستها. فجاء هذا البحث مستخدماً منهجية جديدة للدرس الصرفي تُبنى على بعض مبادئ الدراسات اللسانية الحديثة كاقتصادية اللغة، ونزعتها للتبسيط، وانتفاء الترادف التام، وحتمية التطور، وحجية حدس أبناء اللغة، والاهتمام باللغة المحكية، ومحورية الشيوع في التدليل على الأنسقة اللغوية. وتعتمد منهجية البحث على تمحيص القديم للاستفادة منه في معرفة ما كانت الحال عليه في العصور التليدة، ثم مدى شيوع الصيغ قديماً ودرجة شيوعها حديثاً في ذخائر لغوية قديمة وحديثة تستخدم نصوصاً غير مصطنعة، ثم الاستبطان في الدارجة لاستشفاف أبعاد التطور التاريخي، ثم استبانة حدس أبناء اللغة بشأن دلالات كلمات مصطنعة ومقارنتها بكلمات واقعية. وقد انتهى البحث إلى أن لكل وزن صرفي معنى وظيفياً أصيلاً لا يشاركه فيه وزن، وإلى أن أفعَل يُفيد الجَعلَ، وفعَّلَ التكثير، وفاعل المبادأة، وتفاعَل المشاركة، وتفعَّل مطاوعة فعَّل، وانفَعَل مطاوعة فَعَل، وافتَعَل بذل الجهد، واستفعل الطلب، وافعلَّ اللون أو العيب، وافعالَّ المبالغة في ذلك، وافعَوعَل مبالغةَ فَعَل، وتَفَعلَلَ مطاوعة فَعلَلَ.

Abstract:

A new approach is proposed for studying Arabic morphosemantics, set in the belief that language evolves, has tendency

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

for economy and simplification, and avoids synonymy. This approach is corpus-based and utilizes, for theorization, modern written and spoken usage trends and native speaker questionnaires to support its claims. It is used here to study the meanings of verb-stem templates; it has established that each morphological pattern has a unique meaning in Modern Standard Arabic: I: eventuality; II: repetitiveness; III: commencement; IV: causation; V: reflexivity of repetitiveness; VI: reciprocity; VII: reflexivity; VIII: exertion; IX: acquisition of a color or trait; X: requisition.

Key Words: Arabic; morphosemantics; morphological pattern; corpus-based approach; pattern frequency; linguistic survey.

المقدمة

حيَّرت معاني المزيدات علماءَ اللغة، فتزايدت المعاني للوزن الواحد وتداخلت معاني الأوزان بعضها ببعض. فالجعل أحد معاني أفعل وأحد معاني فعَّل، والمطاوعة في تفاعَل وانفعل وافتعل وتفعَّل إلى غير ذلك مما يزيد عُسر علم الصرف على الدارِس والمدرِّس.

لم تتغير منهجية دراسة الصرف منذ نشأته حتى الآن. فالأمثلة التي مثَّل بها ابنُ جني هي عينُها التي مثَّل بها المحدثون. فلا يكاد يخلو كتابُ صرفٍ من أَعجَمَ (أزال العُجمةَ) وأَنجَدَ (اتجه نحو نجد). وكما درسَ الأقدمون الأوزان النادرة درسها المحدثون. فتجد في كتب المحدثين والقدماء على السواء اِفْعالَّ واِفْعَوَّلَ واِفْعَنْلى مع أن الأقدَمين لا يكادون يستعملون اِلْغانَّ واِجلَوَّذَ واِحْرَنْبَى وأوزانها. ومع أنَّ صرفيي الماضي كانوا يعتسفون طريقاً بكراً، إلا أنّ الصرفيين المعاصرين قلدوهم، فلم تظهر في دراساتهم لغةُ عصرهم، كأنهم لم يدركوا أن اللغة تتطور صرفاً كما تتطور صوتاً ونحواً ومعجماً.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

لقد مرت على النحو والصرف موجات كثيرة من التجديد حاولت تبسيطهما، من ابن مضاء القرطبي حتى شوقي ضيف ومابعده، ومن إلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث والقياس والتمارين غيرالعملية إلى منع التأويل والتقدير في الصور والعبارات (القرطبي، 1983)، وإلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي و «حذف مسائل الصرف العويصة كمسألة الإعلال والميزان الصرفي» (ضيف، 1986)، وإلى عدم تدريس التراكيب والصِّيَغ غير المستخدمة (الراجحي، 1986).

ولما كانت العربية قد بدأت من لهجات متعددة توحدت في الفصحى قبيل أربعة عشر قرناً، فإن اللهجات القبلية لم تمُت. وشغلت رقعة واسعةً من الأرض، فتطورت لهجات منها في معزلٍ عن لهجات. وتعايش نموذج «رفيعٌ» من العربية مع نموذج «وضيع»، فتفاعلا أخذاً وعطاءً. فأثَّرت هذه الأسباب فُرادى ومُجتمعةً على الاستعمال اللغوي لصِيَغِ الزيادة التي اصطُلِحَ عليها بـ «الأوزان الصرفية»، فتعقدت معانيها حتى باتت كأنها مستعصيةٌ على البحث.

المدخل النظري

يُسلِّمُ المحدثون بأن اللغة اقتصادية. فمارتنيه (Sujoldzic, 2005) يشير إلى ما يسميه مبدأ «الجهد الأقلّ»، فيرى أن التطور اللغوي يحكمه النزاع الدائم بين الحاجات التواصلية والرغبة في اختزال الجهد الذهني والجسدي. إذ تقتضي الحاجات التواصلية أكبر عدد من المفردات والصيَغ الصرفية المتمايزة، في حين يقتضي اختزالُ الجهد استعمالَ أقل عدد من المفردات والصِيَغ للتعبير عما يختلج في الذهن. انطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحثُ إلى أن يكتشف معنى وظيفياً أصيلاً للصيغة الواحدة يُميِّزُها عن سواها؛ إذ يستلزم التميُّز جهداً أقلَّ من الجهد المطلوب عند تعدد المعاني للوزن الواحد.كما أن اشتراك أكثر من صيغة في معنى واحد يتطلب جهداً أكبر من المتحدث والمتلقي على السواء. ولعل تعدد المعاني للصيغة الواحدة في العربية نجم عن أسبابٍ لهجية أو نجم عن حاجات تواصلية تداخلت فيها المعاني وظلالُها. فلما كانت المعاني هلامية قبل صوغها لغوياً (Wittgenstein, 1953)، وكان للمتحدث الخيار للتعبير عن المعنى الذي يختلج في ذهنه بأكثر من صيغة صرفية، انحاز إلى الصيغة التي تختزل الجهد لإدراكه بأن المتلقي سيستحضر بخبرته السابقة ما غاب من تفصيل. فمثلاً، لو رغب في التعبير عن التكثير فالمطاوعة، فالطريق الأطول هو

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

أن يستعمل فعَّل فانفعل، فيقول: «كَسَّرَ الزُّجاجَ فانْكَسَرَ» أو «انْكَسَرَ الزُّجاجُ قِطَعاً كَثيرَة». لكن لو أراد اختزالَ الوقتِ والجهد استعمل تفعَّل، فقال: «تكَسَّرَ الزُجاجُ»، إذْ في تكَسَّرَ التكثيرُ والمطاوعةُ معاً.

تأكد في علم الدلالة أن الترادفَ التامّ أمرٌ مستحيل (Plag, 2009). فلو كان الترادف التام هو ما عرّفه ليونز (1981)، ما نفْعُ أن تكون في اللغة لفظتان معنى كلٍ منهما يطابق الآخر، وظلالُهما وإيحاءاتهما الدلالية واحدةً، ويمكن أن تحُلَّ أيٌّ منهما محلَّ الأخرى في كل سياق؟ في هذا النوع من الترادف إنْ عَمَّ إثقالٌ على الناطقين باللغة لا نفعَ منه. ومع ذلك، فلا تخلو لغةٌ من عيّنة منه، سببُ وجودها اختلافُ لهجتين في تسمية المفهوم الواحد. لكن لا تلبث اللفظتان أن تتمايزا إن تزامنتا في مرحلةٍ ما؛ فلا يعود ترادفهما تاماً. ومثال الترادف التام هو عُمّال وشغّيلَة في المشرق والمغرب العربيين. أما الترادف غير التام فمثله عين ونَفس، إذ كُلٌ منهما قد خُصِّصت لمعانٍ مختلفة، فالعُيون غيرُ النفوس وغيرُ الأعيان، بَيدَ أن عيناً ونفساً تتناوبان عندما يُرادُ معنى الذات.

إن كان الترادف بين المفردات غيرَ ممكن فهو بين الصيغ من باب أولى. فلا ينبغي أن يكون للوزن الواحد أكثرُ من معنى، ولا للمعنى الواحد أكثرُ من وزن؛ فإن تصادف وزنان لمعنى واحد، فلا بُدَّ أن يخُصَّص كلٌ منهما لمعنى مختلف، كما هو الحال في افتَعَلَ وانْفَعَلَ، اعتقد وانعقد. فلا يُقال: «اعتقد الحبلُ» ولا «انعقد الرجُلُ صحةَ الحديث» على الرغم من أن افتعل في بعض السياقات قد تُفيدُ المطاوعة، لكن تقليصاً للجهد لا بُدَّ أن يُخصص كُلُّ وزن لمعنى. لذا تخصص افتعل ببذل الجهد وانفعل بالمطاوعة. ولربما تعددت معاني الصِيغة لدى اللغوي مع أنها قد تجتمع في معنى واحد. فالجعل نقلٌ وتسبيبٌ وصيرورةٌ وتحوُّلٌ وتعريضٌ واستحقاقٌ ودخولٌ في الزمان والمكان، لأن في كُلٍّ من تلك المعاني جزءاً من معنى الجعل. أما لدى ابنِ اللغة فللصيغَةِ معنى واحدٍ بارزٍ يستعمله دون سواه. ولعل سبب اختلاف المعنى للصيغة الواحدة لهجي؛ ففي المحكية العراقية المعاصرة يُقال: «افتَهَم» بمعنى «فَهِمَ»، ولا تُستَخدَم هذه اللفظةُ في المحكية الشامية أو المصرية. يؤكد على هذا المبدأ سيبويه (1982) عند الحديث عن الفرق بين فعلتُ وأفعَلتُ، وذهب إلى مثل ذلك السجستاني الذي عضَّد رأيه بأقوال الخليل وابن درستويه وابن سيده (السجستاني، 1996).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

يتفق اللغويون على أن اللغة تتطور (شاهين، 1985). فدي سوسيور (Saussure, 1959, p. 140) يقول: «إن كل جزء من اللغة عُرضةٌ للتغيُّر... فيجري تيّارُ اللغة دون إعاقة؛ أهادئاً كان أم ثائراً». والتطور اللغوي يشمل الصوت والصرف والنحو والدلالة، فيُلغي من الاستعمال معانيَ ويُجدّدُ أُخَر. ويُلغي صيغاً ويُجدِّدُ أُخَر. فقد (1) ماتت صِيَغٌ صرفيةٌ مثل اِفعَوَّلَ وافْعَنلى، في حين (2) ظهرت صِيَغٌ جديدة مثل فَوْعَلَ وفَيْعَلَ ومَفْعَلَ وتَمَفْعَلَ. كما (3) اختفت بعض المعاني من الاستعمال مثل الإزالة في فعَّلَ، فلم تعُد جَلَّدَ (أزال الجلد). كما (4) استُغني ببعض صِيَغ الزيادة عن الثلاثي المجرد مثل أدرَكَ وتكلَّمَ، فانقرض المجرد وبقي المزيد. وقد (5) تحلُّ صيغةُ الزيادة محلَّ الثلاثي المجرد في إطارٍ من التطور الصرفي الدلالي الذي يترادف فيه أولاً استعمالُ الثلاثي مع المزيد، ثم في مرحلة لاحقة تحلُّ صيغةُ الزيادة محلّ المجرد، لأن اللغة تميلُ إلى الاقتصاد (الشمسان، 1987). وقد (6) يُستخدم المجرد والمزيد معاً، فيكون المزيد للمبالغة، لأن لكل زيادة في المبنى زيادةً في المعنى (ابن جني، 1994) و(الأستراباذي، 1982). و (7) اشتُقت أفعالٌ من جوامد مثل تمترَسَ واستحجَر وتلفزَ. لهذا لا ينبغي لعلم الصرف الحديث أن يقفز عن هذا التطور اللغوي. فقد أكّد اللغويون الغربيون عليه؛ إذ قال مثلاً ليونز (1968، ص.135): «تنزع البنية النحوية والبنية الدلالية إلى أن تتواءم إحداهما مع الأخرى تواؤماً كبيراً لكن ليس تامّاً».

ومع ذلك فإن منهج الدرس الصرفي لم يتغير منذ الخليل. فلا تزال اعلَوَّطَ وقَرَّد وأعرَقَ في كتب الصرف قديمها وحديثها، ولا تكاد تجدُ أمثلةً من نوع مَسمَر وشَرعَنَ وتَلفَز مع أن استخدامها كثير في اللغة المعاصرة. فإن كان منهجُ القدماء وصفياً في زمنهم، فهو حين يستخدمه المحدثون معياريّ. لهذا فعالم اللغة المعاصر مُلزَمٌ بالوصفية لا المعيارية وبحُجية الاستعمال اللغوي المعاصر وبتقديم اللغة المحكية على المكتوبة (ليونز، 1968).

ولمّا كان الدرسُ الصرفي قد ابتدأ تحت عباءة البحث النحوي، فقد أثَّر المصطلح النحوي فيه. فكان من معاني أفعل التعديةُ لا لشيء إلا لأنها تنصب مفعولاً به. واهتموا بأنَّ لِوزن فاعَلَ فاعِلاً ومفعولاً به مع أن كلاهما فاعِلٌ دِلالِيّاً. لكن علم اللغة الحديث يُمَيِّز بين morphosyntactics و morphosemantics (الصرف النحوي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

والصرف الدلالي). فلا يحسُن الخلط بين معاني الصِيَغ والنحو إلى حدٍ يبتعد بالدارس عن دلالاتها.

وقد اختلط احياناً معنى الصيغةِ بمعنى الجذر (الخويسكي، 1985). فظُنَّ أن فاعَل تعني التدرج والموالاة ومُثِّل على ذلك بتابع ووالى مع أن جذريهما ينطويان على التسلسُل. فلو كانت فاعل تعني التدرج والموالاة بغض النظر عن معنى الجذر لكانت «قابل» تعني التدرج والموالاة!

لا بُدَّ من التخلص من خلط دلالتيْ الصيغة بالجذر ومن تأثير المصطلح النحوي. فهل الوسيلةُ هي اصطِناع جذور جديدة؟

تتألف اللفظةُ العربية من جذر ووزن، والجذر سياقٌ دلالي. فلو اصطُنِعَ جذرٌ مثل «تبك» وصيغَ منه على وزنِ فاعَلَ «تابَكَ»، فلن يكون لدى المتلقي لهذه اللفظة الجديدة أيُّ خبرةٍ سابقة تُسعف في فهم معناها غيرُ قياسها على غالبية المفردات التي تماثلها وزناً. فلا يُقاسُ على «تابع» التي أخذت معنى التدريج من جذرها، بل على كاتَبَ وجالَسَ ولاعَبَ؛ فالنسق غلّاب، والنادر والشاذ لا يُقاسُ عليه. بالجذر المصطنع يُفصَلُ بين معنى الجذر والسياق. وباستخدام تابك دون سياق نصيّ تبتعد في دلالتها عن تأثير التركيب النحوي، علماً بأن المتلقي سيحاول أن يضعها في سياق مشابه لسياق الكلمات التي على نسقها.

والنسق الغلاب للصيغة الصرفية لا يتكون لولا أن معنى واحداً تكرر لمعظم الكلمات التي جاءت على هذه الصيغة الصرفية؛ إذ كما قال جيفيرز و ليهيستيه: «يبدو أنَّ للنسق أساساً نفسياً لدى أهل اللغة ووظيفةً يُبرران بعض عمليات التطور التاريخي» (Jeffers, Robert J. & Ilse Lehiste, 1979, p. 55).

أي أن شيوعَ المعنى للوزن الواحد وتكرُّر استعماله دليلٌ على أصالته وأساسيته. فابن جني (1952) يؤيد أنَّ الشيوعَ دليلُ أصالة. فاللغة توافقية (Saussure, 1959)، واستخدام ملايين الناطقين بها وزناً للتعبير عن معنى ما لفترة طويلة يجعل ذلك المعنى راسخاً في أذهان أهل اللغة، فلا يستطيع واحدٌ تغييره. وبذا يكون هذا المعنى التوافقيُ هو المعنى الأصيلَ الأساسَ لذلك الوزن لا يشاركه فيه وزنٌ آخر. أما المعاني الشاذة والنادرة فإنها تنزاح أمام تلك التوافقية وتصبح مرشحةً للتلاشي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أما ما أورده القدامى من تعدد المعاني للوزن الواحد، فله سببان: تعدد ظلال المعنى الأصيل أو الاختلافُ اللهجيّ. فمن ظلال معنى الجعل النقلُ والتسبيبُ والصيرورةُ والتحوُّلُ والتعريضُ والاستحقاقُ والدخولُ في الزمان والمكان. كلُ هذه المعاني ظِلالٌ لمعنى واحِد. وقد يكون تعدد المعاني للوزن الواحد لأن إحدى الدلالات جاءت من لهجة والأخرى من لهجة ثانية. فالسيوطي (2008) مثلاً يروي أن أبا عمرو بن العلاء يُفَسِّرُ ما شذَّ من المعاني بأنه قد يكون لأسباب لهجية إلا أن كثرة تكرار أحد المعاني دون غيره يجعله المعنى الغلاب للوزن. أما المعنى قليل الشيوع فعُرْضَةٌ للتلاشي تيسيراً وتأكيداً للنسق الغلّاب. هذا مبدأ يسميه المختصون بعلم اللغة التاريخي exoterogeny (النزوع للاتساق) (Ross, 1997) يقضي بأن عدم الانتظام يتطور إلى الانتظام مع النسق، فيتحول التعقيد إلى تيسير.

ولما كان أهل اللغة هم الحُجَّةَ في علم اللغة الحديث تماماً كما كانوا الحُجَّةَ في حصر الاحتجاج، فلا بُدَّ في الدرس الصرفي من الاحتكام إليهم، حتى إن ابن جني (1952، ج.1، ص.225) يقول: «واعلم أنك إذا أدّاك القياسُ إلى شيء ما، ثم سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره، فدَعْ ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعتَ من آخر مثلَ ما أجَزتَه، فأنتَ فيه مُخَيَّر: تستعمل أيهما شئتَ».

ولما كانت الفُصحى اللغةَ المشتركة لآباد طويلةٍ في رقعةٍ مترامية الأطراف، ما كانت دراسةُ الصرف لتستقيم دون معرفة ما عنَتْه الصِيَغ الصرفية قديماً وما تعنيه حديثاً. لا شك أن في المتناول دراسةَ الاستعمال اللغوي الحديث بالذخائر اللغوية الكثيرة على الانترنت (Barlow, 2011)، كما أن استفتاء الناطقين المحدثين مُتَيَسر. لكن دراسة الاستعمال اللغوي القديم تتعذر دون النصوص المكتوبة. ولمّا كان القرآن أكثرَ النصوص المكتوبة تداولاً، فلعلَّه يعكِسُ درجةَ الشيوعِ في عصره. فما اختفى فيه أو نَدَرَ، فلعلَّه زال أو في طريقه للزوال.

لسوء الطالع أنه لا تتوفر على الإنترنت ذخيرة غنية للهجات الدارجة لاختبار صدقية التعميمات التي قد يسعى إليها دارسُ اللغة. لذا فلا بأس من استخدام الاستبطان الذاتي منهجاً للحكم على صدقية ما يتوصل إليه الباحث نفياً أو إثباتاً. فاللهجات الدارجة هي الوريثة الشرعية للهجات القديمة التي تكونت منها الفصحى.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وهي محوريةٌ في حياة أهل اللغة المعاصرين لأنها لغتهم الأولى ولأنها تؤثر بلغتهم الفصحى تأثيراً بالغاً. وهي لا تنفكُّ تتفاعل مع الفصحى في نفْس كلِّ متحدثٍ، أمثقفاً بعلوم العربية أم جاهلاً بها. كما أن استعمال الدارجة في دراسة الفُصحى هو للترجيح. وقد استعمل المختصون بغير العربية اللهجات الدارجة أساساً للدرس اللغوي؛ يقول جيفيرز وليهيستيه (Jeffers & Lehiste, 1979, p. 167): «التراث المحكي يزخر بمعلومات قيّمة عن مراحل تطور اللغة».

منهجية البحث

ابتدأ هذا البحث بدراسة المعاني التي أوردها القدماء للوزن الواحد وبالنظرِ فيما إن كان يُمكِنُ ردُّها إلى معنى أساسي يجمعها، ثم استعرضَ كل الكلمات التي على ذلك الوزن في القرآن الكريم من حيث المبنى والمعنى، وصنَّفها لاكتشاف المعنى الأشيع. ما شاعَ فيه شاعَ في لغة العرب في فجر الإسلام، وما ندر فيه ندر فيها. وإن خرج على المعنى الأشيع فعلٌ، استُشيرت حوله المعجمات والتفاسيرُ وكتبُ التراث لمعرفة سبب شذوذه. ثم استُعرضت الأفعال المزيدة على كل وزن في المعجم الوسيط للغرض نفسه. فمعجم مجمع اللغة العربية هذا يدّعي أنه ثَبْتٌ لمفردات الفصحى المعاصرة.

لقد صُمِّمَت استبانة للاحتكام إلى أبناء اللغة لاختيار المعنى الأقرب في أذهانهم لكل وزن صرفي إيماناً بأن سليقةَ ابن اللغة – وإن ظُنَّتْ معيبة– حِسٌّ يجدر باللغوي اعتماده؛ إذ وَصْفُ الأنظمة اللغوية في الاستعمال المعاصر هو المقصَدُ لا التوجيه بما يصح وما لا يصح. قد يُدّعى أن العربية الفصحى ليست اللغة الأولى لأحد، لكنّ الحقَ أَنَّ كلَّ أبناءِ العربيةِ يتعلمون الفصحى منذ نعومة أظافرهم. فإن لم تكن الفصحى لغتَهم الأولى فهي بلا رَيب في حكمها لطول عهدهم بها قراءةً وكتابةً. تُضافُ إلى ذلك العلاقةُ الحميمة بين الفصحى ولهجاتها الدارجة، وما للأخيرة من تأثير على أساليب استعمال الفصحى. فالأوزان الصرفية في الدارجة هي هي في الفصحى لولا بعض التغيرات اللفظية. ولولا أن يعترض مختصّون على هذا البحث، لاستخدم المقابلة الشخصية عِوَضاً عن الاستبانة حتى يتسنى الحصول على رأي الأمِّي وشبهه من عامة غير المثقفين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

تتألفُ هذه الاستبانة من تسعة أجزاء: الأول يتحقق مما إن كان المشارك ناطقاً بالعربية لغةً أولى أم لا، ومن المستوى التعليمي له، والأجزاء الثمانية الأخرى عن صيغ الزيادة المستخدمة وهي: أفعَل وفعَّل وفاعَل وتَفاعَل وتَفَعَّل وانفَعَل وافتَعَل واستَفعَل. ويتألف كلُ جزء من عدد من الفقرات يتراوح بين ثلاث فقرات وثمان اعتماداً على مدى تداخل معاني الصيغة مع غيرها. واستُثنيَت بعضُ الأوزان مثل افْعَلَّ وافْعالَّ وافْعَوْعَلَ وتَفَعْلَلَ التي يندر استخدامها أو ليس لها إلا معنى واحد.

وتسأل الاستبانة عن معنى كل صيغة في أكثر من فقرة تحرياً للصدق والثبات. كما شارك فيها المستجيبون تفاعلياً عبر الانترنت، فعُرِضَت عليهم سؤالاً سؤالاً، بترتيب عشوائي للفقرات وللخيارات، لتقليل التأثير على اتجاهاتهم. فقد تظهر فقرةٌ عن أفعَل تتبعها فقرةٌ عن استَفعَل ثم فقرةٌ عن أَفعَلَ. وسهَّلت حوسبةُ هذه الاستبانة على المشارك أن يتوقف ثم يعود إليها في يوم آخر دون أن يفقد الإجابات التي أدلى بها من قبل.

أما من حيث المحتوى، فقد حاولت الاستبانةُ أن تُقلِّلَ السياق إلى أدنى حدٍ ممكن سعياً وراء معنى الوزن وحده. لهذا فقد تفرَّدت هذه الاستبانة باستخدام جذور مصطنعة مع كل وزن فصلاً لمعنى الجذر عن معنى الوزن. لا شك أن المشاركين سيقيسون الكلمات المصوغةَ من جذور مصطنعة على ما يُشابهها من كلماتٍ واقعية قبْلَ أن يقرروا معناها، ولعلّ هذا السياقَ يكونُ الأَشيَعَ. واستخدَمت الاستبانةُ جذوراً حقيقية للتأكُّد من المعنى المستقر في أذهان المشاركين إن كان يتطابق مع المعنى الذي اختاروه للكلمة المصوغة من جذر مصطنع. وحاولت الاستبانة أن تُخلِّصَ المشاركين من مُشتتات السياق، فجعلت على كل وزن فقرةً تستخدم مخططات شكلية على الطريقة المألوفة في علم الدلالة الإدراكي لنزع السياق تماماً والوصول إلى المعنى الضبابي الذي يعتمل في أذهانهم لكل وزن في منأى عن مفردات لغوية قد تتسبب في انحيازهم إلى معنى دون آخر، لكن تعذَّرَ على المشاركين في الاستبانة فهمها، فحُذِفَت. كما حاولت الاستبانةُ في صيغتي افتعل وانفعل التأكد من صحة ظاهرة لنمور؛ فقد ذكر بعضُ القدماء أن صيغة افتعل تُستخدم بدلاً من صيغة انفعل للتعبير عن المطاوعة إذا كانت فاءُ الفعل أحدَ حروف (لنمور).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

أما الذين وُزِّعَتْ عليهم الاستبانة بالإيميل فعددهم 1150، وهم كلّ معارفِ واحد من الباحثين من أبناء العربية. يحملون في الحد الأدنى الدرجة الجامعية الأولى. واختصاصُ سوادِهم الإنجليزية وعلم الحاسوب. وهم خليط من الذكور والإناث. جنسيةُ أغلبهم الأردنيةُ وعددٌ غيرُ قليل مصريون وجزائريون. ملأ الاستبانة كاملة 97 منهم، وجزئياً 34.

بعد تحليل بيانات الاستبانة وبهدف معرفة مدى شيوع الوزن في العربية المعاصرة، يلجأ هذا البحث إلى استعراض ما ورد على الوزن الواحد من كلمات في OSAC الذخائر العربية المفتوحة (Saad, 2013) التي تتألف من ذخيرة الإذاعة البريطانية وذخيرة سي إن إن العربية والذخيرة العربية المفتوحة. ومجموع ما تحتويه هذه الذخائر هو 32262 نصاً تحتوي على 22285645 كلمةً وتحتوي على 700793 كلمةً بعد حذف التكرار. وقد تركَّزت الدراسة على الكلمات التي كان تكرارها يُساوي أو يزيد عن 10، لأن أعداد الكلمات التي يقلُّ تكرارها عن ذلك كبيرة جداً وتتعسر دراستُها كلها.

ثم يلجأ البحث أخيراً إلى الاستبطان والتأمُّل في بعض اللهجات الدارجة واستحضار الأمثلة على كل وزن، لمعرفة مدى استخدامها المعنى الأساس المفترض للوزن الواحد، ولاستشفاف أبعاد التطور التاريخي للأوزان ومعانيها.

أما منهجية البحث في تحليل البيانات فقد استرشدت بالتكرارات والنسب المئوية. واهتدى تحليل البيانات بالمبادئ الآتية:

- اعتبار المعنى الأكثر شيوعاً المعنى الأصيلَ للوزن؛ فغيرُ ذلك يتنافى مع المعقول في علم اللغة.
- تفسير ما شذ بأنه لغةٌ (السيوطي، 2008) أو بأن وزناً آخر تطفّل عليه (الأستراباذي، 1982). وهذا ما سبق إليه اللغويون القدامى.
- اعتماد معنى الكلمة المعنى الحرفيَ لا المجازي، لأن الأولَ أسبقُ على الثاني.
- تقديم المعنى المادي على المعنى المفهومي، لأن التطور الدلالي يتجه من المحسوس إلى المجرد.
- اعتبار المزيد بمعنى المجرد حين غياب المجرد.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التطبيق العملي

سيناقش البحث هنا معاني أوزان الأفعال المزيدة وزناً وزناً.

أفعل

ورد عند ابن جني «فأفعلَ للنقل وجعْل الفاعل مفعولاً نحو دخل وأدخلتُه، وخرج وأخرجتُه» (ابن جني، 1952، ج.1، ص.223). ويقول الرضي: «فاعلَمْ أن المعنى الغالبَ في أفعَلَ تعديةُ ما كان ثلاثياً، وهي أن يُجعَلَ ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجَعْلِ فاعلاً لأصل الحدث على ما كان» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.86).

الجَعْلُ مصطلحٌ دلالي، لكن القدماء لم يفرقوا في الغالب بين مصطلحات الدلالة والنحو لأن واحداً منهما لا يكاد يستقيم دون الآخر، فقالوا: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ» (ابن جني، 1952، ج.1، ص.35). لهذا فقد استخدموا الجَعْلَ مرادفاً لمصطلحين نحويين (النقل والتعدية). فماذا يعني الجَعْلُ؟

إذا جعل زيدٌ عمراً يجلسُ فقد تسبّب زيدٌ في هذا الجلوس. فالسببية إذن جانبٌ من جوانب الجعل. كما أن زيداً تسبّبَ في نقل عمروٍ من فاعِل لـ جلس إلى مفعول به لـ أجلَسَ، فالنقل أيضاً جانبٌ آخر من جوانب الجَعْل. ولكن لا يخفى على الناظر أن النقل يركز على العلاقات النحوية. كذلك إذا أجلس زيدٌ عمراً فقد جعله ينتقل من حالة الوقوف إلى حالة الجلوس، أي أنَّ عمراً دخل دِلالياً في حالة صيرورة، وبذا يتجلى أن الصيرورة جَعْلٌ.

يؤكد سيبويه أن الجَعْلَ والصيرورة بمعنى واحد: «تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرتَ أن غيرَه صيَّرهُ إلى شيء من هذا، قلتَ: أخرجه وأدخله وأجلسه» (سيبويه، 1982، ج.4، ص.55). أما الرضي فيؤكد أن الجَعْلَ أعمُّ من التعدية: «ولو قال المصنف مكان قوله <الغالب في أفعل أن يكون للتعدية>< الغالبُ أن يجعل الشيء ذا أصله> لكان أعمَّ» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.87). وساق على ذلك أمثلة منها: أهديتُ الشيء جعلتُه هدياً أو هديةً وأذهبه جعله ذا ذهب.

وقال سيبويه: «وقد يجيءُ الشيءُ على فعّلتُ فيشرُك أفعلتُ» (سيبويه، 1982، ج.4، ص.55). وبذا يتجلى أن معنى الجعل قد يُعبَّرُ عنه بصيغة فعَّل كما يُعبَّرُ عنه

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

بصيغة أفعل. ومن أمثلة ذلك: «خوَّفتُه وأخَفتُهُ» فكلاهما تفيدان «جعلتُه يخاف»، لكن صيغةَ أفعل هي الأشيعُ لمعنى الجعل. أما فعّل فلها معنى إضافي هو الأصل سيناقش في موضعه.

المعاني التي وردت لأفعل لدى ابن الحاجب مثلاً هي: التعدية غالباً، والتعريض، والصيرورة، والوجود على صفة، والسلب، ومعنى فَعَلَ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.83). وأضاف الخويسكي (1985، ص.15) إليها الدخول في الزمان والمكان. أما التعدية والصيرورة فَجَعْلٌ. وأما التعريضُ فقد مثَّلَ له ابن الحاجب بـ «أبعتُهُ»، ولا يخفى أن معنى ذلك جعلتُه عُرضةً للبيع. يؤكد ذلك قولُ الرضي: «تفيد الهمزة أنك جعلتَ ما كان مفعولاً للثلاثي معرَّضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الحدث، سواء صار مفعولاً له أو لا» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.88). وساق على ذلك أمثلةً منها: أقبرتُهُ جعلتُ له قبراً سواءً أُقبِرَ أم لم يُقبَر. أما الوجود على صفةٍ فمثالها عنده «أغَدَّ البعيرُ» أي صارَ ذا غُدَّةٍ أو جُعِلَ ذا غُدَّةٍ، يُضاف إلى ذلك أن هذه اللفظة وما تُمثّل له من دلالة لم يعُد مستخدماً. أما أن يكون أفعَل بمعنى فعَل الذي يُمثَّلُ له بـ «أحصَدَ الزَّرعُ»، فيعني أن الزرعَ صار مستحقاً للحصاد أو جُعِلَ كذلك. فقال الرضيُ: «يجيءُ أفعل بمعنى حان وقتٌ يستحق فيه فاعلُ أفعلَ أن يُوقَعَ عليه أصلُ الفعل، كأحصد أي حان أن يُحصَدَ، فقال المصنفُ: هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.89). أما السلبُ الذي مثاله «أشكيتُه» أي أزلتُ شكواه، فلعل هذه اللفظة دخلت من إحدى اللهجات. «روى أبو بكر الزبيدي الأندلسي في «طبقات النحويين»: قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبِرني عمّا وضعتَ مما سميتَه عربية، أيدخُل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حُجةٌ؟ قال: أحمل على الأكثر، وأُسمّي ماخالفني لغات» (الزبيدي، 1973، ص.39).كما أن العربية المعاصرة لم تعُد تستخدم هذا اللفظ لهذا المعنى. ولو سألتَ كثيراً من غير المتخصصين بالعربية عن معنى «أشكى» لأجاب: «جعلتُه يشكو». وهذا دليلٌ إضافي على أن المعنى الأساسي لهذا الوزن هو الجَعْلُ. ومما يدل على تلاشي معنى الإزالة أيضاً أن «قَسَطَ» تعني «ظلم» و «أقسَطَ» تعني «عَدَلَ» أي أزال الظُلم. ودليل ذلك قولُه تعالى: «وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون؛ فمن أسلم فأولئك تحروا رشدا. وأما القاسطون فكانوا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لجهنم حطباً» (القرآن الكريم، 1983، سورة 72، آية 14–15). فالقاسطون هنا تعني الظالمين. ثم إن القرآن استخدم القِسط الذي هو مصدر قَسَطَ بمعنى العدل «ونضع الموازين القِسطَ ليوم القيامة» (القرآن الكريم، 1983، سورة 21، آية 47). وكأنه تخلى عن معنى السلب في «قسط» وأثبتها بمعنى العدل. ولعله يُستَشَفُّ من ذلك أن السلب دخل من إحدى اللهجات ثم تخلى عنه الناطقون لغرابته ونُدرته تيسيراً ونزوعاً نحو النسق الغلّاب. أما معاني الدخول في الزمان والمكان والعدد، فهي بمعنى الجَعْل والصيرورة؛ إذ يختم الرضي كلامَه عنها بقوله: «فجميع هذا بمعنى صار ذا كذا» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.90). مؤكداً أن الدخول في تلك الأشياء إنما هو جَعْلٌ وصيرورةٌ.

ويؤكد الاستقراءُ لمعاني أفعل في القرآن الكريم وفي المعجم الوسيط وفي مدونات العربية على الإنترنت هذا المعنى، كما تؤكد الاستبانةُ التي وُزِّعَت على ناطقين بالعربية لغةً أولى والتي وُزِّعَت على الشبكة المعلوماتية هذا المعنى أيضاً، ويؤكد الاستخدامُ في اللهجات الدارجة المعنى عينه.

فلدى استعراض كل الأفعال الماضية المبنية للمعلوم التي على وزن أفعل في القرآن الكريم مثالاً على اللغة العربية بصورتها القديمة تبيّن أنها الأشيعُ بين الصِيَغ، وأن عددها دون تكرار هو 194 فعلاً، وأنها تنقسم إلى خمس فئات هي:

1. **له ثلاثي مجرد وأفعل تعني الجعل على نحو بيّن**: مثل أتمَّ وأحضرَ وأثقلَ. وهو الأشيعُ وعدده في القرآن الكريم 98 فعلاً ونسبته ٪51 من مجموع ما جاء على أفعل.
2. **له فعلٌ مجرد والزيادة في أفعلَ للمبالغة**: مثل أبصَرَ وأحاطَ وأفاضَ. وهو قليل في القرآن الكريم؛ إذ لم يرِدْ منه إلا 17 فعلاً ونسبته ٪9 تقريباً. لعلَّ الثلاثي المجرد ووزنَ أفعَلَ قد دخل كلٌّ منهما من لهجة في أثناء توحيد اللهجات واستُخدما بمعنيين متقاربَيْن، ثم تُرِك التمييز بينهما للناطقين والزمن؛ إذ من طبيعة اللغة أن تُخصص لفظة واحدة للمعنى الواحد. فقالوا إن أفعَلَ للمبالغة.
3. **له فعلٌ مجرد وأفعلَ خُصصت لمعنى آخر**: مثل آمن وأثاب وأسلم، وعدده في القرآن الكريم 27 فعلاً ونسبته ٪14.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

4. ليس له ثلاثي مجرد مستخدم في العربية المعاصرة: مثل أعطى وأعلن وأملى، وعدده في القرآن الكريم 39 فعلاً ونسبته ٪20.

5. مشتق من جامد: مثل أشرَكَ وأقبَرَ وأمطَرَ، وعدده في القرآن الكريم 13 فعلاً ونسبته ٪6 تقريباً.

والأقسام الثلاثة الأخيرة فيها معنى الجعل بشيء من التدبُّر. فأما الذي له مجرد وخُصصت صيغةُ أفعل لمعنى آخر فمثالُه أمِنَ أي سكَنَ قلبُه وصدَّقَ، أما آمن فخُصصت لمعنى جُعلِ الإيمانُ يدخل قلبه. وهذا معنى اصطلاحي جاء بعد دعوة الإسلام. وثاب تعني رجع، أما أثابَ فتَعني جُعِلَ له ثوابٌ أي جزاءُ خيرٍ على ما عمِل. وكذلك يُقالُ في أسلم. فسلِمَ صحَّ وخلا من العاهة والأذى، أما أسلَمَ فجَعَلَ الإسلام له ديناً. وبذا يتجلى أن في الأفعال الثلاثة معنى الجعل. وهذا يجري على كل ما له فعلٌ مجردٌ وخُصصت صيغةُ أفعلَ لمعنى آخر. وأما الذي ليس له ثلاثي مستخدمٌ في العربية المعاصرة فاستُخدمت صيغةُ أفعل فيه بدلاً من فعَل؛ إذ ليس ثمة فعلٌ مثل عطَيَ ولا علَنَ ولا مَلَوَ. وربما كانت في فترة أقدم ثم زالت مع التطور اللغوي فأغنت أفعل عنها مع احتفاظها بمعنى الجعل الذي يُفيده الوزنُ. فأعطى جَعلَ لأحدٍ أُعطيةً، وأعلَنَ جعل إعلاناً، وأملى جعل توسِعةً ومُهلةً. أما المشتق من جامد الذي مثاله أشرَكَ وأقبَرَ وأمطَرَ، فقد مات ثلاثيُه المجرد وبقي الاسم، واشتُقَّ وزنُ أفعلَ منه، فحَمَلَ معنى الجعل. فأشرَكَ جُعِلَ بإلهٍ شريك، وأقبَرَ جُعِلَ له قبر، وأمطَرَ جُعِلَ له مطرٌ. إذن فمعنى الجعل ينتظم أربع فئات هي: ما له فعلٌ مجرد وخُصصت أفعل لمعنى آخر، وما ليس له ثلاثي مجرد مستخدم في العربية المعاصرة، وما كان مشتقاً من جامد، إضافةً إلى ما له ثلاثي مجرد وأفعل تعني الجعلَ على نحوٍ بيّنٍ. أي أن ما نسبته ٪91 من استخدامات أفعل الماضيةِ المبنيةِ للمعلوم في القرآن الكريم تعني الجعل.

وباستقراء صيغة أفعل في المعجم الوسيط تبيّن أن عددها 2508، وهي الوزنُ الأشيَع بين أوزان الأفعال المزيدة في العربية المعاصرة. منها 98 ليس لها ثلاثي مستخدم. ومن تلك 80 لم تعُد مستخدمة مثل أبطَخَ وأتفَرَ وأحشَبَ و 6 ليس لها ثلاثي مستخدم لكن صيغة أفعل منها ما تزال جاريةً على الألسن، وقد استُغني بها عن الثلاثي مثل أدرك وأرجأ وأشبه. ومنها 8 مشتقة من جامد وهي تفيد الجعل مثل: آخى وأتحف وأولَمَ. وجُلُّ ما بقي منها مستخدماً يُفيد الجعل والصيرورة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وعند استعراض ما جاء على صيغة أفعل في الذخائر العربية المفتوحة التي تمثِّل واقعَ الاستخدام المعاصر، تبين أن ترتيبها الأولُ من حيث عددُ الكلمات الواردة على تلك الصيغة دون تكرار والثانية بأخذ التكرار بعين الاعتبار. وبهذا فإن هذه هي الصيغةُ الأشيعُ من حيثُ عددُ الكلمات في العربية المعاصرة والقديمة على السواء. وكانت نسبة ورودها في الذخائر مقارنة بباقي الصيغ ٪28، وأن عدد الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي جاءت على هذه الصيغة هو405 أفعال. وقد استُعرِضَت معانيها جميعاً فكان المعنى الأغلبُ الأعمُّ هو الجعلَ. ولم يرِد من المعاني ما شذَّ عنه إلا أفعالاً قليلةً شاعت في عصور العربية المنصرمة واستقرَّت دلالتها مما ليس له ثلاثي مُستخدَم مثل أدرك، ومما جاء بمعنى الثلاثي وفيه المبالغة مثل أبصر، ومما اشتُق من جامد واتخذ معنى اصطلاحياً مثل أشرَكَ.

أما الاستبانة فقد جاءت فيها ثلاث فقراتٍ على صيغةِ أفعل إحداها من جذر مصطنع واثنتان من جذور حقيقية مستخدمة. وكانت نتائجها كما يأتي:

الفقرة	الجَعل	التعريض	الصيرورة	الدخول في الزمان أو المكان أو العدد	الإزالة	بمعنى الثلاثي المجرد	مجموع نسب الجعل والتعريض والصيرورة والدخول في الزمان أو المكان أو العدد
أَلْسَجَ سميرٌ سُعادَ	59	19.3	0.0	16.9	4.8	0.0	95.2
أَبعتُهُ	41.2	25.8	16.5	0.0	0	16.5	83.5
أَخصَبَ الحقلُ	22.4	0.0	64.7	0.0	1.2	11.8	87.1

جدول 1: النسب المئوية لمعاني أفعل في الاستبانة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

تظهر في هذا الجدول فقرات الاستبانة التي جاءت لاختبار معاني أفعل في العمود الأول، بينما تظهر معاني أفعل في الأعمدة 2–7 وهي تمثِّل الخيارات التي أتاحتها الاستبانة. ولمّا أَوضحتْ المناقشةُ أعلاه من آراء القدماء وأوضحَ رأْينا أنَّ الجعلَ والتعريضَ والصيرورةَ والدخولَ في الزمان أو المكان أو العدد جوانِبُ من معنى الجعل، فقد جُمِعَت معاً في العمود الثامن. أَي أَنَّ النِّسَبَ التي تَظهر في العمود الثامن تُمثِّل حِصَّةَ معنى الجَعْل من خيارات فقرات الاستبانة.

يتضح من هذا الجدول أن وزن أفعل حين جاء من جذر لا معنى له في ذهن أغلبية الناطقين بالعربية المشاركين في هذه الاستبانة (أَلسَجَ) ارتبط بمعنى الجعل صريحاً؛ إذ هو المعنى الأصيل لهذا الوزن كما يتضح مما سبق. وحين استُخدم جذرٌ حقيقي (أباع) الذي يذكرُ علماء اللغة الأقدمون أنه للتعريض، رأى غالبية المشاركين كذلك أن معناه الجعلُ والصيرورةُ، وإنْ زادت قليلاً نسبةُ مَن رأوا أنه أفاد التعريض، علماً بأن التعريض جعلٌ. أما في أخصَبَ فقد رجّحت غالبيةُ المشاركين معنى الصيرورة فيه على الجعل علماً بأن الصيرورةَ جعلٌ أيضاً. ولعل ذلك الاختيار جاء لعدم وجود مفعول به في المثال.

أما الإزالة فقد أكدت هذه الاستبانةُ ما سبق من أنها معنى دخيلٌ على أفعل من لهجة وأن هذا المعنى في طريقه إلى الزوال لا محالةَ. فلو أُخِذَت تكرارات كل المعاني في الحسبان، يُلاحظُ أن ٪2 فقط من المشاركين رأى فيها معنى الإزالة، في حين رأى ٪91 منهم معنى الجعل بأشكاله المختلفة. ولعل الذين اختاروا معنى الإزالة متخصصون بالعربية تأثروا بآراء القدماء.

وكذلك في بعض اللهجات الدراجة فإن هذا الوزن يُفيد الجعل. فمن أمثلة ذلك في الأردنية: أطلَعُه وأدخَلُه وأخرَسُه وأعماه وألجَمُه وأخرَبُه وأوجعُه. ولعل أفعَلَ أقلُ شيوعاً في الدارجة مما هي عليه في الفُصحى، لكن هذا لا يتأكد يقيناً دون استقصائه في ذخيرة لغوية للدارجة.

فعّل

وردت لفعّل لدى ابن الحاجب المعاني الآتية: التكثير غالباً، والتعدية، والسلب، وبمعنى فَعَلَ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.92). وأضاف الرضيُّ إليها الصيرورة،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

والدعاء، ونسبةَ المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، وعَمَلَ شيءٍ في الوقت المشتق منه، والمشيَ إلى الموضع المشتق منه (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.95). لكن المعنى الأصيل لفعّل هو التكثير، ودليل ذلك ما قاله سيبويه: «هذا باب دخول فعَّلتُ على **فعَلتُ لا يشركه في ذلك «أفعَلتُ»**، تقول: كسَرتُها وقطَعتُها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسَّرتُه وقطَّعتُه ومزَّقتُه» (سيبويه، 1982، ج.4، ص.64)؛ إذ يؤكد سيبويه أن صيغة فعّل تنفرد بمعنى التكثير. كما يوافقه في ذلك ابن جني في الخصائص إذ يقول: «وأما فعّل **فللتكثير**» (ابن جني، 1952، ج.1، ص.223) على إطلاقه. ويقول الرضي: «الأغلب في فعّل أن يكون لتكثير فاعله أصلَ الفعل، كما أن الأكثر في أفعل النقلُ» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.92). وبذا يتبين أن إحساس القدماء يدور حول هذا المعنى الأصيل، فبه يبدؤون، وعليه يؤكدون، ثم ينطلقون إلى معانٍ فرعية سيتضح من المناقشة أن جُلّها يرتد إلى هذا المعنى. فليس من وزنٍ مزيدٍ آخر يحمل معنى التكثير؛ وزنُ فعّل وحده ينفرد بهذا المعنى. فمن ذلك «إنا نحن نزّلنا عليك القرآن تنزيلاً» (القرآن الكريم، 1983، سورة 76، آية 23)، لأنه لم يَنزِل دُفعةً واحدة وإنما نَزَل سورةً سورةً وآيةً آيةً. وكذلك «وغلّقتِ الأبواب» (القرآن الكريم، 1983، سورة 12، آية 23) ولا يُقال: «غلَّقتِ البابَ» إذ لا يُحتاج إلى تكثير. كما يُقال: «ذبَّحتُ الغنمَ» ولا يُقال: «ذبَّحتُ الشاةَ».

أما التعدية التي هي الجعل، فلا بُدَّ أنها تحمل في طياتها معنى التكثير. فبكى الرجلُ وأبكيتُه، جعلتُه يبكي. أما بكَّيتُه، فجعلتُه يبكي كثيراً. وكذلك يُقالُ في فرَّح وأفرَح. أما فسَّقتُه التي ساقها الرضي مثالاً على الجعل (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.94)، فإنها لا تعني جعلتُه فاسقاً، بل وجدتُه كثيرَ الفسق. وبذا يتأكد معنى التكثير. أما الجعل الذي أحسَّ به القدماءُ، فلأن أفسق غير مستخدمة. ألا ترى أن أعلَمَ تُفيدُ الجعلَ، فأعلمتُ الطفلةَ، أخبرتُها خبراً واحداً، أو أخبرتُها بشيء واحد. أما علَّمتُها، فلا بُدَّ أن ذلك يحتاج إلى زمن طويل، فيه من التكرار ما لا يخفى. وبذا يتجلى معنى التكثير فيما سيق أمثلةً على التعدية. أما كفَّرَ في الاستخدام المعاصر، فجمعت بين معنى التكثير ومعنى الجعل. فلا يخفى أن أكفر غير مستخدمة، فلا يُقال: «أكفرتُ سعيداً» بمعنى «جعلتُه يكفُر»، فاستُغني بـ كفّر عنها. وظل معنى التكثير بادياً؛ إذ كفّرتُه مازالت تعني «جعلتُه يكفُر كثيراً» أو «وجدتُه كثيرَ الكُفر».

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

أما أسلم، ففي بداية توحيد اللهجات قبل أن تأخذ المعنى الاصطلاحي الذي هو الدخول في الإسلام، كانت تفيد الجعل والنقل، حيث يصبح الفاعل للازم مفعولاً به للمتعدي، مثل: «المسلم أخو المسلم، لايظلمه ولا يُسلمه» (العسقلاني، 1986، حديث رقم 2310). ثم لما استُخدم هذا الفعل مصطلحاً للدلالة على الدخول في الإسلام، استُغني بالفعل سلَّم عن أسلم في إفادة الجعل وظل مع ذلك يحمل معنى التكثير، فيُقال: «سلّم الرجلُ العهدة». ومن الاستعمالات التي يفيد فيها سلّم التكثيرَ دون الجعل: «ولكن اللهَ سلّم» (القرآن الكريم، 1983، سورة 8، آية 43)، وكذلك: «إن الله وملائكته يصلون على النبي. يا أيها الذين آمنوا: صلّوا عليه وسلّموا تسليماً» (القرآن الكريم، 1983، سورة 33، آية 56).

ووضعوا لفعّل معنى السلب، فمثلوا على ذلك بقرَّدتُ البعير أي أزلتُ قُرادَه، وجلَّدتُه أي أزلتُ جِلدَه. ولا يخفى أن قرَّد لم تعُد مستخدمة في اللغة المعاصرة. أما جلَّدتُ الكتابَ فصارت تعني «وضعتُ له جلداً كاملاً». ولم يعُد معنى الإزالة مستخدماً بهذه الصيغة إلا في بعض اللهجات الدارجة حين يُقال: قشَّرتُ التفاحةَ. ومع ذلك فقد يُفهم منها «جعلتُ القشرةَ قشوراً كثيرةً» وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن معنى التكثير هو الأصل الذي استبقاه الناطقون باللغة. أما معنى الإزالة فقد أمحى تماماً من الاستخدام المعاصر، بل لعلنا نجرؤ إذ نقول إن معنى الإزالة دخيلٌ على فعّل من لهجة عربية قبل توحيد اللغة. ودليل ذلك أن معنى الإزالة لوزن فعّل لم يرد في القرآن الكريم البتَّة. فالأصل أن يحمل المزيد جزءاً من معنى الجذر زائداً عليه لا ضده. فكل المشتقات من الفعل سَلِمَ مثلاً تُفيدُ معنى السلام والسِلم والتسليم، ولا يُفيد أيٌّ منها إزالةَ السِلم بحالٍ من الأحوال. فكيف يُظنُّ أن فعّل تُفيد إزالةَ فعَل؟ ألا ترى أن قمَّلتُ في الدارجة الأردنية «صرتُ ذا قملٍ كثير» ولا تعني «أزلتُ القملَ»؟

وذكروا أن فعّل قد تأتي بمعنى فعَل، ومثّلوا لذلك بزال وزيّل التي تعني فرّق. ويبدو أن زيَّل زاد في التفريق أما زال اليائي ففرَّق من غير تكثير، وإلا لكانت الزيادة عبثاً. فلا بُدّ أن لكل زيادة في المبنى زيادةً في المعنى ولو التوكيد. إذ يقول ابن جني: «وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني،ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمةُ له زيادةَ المعنى به»(ابن جني، 1952، ج.3، ص.268).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أما معاني فعّل التي أضافها الرضي فمنها الصيرورة. وقد مثل عليها بورَّق الشجرُ وقيّح الجرحُ. ولا يخفى أن ورّق صار ذا ورق كثير، وقيّح احتوى على قيحٍ كثير. والثلاثي منهما غيرُ مستخدم. بل يغلب على الظن أنهما اشتقتا من جامد، «الورق والقيح». لذا يتبين أن الصيرورة التي ظُنَّت في فعّل هي تكثير أيضاً. و لو أريدتِ الصيرورةُ المحضةُ من ورّق مثلاً لقيل أورق الشجرُ أي صار ذا ورقٍ. أما قيّح فأفعل منها غيرُ مستخدمة، فلا يُقالُ أقيَحَ ولا أقاحَ،فاستُغني بفعَّلَ عنها.

ومعنى الدعاء الذي أضافه الرضي إلى معاني فعّل، فإن الفعل الماضي مطلقاً قد يفيد الدعاء حسب السياق، ومن ذلك رحِمَه الله وغفَرَ له وأدخله الجنةَ وجنّبه النار. أما الأمثلةُ التي ضربها الرضيُ، جدّع وعقّر وسقّى (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.94)، فليس أيٌّ منها مستخدماً في اللغة المعاصرة. ومع ذلك، يُشتَمُّ معنى التكثير في كل منها، فهي تفيد تكثيرَ الجدْع والعَقْر والسُقيا. أما الدعاء فقد جاء من أن الفعلَ ماضٍ.

ومعنى نسبة المفعول إلى أصل الفعل، فقد شُرِحَ في معنى الجعل بأمثلته (فسَّقتُه وكفَّرتُه). فقد اقتبس الرضيُ نفسُه من ابن الحاجب قولَه: «فقال المصنف: يرجع معناه إلى التعدية، أي: جعلتُه فاسقاً بأن نسبتُه إلى الفِسق» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.94).

وأما معنى عَمَلِ شيءٍ في زمن الفعل أو المشيِ إلى ما اشتُق منه الفعل، مثل هجّرَ وغلّس وكوَّف وغوَّر، فلم يعُد هذان المعنيان مستخدمين حالياً. فلا يُقال هجَّرَ وغلّس بمعنى سار في الهاجرة أو الغَلَس، ولاحجّزَ ونجّدَ بمعنى سار إلى الحجاز أو نجد. أما هجّرَ فصارت تعني «جعلهم يهاجرون بكثرة». وما بقي من معنى الدخول في الزمان إلا صبَّح ومسّى، ولعلّ هذا المعنى جاء من لهجة عتيقة. والدليلُ على تلاشيه أن صبَّح في الدارجة الأردنية تعني قال: «صباح الخير»، ولا تعني دخل في الصباح أو سار فيه.

خلاصةُ القول أن المعنى الأصيل لوزن فعّل هو التكثير. أما المعاني الأخرى فإما أن تُردَّ إلى التكثير أو لم تعُد مستخدمة.

ويؤكد هذا المعنى الاستقراءُ لمعاني فعّل في القرآن الكريم وفي المعجم الوسيط وفي مدونات اللغة العربية والاستبانةُ.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

فلدى استعراض كل الأفعال الماضية المبنية للمعلوم التي على وزن فعّل في القرآن الكريم تبيّن أنها الثانيةُ من حيثُ الشيوعُ، وأن عددها دون تكرار 100 مئةُ فعلٍ، وأن 90 تسعين منها تفيد التكثير، وأن ثمانية منها استُغني بها عن الثلاثي مثل كلّم، وأن اثنين منها اتخذا معنى اصطلاحياً مثل أذّنَ وحيّى. وبذا يتبين أن المعنى الأصيل لهذا الوزن هو التكثير.

فعّل في المعجم الوسيط هي الثانيةُ شيوعاً بعد أفعَل، وعددها 2314. منها 25 ليس لها ثلاثي وجاء منها أفعل وفعّل، وهي كلها مشتقة من جامد. ومن هذه 16 ستة عشر فعلاً لم يعُد مستخدماً مثل أتّب وأتّر وثفّر وسنّتَ، وسبعة تفيد التكثير مثل سبّلَ ولجّمَ ونوّخ، واثنان لا يفيدان التكثير هما صحّف ووسّد لكن استُغني بفعّل منهما عن الثلاثي غير المستخدم. وهذا يعني أن معظم الذي بقي مسخدماً من وزن فعّل في هذه الفئة ظلّ يفيد التكثير.

كما تبين أن 112 فعلاً على وزن فعَّل لم يجئ منها فعَل ولا أفعَل. منها 89 تسعةٌ وثمانون فعلاً لم يعُد مستخدماً في العربية المعاصرة مثل ثَدَّمَ وثَفَّدَ وذَوَّلَ، و17 سبعة عشر فعلاً تفيد التكثير مثل أَنَّبَ وجَنَّدَ وسَخَّمَ، و6 ستة أفعال لا تفيد التكثير مثل تَوَّجَ وفَقَّطَ ولَقَّبَ. يتضح من ذلك أن معظم ما بقي مستخدماً من صيغة فعَّل يفيد التكثير. وكأن الغالب أن تزول الكلمات التي لا ثلاثي لها بسرعة.

ولدى استعراض ما جاء على صيغة فعَّل في الذخائر اللغوية المفتوحة، تبين أن ترتيبها الثاني من حيث عددُ الكلمات الواردة على تلك الصيغة دون تكرار، والأوَّل بأخذ التكرار بعين الاعتبار. وكانت نسبة ورودها في الذخائر مقارنة بباقي الصيغ ٪15، وأن عدد الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي جاءت على هذه الصيغة هو 209 أفعال. وقد استُعرِضَت معانيها جميعاً، فكان المعنى الأغلبُ الأعمُّ هو التكثيرَ. ولم يرِد من المعاني ما شذَّ عنه إلا أفعالاً قليلةً شاعت قديماً واستقرَّت دلالتها مما ليس له ثلاثي مُستخدَم مثل كَلَّمَ، ومما جاء بمعنى الثلاثي وفيه المبالغة مثل بَكَّرَ، ومما اشتُق من جامد واتخذ معنى اصطلاحياً مثل ثَمَّنَ وسَعَّرَ.

أما الاستبانة فقد جاءت فيها فقرتان على صيغةِ فعّل، واحدة منها من جذر مصطنعٍ وواحدة من جذر حقيقي مستخدم لكن بمعنى يختلف عن معناه القديم.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وكانت نتائجها كما يأتي:

الفقرة	التكثير	الجَعْل	الصيرورة	الإزالة
رَسَّكَتْ عَلياءُ عَلِيّاً	40.2	41.3	17.4	1.1
جَلَّدْتُ الهاتِفَ	4.3	82.8	6.5	6.5
مجمل المعاني للفقرات جميعاً	22.1	62.2	11.9	3.8

جدول 2: النسب المئوية لمعاني فعّل في الاستبانة

تَظهر في هذا الجدول فقراتُ الاستبانةِ في العمود الأول، وفي الأعمدة 2–5 المعاني التي مثَّلَتْها خياراتُ الاستبانة على كل فقرة. أما في السطر الأخير، فتَظهَر نسبةُ معنى كُلٍّ من التكثير والجَعْل والصيرورة والإزالة من مُجمَل الإجابات على فقرَتَي فَعَّلَ في الاستبانة.

يتضح من هذا الجدول أن الناطقين بالعربية المشاركين في هذه الاستبانة انقسموا فيما يعنيه فعَّل حين يأتي من جذور لا ثُلاثيَ لها معروفة لهم كما في رَسَّكَ، فانصرفَ جزءٌ كبير منهم إلى معنى التكثير لكن الأغلبية مالت نحو معنى الجعل تماماً كما فعل الأقدمون حين غلَّبوا الجعل في الجذور التي لم ترِد منها صيغةُ أفعل المخصصةِ أساساً للجَعل. فالمشاركون في الاستبانة لا يعرفون ثلاثياً من رَسَّكَ، ولا يفترضون ورود أَرسَكَ منه من باب أولى؛ لهذا فقد حمل بعضهم رَسَّكَت على معنى التكثير الغالب ظناً أنَّ صيغةَ فعَّل تُغني عن أَفعَلَ غير المستخدمة. وحملها بعضُهم الآخر على معنى الجعل لأنه معنى أساسي لا يحسُن بجذرٍ أن لا يُشتَقَّ منه هذا المعنى. وتأكيداً على ذلك جاء اختيار معنى الجعل لجلَّد لا معنى الإزالة؛ فالإزالة في فعَّل، كما سبقت الإشارةُ، اختفت من العربية المعاصرة. يقتضي منطق الأنساق التي تنتظم اللغة العربية أن تتوافر فيها أَجلَدَ على صيغةِ أفعَلَ للتعبير عن معنى الجعل؛ ولما لم يَرِد هذا الفعلُ، فضَّل المشاركون في الاستبانة فهمَ جَلَّدتُ الهاتفَ على أنها تعني جَعَلتُ لهُ جِلْداً كاملاً لأن صيغة فعَّل قد تُغني عن أَجلَدَ. ولعل وجود مفعول به أعان على أن يختار كثيرون معنى الجعل.

وبالنظر إلى بعض اللهجات الدارجة يتبين أن فعّل فيها أيضاً يغلبُ أن تُفيد التكثير. فيُقال: بكّاه وعذّبُه وبرَّدُه وورّطُه ووجّعُه ودوَّخُه. وقد أغنت صيغةُ فعَّل عن أفعَل غير المستخدم في إفادة الجعل بالإضافة إلى المعنى الأصيل الذي هو التكثير.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

فاعَل

وردت لفاعَل لدى ابن الحاجب المعاني الآتية: المشاركة، وبمعنى فعَّل، وبمعنى فعَلَ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.96). واستنتج الرضيُّ منها الجعلَ والنقلَ والتكثيرَ والمبالغةَ إضافةً إلى المشاركة. ولدى إمعان النظر في جملةٍ مثل: خاصم زيدٌ عمراً يتبين أن زيداً هو الذي بدأ بالخصام، وإلا لقيل تخاصمَ زيدٌ وعمروٌ. فجملةُ خاصم زيدٌ عمراً لا تعني بالضبط خاصم عمروٌ زيداً، وإن كانا قد تشاركا في الخصام بعد أن بدأ زيدٌ. فيتجلى أن وزن فاعَل يعني المبادأة أصلاً ثم المشاركةَ، والمشاركةُ لا تكونُ إلا في حدث يستغرق زمناً طويلاً نسبياً.

أما الجعل في فاعَل الذي مثّل له الرضي براعِنا سمعَك وصاعَرَ خدَّه فلم يعُد هذان الفعلان مستخدمين في العربية المعاصرة. كما مثّل له أيضاً بعافاك اللهُ وعاقبتُ فلاناً وهما مستخدمان حتى الآن (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.99). فلرُبما جاءا من لهجة كانت قبل توحيد اللهجات في الفصحى، ومع ذلك فإن عافاك اللهُ ماتزال تحمل الحاجة إلى زمن طويل نسبياً يستغرقه الفعل، وكذلك عاقَبَ، مع أن الفعل عاقَبَ يُستخدم للمبادأة والمشاركة حين يكون معناه التناوبَ على عمل ما، مثل: عاقب فلانٌ فلاناً في الدوام، أي تناوبا، فبدأ الأول ثم الثاني. وهذا يؤكد دون أدنى شك أن وزن فاعَل يفيد المبادأة ثم المشاركة في الحدث الذي يحتاج إلى زمن طويل نسبياً، على حين لا تتضح هذه المعاني في عاقب التي اشتُقت من العقوبة.

وذكر ابن الحاجب النقلَ معنى لفاعل، إلا أن هذا المفهوم نحوي كما يبتين من قوله: «ومن ثم جاء غيرُ المتعدّي متعدِّياً نحو كارمتُهُ وشاعَرتُه، والمتعدِّي إلى واحدٍ متعدِّيَاً إلى اثنينِ نحو جاذبتُه الثوبَ، بخِلافِ شاتمتُه» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.96). فكل هذه الأمثلة تحمل معنى المبادأة ثم المشاركة التي تقتضي زمناً طويلاً نسبياً كما سبق. والحاجةُ إلى مفعول أو مفعولين مفهوم نحويٌ. لا شكَّ أنَّ السياق النحوي مثلُ المصاحبات اللفظية يؤثِّر في دِلالة الأفعال.

والتكثير الذي ذكره الرضيُ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.99) مثّل له بجملة ناعمَه اللهُ، وهذا الفعل لم يعُد مستخدماً بهذا المعنى. أما مثاله الآخر ضاعَفتُ الشيء، فقد أخذ معنى التكثير من المصدر (الضِّعف)، لا من زيادة الألف في فاعَل.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وضرب الرضيُ أمثلةً على معنى المبالغة للوزن فاعَل منها سافرتُ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.99). يُستغرب كيف اعتدّها مبالغة من سَفَرَ وسَفَرَ لا تعني إلا الظهور وإظهار الوجه. فإن كان سافَرَ مبالغةً من سَفَرَ بالمعنى عينِه، فإن سَفَرَ بهذا المعنى لم يعُد مستخدماً، وبذا فقد استُغنيَ بسافرَ عن الثلاثي وظلت تحتاج إلى زمن طويل في الحدوث. كما مثَّل على معنى المبالغة بناولتُه الشيء، والفعل ناول واويٌ لم يعُد مجردُه مستخدماً، فاستُغني بناول عن المجرد الواوي. أما نال نيلاً، فهو يائي.

ومن المحدثين يذكر زين الخويسكي (1985، ص.43) من معاني فاعَلَ الموالاة والمتابعة، ويسوق أمثلةً على ذلك واليتُ الصومَ وتابعتُه. لكن معنى الموالاة هنا جاء من معنى الجذر ولي وتبِعَ.

وبذا لا يبقى أدنى شك في أن وزن فاعَل لا يفيد الجعل أو النقل أو التكثير أو المبالغة، إلا إنْ جاء من لهجة قبل توحيد اللهجات أو قد يُستَغنى به عن الثلاثي لأنه لم يعُد مستخدماً. أما الموالاة والمتابعةُ فقد أخذها وزن فاعَل من الجذر، ومع ذلك بقي فيها استغراق الزمن الطويل نسبياً. خلاصةُ القول أن المعنى الأصيل لوزن فاعَل هو المبادأة بعمل يحتمل الاستغراق والمشاركة.

ويؤكد هذا المعنى الاستقراءُ لمعاني فاعَل في القرآن الكريم والمعجم الوسيط ومدونات اللغة العربية والاستبانةِ. فلدى استعراض كل الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي على وزن فاعَل في القرآن الكريم تبيّن أنها السادسةُ شُيوعاً في اللغة القديمة، وأن عددها 26 ستةٌ وعشرون فعلاً، منها 21 واحد وعشرون تفيد المبادأة مثل حاجَّ وجادل، وثلاثة استُغني بها عن الثلاثي هي ساهَم وساوى ونادى، وهي أيضاً تفيد المبادأة، واثنان مبالغة من الثلاثي هما جاوز وهاجر. وبذا يتجلى أن القرآن الكريم استخدم فاعَل بمعنى المبادأة في ٪92 من الحالات، ولم يشذ عن هذا المعنى إلا لتخصيص معنى آخر مختلف عن معنى المجرد، فهاجر خُصِّصَت للسفر، أما هجر فظلت لمجرد الترك. كذلك جاوز ظلّت تعني تخطّى بينما جازَ صارت تُستخدم أكثر في اللغة المعاصرة بمعنى أمكن.

أما صيغة فاعَل في المعجم الوسيط فتبيّن أنها الخامسةُ شيوعاً في اللغة المعاصرة، وأن عددها 1066 فعلاً، خمسةٌ وعشرون منها ليس منها ثلاثي، ولم يعُد مُستخدماً في اللغة المعاصرة منها إلا خمسةُ أفعال تُفيد المبادأة هي: خادَن وضاهأ وفاوض وواتى

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وياوَمَ. ومن أمثلة ما لم يعُد مستخدماً بالَص وخالَم وراعَز. وتؤكد هذه الأرقام أن ما ليس منه ثلاثي هو الاستثناء الذي يميل إلى التلاشي تماشياً مع الأشيع الذي له ثلاثي وفاعَل منه تُفيد المبادأة.

وعند استعراض ما جاء على صيغة فاعَلَ في الذخائر اللغوية المفتوحة يُبيِّنُ واقعُ الاستخدام المعاصر أن ترتيبها الثالثُ من حيث عددُ الكلمات الواردة على تلك الصيغة دون تكرار والرابعُ بأخذ التكرار بعين الاعتبار. وكانت نسبة ورودها في الذخائر مقارنة بباقي الصيغ ٪13، وأن عدد الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي جاءت على هذه الصيغة هو 188 فعلاً. وقد استُعرِضَت معانيها جميعاً، فكان المعنى الأغلبُ الأعمُّ هو المبادأةَ.

أما الاستبانة فقد جاءت فيها أربعُ فقراتٍ على صيغةِ فاعَل، ثلاثة منها متعدية وواحدة لازمة، وهي جميعاً من جذور مصطنعة. وكانت نتائجها كما يأتي:

الفقرة	المبادأة	المشاركة	الجَعْل	التكثير	العودة على الذات	الاستغراق	الومضية	بمعنى فَعَلَ
حافَصْتُ جَميلاً	37.9	44.8	14.9	2.3	0.0	0.0	0.0	0.0
كامَسْتُ سَعيداً	0.0	0.0	23.9	0.0	0.0	35.9	40.2	0.0
مارَزَتْ لَيْلى قَيْساً	35.9	0.0	0.0	15.2	0.0	30.4	18.5	0.0
حامَسَ سَعيدٌ	11.1	27.8	0.0	0.0	0.0	6.9	0.0	54.2
مجمل المعاني للفقرات جميعاً	21.6	17.2	10.2	4.7	0.0	19.2	15.7	11.4

جدول 3: النسب المئويةلمعاني فاعَل في الاستبانة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

لو أُخذت التكرارات لمعاني فاعَل مجتمعةً كما هي في هذا الجدول، لظهر أن معنى المبادأة يشكِّل المعنى الرئيس بـ ٪21,6 من إجمالي التكرارات، وهذه أعلى نسبة بين نِسَبِ معانيها. يلي ذلك معنى الاستغراق بما يقارب ٪19 ثم المشاركةبحوالي ٪17 وهذه جميعاً جوانب من معنى فاعل، أي أن أكثر من ٪57 من المشاركين اتفقوا على أن فاعل تفيد المبادأة فيما يحتمل الاستغراق والمشاركة. وبالنظر إلى تكرارات المثال «كامستُ سعيداً»، فقد انقسم المشاركون في الاستبانة بنِسَب متقاربة بين استشعارهم الاستغراقية والومضية في فعل المكامسة مع أن هذين المعنيين متناقضان، لكن العقول لا تخطئ أن في الومضية معنى المبادأة أيضاً. ولعل القارئ يستطيع أن يلاحظ أن «حامَسَ سعيدٌ» جاءت بنسب مختلفة كثيراً عن سواها، إذ رأى أكثر من نصف المشاركين في الاستبانة أن فاعَل تعني ما تعنيه فعَل. ولعل ذلك نجم عن استخدام فاعَل بلا مفعول به. فربما تكون بعض أوزان المزيدات متعديةً، فإذا استُخدمت لازمةً، يتلقاها الناطق على أنها بمعنى المجرد. فهل يُفسِّر هذا ظاهرةَ الاستغناء بالمزيد عن الثلاثي غير المستخدم؟

أما في الدارجة، فإن وزن فاعَل يُفيد المبادأة أيضاً في الأغلب الأعمّ. فيُقالُ راهَنِت، قابَلِت، لاعَبِت، جامَلِت، مالَحِت، لامَسِت. وهي جميعاً تؤكد معنى المبادأة.

من كل ما سبق، يتبيّن أن معنى المبادأة هو المعنى الأصيل لوزن فاعَل إذا كان الفعل يحتمل الاستغراق والمشاركة.

تَفاعَل

وردت لتَفاعَلَ لدى ابن الحاجب المعاني الآتية: المشاركة الصريحة، والتظاهُر، وبمعنى فعَل، ومطاوعة فاعَل (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.99). وأضاف الرضيُّ الاتفاق ومعنى أفعَلَ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.103–104). ولاشك أن مَن يُمعن النظر يتجلى له أن المشاركة هي المعنى الأصيل لتفاعَل، لذا بدأ ابن الحاجب بها واعتبرها صريحةً. أما التظاهر الذي من أمثلته تغافَل وتمارَض وتعامى، فلا بُدَّ من شخصٍ أو مجموعة يتظاهر الفاعِلُ أمامها، وبذلك فهي مشاركة غيرُ صريحةٍ؛ إذ الفاعِل ينفذ الفعلَ ويُشاركه غيرُه ولكن بمراقبةِ الفعل لا بتنفيذه. ويُمثِّل لمعنى فعَل بتوانى، وما كانت تفاعَل لتخرج عن معنى المشاركة لولا أن الثلاثي هنا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

غير مستخدم، فإن كان الثلاثيُ مستخدماً وحملت تفاعَل معنى فعَل فهي -كما قال الرضي- للمبالغة (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.103). ولا شكّ أنها تحمل أيضاً معنى التدريج. أما معنى مطاوعة فاعَل الذي مثَّل له ابن الحاجب بتباعَد، فإن باعَد بهذا المعنى لم تعُد مستخدمة. فلا يُقالُ باعدتُ سميراً ولكن قد يُقالُ باعدتُ بين علياءَ وسميرةَ، عندئذ فالمشاركةُ في تباعدتا جليّة. ويسوقُ آخرون على مطاوعة فاعَل صالحتُه فتصالحَ، وهذا معنى مستهجن؛ فالعربيُ يقول: صالحتُ بين فلانٍ وفلانٍ فتصالحا، أو صالحتُ فلاناً وفلاناً فتصالحا، ولا تخفى المشاركة حينئذ. ويسوق غيرُهم غاضبتُه فتغاضَبَ، مع أن هذا الاستخدامَ غريبٌ أيضاً، إنما يُقالُ غاضبتُه فغضبَ. أما تغاضب فلا تعني إلا التظاهر بالغضب في العربية المعاصرة. ومثالُ تناول الذي يضربُه زين الخويسكي (1985، ص.74) لا يخلو من مشاركة، فلا بُدَّ فيه من مناوِلٍ ومناوَل. وفي مثاله الآخر تضاعَف، فلعلّ معنى المطاوعة فيه دخل من إحدى لهجات العربية قبل التوحيد، وذلك عينُه يُقالُ في تكاثَرَ. ولا تخلو مثلُ هذه الأفعال من معنى التدريج. أما معنى الاتفاق الذي أورده الرضيُّ ومثالُه تعايا أهلُهُ بصفةِ ذاتِه، فهذا الفعل لم يعُد مستخدماً، وإن كان الاتفاق لا يكون إلا بين أكثر من شخص، فهو مشاركة بيّنة. ويُقالُ الكلامُ نفسُه عن معنى أفعل الذي ورد عليه مثالان: تخاطأ، ولم تعُد مستخدمةً بهذا المعنى و «تَساقطْ عليك رُطباً جنيّاً» (القرآن الكريم، 1983، سورة 19، آية 25) وهي واحدة من القراءات القرآنية السبع، التي اتفق اللغويون على أنها تمثل لهجات عربية مختلفة. وهذا دليلٌ إضافيٌ على أن صيغةَ هذا الفعل بهذا المعنى دخلت إلى العربية الفصحى من إحدى اللهجات، ويبدو أنها تفيد التدريج. والتدريج أحد معاني تفاعَل التي كانت ثم استبعدها الناطقون تيسيراً للغة بإفرادِ معنى المشاركة لوزن تفاعَل. ومن أمثلته تناقَصَ الماءُ وتواردت الإبلُ وتزايدَ الرزقُ.

ويؤكد استقراؤنا لمعاني تفاعَل في القرآن الكريم وفي المعجم الوسيط وفي الذخائر العربية المفتوحة وفي الاستبانةِ هذا المعنى كذلك.

فالأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي على وزن تفاعَل في القرآن الكريم تبيّن أنها السابعةُ شيوعاً، وأن عددها 14، كلُّها تحمل معنى المشاركة إلا ثلاثة أفعال هي: تبارك وتدارك وتوارث. وهذا دليل قاطع على أن معنى تفاعل الأصيل

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في العربية القديمة هو المشاركة. ويجدر هنا تذكُّرُ مقولةِ الرضي في شرح شافية ابن الحاجب: «لأنه إنما يُقال هذا البابُ بمعنى ذلك الباب إذا كان البابُ المحالُ عليه مختصاً بمعنىً عام مضبوطٍ بضابط فيتطفل البابُ الآخرُ عليه في ذلك المعنى، أما إذا لم يكُن كذا فلا فائدةَ فيه» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.104).

وباستقراء صيغة تفاعَل في المعجم الوسيط تبيّن أنها السادسةُ شيوعاً، وأن عددها من غير تكرار 902. ينتظم جُلَّها معنى المشاركة صريحةً وغير صريحة.

ولدى استعراض ما جاء على صيغة تفاعَل في الذخائر العربية المفتوحة تبين أنها السادسةُ شيوعاً من من حيث عددُ الكلمات الواردة على تلك الصيغة دون تكرار ، وأن ترتيبها الثالثُ بأخذ التكرار بعين الاعتبار. وكانت نسبة ورودها دون تكرار في الذخائر مقارنة بباقي الصيغ ٪9، وأن عدد الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي جاءت على هذه الصيغة هو 129فعلاً. وقد استُعرِضَت معانيها جميعاً فكان المعنى الأغلبُ الأعمُّ هو المشاركة.

أما الاستبانة فقد جاءت فيها ثلاثُ فقراتٍ على صيغةِ تفاعَل، جميعها من جذور مصطنعةٍ. وكانت نتائجها كما يأتي:

الفقرة	المشاركة	التظاهر	التدرج	المطاوعة	التكثير	المبادأة	المبادلة
تَراكَشوا	67.4	12.0	3.3	4.3	13.0	0.0	0.0
تَماجَرَ سَعدٌ وسَعيدٌ	81.1	6.7	2.2	3.3	2.2	4.4	0.0
تَلاكَسَتا	0.0	9.8	1.1	0.0	4.3	0.0	84.8
مجمل المعاني للفقرات جميعاً	49.3	9.5	2.2	2.6	6.6	1.5	28.5

جدول 4: النسب المئوية لمعاني تفاعَل في الاستبانة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

تَظهر في هذا الجدول فقراتُ الاستبانةِ في العمود الأول، وفي الأعمدة 2–8 المعاني التي مثَّلَتْها خياراتُ الاستبانة على كل فقرة. أما في السطر الأخير، فتَظهَر نسبةُ معنى كُلٍّ من الخيارات في السطر الأول من مُجمَل الإجابات على فقرات تَفاعَل في الاستبانة.

يتبين من هذا الجدول أن ٪49 من المشاركين في الاستبانة اتفقوا على أن تفاعَل تعني المشاركة الصريحة. وإذا أضيفت إلى ذلك المشاركةُ غير الصريحة المتمثلة في التظاهر والمبادلة، فإن حظ المشاركة من بين معاني تفاعَل يرتفع إلى ٪87. كما يتبين أن التدريج والمطاوعة والتكثير إن كانت من معاني تفاعَلَ في العربية القديمة فهي تتلاشى في العربية المعاصرة لصالح المشاركة، وهذا دليل آخر على أن معنى المشاركة هو المعنى الأصيل لتفاعَل.

أما في الدارجة، فتفاعَل تُفيد المشاركة. ومن ذلك تحاكينا وتفاهمنا وتساوموا وتفاصلوا وتحارِبن وتصالحِن. وهي كلها تفيد المشاركة ليس غير.

تفَعَّل

وردت لتَفعّلَ لدى ابن الحاجب المعاني الآتية: مطاوعة فعَّل والتكلُّف والاتخاذ والتجنُّب والتكرار في مُهلة وبمعنى استفعل (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.104). وأضاف الرضيُّ الصيرورة والانتساب (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.107). وقد بدأ ابن الحاجب بالمطاوعة إحساساً منه أنه المعنى الأغلب لصيغة تفَعَّل. والتكلُّف الذي من أمثلته تشجَّع وتحلَّم يوضح الرضيُ أن ذلك مطاوعةُ فعَّل أيضاً، كأنه قيل شجَّعتُه فتشجَّعَ وحلَّمتُه فتحلّمَ. كذلك يرى الرضيُ أن الاتخاذ مطاوعةٌ، كأنه قيل وسَّدتُه الحَجَرَ فتوَسَّده، فقال: «وتفَعَّلَ الذي للاتخاذ مطاوعُ فعَّلَ الذي هو جعْلُ الشيءِ ذا أصلِه» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.105). والتجنب لم يعُد مستخدماً في العربية المعاصرة، وأمثلته تأثَّم وتحرَّجَ، لكنّ الرضي مع ذلك يرى أنه مطاوعُ فعَّل. ومعنى التكرار في مُهلةٍ يرى الرضيُ أيضاً أنه مُطاوِع فعَّل الذي هو للتكثير. أما معنى استفعل فلعلّه دخل من إحدى اللهجات ولم تبقَ منه إلا أفعالٌ قليلةٌ مثل تكبَّرَ. ومعنى الصيرورة الذي أضافه الرضيُّ هو مطاوعةٌ لفعَّل حقيقةً أو مجازاً، مثل

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

كلَّلتُ العروسَ فتكلّلَتْ أي صارت ذاتَ إكليل، وزبَّبتُ العِنَبَ فتَزَبَّبَ أي صار زَبيباً. والانتسابُ لم يعُد مستخدماً، فلا يقال في العربية المعاصرة تقيَّس وتتَمَّمَ بمعنى انتسب إلى قيسٍ وتميم. ويورد الخويسكي (1985، ص.83) أن تفعَّل قد تكون لمعنى فعَل إذا لم يكُن الثلاثيُ مستخدماً مثل تكلَّمَ وتصَدّى. ولا يخفى أن تكلمَّ هو مطاوعُ كلَّمَ، كأن يُقال كلَّمتُه فتكلَّم. أما تصدّى، فالثلاثي منها غيرُ مُستخدم وكذلك ليست فعَّلَ مستخدمةً منها. يتلخَّص من هذا كله أن المعنى الأصيل لتفَعَّل هو مُطاوعةُ فعَّل، والتكثير الذي قد يلمَسه مَن يُمعنُ النظر إنما جاء من صيغةِ فعَّل.

ويؤكد الاستقراء لمعاني تفعَّل في القرآن الكريم وفي المعجم الوسيط وفي الذخائر العربية المفتوحة على الإنترنت وفي الاستبانةِ هذا المعنى كذلك.

فلدى استعراض كل الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي على وزن تَفَعَّلَ في القرآن الكريم تبين أن ترتيبَها الخامسُ في اللغة العربية بصورتها القديمة، وأن عددها دون تكرار 30 ثلاثون منها 26 ستةٌ وعشرون لمطاوعة فعَّل وأربعة لغير المطاوعة هي: تأذَّنَ وتفقَّدَ وتصدَّقَ وتقبَّلَ. وهذا يعني أن المطاوعة هي المعنى الأصيل للوزن تفعَّلَ وأن بقيةَ المعاني متطفلةٌ عليه.

وباستقراء صيغة تفعَّل في المعجم الوسيط تبيّن أن ترتيبَها الثالثُ، وأن عددها 1970 فعلاً. ينتظم جُلَّها معنى مطاوعة فعَّل حقيقةً أو مجازاً.

وعند استعراض ما جاء على صيغة تفَعَّلَ في الذخائر العربية المفتوحة التي تمثِّل واقعَ الاستخدام المعاصر، تبين أن ترتيبها الخامسُ من حيث عددُ الكلمات الواردة على تلك الصيغة دون تكرار والسادسُ باعتبار التكرار. وكانت نسبة ورودها في الذخائر مقارنة بباقي الصيغ ٪12، وأن عدد الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي جاءت على هذه الصيغة هو 166 فعلاً. وقد استُعرِضَت معانيها جميعاً فكان المعنى الأغلبُ الأعمُّ هو مطاوعةَ فعَّل.

أما الاستبانة فقد تكوَّنت من فقرتين على صيغةِ تَفَعَّلَ، إحداهما من جذر مصطنع والثانية من جذر حقيقي. وكانت نتائجها كما يأتي:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الفقرة	المطاوعة بسبب قوة خارجية	التكثير	الصيرورة	الإزالة	التدرج	الطلب	المطاوعة بسبب قوة داخلية	الاستخراج	العودة على الذات	الجعل	التجنب
تَدَبَّصَ	9.9	24.2	57.1	0.0	8.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تَقَدَّمَ	0.0	6.6	72.5	0.0	15.4	0.0	0.0	0.0	0.0	4.4	1.1
مجمل المعاني للفقرات جميعاً	4.9	15.4	64.8	0.0	12.1	0.0	0.0	0.0	0.0	2.2	0.5

جدول 5: النسب المئوية لمعاني تَفَعَّلَ في الاستبانة

يظهر من هذا الجدول أن الصيرورة هي المعنى الأشيع لوزن تفعَّلَ، ولا يُنسى أن الرضي قد اعتدَّ الصيرورة في هذا الوزن مطاوعةً، فقال: «والأغلب في تَفَعَّلَ معنى صيرورةِ الشيء ذا أصله كتأهَّل وتألَّمَ... أي صار ذا أهلٍ وألمٍ... فيكون مطاوعَ فَعَّلَ الذي هو لجعلِ الشيء ذا أصلِهِ إما حقيقةً...وإما تقديراً» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.107)، أي أن الجَعلَ أو الصيرورةَ إنما جاءا من وزن فعَّل الذي تفعَّل هو مُطاوِعُهُ. ولربما جاءت إجابات المشاركين في الاستبانة كذلك لأن الأمثلة كانت مقطوعة عن سياقها، أو لأنهم ظنوا أن لا ثلاثي لها وأن أفعل منها غير مستخدم، فاعتدوا تفعَّل مطاوعَ فعَّل الذي يفيد الجعل ولا يخلو من التكثير كما مر عند شرح معاني فعَّل. وبهذا فإن الجدول يؤكد على أن المعنى الأصيل لوزن تفَعَّلَ هو مطاوعةُ فعَّل وإن فَضَّل المشاركون الصيرورةَ. وهكذا فإن ٪72 من المستطلعة آراؤهم من الناطقين بالعربية لغةً أولى يرون أن معنى تفعَّلَ هو المطاوعة.

أما تفعَّل في الدارجة فمن أمثلتها: اِتعَوَّد، اِتكَسَّر، اِتعَلَّم، اِدَّبَّر، اِتشَرَّط، واِترَجّى. وكلها تُفيد مطاوعة فعَّل.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

انفَعَلَ

وردت لانفَعَلَ لدى ابن الحاجب المعاني الآتية: مطاوعة فَعَلَ ومطاوعة أَفعَلَ قليلاً (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.108). فالمعنى الأصيل لوزن انفَعَل المطاوعة على أية حال، وإن كان اللغويون اشترطوا أن يكون محسوساً مرئياً. لا شكَّ أن الأغلب أن يكون كذلك، لكن بعض الاستخدامات الحديثة تخرج عن هذا الشرط مثل انعدم وانجذب وانبهر. وأضاف الخويسكي (1985، ص.56) أن انفعل قد يأتي بمعنى الثلاثي ومثّل لذلك بكلمة انطلق التي لا يخفى أنها مطاوِعُ أطلَقَ.

ويؤكد الاستقراء لمعاني انفَعَلَ في القرآن الكريم وفي المعجم الوسيط وفي الذخائر العربية المفتوحة على الإنترنت وفي الاستبانةِ التي وُزِّعَت على الشبكة المعلوماتية هذا المعنى كذلك.

فالأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي على وزن انفَعَلَ في القرآن الكريم ترتيبُها الثامنُ، أي أنها الأقلُّ شيوعاً بين صِيَغ الأفعال المزيدة في اللغة القديمة. وتبين أن عددها 11 أحدَ عشرَ فعلاً، كلها للمطاوعة، وكلُّها جاءت حسيَّةً علاجيةً موافقةً لرأي اللغويين القدماء باستثناء انسلخ في سياق: «فإذا انسلخ الأشهر الحرم» (القرآن الكريم، 1983، ج.9، ص.5). ولعلَّ استخدامها غيرَ المادي الحسيَ قيس على «انسلخ الجلدُ» التي تحمل معنى مادياً حسيّاً. وقد سارت جميع أفعال القرآن التي على وزن انفعل طبقاً لما ذكره القدماء من أن هذا الوزنَ لا يُصاغُ من فعلٍ فاؤه أحدُ أحرف لنمور.

وباستقراء صيغة انفَعَلَ في المعجم الوسيط تبيّن أنها الأقلُّ شيوعاً كذلك، إذ جاء ترتيبُها الثامنَ، وكان عددها 507 أَفعالٍ، منها 26 ستةٌ وعشرون فعلاً خالفت ظاهرة لنمور، أي أن فاءها كانت أحد أحرف هذه الكلمة ومع ذلك فقد جاءت منها صيغةُ انفعل خلافاً لما قاله ابنُ الحاجب والرضي، منها امَّحَقَ وامَّحى وانراد وانَّمَسَ.

وعند استعراض ما جاء على صيغة انفعَل في الذخائر العربية المفتوحة، تبين أن ترتيبها الثامنُ كذلك من حيث عددُ الكلمات الواردة على تلك الصيغة دون تكرار، واتخذت الترتيبَ نفسَه عند أخذ التكرار بعين الاعتبار كذلك. وكانت نسبة ورودها في الذخائر مقارنة بباقي الصيغ ٪3، وأن عدد الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

غير تكرار التي جاءت على هذه الصيغة هو 48 فعلاً. وقد استُعرِضَت معانيها جميعاً فكان المعنى الأغلبُ الأعمُّ هو مطاوعةَ فَعَلَ. فهذه الصيغة هي الأقلُّ شيوعاً قديماً وحديثاً من حيثُ عددُ الكلمات الواردة عليها. ولعلَّ قلةَ شيوعها نجمت قديماً عن أن المبني للمجهول من فعل أغنى عنها في كثير من المواضع. كذلك فإن عدد الأحرف في المبني للمجهول أقلُّ من عدد أحرف انفعل ففُضِّلَ عليها تيسيراً. أما في اللغة المعاصرة فإن المبني للمجهول بدأ يتلاشى لميل المعاصرين إلى عدم كتابة الحركات. وقد استُخدِمَت صِيَغٌ بديلة للتعبير عن معناه. إذ قلّما يُقالُ قُطِعَ اللِّقاء وإنما تُستبدَلُ بتمَّ قطعُ اللقاء أو جرى قطعُ اللقاء... ولا شك أن ذلك أغنى في كثير من المواضع عن انقطع اللقاءُ، فاستُغني بها عن صيغة انفعل.

أما الاستبانة فقد جاءت فيها ستُ فقراتٍ على صيغةِ انفَعَل، جميعها من جذور حقيقية مستخدمة لقياس مدى التزام الناطقين بالعربية بظاهرة لنمور. وكانت نتائجها كما يأتي:

الفقرة	الموافقون لظاهرة لنمور	المخالفون لظاهرة لنمور
هزم	96.7	3.3
غفر	33.7	66.3
رمى	96.7	3.3
وزن	89.9	10.1
ملك	97.8	2.2
لحم	97.8	2.2
مجمل المؤيدين والمخالفين لظاهرة لنمور	85.5	14.5

جدول 6: النسب المئوية لمعاني انفَعَلَ في الاستبانة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

تَظهر في هذا الجدول فقراتُ الاستبانةِ في العمود الأول، وفي العمود الثاني نسبة الذين اختاروا الوزن الذي يتفق مع ظاهرة لنمور من مُجمَل مَن أجابوا على الفقرة الواحدة. أما في العمود الثالث فالنسبةُ المتَبقيَة ممن رأوا أنَّ الوزنَ الأنسَبَ هو الذي يُخالف ظاهرة لنمور. وفي السطر الأخير من هذا الجدول تظهر نسبةُ المشاركين الذين اختاروا الأوزان التي تتفق مع ظاهرة لنمور إلى الذين اختاروا الأوزان التي تختلف معها.

يتبين من هذا الجدول أن ٪5,5 85 التزموا بظاهرة لنمور. ولعل عدم التزام بعض المشاركين في الاستبانة بظاهرة لنمور يعود إلى تأثرهم باللهجات الدارجة. ولعل زيادة نسبة المخالفين لظاهر لنمور في غفر نجم عن استخدام انغفر في الدارجة وعدم استخدامها في الفصيحة فانقسم المشاركون بين متأثر بالدارجة ومتأثر بالفصيح.

وأمثلةُ انفَعَل في الدارجة اِنطَبَش، اِنفَهَم، اِنهَبَل، اِنكَسَر، اِنلَحَم، اِنسَمح. وشأنها في الدارجة شأنها في الفصيحة تُفيد مطاوعة فعَلَ.

افتَعل

وردت لافتَعَلَ لدى ابن الحاجب المعاني الآتية: المطاوعة غالباً، والاتخاذ، والتفاعُل (المشاركة)، والتصرُّف (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.108). وأضاف الرضيُّ أن لها معاني أخرى لا تُضبَط كارتجل الخُطبةَ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.110). ولدى التحرّي والتدقيق والمقارنة مع الصيَغ التي تعني المطاوعة يتبين أن هناك اختلافاً واضحاً بين وزن افتعل وتلك الأوزان. فمثلاً كسر سعيدٌ الكأس تُصبح في المطاوعة انكسر الكأس، وكأنه قيل كُسِرَ الكأسُ، فيُلاحَظُ على ذلك ملاحظتان أولاهما أن الفعل الذي يعني المطاوعة لم يعُد متعدياً وأن مفعولَه غدا فاعِلاً، وثانيتهما أنه يُمكن أن يُعبَّرَ عن ذلك الفعل الذي يعني المطاوعة ببناء الفعلِ الأول للمجهول فيُقالُ كُسِرَ الزجاجُ، فيُصبح المفعولُ نائبَ فاعلٍ. وبمقارنة ذلك بفتحَ طارِقٌ الـمَعرضَ، وافتَتَحَ طارقٌ المعرضَ، إن المفعول به بقيَ مفعولاً به، ولم يُصبح الفعلُ لازماً، وإنما زاد على فعَلَ ببذل الجُهد فَحَسب، بينما فتَحَ طارِقٌ المعرضَ وانفتَحَ المعرضُ تحوَّلَ المفعولُ مع انفتحَ إلى فاعِلٍ. ويُمكِنُ أن يُعبَّرَ تماماً عن انفتَحَ المعرضُ بـ فُتِحَ المعرضُ دون أدنى تغيير في المعنى. لذا فالمعنى لصيغة افتعل ليس دائماً كانفعل، إنما يظهر في افتعل دائماً بذل الجهد. أما المطاوعةُ فقد تحضُرُ وقد تغيبُ.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ويُمثَّلُ على ذلك بأمثلة أخرى، فانقطع الحبلُ تختلفُ كثيراً عن اقتطع سعيدٌ قطعةً من الحبل. وكذلك يُقالُ في اجتذب وانجذب، واكتشف وانكشف. ولا يخفى أن معنى كلٍ من الصيغتين يختلف اختلافاً كبيراً. ويؤكد هذا الفهمَ ما أشار إليه ابن الحاجب حين قال: «وللتصرُّف نحو اكتسب» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.108)، هذا القولَ الذي شرحه الرضيُّ حين قال: «(وللتصرف) أي: الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل؛ فمعنى كَسَبَ أصابَ، ومعنى اكتَسَبَ اجتهدَ في تحصيل الإصابة بأن زاوَلَ أسبابَها» (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.110). أما معنى الاتخاذ الذي مُثِّلَ له بأمثلةٍ منها اشتوى وامتطى، فبذلُ الجهد فيها لا يخفى. واتخاذ أيِّ شيءٍ يحتاجُ إلى جهد أكثرَ مما يحتاج أخذُهُ. وذكر ابن الحاجب المشاركةَ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.108) بين معاني افتَعل حين أشار إليها بالتفاعُلِ، ومن أمثلةِ ذلك اختصموا. وفي الاختصام بذلُ جهد جليّ، وكذلك يُقالُ في اجتوروا (تشاركوا في الجوار) واعتوروا (تناوبوا).

ويؤكد الاستقراء لمعاني افتَعَلَ في القرآن الكريم وفي المعجم الوسيط وفي ذخائر العربية المفتوحة وفي الاستبانةِ التي وُزِّعَت على ناطقين بالعربية لغةً أولى هذا المعنى كذلك.

فلدى استعراض كل الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي على وزن افتَعَلَ في القرآن الكريم تبيّن أنه الثالثُ ترتيباً، وأن عددالكلمات الواردة على افتعل هو 62 اثنان وستون فعلاً، لا يخلو فعلٌ بينها من بذل الجهد. أما المطاوعة فتحضُرُ أو تقِلُّ أو تغيبُ. ويُلاحَظُ أن ما وافق ظاهرة لنمور تزداد فيه المطاوعة، ومن ذلك اتّقى، وقيتُه فاتَّقى، ففي هذا الفعل مطاوعةٌ واضحة. وكذلك يُقالُ في التَفَّ وانتَصَرَ وانتَثَرَ. وتغيبُ المطاوعةُ أو تكاد في ما خالف ظاهرة لنمور، ومن ذلك اتَّخَذَ فهو ليس مطاوِعَ أخَذَ، وكذا يُقالُ في اجتَرَحَ واختارَ واستَمَعَ...الخ. ولـمّا وافق ظاهرةَ لنمور 12 اثنا عشر فعلاً فقط وخالفها 49 تسعةٌ وأربعون فعلاً، يتبين أن وزن افتَعَل لم يوضَع من أجل أسباب صوتية حتى لا تُدغم نون انفعل بفاء الفعل إذا كانت أحدَ أحرف لنمور، وإلا لما كانت نسبة ما خالف ظاهرة لنمور ٪79 من مجموع الأفعال الماضية المبنية للمعلوم التي وردت في القرآن الكريم من غير تكرار. فهذا الوزن أصيلٌ مختلفٌ في معناه عن انفعَل. وقد مرَّ أن بعض الأفعال التي فاؤها أحد أحرف لنمور جاء منها وزن انفعل. وذلك يؤكد أن كلاً من الوزنين مستقلٌ دلالياً ووظيفياً أصلاً.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وباستقراء صيغة افتَعَلَ في المعجم الوسيط تبيّن أنها الرابعةُ شيوعاً، وأن عدد الأفعال الواردة عليها 1388 فعلاً، منها 449 أربعمائة وتسعةٌ وأربعون مع ظاهرة لنمور، وهذا يُشكل ما نسبته ٪32 من الأفعال التي على وزن افتعل. مؤدى ذلك أن هذا الوزن أصيلٌ مختلفٌ كل الاختلاف عن انفعل وليس بديلاً له. فعدد الأفعال التي تخالف ظاهرة لنمور في المعجم الوسيط 939، أي ما نسبته ٪68 وهي الأكثرية بلا شك. فلا بُدَّ أن هذا الوزن قد وُضِعَ لمعنى مخالف لوزن انفعل. وجدير بالملاحظة النظر إلى اجتذب وانجذب، فإن لكل منهما معنى مختلفاً، وكذلك اكتشف وانكشف وافتتح وانفتح. فلا يُمكن أن يُقال إن الوزنين بمعنى واحد ولا إن وزن افتعل لظاهرة صوتية فحسب.

وعند استعراض ما جاء على صيغة افتعل في الذخائر العربية المفتوحة، تبين أن ترتيبها الرابعُ من حيث عددُ الكلمات الواردة على تلك الصيغة دون تكرار والخامسُ بأخذ التكرار بعين الاعتبار. وكانت نسبة ورودها في الذخائر مقارنة بباقي الصيغ ٪13، وعدد الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي جاءت على هذه الصيغة هو 182 فعلاً. وقد استُعرِضَت معانيها جميعاً فكان المعنى الأغلبُ الأعمُّ هو بذلُ الجهد. ولم يرِد من المعاني ما شذَّ عنه إلا أفعالاً قليلةً شاعت في سالف العصور واستقرَّت دلالتها مما ليس له ثلاثي مُستخدَم مثل اجتزأ، ومما جاء بمعنى الثلاثي وفيه المبالغة مثل اكتسب، ومما اشتُق من جامد واتخذ معنى اصطلاحياً مثل التَحى.

أما الاستبانة فقد جاءت فيها ثلاثُ فقراتٍ على صيغةِ افتَعَلَ، منها فعلان من جذور مصطنعة وفعل من جذر حقيقي مستخدم. وكانت نتائجها كما يأتي:

الفقرة	الجَهْد	الجَعل	الاتخاذ	المطاوعة	التدرج	التكثير
اعْتَمَسَ	24.1	11.5	49.4	9.2	5.7	0.0
افْتَهَمَ	37.9	8.0	20.7	13.8	19.5	0.0
امْتَحَرَتا	20.5	0.0	28.4	3.4	4.5	0.0

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الفقرة	الجَهْد	الجَعل	الاتخاذ	المطاوعة	التدرج	التكثير
مجمل المعاني للفقرات جميعاً	32.1	7.6	38.4	10.3	11.6	0.0

جدول 7: النسب المئوية لمعاني افتَعَلَ في الاستبانة

ومن ذلك يتبين أن الاتخاذ هو المعنى الأشيَع الذي اختاره المشاركون في الاستبانة، إذ استقر رأي أكثر من ٪38 منهم عليه. والاتخاذ لا بُدَّ فيه من بذل جهد كما سبق. لذا فإن الجمع بين عدد الذين اختاروا بذل الجهد والذين اختاروا الاتخاذ يكون ضرورياً، أي أن قُرابةَ ٪70 اختاروا معنى الجهد. وهذا يقطع الشك باليقين أن معنى افتعل الأصيل هو بذل الجهد خلافاً لانفعل الذي معناه الأصيل هو المطاوعة.

وورد في الدارجة على افتَعَل اِشتَد، اِرتخى، اِرتَمى، اِشتَهى، اِلتَوى، اِلتَمَس، ويغلب على هذا الوزن بذلُ الجهد.

استَفعَلَ

وردت لاستَفعَلَ لدى ابن الحاجب المعاني الآتية: السؤال غالباً صريحاً أو تقديراً، والتحوُّل، وبمعنى فَعَلَ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.110). وأضاف إليها الرضيُّ المبالغةَ والاعتقادَ والاتخاذَ ومعاني أُخَرَ غيرَ مضبوطة (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.111–112). فقد أحسَّ ابن الحاجب والرضي أن السؤال أي الطلب صريحاً أو تقديراً هو المعنى الأغلب لصيغة استفعل، وهو كذلك حقاً. أما أن يكون بمعنى الثلاثي، فلعلّ كلاً منهما دخل من لهجة مختلفة، فلما اجتمعت كلمتان بمعنى واحد، اختار الناطقون وزن استفعل للدلالة على المبالغة لأن لكل زيادة في المبنى زيادةً في المعنى. ويلاحظ أن معنى التحوُّل قد مُثِّل له بما اشتُق من جامد، مثل استحجر من الحجر واستنسر من النسر. ولعل ذلك هو ما أبعدها عن معنى الطلب، وهذا قليل.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أما الاتخاذ فهو طلبٌ غيرُ صريح، فمثال الاتخاذاستلأم معناه اتخذ لَأْمَةً وكأنه طلبها، فالاتخاذ طلبٌ غيرُ صريح. ومعنى الاعتقادُ غريبٌ لم يعُد مستخدماً في الأغلب، ولعله دخل من إحدى اللهجات ثم تخلى عنه الناطقون اطراداً مع المعنى الأصيل لاستفعل. فلو سُئل ناطق بالعربية عن معنى استكرمه، فلا يُستَبعَدُ أن يقول: طلبَ كرَمَهُ، لا اعتقده كريماً، ولا وجده كريماً.

ويؤكد الاستقراء لمعاني استَفعَلَ في القرآن الكريم وفي المعجم الوسيط وفي الذخائر العربية المفتوحة وفي الاستبانةِ هذا المعنى كذلك.

فلدى استعراض كل الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي على وزن استَفعَلَ في القرآن الكريم تبيّن أنها الرابعةُ شيوعاً، وأن عددها 40 أربعون فعلاً، منها 30 تعني الطلب، أي بنسبة ٪75 من مجموع ما جاء على وزن استفعل الماضية المبنية للمعلوم دون تكرار. ومنها ثلاثة أفعال تعني الوجود هي: استغنى واستيسر واستيأس، وفعلان يعنيان الاعتقاد هما: استضعف واستيقن، وفعل واحد يفيد المبالغة هو: استقرَّ بمعنى قَرَّ، وثلاثة أفعال لمعانٍ غيرِ مضبوطة لاستفعل هي: استحوَذ واستكانَ واستنكَفَ. وهذا يدُلُّ صراحةً على أن الطلب هو المعنى الأصيل لوزن استفعل في العربية القديمة.

وباستقراء صيغة استَفعَلَ في المعجم الوسيط تبيّن أنها السابعةُ شيوعاً، وأن عددها 803 ثمان مائة وثلاثة أفعال، جُلُّها يعني الطلب صريحاً أو تقديراً.

وعند استعراض ما جاء على صيغة استفعل في الذخائرالعربية المفتوحة التي تمثِّل واقعَ الاستخدام المعاصر، تبين أن ترتيبها السابعُ أيضاً من حيث عددُ الكلمات الواردة على تلك الصيغة دون تكرار وأنها السابعة بأخذ التكرار بعين الاعتبار كذلك. وكانت نسبة ورودها في الذخائر مقارنة بباقي الصيغ ٪7، وأن عدد الأفعال الماضية المبنية للمعلوم من غير تكرار التي جاءت على هذه الصيغة هو 107 أفعال. وقد استُعرِضَت معانيها جميعاً فكان المعنى الأغلبُ الأعمُّ هو الطلب.

أما الاستبانة فقد جاءت فيها فقرتان على صيغةِ استَفعَلَ، إحداهما من جذر مصطنع والثانية من جذر حقيقي مستخدم. فكانت نتائجها كما يأتي:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الفقرة	الجهد في الطلب	الصيرورة	الاعتقاد	الاستغراق	الحصول
اسْتَرْعَجَ	41.8	17.7	6.3	21.5	12.7
اسْتَكْتَبَ	53.2	5.1	3.8	21.5	16.5
مجمل المعاني للفقرات جميعاً	47.5	11.4	5.1	21.5	14.6

جدول 8: النسب المئوية لمعاني استَفعَلَ في الاستبانة

يتضح أن معنى الطلب هو الأغلب في استَفعَلَ. ولعلَّ اختلال النسبة قليلاً فيما يتعلق بالصيرورة ناتجٌ عن ظن المشاركين أن الكلمة المصطنعة مشتقةٌ من جامد، ودليل ذلك الاختلاف البين في نسبة الصيرورة بين استرعج المصطنعة واستكتب الحقيقية. كذلك اختلاف نسبة الطلب بينهما. ومع كل ذلك ظلت نسبة الطلب هي الأعلى. يتحصل من ذلك أن المعنى الأصيل لوزن استَفعَلَ هو الطلب.

وفي الدارجة اِستَفرَغ، اِستَعطى، اِستَقتل، اِستَرجَل، اِستَعجَل، اِستَعان، وهي جميعها تُفيد الطلب.

افعَلَّ وافعالَّ

وردت لافعَلَّ لدى الرضي معنيان هما اللون والعيبُ (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.112)، وكذا افعالَّ. والفرق بينهما هو أن في افعالَّ مبالغةٌ من افعلَّ. ولا حاجة لبحث هذين الوزنين لأن افعلَّ اختصت باللون والعيب في حين تلاشت افعالَّ في الاستخدام المعاصر، فلم يبقَ منه في المعجم الوسيط سوى 38 ثمانية وثلاثين فعلاً. ففي القرآن الكريم لم ترد إلا كلمتان على وزن افعَلَّ هما ابيضَّ واسوَدَّ وقد دلَّتا على اللون. أما افعالَّ فلم يرِد منها شيء. وهذا دليل على أن تلاشي وزن افعالَّ من الاستخدام بدأ منذ زمن نزول القرآن. وكذلك تلاشى في الوسيط.أما في الذخائر العربية المفتوحة فقد ورد على صيغة افعلَّ سبعةُ أفعالٍ ستةٌ منها تدلُّ على اللون

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وواحدٌ يدلّ على العيب هو اعوَجَّ. أما افعالَّ فلم يرد منها فعلٌ يُستخدم في العربية المعاصرة. ولم يُسأل عنهما في الاستبانة.

وقد ورد على افعَلَّ في الدارجة اِسوَدّ، واِبيَضّ، واِحمَرّ، واِصفَرّ، واِخضَرّ، واِزرَقّ. وهي جميعاً تفيد اللون ولم يُعثَر على ما يُفيد العيب. أما افعالَّ فقد ماتت في الدارجة.

افعَوعَلَ

وافعَوعَلَ لا تعني إلا المبالغة وقد تناقص استخدام هذا الوزن في الوقت الحاضر حتى لم يبقَ منه في المعجم الوسيط غيرُ 33 ثلاثة وثلاثين فعلاً. وما ورد منه في الذخائر العربية المفتوحة على قلّتِه كله يفيد المبالغة من الثلاثي. وقد مات وزنُ افعَوعَل في الدارجة.

تَفَعْلَلَ

تَفَعْلَلَ هي مُطاوع فَعْلَلَ مثل دَحرَجتُه فتَدَحرَجَ. وفي اللغة المعاصرة بَرمَجتُه فَتَبَرمَجَ وحَلْحَلتُهُ فَتَحَلْحَلَ. وهذه المطاوعة تُشبه مطاوعةَ تَفَعَّلَ لفَعَّلَ. وبالنظر إلى المقاطع الصوتية يتبين أن كلاً من فَعَّلَ وفَعلَلَ يتكوّن من مقطع قصير مغلق ثم مقطعين قصيرين مفتوحَين. أما تفعَّلَ وتفَعلَلَ فيتكون كلٌ منهما من مقطع قصير مفتوح ثم مقطع قصير مغلق ثم مقطعين قصيرين مفتوحين. ولعلّ للتماثُل في المقاطع أثراً على التماثُل في المعنى. ولم تُدرَس هذه الصيغة هنا لأن لها معنى واحداً ليس غير.

وقد ورد وزن تَفعلَل في الدارجة فجاءت: تبَصبَص، وتوشوَش، وتوسوَس، وتبَهدَل، وتشَرشَح، وتلفلَف، وكلُّها تُفيد مطاوعة فَعلَلَ.

وهناك أوزان أخرى عدَّها الرضيُّ،كلُّها لم تعُد مستخدمة هي: افعَوَّلَ وافعَنلى (الأستراباذي، 1982، ج.1. ص.112). ففي المعجم الوسيط لم يرد من كل منهما غير ثلاثة أفعال.

فَيْعَلَ وفَوْعَلَ

كانت بداية هذه الأوزان قليلةً خجولةً في الماضي، وكان يغلب أن تجيء من جمل فتختصرها مثل حَيْأَلَ وحَوْقَلَ أي قال حيَّ على الصلاة حَيَّ على الفلاح وقال لا حول ولا قوة إلا بالله. وقد وزنها القدماء على فَعْلَلَ معتبرين أن كلَّ حرف فيها أصليٌ

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

حتى لا يحذفوا ما يدل على شيءٍ في الجملة التي اختُصِرَت منها. وقد قاسوها على جَعْفَلَ أي جُعِلتُ فِداك ودَمْعَزَ أي قال: أدام الله عزَّكَ، مع أن الواو والياء حروفُ زيادة بَيْدَ أنهم لم يعتادوا زيادتها في هذا الموضع. أما حديثاً فقد اشتُقَّت هذه الأزوان من كلمة واحدة، فوجب النظر إلى الواو والياء على أنهما حرفا زيادة؛ إذ اشتُقَّت من حاسوب وقالبٍ التي أصلها حسب وقلب فكان لا بُدَّ أن توزن حَوْسَبَ وقَوْلَبَ على فَوْعَلَ. واشتُقَت شَيْطَنَ وبَيْطَرَ من شيطانٍ وبيطار التي أصلها شَطَنَ وبَطِرَ، فكان لا بُدَّ من وزنها على فَيْعَلَ اعترافاً بزيادة الياء في هذه الكلمات ومثيلاتها. ولربما يختفي هذا الوزنُ كما اختفى غيرُهُ إن لم يَشِعْ بين أبناء اللغة.

تَفَيْعَلَ وتَفَوْعَلَ ومَفعَلَ وتَمَفعَلَ

ويُقاس على ذلك تَفَيْعَلَ وتَفَوْعَل ومَفْعَلَ وتَمَفْعَلَ. بَيد أن الوزنين مَفْعَلَ وتَمَفْعَلَ لم يكونا في الماضي. ومن أمثلتهما مَنْكَرَت وتَمَنْكَرَت وتَمَكيَجَت ومَنْتَجَت.

خاتمة

إن لكل مزيد معنى وظيفياً أصيلاً بسيطاً كان أو معقداً، لكنه يتفرَّد به دون غَيْرِه، لأن اللغة اقتصادية تميل إلى التيسير وتضيق ذرعاً بالترادف؛ فيتعذر أن يكون للوزن الواحد أكثرُ من معنى أو أن يشترك أكثرُ من وزنٍ في معنى. فالمعاني المتعددة للوزن الواحد تُرهق ناطقَ اللغة ومتلقيها. ولقد لاحظ علماء العربية القدماء بعضاً من ذلك، فكان أحدهم يقول: «الأغلب في وزن كذا أن يكون لكذا» (الأستراباذي، 1982)، ثم ينتقل إلى بقية المعاني، لكنهم لم يؤكدوا أن لكل وزن معنى واحداً أصيلاً متأثرين بما كان لديهم من لهجات لم يحذفها التطور التاريخي بعد. واهتموا بالنادر. وتأثروا بالنحو؛ فكان أهم سبب لدراستهم تثبيتُ للحركة الإعرابية؛ ولا يخفى أن الحركة الإعرابية، بما لها من وظائف مختلفة، تُغيِّر المعنى كثيراً. كما اختلط لديهم معنى الوزن بمعنى الجذر. كما جعلوا المعنى الواحد معاني، فالجعل والصيرورة والتسبيب وإن كانت كلها جعلاً اعتدوها معاني مختلفة.

ولما توحَّدت اللهجات العربية فأُخذ من كلٍ منها ما هو أفضل في نظرهم ليصبح ذلك الخليط لغة رسمية عالية، ظل فيها ما يعسُرُ (Owens, 2006). وظلت اللغة تتطور متخلصةً مما هو عسير تدريجياً (العلايلي، 1938). وبنظرة إلى كلام المثقفين

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المعاصرين من أبناء العربية يُلاحظ أن لغتهم هي الفصيحة عينها مع تسكين الأواخر تيسيراً، ومع اختفاء بعض الصِّيَغ الصّرفية وظهور غيرها، ومع خروج بعض المفردات من الاستخدام ودخول غيرها، علماً بأن هذا الحراكَ بدأ من قديم (ياغي وغضية، 2014). فلوحظ التَّفَلُّتُ من الحركة الإعرابية كما هي الحال في الاسم بعدَ «ولا سيما»، وكذلك في قطع التابع عن متبوعه مثل: «الحمدُ لله الحميدُ». كما لوحظ ذلك في «ما» الحجازية والتميمية: «ما هذا بشرٌ وما هذا بشراً»، وفي مواطن أخرى كثيرة. لوحظ كلُ ذلك في عصر الاحتجاج كذلك، فتأوّل لها النحاة تأولاتٍ، لكنَّ الواضح أن الحافزَ هو التفلُّتُ من الحركة الإعرابية. لم تكن معاني الأوزان الصرفية بمنأى عن هذا التطور، فلعلها اتخذت تدريجياً معنى واحداً لكل وزن متفلتةً مما دخل من اللهجات فشوَّشَ المعنى الأصيل.

ظل المنهج الصرفي راسخاً ثابتاً منذ بداية الدراسات اللغوية عند العرب حتى عصرنا الحاضر (العلواني، 2003). وظل المرء يلاحظ المعاني عينها لكل وزن والأمثلة عينها على الرغم من التطور اللغوي الذي أخرج بعضها من الاستخدام. بدأ القدماء منهجهم في إطار وصفي لما عايشوا، فأصابوا الهدف الذي من أجله وضعوا دراساتهم، لكن المحدثين لم يراعوا التطور اللغوي (ضيف، 1986)، فمشَوا على الطريق نفسه دون تبصُّر بالتطور. ولو أنهم وصفوا لغة زمنهم كما فعل القدماء لأنجزوا إنجازات تستحق التقدير.

بدأت دراسة النحو والصرف لما زاد اختلاط العرب بغيرهم فزاد اللحن. لذا وضع القدماء نهايةً لعصر الاحتجاج خوفاً من أن تضيع اللغة وتفقد هويتها بتأثير استخدام غير العرب لها. فغدت الدراسات اللغوية معيارية بعد أن بدأت وصفية، وهدفت إلى الحد من التطور اللغوي مع أن التطورَ تيارٌ غلابٌ.

واختلط الدرس الصرفي بالنحوي مع أن الصرف يختص ببنية الكلمة والنحو بالجملة. وقد حاول هذا البحث اقتراحَ منهج للتخلُّص من سطوة الصرف على النحو وتبسيط هذا العلم العويص ليغدو في متناول المتعلم.

وخلص البحثُ إلى أن وزن أفعَل يُفيد الجَعلَ، وفعَّلَ التكثير، وفاعل المبادأة، وتفاعَل المشاركة، وتفعَّل مطاوعة فعَّل، وانفَعَل مطاوعة فَعَل، وافتَعَل بذل الجهد، واستفعل الطلب، وافعلَّ الاتصافَ باللون أو العيب، وافعالَّ المبالغة في ذلك، وافعَوعَل مبالغةَ فَعَل، وتَفَعلَلَ مطاوعةَ فَعلَلَ.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ودعا البحثُ الدرسَ العربي المعاصر لأن يُقِرَّ بالتطور اللغوي وبالنزعة إلى التيسير وبالمنهج الوصفي. ودعا إلى الاهتمام بالتفاعل بين الدارجة والفصيحة، وبالحس اللغوي لدى أبناء العربية وإنْ غلبت الدارجة على تعاملهم اليومي. ويؤكد البحث حجية النصوص التلقائية المعاصرة وفضلها على الأمثلة المصطنعة، واعتماد الشيوع دليلاً على الأنسقة المستقرة في الأذهان.

REFERENCES

-Barlow, M. (2011). Corpus linguistics and theoretical linguistics. International Journal of Corpus Linguistics, 16(1), 3-44.

-Jeffers, Robert J. & Ilse Lehiste. (1979). Principles and methods for historical linguistics. Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

-Lyons, J. (1968). Introduction to theoretical linguistics. Cambridge: Cambridge University Press.

-Lyons, J. (1981). Language, meaning and context. London: Fontana.

-Owens, Jonathan. (2006). A Linguistic History of Arabic. Oxford University Press.

-Plag, I. B. (2009). Introduction to English linguistics. Berlin: De Gruyter Mouton.

-Ross, M. D. (1997). Social networks and kinds of speech community events. In R. M. Spriggs, Archaeology and language: Theoretical and methodological orientations (pp. 209–216). London: Routledge.

-Saad, M. K. (2013, October 13). OSAC: Open Source Arabic Corpora. Retrieved from Motaz Site: https://sites.google.com/site/motazsite/arabic/osac

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

-Saussure, F. d. (1959). Course in general linguistics. New York: Philosophical Library.

-Sujoldzic, A. (2005). Martinet, André. In P. Strazny, Encyclopedia of linguistics (pp. 656-658). New York: Fitzroy Dearborn.

-Wittgenstein, L. (1953). Philosophical investigations. Oxford: Blackwell.

المراجع

-**ابن جني، أبوالفتح عثمان. (1952)**. الخصائص،تحقيق محمد علي النجار. القاهرة: دارالكتب المصرية.

-**ابن جني، أبوالفتح عثمان. (1994)**. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

-**الأستراباذي،رضي الدين محمد بن الحسن. (1982)**. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية.

-**الخويسكي، زين. (1985)**. الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأفعال. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

-**الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. (1973)**. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.

-**السجستاني، أبو حاتم. (1996)**. فعلتُ وأفعلتُ، تحقيق وشرح خليل إبراهيم العطية. بيروت: دار صادر.

-**سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1982)**. الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

-**السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. (2008)**. تُحفة الأديب في نُحاة مُغني اللبيب، تحقيق حسن الملخ وسهى نعجة. عمان: جدارا للكتاب العلمي وعالم الكتب الحديث.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

-**السيوطي،جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. (بلا تاريخ)**. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي. القاهرة: مكتبة دار التراث.

-**شاهين، عبدالصبور. (1985)**. في التطور اللغوي، ط.2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

-**الشمسان، إبراهيم سليمان رشيد. (1987)**. أبنية الفعل: دلالاتها وعلاقاتها. جدة: مطبعة المدني.

-**ضيف، شوقي. (1986)**. تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ط. 2. القاهرة: دار المعارف.

-**العسقلاني،أحمد بن علي بن حجر. (1986)**. فتح الباري: شرح صحيح البخاري،كتاب المظالم. القاهرة: دار الريان للتراث.

-**العلايلي، عبدالله. (1938)**. مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد. القاهرة: المطبعة العصرية.

-**العلواني، نسرين عبدالله شنوف. (2003)**. البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة. رسالة دكتوراة، جامعة بغداد.

-**القرآن الكريم. (1983)**. دمشق: دار ابن كثير.

-**القرطبي، ابن مضاء. (1982)**. كتاب الردّ على النحاة. تحقيق: شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف.

-**ياغي، حسين، ومحمد غضية. (2014)**. الثقافة من منظور دلالي تاريخي. المجلة الثقافية، العدد 85. عمان: الجامعة الأردنية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ملحق 1

الاستبانة

(بحالها التي قرأها المشاركون في الدراسة عدا ما يأتي: (1) الوزن الذي يظهر بشكل مائل هنا؛ (2) والمعلومات التي بين أقواس؛ أُثبِتَتْ هاتان المعلومتان لفائدة قارئ هذا البحث حتى يعرف الوزن والمعنى الذي يهدف إليه كُلُ خَيار. أما ما تعامل معه المشاركون فهو العبارات المحفزة وهي المكتوبة بخط غامق ومعانيها المطبوعة بخط عادي والمدرجة تحتها في قائمة.)

معاني أوزان الفعل العربي

تُشكِلُ على المُترجم أحياناً بعضُ المفاهيم. فيَحتارُ في صياغة مُرادفٍ لفعلٍ أجنبي. لهذا، فقد رأى باحثون في الجامعة الأردنية في عمان أن يخرجوا عن طَوعِ مجامع اللغة العربية ومناهج الصرف العربي، فيدرسوا ما استقر في لاوعي أبناء اللغة العربية من معانٍ لأوزان الأفعال، اتفقت مع ما يراه علماء الصرف أو اختلفت معهم.

فإنْ كانت العربيةُ لغتَكم الأولى التي تعلمتموها في الطفولة، فإننا مدينون لكم بالشكر إن تكرمتم بسبر اللاوعي لديكم لاختيار المعاني التي تطمئن لها نفوسُكم فيما يأتي.

أَفْعَلَ

أَلْسَجَ سميرٌ سُعادَ.

جَعَلَها تَلْسِجُ.	(جَعْل)
عَرَّضَها لِلَّسْجِ.	(تعريض)
أَدْخَلَها في اللَسْجِ.	(إدخال)
أَزالَ عنها اللَسْجَ.	(إزالة)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أَبَعْتُهُ.

جَعَلْتُهُ يُباعُ. (جَعْل)

عَرَّضْتُهُ لِلبَيع. (تعريض)

صارَ مَبيعاً. (صيرورة)

أَزَلْتُ بَيْعَهُ. (إزالة)

بِعْتُهُ. (بمعنى فَعَلَ)

أَخْصَبَ الحقلُ.

جَعَلَهُ اللهُ خَصْبَاً. (جَعْل)

صارَ خَصْبَاً. (صيرورة)

زالَتْ خُصوبَتُهُ. (إزالة)

خَصُبَ. (بمعنى فَعَلَ)

فَعَّلَ

رَسَّكَتْ عَلياءُ عَلِيّاً.

جَعَلَتْهُ يَرْسُكُ كَثيراً. (تكثير وجعل)

جَعَلَتْهُ يَرْسُكُ. (جَعل)

صارَ عَلِيٌّ راسِكاً. (صيرورة)

أَزالَتْ عَلياءُ رَسْكَهُ. (إزالة)

جَلَّدْتُ الهاتِفَ.

أَزَلْتُ جِلْدَهُ. (إزالة)

جَعَلْتُ لَهُ جِلْداً. (جَعْل)

كَثَّرْتُ لَهُ الجِلْدَ. (تكثير)

صارَ لَهُ جِلْدٌ. (صيرورة)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

حافَصْتُ جَميلاً.

بَدَأتُ مُحافَصَةَ جَميلٍ، فَحافَصَني. (مُبادَأَةُ الفاعِلِ)
حافَصَني، فَحافَصْتُهُ. (مُبادَأَةُ المَفْعولِ)
تَشارَكْنا في المُحافَصَةِ. (مُشارَكَة)
جَعَلَتْهُ يُحافِصُ. (جَعل)
جَعَلَتْهُ يُحافِصُ كَثيراً. (تكثير)

كامَسْتُ سَعيداً.

اسْتَمْرَرْتُ في مُكامَسَتِهِ. (مُتابَعَة ومُشارَكَة ومُبادَأَة)
كامَسْتُهُ لِلَحْظَةٍ. (مُشارَكَة ومُبادَأَة دون مُتابَعَة)
جَعَلْتُهُ يَكْمِسُ. (جَعْل)

مارَزَتْ لَيْلى قَيْساً.

مارَزَتْهُ كَثيراً. (تَكْثير ومُبادَأَة ومُشارَكَة)
استَمَرَّتْ في مُمارَزَتِه. (مُتابَعَة ومُبادَأَة ومُشارَكَة)
مارَزَتْهُ قَليلاً. (مُبادَأَة ومُشارَكَة دون تَكْثير)
مارَزَتْهُ، فَمارَزَها. (مُبادَأَة ومُشارَكَة)

حامَسَ سَعيدٌ.

بَدَأَ المُحامَسَةَ واسْتَمَرَّ بِها. (مُبادَأَة ومُتابَعَة)
بَدَأَ المُحامَسَةَ. (مُبادَأَة)
قامَ بالمُحامَسَةِ. (بِمَعنى فَعَلَ)
شارَكَ في المُحامَسَةِ. (مُشارَكَة)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

تَفاعَلَ

تَراكَشوا.

تَشارَكُوا في المُراكَشَةِ. (مُشارَكَة)

تَظاهَرُوا بالمُراكَشَةِ. (تَظاهُر ومُشارَكَة)

تَراكَشُوا قَلِيلاً قَلِيلاً. (تَدَرُّج ومُشارَكَة)

رُوكِشُوا، فَتَراكَشُوا. (مُطاوَعَة ومُشارَكَة)

أَكْثَرُوا المُراكَشَةَ. (تَكثِير ومُشارَكَة)

تَماجَرَ سَعْدٌ وسَعِيدٌ.

تَشارَكا في المُماجَرةَ. (مُشارَكَة)

بَدَأَ سَعْدٌ المُماجَرةَ، فَماجَرَهُ سَعِيدٌ. (مُبادَأَةُ الفاعِلِ)

بَدَأَ سَعِيدٌ المُماجَرةَ، فَماجَرَهُ سَعْدٌ. (مُبادَأَةُ المَفْعُولِ)

تَظاهَرا بالمُماجَرةِ. (تَظاهُر ومُشارَكَة)

تَماجَرا قَلِيلاً قَلِيلاً. (تَدَرُّج ومُشارَكَة)

مُوجِرَ أَحَدُهُما، فَماجَرَ. (مُطاوَعَة ومُشارَكَة)

أَكْثَرا المُماجَرةَ. (تَكثِير ومُشارَكَة)

تَلاكَسَتا.

تبادَلَتا المُلاكَسَةَ. (مُبادَلَة)

تَظاهَرَتا بالمُلاكَسَةِ. (تَظاهُر ومُشارَكَة)

تَلاكَسَتا قَلِيلاً قَلِيلاً. (تَدَرُّج ومُشارَكَة)

أَكْثَرتا المُلاكَسَةَ. (تَكثِير ومُشارَكَة)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها وِرقياً
أو تداولها تجاريا

تَفَعَّلَ

تَدَبَّصَ.

دَبَّصْتُه، فَتَدَبَّصَ. (مطاوعة وتكثير وصيرورة وجعل)

كَثُرَ دَبَصُه. (تكثير)

صارَ دَبِصاً. (صيرورة)

أَزالَ الدَّبَصَ. (إزالة)

تَدَبَّصَ قليلاً قليلاً. (تَدَرُّج)

تَقَدَّمَ.

جَعَلَهُ أَحدٌ ما مُتَقَدِّمَاً. (جعل ومطاوعة)

جَعَلْتُ لَهُ جِلْداً. (جَعْل)

كَثُرَ تَقَدُّمُهُ. (تكثير)

صارَ مُتَقَدِّمَاً. (صيرورة)

تَقَدَّمَ قليلاً قليلاً. (تَدَرُّج)

تَجَنَّبَ التَّقَدُّمَ. (تجنُّب)

اِنْفَعَلَ

الكلمةُ الصَّحيحَةُ هي:

اِنْهَزَمَ. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ ليستْ فاؤه لنمور)

اِهْتَزَمَ. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ ليستْ فاؤه لنمور)

الكلمةُ الصَّحيحَةُ هي:

اِغْتَفَرَ. (مطاوعة مِن غيرِ ظاهِرٍ)

اِنْغَفَرَ. (مطاوعة مِن غيرِ ظاهِرٍ)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

الكلمةُ الصَّحيحَةُ هي:

اِرْتَمى. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ فاؤه راء)

اِنْرَمى. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ فاؤه راء)

الكلمةُ الصَّحيحَةُ هي:

اِتَّزَنَ. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ فاؤه واو)

اِنْوَزَنَ. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ فاؤه واو)

الكلمةُ الصَّحيحَةُ هي:

اِمْتَلَكَ. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ فاؤه ميم)

اِنْمَلَكَ. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ فاؤه ميم)

الكلمةُ الصَّحيحَةُ هي:

اِلْتَحَمَ. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ فاؤه لام)

اِنْلَحَمَ. (مطاوعة مِن ظاهِرٍ فاؤه لام)

اِفْتَعَلَ

اِعْتَمَسَ.

زادَ جَهْدُهُ في العَمَسِ. (مُبالَغَة في الجَهْدِ)

جَعَلْتُهُ عَمِساً. (جعْل)

اِتَّخَذَ العَمَسَ لِنَفْسِهِ. (اتخاذ)

عَمَسْتُهُ، فاعْتَمَسَ. (مطاوعة)

عَمَسَ قليلاً قليلاً. (تَدَرُّج)

اِفْتَهَمَ.

زادَ جَهْدُهُ في الفَهْمِ. (مُبالَغَة في الجَهْدِ)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

جَعَلْتُهُ فاهِماً. (جعْل)

اِتَّخَذَ الفَهْمَ لِنَفْسِهِ. (اتخاذ)

فَهِمْتُهُ، فافْتَهَمَ. (مطاوعة)

فَهِمَ قليلاً قليلاً. (تَدَرُّج)

اِمْتَحَرَتا.

زادَ جَهْدُهُما في المَحْرِ. (مُبالَغَة في الجَهْدِ)

اِشْتَرَكَتا في المَحْرِ. (مشاركة)

اِتَّخَذَتا المَحْرَ لِنَفْسَيْهِما. (اتخاذ)

فَهِمْتُهُ، فافْتَهَمَ. (مطاوعة)

مَحِرا قليلاً قليلاً. (تَدَرُّج)

مَحَرْتُهُما، فامْتَحَرَتا. (مطاوعة)

اِسْتَفْعَلَ

اِسْتَرْعَجَ.

جَهِدَ في طَلَبِ الرَّعْجِ. (طلب واجتهاد)

صارَ رَعِجاً. (صيرورة)

اِعْتَقَدَ أَنَّهُ رَعِجٌ. (اعتقاد)

مارَسَ الرَّعْجَ. (مزاولة)

حَصَلَ على الرَّعْجِ. (حصول)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

مراجعة كتاب: المصطلحات المفاتيح في اكتساب اللغة الثانية

Acquisition Language Second in Terms Key

تأليف: بيل فان- باتن و أليساندرو ج. بيناتي

ترجمة: د. عقيل بن حامد الشمري و د. منصور مبارك ميغري

أ. د. صالح بن ناصر الشويرخ (*)

طبع هذا الكتاب عام 2010م، وهو يتألف من 184 صفحة وأربعة أقسام: مقدمة، وقضايا في اكتساب اللغة الثانية، ومصطلحات مفاتيح في اكتساب اللغة الثانية، والقراءات المفاتيح. ويعتبر الجزء الثاني والثالث مرتبطين بعضهما ببعض على نحو مباشر. وهو من تأليف Alessandro Benati و Bill Van Patten. وقام الدكتور عقيل بن حامد الشمري والدكتور منصور مبارك ميغري من جامعة الملك سعود بترجمة هذا الكتاب إلى العربية، علما بأن النسخة العربية طبعت عام 2017م وتتألف من 316 صفحة.

أولا- المقدمة:

تحتوي المقدمة على تعريف موجز لاكتساب اللغة الثانية، قام فيها المؤلفان باستعراض تاريخي لتطور اكتساب اللغة الثانية باعتباره حقلا بحثيا جديدا من حقول اللسانيات التطبيقية، متتبعين جذور هذا الحقل، حيث تعود بدايات هذا العلم إلى عالمين، هما من وضعا الأرضية التي شكلت بحوث اكتساب اللغة الثانية. الأول العالم البريطاني Corder الذي نشر عام 1967م مقالا بعنوان «أهمية أخطاء

---

*- أستاذ اللغويات التطبيقية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المتعلمين»، فرّق فيه بين الدخل اللغوي input والمحصول اللغوي (المستدخل اللغوي) intake، مؤكدا أن لدى متعلم اللغة الثانية جهازا داخليا يقوم بتوجيه وتقييد اكتسابه للخصائص الشكلية للغة. أما الثاني فهو العالم الأمريكي Selinker الذي نشر عام 1972م مقالا بعنوان اللغة المرحلية (اللغة البينية) interlanguage، أكد فيه أن متعلم اللغة الثانية يملك نظاما لغويا داخليا يستحق الدراسة، وهو نظام لغوي يجب أن يدرس وفقا لشروطه وأنظمته الخاصة، وليس باعتباره نسخة منحرفة عن اللغة الثانية، وقد أطلق على هذا النظام اللغوي مصطلح اللغة المرحلية.

قام المؤلفان بعد ذلك باستعراض تطور حقل اكتساب اللغة الثانية في أربعة عقود، حيث غلب على السبعينيات الميلادية الدراسات الوصفية التي كانت تسعى إلى تفنيد النظرية السلوكية وتطبيق أفكار Corder و Selinker الأساسية، كما شهدت هذه المرحلة ظهور دراسات تسلسل الاكتساب، إلى جانب شيوع دراسات تحليل الأخطاء، والذي نتج عنه تقليل الباحثين من شأن تأثير اللغة الأولى في اكتساب اللغة الثانية، علما بأن البحوث في هذه الفترة كانت مقتصرة على تعلم اللغة الإنجليزية لغة ثانية، خاصة في البيئات الطبيعية. وقد تميزت فترة الثمانينيات الميلادية بانتشار أفكار Krashen حول الدخل اللغوي، وشهدت هذه الفترة أيضا ظهور بعض النظريات المستمدة من حقول أخرى، وخاصة منها النظريات الإدراكية (العرفانية). أما التسعينيات الميلادية، فقد شهدت تشكل نظريات متعددة تتنافس فيما بينها في تفسير اكتساب اللغة الثانية، مثل فرضية الخرج اللغوي، وفرضية التفاعل، وفرضية الملاحظة، والنظرية اللسانية، والنظرية الثقافية/الاجتماعية. وقد استمر تنافس المدرستين اللسانية والإدراكية (العرفانية) إلى ما بعد بداية الألفية الجديدة. وبهذه الطريقة في استعراض تاريخ حقل اكتساب اللغة الثانية، استطاع المؤلفان تزويد القارئ بفكرة عن تطور هذا الحقل خطوة خطوة حتى أصبح حقلا بحثيا مستقلا. وختم المؤلفان المقدمة بالحديث عن الاكتساب المدرَّس لاكتساب اللغة الثانية Instructed Second Language Acquisition، وهو مجال حديث يربط اكتساب اللغة الثانية بالتعلم اللغوي، حيث تركز الدراسات في هذا المجال على تأثير العوامل الخارجية في اكتساب اللغة الثانية، علما بأنه سيكون لهذا الحقل مضامين مهمة في تعليم اللغة الثانية في الفصول الدراسية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

ثانيا- قضايا مفاتيح في اكتساب اللغة الثانية

اشتمل هذا القسم على 9 قضايا أساسية تمثل الموضوعات الأساسية في حقل اكتساب اللغة الثانية، وقد عمد المؤلفان في مناقشة هذه القضايا إلى الالتزام بثلاث خطوات: أولا شرح القضية، ثم تفصيل القول في المواقف النظرية المختلفة المتعلقة بالقضية، وأخيرا تقييم نتائج البحوث التي أجريت حول القضية. كما عمد المؤلفان في هذا القسم، وتبعهما في ذلك المترجمان، إلى إبراز بعض المصطلحات باللون الغامق للفت انتباه القارئ لهذه المصطلحات حتى يتمكن من متابعتها في القسم الثالث، بحيث يستطيع ربط ما جاء في القسم الثاني بما ورد في القسم الثالث. إضافة إلى ذلك، تتسم طريقة المؤلفين في مناقشة هذه القضايا التسع بالوضوح وضرب الأمثلة اللغوية البسيطة.

القضية الأولى، الحالة المبدئية (أو وضع البداية) initial state في اكتساب اللغة الثانية، حيث تطرق المؤلفان إلى ثلاثة مواقف تجاه هذه القضية: أولها يؤمن بأن المتعلم ينقل جميع خصائص لغته الأولى؛ والثاني يؤمن بأن المتعلم ينقل بعض خصائص لغته الأولى؛ وأما الثالث فيؤمن بعدم وجود أي نقل من اللغة الأولى، علما بأن المؤلفين يميلان إلى الموقف الأول، الذي تدعمه النظرية اللسانية.

وتتعلق القضية الثانية بالمحصلة النهائية ultimate attainment، أي ما مدى قدرة متعلم اللغة الثانية على الوصول إلى كفاية لغوية تتطابق أو تشبه الكفاية اللغوية لدى الناطق الأصلي، علما بأن الباحثين في هذا المجال يتبنون واحدا من المواقف التالية: الأول أن متعلم اللغة الثانية لا يستطيع الوصول إلى كفاية لغوية تتطابق مع كفاية الناطق الأصلي اللغوية؛ والثاني أنه يستطيع؛ والثالث يستطيع جزئيا native-like. ويرى المؤلفان أن قدرة متعلم اللغة الثانية على مشابهة الناطق الأصلي ممكنة، لكن احتمالية تحققها ليست كبيرة لأسباب لا علاقة لها بالتمثيل الذهني والتركيبي عند متعلم اللغة الثانية، وإنما لأسباب تتعلق بظروف إنتاج اللغة وسمات الخطاب.

أما القضية الثالثة فتخص الفترة الحرجة critical period، وهي من القضايا الجدلية في أدبيات اكتساب اللغة الثانية، وقد استعرض المؤلفان ثلاثة مواقف بهذا الخصوص: الموقف الأول يؤمن بوجود فترة حرجة، والموقف الثاني لا يؤمن بوجود

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

فترة حرجة، والموقف الثالث يؤمن بوجود فترة حرجة في بعض الجوانب اللغوية لا جميعها. ولم يتخذ المؤلفان هنا موقفا محددا من قضية الفترة الحرجة، لكنهما أقرب إلى القبول بمفهوم الفترات الحرجة المتفاوتة.

وأما القضية الرابعة، فتتصل بطريقة النمو في اكتساب اللغة الثانية، حيث يؤكد المؤلفان أن اكتساب اللغة الثانية يسير وفق مراحل متسلسلة، مستشهدين على ذلك بالدراسات التي أجريت على تعلم صيغ الاستفهام والنفي وترتيب الكلمات داخل الجمل، والتي أثبتت جميعها أن التعلم يسير وفق مراحل متسلسلة. ويؤكد المؤلفان هنا أن ظاهرة تسلسل الاكتساب مسلم بها، لكن لا يوجد لها تفسير مقبول.

وتخص القضية الخامسة وظيفتيْ التعلم الضمني implicit learning والتعلم الصريح explicit learning في اكتساب اللغة الثانية، وهي من الموضوعات التي لقيت اهتماما كبيرا من المتخصصين في اكتساب اللغة الثانية. وقد فرّق المؤلفان بين ثلاثة مواقف في هذه القضية: يؤمن أصحاب الموقف الأول بأن اكتساب اللغة الثانية ضمني غالبا؛ ويؤمن أصحاب الموقف الثاني بأن اكتساب اللغة الثانية صريح غالبا؛ أما أصحاب الموقف الثالث فيؤمنون بأن اكتساب اللغة الثانية مزيج من الاثنين. ويميل المؤلفان إلى الموقف الثالث، إذ يؤكدان أن اكتساب اللغة الثانية يقتضي تعلما ضمنيا، لكن هذا لا يعني أن متعلم اللغة الثانية لا يحاول توظيف آليات التعلم الصريح بطريقة ما.

أما القضية السادسة، فتتصل بوظيفتيْ الدخل والخرج اللغويين في اكتساب اللغة الثانية، وهي كذلك من الموضوعات الساخنة في أدبيات اكتساب اللغة الثانية. وقد ناقش المؤلفان هذه القضية وفقا لعدد من النظريات مثل نظرية النحو الكلي، وفرضية التفاعل، والنظرية الربطية. ويؤكد المؤلفان أن معظم الباحثين يقرون بأهمية الدخل اللغوي وأنه محوريّ في مرحلة الاكتساب، لكن الموقف مختلف قليلا فيما يتعلق بالخرج اللغوي، فمع أن بعض البحوث تثبت أن الخرج اللغوي ومعه التفاعل اللغوي قد يسهمان في تحسين الاكتساب اللغوي، فإن هذه البحوث لم تثبت أنهما (أي الخرج اللغوي والتفاعل) يسهمان في نمو السمات الشكلية في اللغة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وتتصل القضية السابعة بأثر الفروق الفردية في اكتساب اللغة الثانية، وهي أيضا من الموضوعات الواسعة الانتشار في أدبيات اكتساب اللغة الثانية. وقد ناقش الباحثان في هذه القضية عددا من الموضوعات مثل القابلية اللغوية (الاستعداد)، والدافعية، وأساليب التعلم واستراتيجيات التعلم. ويشكك المؤلفان هنا بمدى ارتباط البحث في الفروق الفردية بمجال اكتساب اللغة الثانية، الذي يركز على النمو المرحلي وتسلسل الاكتساب وأدوار النحو الكلي وآليات المعالجة اللغوية. فهما يتساءلان عن علاقة الفروق الفردية بالمحصلة النهائية ومخرجات اكتساب اللغة الثانية على المدى الطويل بعيدا عن الفصول الدراسية.

وتتعلق القضية الثامنة بأثر التدريس في اكتساب اللغة الثانية، وهي من الموضوعات التي يتقاطع فيها اكتساب اللغة الثانية مع تعليم اللغة الثانية، ونتائجه مفيدة لمعلمي اللغة. وقد تطرق المؤلفان إلى عدد من المواقف تجاه وظيفة التدريس وأثره في اكتساب اللغة الثانية، سواء أكانت تلك المواقف التي تنظر للتدريس على أنه ضروري ومفيد للتعلم اللغوي، أم تلك التي لا ترى أي فائدة من التدريس. ويرى المؤلفان أن التدريس رغم فائدته لمتعلمي اللغة الثانية، فهو لا يمكن أن يغيّر مسار الاكتساب، وبالتالي فهو ليس ضروريا. ويشدد المؤلفان كذلك على أن السؤال الذي كان يطرح سابقا حول وظيفة التدريس وهو: هل يصنع التدريس فرقا؟ قد تحول فأصبح: هل يصنع التصرف في الدخل اللغوي فرقا؟

وأما القضية التاسعة والأخيرة فتخص القيود اللغوية وتلك المتصلة بالمعالجة التي يخضع لها اكتساب اللغة الثانية، وقد تطرق المؤلفان إلى قيود أخرى مثل النفاذ إلى الدخل اللغوي، والنفاذ إلى التفاعل اللغوي، والنقل من اللغة الأولى. ويشدد المؤلفان هنا على أن اكتساب اللغة الثانية عملية معقدة، تتفاعل فيها عوامل لسانية وسياقية ولسانية/ نفسية متعددة، فتؤدي إلى تشكل مسار الاكتساب وتقييده.

ثالثا- مصطلحات مفاتيح في اكتساب اللغة الثانية

ويمثل هذا القسم جوهر الكتاب، حيث اشتمل على مسرد مفصل بأهم مصطلحات اكتساب اللغة الثانية. وقد تم ترتيب المصطلحات ألفبائيا، مع ذكر أهم العلماء والباحثين المتخصصين في كل قضية يمثلها المصطلح، ولعل هذه الخاصية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تساعد من يرغب من القراء في إجراء مزيد من البحث حول أي قضية من القضايا المعروضة في الكتاب. وقد بلغ عدد المصطلحات الواردة في هذا القسم 132 مصطلحا أساسيا من مصطلحات حقل اكتساب اللغة الثانية، وقد قام المؤلفان بتقديم شروح موسوعية لهذه المصطلحات. والمصطلحات الواردة في هذا القسم على نوعين: مصطلحات تشير إلى مفاهيم نظرية مثل النحو الكلي والتمثيل العقلي؛ ومصطلحات تشير إلى مفاهيم ذات طبيعة عملية/ تطبيقية، مثل التغذية الراجعة والتحادث مع الأجانب. ومع أن قائمة المصطلحات ليست قائمة استقصائية شاملة، فقد اشتملت على أهم مصطلحات هذا العلم وأبرزها ، مع مراعاة أن القارئ المبتدئ هو المستهدف من مؤلفي الكتاب.

رابعا- القراءات المفاتيح

ويشتمل هذا القسم على قائمة طويلة من المراجع المهمة في اكتساب اللغة الثانية مرتبة الفبائيا، وتساعد هذه القائمة القارئ في معرفة أهم المقالات والكتب المتخصصة في اكتساب اللغة الثانية.

إن هذا الكتاب يمثل ملخصا قيّما لمصطلحات حقل اكتساب اللغة الثانية ومفاهيمه، فالمؤلفان نجحا في تقديم ملخص يضم أبرز القضايا والموضوعات وأهم الباحثين المتخصصين في هذا المجال، بطريقة واضحة موجزة، وشاملة وموضوعية إلى حد كبير. والكتاب يصلح أن يكون كتابا لطلاب الدراسات العليا، ومرجعا للمتخصصين على حد سواء، وهو كذلك مفيد لمعلمي اللغات، بسبب الطريقة التي ربط بها المؤلفان بين اكتساب اللغة وتعلمها. وقد ذكر المترجمان في مقدمتهما ثلاث سمات تميز هذا الكتاب:

أُولاها، النزعة التأليفية التي يتميز بها الكتاب، والتي تجعله ملمّا بأهم القضايا والمسائل، دون الدخول في التفصيلات والجزئيات التي لا تقع ضمن دائرة اهتمام الجمهور المستهدف.

والثانية، ما يتسم به الكتاب من وضوح في العرض والنقاش، مما يسهّل قراءته وفهمه على القراء المبتدئين وغير المتخصصين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

وأما السمة الثالثة، فهي الدقة في معالجة القضايا وصياغة المفاهيم وضرب الأمثلة والتوثيق العلمي.

وتتميز النسخة العربية بالوضوح والسلاسة، حيث نجح المترجمان في نقل كثير من القضايا والمسائل التي تضمنها الكتاب إلى اللغة العربية باستعمال لغة بسيطة خالية من مشكلات الترجمة الحرفية، ويمكن لأي قارئ متخصص أو مهتم بهذا المجال أن يفهمها ويستوعبها. وقد التزم المترجمان في ترجمة المصطلحات الواردة في الكتاب بثلاثة مبادئ رئيسية:

أولها، استعمال المصطلحات المطردة والشائعة بين المتخصصين.

وثانيها، ملاءمة دلالة اللفظ العربي لمفهوم المصطلح المترجم.

وثالثها، البساطة التركيبية والمرونة الصرفية في اختيار المقابل العربي.

علاوة على ذلك، سار المترجمان على منهجية دقيقة في اختيار المقابل العربي للمصطلحات الأجنبية، رغم تحفظنا على بعض هذه الاختيارات مثل مصطلحات: العرفان cognition، و دخلنة internalization، و صوْغة recast، واللغة البينية interlanguage، و لقانة pedagogy، وحرافة literacy، و أعمال لغوية speech acts، و خطاطة ذهنية schemata، و الدخل المحوّر modified input، و مُكنة capacity، و مقاربة approach.

ولعل مما يحسب للمترجمين كذلك استعراضهما الموجز في مقدمتهما لعدد من الكتب المترجمة إلى اللغة العربية ذات الصلة بموضوع الكتاب، وذلك لمساعدة القارئ ممن لا يجيد اللغة الإنجليزية الراغب في قراءة المزيد حول موضوعات الكتاب.

اللسانيات العربية

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٧ شوال ١٤٣٩هـ - يوليو ٢٠١٨ م
Allisaniyat Al Arabiyah

رقم الإيداع ١٤٣٧-٩٤٦٧
ردمد ١٦٥٨-٧٤٢١

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa